إسرائيل ٢٠٠٨: ملخص تنفيذي

د.هنيدة غانم

للسنة السادسة على التوالي، يقوم المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية « مدار»، بإصدار تقريره الاستراتيجي حول أهم المستجدات السنوية التي تشهدها الساحة الإسرائيلية. ويتعرض التقرير هذا العام من خلال الرصد والتحليل لأهم الأحداث والمتغيرات التي شهدتها إسرائيل في العام ٢٠٠٨ عبر ستة محاور أساسية: محور العلاقات الخارجية الإسرائيلية، المحور السياسي، المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي ومحور الفلسطينيين في إسرائيل، إضافة إلى الملخص التنفيذي. وقد اشرف على إعداد وكتابة التقرير مجموعة من الباحثين المختصين، الذين اتبعوا في تحليلهم، قراءة موضوعية استشرافية للإحداث التي ميزت العام ٢٠٠٨.

وحتفلت اسرائيل عام ٢٠٠٨ بالذكرى الستين لتأسيسها، حيث وصل تعداد سكانها حوالي ٧,٢٤٣,٦ مليون نسمة[1] منهم ٧٥,٥٪ (أي حوالي ٥,٤٧٨,٢ مليون) من اليهود و٢٠,٢٪ (أي قرابة ١,٤٥٠ مليون) من العرب، و٣,٤٪ (أي ٣١٥,٤ ألف نسمة) مصنّفون كآخرين، ويُقصد بهم مهاجرون غير معرّفين كيهود في وزارة الداخلية، جميعهم مسيحيون غير عرب أو غير مصنفين دينيا.[2] ومن المهم الإشارة هنا أن دائرة الإحصاء الإسرائيلية تشمل في إحصاءاتها سكان القدس الشرقية وهضبة الجولان التي احتلت العام ١٩٦٧، وفي حال استثنيناهم[3] سيكون عدد سكان إسرائيل ٧,٠٩٠ مليون منهم ١,٢٩٦ مليون عربي، وتصل نسبة المواطنين العرب منهم إلى ١٨٪.

ومع مرور ستة عقود على تأسيسها يبدو أن إسرائيل ابتعدت من حيث وجهتها وبنيتها الداخلية عن «نموذج مجتمع المهاجرين المثالي» الذي أراده وحلم به قادتها المؤسسون وتحولت إلى مجتمع «عادي» يعاني ما تعانيه مجتمعات أخرى من فساد سياسي وصل قمة هرمها، ترافق مع ارتفاع في نسبة الجريمة والجريمة المنظمة، إضافة إلى تفشي الفقر بين فئاته المختلفة بمن فيهم الناجون من المحرقة، واتساع مضطرد في الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وبالتوازي مع التحول إلى مجتمع «عادي» تبدو إسرائيل بعيدة كل البعد عن توفير «المكان الآمن» الذي وعدت به يهود العالم بعد إقامتها، بل أن إسرائيل تظهر أقل الأماكن «أمنا» لليهود مقارنة مع أي مكان آخر تتواجد فيه الجاليات اليهودية، وبعد ستين عاما على إقامتها ما زالت ترى في «القوة» مبدأ استراتيجياً أمثل لتأسيس علاقاتها مع محيطها وترتيب علاقاتها مع جيرانها.

وفيما عدا ذلك فقد شهد العام ٢٠٠٨ مجموعة من الأحداث الدولية والمحلية المفصلية التي من شأنها أن تؤثر جديا على وجهة الدولة الإسرائيلية وخياراتها المستقبلية، كان من أبرزها دوليا انتخاب الرئيس الأميركي باراك أوباما وما قد يحمله من رؤى قد تؤثر على التعامل الإسرائيلي مع «الملف النووي الإيراني» والمفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية، يضاف إلى ذلك الأزمة الاقتصادية العالمية التي ما زالت تأثيراتها غير مكتملة الوضوح. أما محليا فقد كان أبرزها الحرب على غزة التي جاءت في ظل تعاظم وتيرة انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين واليمين الفاشي، وإفلاس شبه تام لليسار الصهيوني بزعامة حزب العمل وميرتس.

انتخاب باراك أوباما

يشكل انتخاب أوباما بوصفه أول رئيس أميركي من أصول أفريقية وما يحمله من رؤى مختلفة للتعامل مع القضايا الدولية، تحديا جديدا للسياسة الخارجية الإسرائيلية في مواجهتها مع قضيتين أساسيتين هما الملف الإيراني النووي والملف الفلسطيني.

١. **التعامل مع الملف النووي الإيراني**: تعطي الإدارة الأميركية الجديدة الأولوية للخيار الدبلوماسي في التعامل مع الملف النووي الإيراني. وتفيد تقارير صحافية حديثة أن الإدارة الأميركية بدأت تدرس إمكانية التنازل عن اشتراطاتها السابقة للدخول في محادثات مع إيران بتوقيف تخصيب اليورانيوم[٤]. وتقابل إسرائيل التوجه الدبلوماسي بتوجس وتستعد على أساس افتراض فشل المحاولات الدبلوماسية. وقد وضع بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد ما اسماه الملف الإيراني على قمة أولويات حكومته. وكشفت صحيفة «معاريف» العبرية أن نتنياهو تسلم فور جلوسه على كرسي رئيس الحكومة تقريرا مفصلا من رئيس هيئة أركان الجيش وقادة الأجهزة الأمنية، تناول «الخطط الإسرائيلية لإزالة التهديد النووي الإيراني»[٥]. وأشار شلومو غازيت[٦] أن نشر هذا الخبر لم يكن محض مصادفة بل على الأرجح تسريبا مقصودا من القيادة السياسية بهدف توجيه رسالة تهديد وتحذير لإيران[٧].

وقد تنبأت تحليلات سياسية أخرى بأن «**صعود بنيامين نتنياهو إلى سدّة الحكم يزيد احتمالات الحرب مع إيران، لكن «نقطة اللاعودة» لم يتم تجاوزها حتى الآن**[٨]». وأضافت أنه في الحلبة السياسية الإسرائيلية يسود الاعتقاد أن عودة نتنياهو إلى رئاسة الحكومة «تقرب بالضرورة إسرائيل من حرب مع إيران»، وأن «شخصيات سياسية، كانت على اتصال مع نتنياهو، تقول إنه قد قرر تدمير المنشآت النووية الإيرانية».

٢. **التعامل مع القضية الفلسطينية**: سيعني انخراط الإدارة الأميركية بشكل فاعل في المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية، على أساس خارطة الطريق ومؤتمر انابوليس في ظل حكومة يمينية متصلبة، فتح الباب عمليا أمام مواجهة بين الإدارة الأميركية والإسرائيلية. وقد شهدت الأيام الأولى لحكومة نتنياهو بداية خلافات ما زال من المبكر الحكم على تطورها ومنحاها المستقبلي. فقد أعلن افيغدور ليبرمان وزير الخارجية الإسرائيلي رفضه لمسار أنابوليس وعدم التزامه به، فرد الرئيس اوباما في خطاب له من تركيا

أن أنابوليس ملزم لكل الأطراف . وفي هذا السياق أشارت الصحافة الإسرائيلية إلى أن الإدارة الأميركية بدأت جولة من اللقاءات مع مجموعة من أعضاء الكونغرس الموالين لإسرائيل[٩] لتحضيرهم لمواجهة ممكنه مع حكومة نتنياهو .

يبدو أن التوجه الأميركي الجديد الذي يتبناه أوباما يحمل بذور خلافات بين الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية . **غير انه من المهم الإشارة هنا أننا لا نعتقد أن هذه الخلافات ستصل حدّ التصادم أو حدّ المس بالتحالف الاستراتيجي بينهما ، بل من الممكن أن تأخذ طابع خلافات عينية بقضايا ذات صلة ولن تتحول إلى تصادم شامل بين الإدارتين .** إذ أن الخلاف مثلا حول الملف الإيراني لن يعني بالضرورة توقف الدعم الأميركي العسكري والاقتصادي لإسرائيل ، ولا التوقف عن دعمها سياسيا في الساحات والمحافل الدولية . وخلاصة القول بان التوتر أو الخلاف سيبقى في إطار التعامل مع إسرائيل بوصفها الحليف الاستراتيجي الأهم في الشرق الأوسط .

الأزمة الاقتصادية العالمية

تثير الأزمة العالمية مخاوف من انعكاساتها على الاقتصاد الإسرائيلي ، وما زال من المبكر التكهن بحجم التأثير الذي ستتركه هذه الأزمة ، إذ أن العالم ما زال في خضمها ويتحرك على إيقاعها . وعادة ما تترك هذه الأزمات آثارا متوسطة وبعيدة الأمد مما يعني أن تقييم انعكاساتها على الدولة الإسرائيلية يبقى رهينة الكيفية والآلية التي ستبلورها المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها .

ومن المهم أن نشير هنا إلى وجود تيارين مختلفين من المحللين الاقتصاديين الإسرائيليين ممن يستشرفون تأثير الأزمة إسرائيليا ، حيث يقلل الأول من تأثير الأزمة على الاقتصاد الإسرائيلي ، ويرى أن تأثيرها سيكون غير جدي وعابراً . فيما يذهب التيار الثاني إلى أنها ستترك تأثيرا جديا على وجهة الاقتصاد الإسرائيلي وتطوره المستقبلي ، ووفقا لتقديرات أوساط اقتصادية كبيرة في وزارة المالية والهيئات البنكية والصناعية فان إسرائيل مقبلة بسبب هذه الأزمة على فترة كساد اقتصادي كبير ، قد يجرّ في أعقابه كما بين د . حسام جريس في الفصل الاقتصادي من هذا التقرير «تباطؤا بالإنتاج الاستهلاكي ، تجميدا للأجور وإقالات واسعة ، مضاعفة دفع رسوم البطالة ، تخفيضاً للضرائب ، الاقتطاع من الميزانيات الضرورية مثل الرفاه الاجتماعي والصحة والتعليم ، وانخفاض المشتريات وتفضيل شراء المنتجات زهيدة الثمن ، إضافة إلى انخفاض أسعار الأسهم .

الحرب على غزة

شكلت الحرب على غزة حدثا مفصليا على الصعيد المحلي الداخلي والإقليمي . جرى من خلالها تكريس المأزق الإستراتيجي العسكري الذي يتلخص بعدم وجود إستراتيجية عسكرية واضحة للتعامل عسكريا مع المنظمات المسلحة غير النظامية . لم تغفل إسرائيل في الحروب الأخيرة التي خاضتها سواء في لبنان ٢٠٠٦ أو غزة ٢٠٠٨ هذا المأزق ، وحاولت تلافيه من خلال تأكيداتها أن الهدف من حربها ليس القضاء على حماس بل من أجل إعادة الاعتبار لقوة «الردع» وترميم هيبة الجيش أمام مواطنيها أولا وأمام عدوها ثانيا . وتنطلق هذه

المقولة من الاعتراف الصريح بان الحرب لا تشن من أجل هزيمة العدو والانتصار عليه عسكريا كما في الحروب التي تخوضها جيوش نظامية، بل في إخافة العدو وإضعافه كما يبين ذلك فادي نحاس في تقريره حول المشهد العسكري والأمني في إسرائيل .

من المهم الالتفات إلى الأبعاد التي يحملها الاعتراف بعدم إمكانية الانتصار على القوات غير النظامية في مقابل التمسك بنظرية الردع . إذ أن سياسة الردع الإسرائيلية ترجمت في الحرب على غزة من خلال انتهاج «سياسة الجموح بوصفها سياسة حربية» ، حيث تظهر الدولة كمن فقدت السيطرة على نفسها وأطلقت العنان لذراعها العسكرية، الأمر الذي يعني رفع سقف خسائر عدوها ودب الرعب فيه دون الالتفات إلى القيود الدولية القانونية أو الأخذ بعين الاعتبار التمييز القانوني الدولي بين المسلحين والمدنيين . ونشير هنا إلى ضرورة التمييز بين قدرة الجيش على الانتصار من خلال القضاء على الخصم أو تفكيك قدراته على المواجهة ولو لفترة معينة وبين الوصول إلى حالة هدوء مؤقتة ناتجة عن ظروف آنية وضغوط دولية من دون تفكيك قدرات العدو أو حتى إضعافها جديا، مما يعني عمليا إبقاء أسباب الحرب قائمة على حالها، وقابلة للاستخدام مجددا عند أي تدهور ميداني .

هذا وقد يترتب عن هذا المأزق إسقاطات مستقبلية في ثلاثة مستويات :

عسكريا : تصاعد دموية المواجهات المقبلة : إن عدم القدرة على الحسم لن يعني بالضرورة أن النتيجة إيجاد بديل دبلوماسي بل قد يكون العكس صحيحا، أي اعتبار القوة التي استخدمت لم تكن كافية لخلق الردع المطلوب، وان الأمر الذي لم يحل بالقوة سيحل مستقبلا بتفعيل قوة أكبر، ويعني هذا عمليا أن الحروب القادمة التي ستخوضها إسرائيل ستصبح **أكثر دموية، وان كانت ستكون أيضا أقل فائدة سياسيا** .

سياسيا : تكريس **حالة التحول إلى اليمين** والنزوع في المدى المنظور نحو الأحزاب الأكثر يمينية مثل إسرائيل بيتنا، والتي ترى أن الفلسطيني لا يفهم إلا لغة القوة . فتاريخيا تزيد المواجهات العسكرية من تقوقع المجتمع الإسرائيلي ومن زيادة حدة الاستقطاب فيه، وهو ما تجلى في الحرب الأخيرة من خلال زيادة قوة اليمين وانكماش ما يسمى بقوى «اليسار» الصهيوني الذي أيد هذه الحرب .

على مستوى العلاقة مع الفلسطينيين في إسرائيل : سيزداد التضييق أكثر على الأقلية الفلسطينية بسبب اعتبارها داعمة «للإرهاب» . لقد أثبتت الأقلية الفلسطينية في إسرائيل أنها تقف إلى جانب المقاومة بغض النظر عن انتماءاتها وهو ما فسر إسرائيليا تنكرا لحق الدولة في «الدفاع» عن نفسها، وتهديدا داخليا لها .

فيما عدا هذه التغيرات الكبرى سواء على مستوى عالمي أو محلي، شهدت الساحة الإسرائيلية مجموعة من التغيرات والمستجدات التي تأثرت حينا بالأحداث التي فصلناها سابقا وتبلورت على صداها أو كان لها حراكها الخاص كما تم تفصيلها في محاور التقرير المختلفة .

محور العلاقات الخارجية

بدأ العام ٢٠٠٨ في ظل صدى وعود الحل التي انطلقت من مؤتمر انابوليس في ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٧ وانتهى على صدى الحرب على قطاع غزة. وبين وعود الحلّ من جهة وصدى آلة الحرب الإسرائيلية من جهة أخرى، مضى عام آخر على **الانقسام الفلسطيني استغل إسرائيليا لتحويل مفاوضاتها مع السلطة الوطنية إلى «لعب في الوقت الضائع»**، حيث تذرعت إسرائيل بحالة الانقسام الفلسطيني لإثبات ضعف شريكها المفاوض وتأكيد عدم قدرته على فرض سيطرته على الأرض، وبالتالي عدم قدرته على تطبيق حل دائم. ولا تكمن المشكلة هنا بمحاولات إسرائيل التملص من الوصول إلى حلّ، بل من عملها الدؤوب على إظهار الفلسطيني بوصفه عقبة أمام الحل، وهو أمر يفنده الواقع، إذ تفيد قراءة الخارطة الحزبية الإسرائيلية أن حكومة اولمرت السابقة لم تكن قادرة في ظل بنيتها الائتلافية على تمرير أي حل مقبول دوليا ناهيك عنه فلسطينيا على أحزابها المشاركة في الحكومة.

وسعت إسرائيل خلال المفاوضات إلى التوصل إلى إعلان مبادئ يضم الخطوط الرئيسة للتسوية النهائية ويتحول إلى اتفاق رف يتم تنفيذه في المستقبل مع استثناء أو تأجيل بحث قضايا القدس واللاجئين[١٠] فيما أعلن الجانب الفلسطيني رفضه لأي اتفاق جزئي أو انتقالي أو تأجيل واستثناء بحث أية قضية من قضايا الوضع النهائي، وأصر على التوصل إلى اتفاق كامل يعالج جميع القضايا.

وبالتزامن مع خطابها حول عدم وجود شريك فلسطيني وقادر على الوصول إلى قرارات حاسمة، استمرت حكومة أولمرت بإنشاء آلاف الوحدات السكنية في الأراضي المحتلة ١٩٦٧، بهدف خلق وقائع على الأرض تعيق أي حل مستقبلي، وتحيل حل الدولتين إلى ضرب من المستحيل.

وبالتناغم مع خطابها وممارساتها انتهجت سياسة **حصار مشدد اتجاه قطاع غزة أسسته على مبدأ «الغذاء مقابل التهدئة»** وتوجته في نهاية العام ٢٠٠٨ بحرب دامية.

العلاقة مع مصر: أثر الواقع الميداني في غزة وسيطرة حماس عليها والوساطة المصرية للتوصل إلى تجديد التهدئة على العلاقة الإسرائيلية المصرية. **وقد تميزت العلاقة مع مصر بالتوتر حينا وبالتناغم حينا**، وهناك من يعزو الموقف المصري من حرب غزة بارتباطه بمفهوم الأمن القومي المصري الذي يخشى دخول إيران إلى غزة من خلال دعمها حماس وبالتالي تهديد أمنها. وأظهرت إسرائيل نفسها أمام العالم كمن نجحت في تحويل الحرب على حماس إلى حرب تخدم ليس فقط المصلحة الإسرائيلية بل المصرية مما وضع مصر تحت ضغط الرأي العام العربي.

العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية: جاء انتخاب أوباما رئيساً للولايات المتحدة الأميركية، ليطوي صفحة حقبة بوش التي تميزت بانحياز كامل لإسرائيل. **ويثير قدوم أوباما كما أسلفنا المخاوف خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع الملف الإيراني والقضية الفلسطينية**.

العلاقة مع الاتحاد الأوروبي: شهد العام ٢٠٠٨ تقدماً للعلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي على المستويات، السياسية والاقتصادية. غير أن تعميق العلاقات الرسمية ترافق مع اتساع حملة المناهضة الشعبية لإسرائيل خصوصا

في ظل الحرب على غزة، مع استمرار صدور مواقف رسمية أوروبية تؤيد حل الدولتين وترفض الاستيطان، وبقيت إسرائيل تتحفظ على دور أوروبي نشط في عملية السلام. .

العلاقة مع تركيا: على الرغم من تأزم العلاقات الإسرائيلية التركية خلال الحرب على غزة، إلا أن تقاطع المصالح بين الدولتين يشير أن العلاقة بينهما هي علاقة إستراتيجية متينة، مما يعني توقع انفراج قريب لهذه الأزمة.

العلاقة مع روسيا: شهدت العلاقات الإسرائيلية الروسية عام ٢٠٠٨ توترا ناجما عن ثلاثة أسباب:

١. الحرب الروسية- الجورجية في آب ٢٠٠٨، إذ كانت إسرائيل من الدول الأساسية التي شاركت من خلال خبرائها العسكريين في تدريب وتزويد جيش جورجيا بالسلاح.

٢. الدعم الروسي للترسانة العسكرية السورية والإيرانية، وخصوصاً برنامجها النووي.

٣. الموقف الروسي من الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، والانفتاح الروسي على كل أطراف المعادلة الفلسطينية.

العلاقة مع الهند: استغلت إسرائيل الهجمات على مدينة «مومباي» لتعزز من علاقاتها مع الهند من أجل تأكيد التحالف الأمني الاستراتيجي بين البلدين، باعتبار أن كلا البلدين يواجه خطرا «إسلاميا». وقد برزت دلالات تعزيز التعاون الأمني بين البلدين من خلال صفقات الأسلحة المشتركة، حيث تحولت إسرائيل إلى أكبر مصدر للسلاح الأساسي للهند، وتغلبت بذلك على روسيا في هذا المجال، كما أشارت التقارير الإسرائيلية إلى أن هجمات مومباي عمقت التعاون بين البلدين على صعيد عسكري من خلال تطوير مشترك للصواريخ متوسطة المدى[١١]. أما على مستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فقد حدث تقدم في حجم التبادل التجاري بين الهند وإسرائيل، ففي الأشهر الثمانية الأولى في العام ٢٠٠٨، ازداد حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الهند بحوالي ٢٣٪ مقارنة مع نفس الفترة في العام ٢٠٠٧، بينما ارتفع حجم الواردات من الهند في نفس هذه الفترة بحوالي ٧٪.

العلاقة مع الصين: استمرت العلاقات السياسية بين الصين وإسرائيل في العام ٢٠٠٨ بالتأثر المباشر بالعلاقات الأميركية- الصينية، حيث كانت الولايات المتحدة تضع عراقيل وتحفظات على أي تعمق في العلاقات بين إسرائيل والصين، وخصوصا في المجال العسكري الأمني على اعتبار أن هذا التعاون ينعكس سلباً على توازن القوى في شرق آسيا، إلا أن العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين استمرت بالنمو وبصورة كبيرة جداً في العام ٢٠٠٨.

المحور السياسي والحزبي

جاءت الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في العاشر من شباط ٢٠٠٩ في ظل نتائج الحرب على غزة وما حملته من اعتقاد بنجاح الجيش فيها، وفشل المستوى السياسي ترجمة هذا «النجاح» إلى مكاسب سياسية، وفي ظل حالة اصطفاف عامة حول الحرب. وقد جاءت هذه الانتخابات كمحصلة لتراكمات سياسية مستمرة ميزت العام ٢٠٠٨، كان أبرزها:

- تفاقم عدم استقرار حكومة أيهود أولمرت على خلفية التحقيقات البوليسية مع رئيسها وانخفاض شعبيته منذ حرب صيف ٢٠٠٦ في لبنان، وعلى خلفية الجمود السياسي.

- استقالة أولمرت نفسه وانتخاب خليفة له في رئاسة كديما [تسيبي ليفني] والصراع على خلافته وتأثير ذلك على تماسك كديما .
- فشل رئيسة كديما المنتخبة في تأليف حكومة إسرائيلية جديدة تحمل صفة الاستمرارية ، وموقف حزب شاس .
- تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية العامة وتحديدها في ١٠ شباط ٢٠٠٩ .

تحمل نتائج الانتخابات مجموعة أولية من الدلالات التي من المتوقع أن تؤثر على الساحة الإسرائيلية ككل إضافة إلى تأثيرها على مسار التفاوض الفلسطيني وانحسار أية فرصة للتوصل لاتفاقيات جدية مع هذه الحكومة . وبالإمكان الإشارة إلى أهم الدلالات والسيناريوهات التي تحملها نتائج الانتخابات الإسرائيلية :

أولا : سيناريو جاهز لانتخابات مبكرة

تحمل نتائج الانتخابات في طياتها سيناريو مستقبلياً جاهزاً لانتخابات إسرائيلية مبكرة . إن تشكيل حكومة نتنياهو من أحزاب متنافرة أيديولوجيا ، إضافة إلى عدم الحسم لصالح الليكود مقابل كديما يزيد من احتمالية استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي التي تميز المشهد السياسي الإسرائيلي منذ ١٩٧٧ . إن تشكل الحكومة من قطبين متناقضين هما الأحزاب المتدينة وعلى رأسها شاس من جهة وحزب إسرائيل بيتنا من جهة أخرى سيجعلها رهينة صراعاتهم الأيديولوجية فيما يتعلق بالحريات الشخصية ، يضاف إلى ذلك بالطبع ما يحمله باراك من مطامح سياسية قد تسرع في انسحابه من هذه الحكومة ، في حال تواجد شباك فرص ملائم . كما من المهم أن نأخذ هنا بعين الاعتبار أن كديما ستبقى تشكل خطراً على حكومة نتنياهو ، إذ أنها ستبقى خيارا بديلا تلوح به الأحزاب التي تشكل حكومته في حال رفض إملاءاتها .

ثانياً : انزياح عام في إسرائيل نحو اليمين

شهدت الساحة الإسرائيلية في العام ٢٠٠٨ انزياحة مثابرة باتجاه اليمين عبرت عن نفسها بازدياد قوة حزب الليكود و«إسرائيل بيتنا» مقابل انحسار مستمر لقوة حزب العمل وحزب ميرتس . فقد بدا واضحا أن جزءاً من مصوتي حزب العمل ذهب باتجاه حزب كديما فيما انزاح قسم من مصوتي الليكود باتجاه حزب ليبرمان ، كما قامت نسبة من النساء من مصوتات ميرتس بالتصويت لكديما دعما لليفني كونها ثاني إمرأة من الممكن أن تكون رئيسة للدولة الإسرائيلية بعد غولدا مئير .

ثالثا : حزب كديما يؤسس نفسه

كان من النتائج المهمة للانتخابات قدرة كديما ك «حزب جديد» الحفاظ على قوته كأكبر حزب في إسرائيل رغم الاستطلاعات التي توقعت تردي قوته . بل وتوقعات بعض المحللين بانهياره شأن من سبقه من الأحزاب الجديدة التي نجحت في الدخول بقوة في بداياتها ولكنها سرعان ما تبخرت .

رابعا : إفلاس «اليسار الصهيوني»

كرست نتائج الانتخابات حالة الإفلاس السياسي لما يسمى إسرائيليا اليسار الصهيوني ، وأظهرت ابتعاد جماهيرها من المصوتين التقليديين عنها . وقد أثارت نتائج الانتخابات النقاشات الحادة حول أسباب هذا الانهيار ، وللتوضيح نشير أن حزب ميرتس وحزب العمل حصدا في العام ١٩٩٢ معا ٥٦ مقعدا ، فيما حصلا معا في الانتخابات الأخيرة على ١٦ مقعدا .

المحور العسكري

تظهر آليات وأساليب إدارة الحرب على غزة أن القيادة العسكرية والسياسية وضعت توصيات تقرير فينوغراد نصب أعينها، وظهرت القيادة كمن استخلصت العبر من الإخفاقات التي ميزت حربها السابقة على لبنان، وكمن بلورت خطة حرب تعمل على تفادي المطبات التي وقعت فيها صيف ٢٠٠٦ . وفي مقابل حالة الارتباك السياسي والعسكري التي ترافقت مع حرب لبنان الثانية، ظهرت المؤسسة الإسرائيلية واثقة، وتتبع تكتيكات واضحة حول إدارة الحرب، كان أهمها:

١ . إتباع سياسة التعتيم والمراوغة في كشف أهداف الحرب وعدم توضيحها تماما من أجل ضمان خطّ رجعة .
٢ . عمد الساسة عند التصريح عن هدف الحرب اعتماد أهداف ممكنة وليست كبيرة . إذ لم يصرح القادة أن هدف الحرب مثلا القضاء على حماس بل إضعافها وإعادة قوة الردع لإسرائيل .
٣ . صمت القادة العسكريون، وامتنعوا عن الإدلاء بأي تصريحات حول سير العمليات، واتبعوا سياسة التعتيم حول تطور الأحداث ومستقبلها .
٤ . التخطيط الجيد والإعداد لمواجهة سيناريوهات صعبة ومختلفة، وعدم الاستهانة بقدرات حماس بل حتى تضخيمها، وتحضير المجتمع نفسيا لسقوط العديد من الجنود في ساحة المعركة . إن التحضير لسيناريوهات صعبة جعل نتائج الحرب تبدو إسرائيليا بمثابة نجاح باهر، إذ سقط عدد قليل جدا من القتلى في الجانب الإسرائيلي، بالمقابل بدت المقاومة هزيلة قياسا بالتوقعات التي سبقت الحرب .
٥ . اعتماد النموذج الأحادي للتعامل مع حماس . حيث تبادر إسرائيل إلى وضع خططها دون أخذ الطرف الآخر بالحسبان . من هنا جاء إعلان وقف إطلاق النار من طرف واحد والهدف وضع حماس أمام أمر واقع لا تستطيع رفضه بعد كل ما لحق غزة من دمار، وفي الوقت نفسه لا تكون قادرة على التفاوض على شروطه .

أما على صعيد مواجهة الملف الإيراني فان إسرائيل تؤسس لمواجهته من خلال:

الافتراض إن إيران تجاوزت «السقف التكنولوجي»، وأن والوصول إلى القدرة النووية بالمستوى العسكري أصبح مسألة لا يمكن السكوت عنها . من هنا وعلى الرغم من المحاولات الأميركية استنفاد الخيار الدبلوماسي فان إسرائيل تعمل على إعداد خططها العسكرية للتحرك ضد إيران[٢١] .

المحور الاقتصادي

تصل ميزانية إسرائيل المقترحة للعام ٢٠٠٩ إلى ٣٢٥ مليار شيكل[١٣] . وقد تمت المصادقة على اقتراح الميزانية خلال ولاية الحكومة السابقة برئاسة أيهود أولمرت، وجرى خلالها تكريس إعطاء أولوية للقطاع العسكري، وارتكزت على فرضيات وزارة المالية وبنك إسرائيل بنمو اقتصادي بنسبة ١,٥٪ خلال العام .

وقد شهدت الساحة الاقتصادية العام ٢٠٠٨ تطورات مختلفة، ارتبط جزء منها بالأزمة المالية العالمية وآخر بالحرب على غزة، فيما جاء بعضها استمرارا لتوجهات سابقة نذكر منها:

ظهور بوادر ركود اقتصادي: بدأت بوادر تأثير الأزمة المالية العالمية بالظهور مؤخرا في الساحة المالية الإسرائيلية. وتشير الإحصاءات الإسرائيلية المنشورة إلى ازدياد حدة تباطؤ الفعاليات الاقتصادية مع انتهاء العام ٢٠٠٨، ويأتي ذلك بعد عدة سنوات سجل فيها الاقتصاد الإسرائيلي نموا عاليا فاق ٥٪.

زيادة شديدة في التضخم المالي: سجل التضخم المالي في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٨ ازديادا تعاظمت على أثره المخاوف من تجاوز التضخم المالي حاجز ٣٪ وذلك للعام الثاني على التوالي، إذ كان التضخم في العام ٢٠٠٧، أعلى من سقف ٣٪ الذي حددته الحكومة، ووصل إلى نسبة ٣,٦٪.

خسائر مالية بسبب الحرب على غزة: تشير التقارير الأولية إلى أن قطاع الاقتصاد الإسرائيلي تعرض لخسائر كبيرة بسبب الحرب على غزة، وتشير هذه التقارير إلى خسائر أولية بحوالي ١٠,٤ مليار شيكل (٢,٦ مليار دولار) مع العلم انه ما زال من السابق لأوانه تقدير كل الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هذه الحرب، وذلك بسبب التأخير في بعض التقارير الصادرة من بعض الشركات الإنتاجية بمدى خسائرها جراء إغلاقها فترة الحرب.

ازدياد التوجه نحو الخصخصة: حمل العام ٢٠٠٨ ازديادا ملحوظا لتوجه الدولة لخصخصة غير مسبوقة في قطاعات الخدمات العامة في إسرائيل.

انخفاض سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الشيكل: شهد العام ٢٠٠٨ تراجعا مستمرا لسعر صرف العملات الأجنبية وخاصة سعر صرف الدولار أمام الشيكل. خلق ذلك خشية في المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية من أن يؤدي الشيكل القوي إلى غلاء البضائع الإسرائيلية المصدَّرة للأسواق الأوروبية والأميركية، ما قد يقلل الطلب عليها ويقود لخسائر مادية ملموسة.

المحور الاجتماعي

في ذكرى تأسيسها الستين يبدو أن إسرائيل تتحول إلى دولة «عادية» مبتعدة عن النموذج المثالي الذي وضعه مؤسسوها الأوائل، ويتجلى هذا من خلال فحص المعطيات في أربعة محاور: محور الفقر، محور الفساد، محور الجريمة المنظمة ومحور العنف المجتمعي.

محور الفقر: يشير تقرير الفقر للعام ٢٠٠٨ إلى أنه كان في إسرائيل نحو ٤١٨ ألف عائلة فقيرة تضم ١,٦٣ مليون إنسان منهم ٧٧٧،٤٠٠ طفل. ويبيِّن التقرير البديل للفقر الذي تنشره جمعية «لتت» [١٤] أن ٨٢٪ من الأشخاص الذين يتلقون المساعدات من جمعيات تعنى بالفقراء، يعيشون تحت خط الجوع، ولا يملكون القدرة على الحصول على الغذاء اللازم لحياة صحية أساسية للغاية.

محور الفساد: حملت السنوات السابقة زيادة في وتيرة كشف قضايا الفساد وإساءة أصحاب المناصب الرسمية لاستعمال صلاحياتهم. ضمت قائمة المتهمين مسؤولين كبارا في الدولة، وطالت وزير المالية في حكومة كديما الأخيرة، أبراهام هيرشزون، ورئيس الدولة موشيه قصاب ورئيس الحكومة السابق أيهود أولمرت، ففي السادس والعشرين من تشرين الثاني ٢٠٠٨، أعلم المستشار القضائي للحكومة ميني مزوز أولمرت عن نيته تقديمه للمحاكمة بتهم فساد تتلخص في

استغلال المال العام للمصالح الخاصة . فيما أعيد فتح ملف الاغتصاب الموجه إلى رئيس الدولة السابق موشيه قصاب مجددا، وتوجيه تهمة الاغتصاب له رسميا، ناهيك عن التحقيقات الجارية حاليا مع افيغدور ليبرمان ومقربين له، بمن فيهم ابنته، بتهم الفساد وسوء استخدام السلطة .

محور الجريمة المنظمة: تشير تقديرات الشرطة الإسرائيلية إلى وجود ١٦ تنظيما للجريمة المنظمة تقودها أكبر العائلات الضالعة في عالم الجريمة في إسرائيل، وتشبه عملية إدارتها والهرمية والترتيب الداخلي فيها أسلوب التنظيم الذي تتبعه المافيا الكبرى في العالم.

ويشير بعض المختصين الإسرائيليين أن هناك أدلة تثبت أن عصابات الجريمة المنظمة في إسرائيل تعمل، إضافة إلى مجال الجريمة المباشرة، في مجال ما يسمى «السوق الرمادية»، الذي يشمل أعمالا مشروعة من الناحية القانونية على الرغم من موضعتها على تخوم المقبول أخلاقيا .[١٥] وتضيف بعض المعلومات أن هناك أدلة على وجود علاقات غير مشروعة بين منظمات الجريمة وبين أوساط في السلطة وبضمنها داخل الشرطة الإسرائيلية، وان العديد من هذه المنظمات أقامت لها فروعا وامتدادات في عدد من دول العالم.

محور العنف المجتمعي: في تقريرها التلخيصي لسنة ٢٠٠٨، كشفت الشرطة الإسرائيلية عن حصول ١٢٢ حادث قتل في ٢٠٠٨ . كما شهدت السنة نفسها، حسب التقرير، ارتفاعا بنسبة ١٤٪ في عدد المخالفات الجنائية التي يرتكبها الأحداث، كما شهد العام ٢٠٠٨ ارتفاعا بنسبة ٣٨٪ في عدد حالات القبض على مرتكبي جرائم تجارة المخدرات، فيما تم ضبط ٣٠٣ كغم هيروين في ٢٠٠٨ مقارنة ب ١٣٦ كغم في ٢٠٠٧ [١٦] .

محور الفلسطينيين في إسرائيل

شهد العام ٢٠٠٨ مجموعة من الأحداث المفصلية التي تؤثر على واقع الفلسطينيين في إسرائيل:

أولا: **استمرار تشريع القوانين الموجهة ضد العرب**، ومنها:

- قانون المواطَنة (التعديل التاسع) .[١٧]حيث **يمنح تعديل القانون دولة إسرائيل إمكانيّة سلب مواطَنة أيّ مواطن يُتّهم «بخرق الولاء لدولة إسرائيل»**. وعادة ما توجه مثل هذه التهم للعرب في إسرائيل.
- **تمديد سَرَيان مفعول قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل** (أمر مؤقت) لعام ٢٠٠٣: حيث يعني ذلك عدم السماح لسكّان الضفّة الغربية وقطاع غزّة بالسكن الدائم (في إسرائيل)، إذا قرّر وزير الداخليّة أو القائد العسكريّ للمنطقة أنّ صاحب الطلب، أو أحد أفراد عائلته، قد يشكّل خطرًا على أمن دولة إسرائيل.
- **تعديل قانون أساس الكنيست (التعديل ٣٩)** حيث يمنع بموجبه أي شخص زار دولة عدوّ بصورة غير قانونيّة من الترشيح[١٨] وهو قانون موجه للضغط على السياسيين العرب بهدف منعهم من التواصل مع دول تعتبرها إسرائيل عدوة.

ثانيا: **شرعنة التعامل مع العرب على أساس كونهم تهديدا للدولة**: فقد شكل صعود حزب إسرائيل بيتنا بقيادة افيغدور ليبرمان، إشارة إلى تحويل شعار الولاء مقابل المواطنة الذي رفعه قبيل الانتخابات إلى شعار مقبول

على أغلب الأحزاب الصهيونية بما فيها كديما والليكود، وقد انعكس ذلك في الموافقة المبدئية على الشعار في المفاوضات التمهيدية التي أجراها ليبرمان مع كديما والليكود قبيل تشكيل الائتلاف الحكومي .

ثالثا : **الاعتداء المباشر على الفلسطينيين في إسرائيل** واستهداف أملاكهم والتحريض عليهم . تجلى هذا في أحداث عكا التي اندلعت عشية يوم الغفران، واستمرت عدة أيام من دون أن تنجح الشرطة في إيقافها .

رابعا : **التضييق والملاحقة خلال فترة الحرب على غزة** حيث اعتقلت إسرائيل أكثر من سبعمائة مواطن عربي، واستدعت جزءاً من القيادات العربية للتحقيق .

تشير هذه المعطيات إلى استمرار تآكل صيغة المواطنة التي يحظى بها المواطنون العرب في إسرائيل، وتثير مخاوف العرب من أن التصريحات التي يدلي بها بعض القادة ضدهم لا تندرج في إطار الهفوات الكلامية بل تعبر عن سياسة جديدة تستهدفهم مباشرة، وتعمل على قمع أية محاولة من طرفهم لتغيير الأسس الصهيونية للدولة بالطرق الديمقراطية، وهو الأمر الذي كان قد عبر عنه أصلا يوفال ديسكن رئيس الشاباك - المخابرات الداخلية في لقاء سري مع رئيس الوزراء السابق أيهود اولمرت، ونشرت تفاصيله لاحقا في جريدة معاريف في ١٣ آذار ٢٠٠٧ ، حيث قال أن العرب باتوا يشكلون خطرا على الدولة، وأعرب بالذات عن قلقه من نشر مشاريع الرؤى التي أعدها مثقفون وخبراء عرب بهدف طرح صيغة مستقبلية لتنظيم العلاقة بين المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل والدولة . ومما لا شك فيه أن استمرار التشريع المميز ضد العرب من جهة، وجعل الولاء شرطا لمواطنتهم، ومن ثم الاعتداء عليهم واستهدافهم ليس إلا جزءاً من ترجمة عملية للنظر إليهم على أساس كونهم خطرا على الدولة يجب معالجته .

هوامش

١ تشير الإحصائيات الأخيرة التي نشرت في إسرائيل عشية عيد استقلالها الـ ٦١ الى ارتفاع عدد السكان ليصل الى ٧،٤١١،٠٠٠ منهم ٥،٥٩٣،٠٠٠ من اليهود ويشكلون ٧٥٪ من مجموع السكان و ١،٤٩٨،٠٠٠ – من العرب ويشكلون ٢٠,٢٪ من المجموع السكاني إضافة الى ٣٢٠٠٠٠ (٤,٣٪). (أي ٤,٣٪ آخرون)، في المقابل كان عدد سكان إسرائيل عام ١٩٤٨ ٨٠٦ الف شخص. يشار هنا أن هذه الأرقام تشمل سكان القدس الشرقية والعرب في هضبة الجولان المحتلة. دائرة الاحصاء المركزية، «بيان للصحافة عشية عيد الاستقلال الـ ٦١ لدولة إسرائيل» ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٩.

٢ بيان للصحافة، دائرة الإحصاء المركزية، ٣٠ كانون الاول ٢٠٠٧

٣ تفيد أرقام دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أن تعداد العرب في القدس يصل ٢,٦٠٥ مقابل ٤٨٧,١ من اليهود فيما يبلغ عدد سكان الهضبة السورية العرب ٢,٢٢٩ للمزيد انظر كتاب الإحصاء السنوي لإسرائيل لعام ٢٠٠٧ أو http://www.cbs.gov.il/energy/

4 David E. Sanger, 2009, U.S. May Drop Key Condition for Talks With Iran, the New York Times, 14.4.2009.

٥ بن كسبيت، «يتحضرون للتهديدات: عرض الخيار العسكري على نتنياهو» معاريف، ٨/ ٤/ ٢٠٠٩. انظر: http://www.nrg.co.il/online/1/ART1/876/998.html

٦ رئيس سابق لشعبة الاستعلامات في جهاز المخابرات الإسرائيلي (١٩٦٤–١٩٦٧)

٧ شلومو غازيت، «ثرثرة إسرائيلية» معاريف ١٣/ ٤/ ٢٠٠٩.

٨ ألوف بن، «هل سيهاجم؟»، هآرتس، ١/ ٤/ ٢٠٠٩. http://www.haaretz.com/hasite/spages/1075414

٩ الوف بن ونتاشا موزغوبيا «رجال اوباما يوجهون رجالا بارزين في الكونغرس نحو مواجهة مع نتنياهو»، هآرتس، ٨/ ٤/ ٢٠٠٩ http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1077326.html

١٠ ألوف بن. المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية: ما اتفق عليه وما لم يتفق عليه. «مباط عال»، عدد ٥٦ أيار ٢٠٠٨.

١١ موقع يديعوت احرونوت على الانترنت. http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3671676,00.html

١٢ بن كسبيت، م. س.

١٣ سعر صرف الدولار عند كتابة التقرير ٤,١٧ شيكل للدولار الواحد

١٤ لا يورد التقرير البديل أرقاما مطلقة لأعداد المحتاجين، حيث أنه من الصعب حصر الأرقام الدقيقة.

١٥ داني غمشي، الجريمة المنظمة لا تنبت في الفراغ. موقع ynet، ١٨/ ١١/ ٢٠٠٨

١٦ هآرتس ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٩

١٧ قَدَّمَ اقتراح القانون في الكنيست العاشرة، بتاريخ ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٧، عضوُ الكنيست غلعاد أردان (الليكود): ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٧: http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/17/1708.rtf

للاطّلاع على نصّ القانون، انظر موقع الكنيست:

http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/17/3/175_3_8.rtf

١٨ خلال فترة سبع سنوات قبل ترشّحه.

(١)

مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية

د. أيمن يوسف
أ. مهند مصطفى

مدخل

يهدف هذا الفصل من تقرير «مدار» الاستراتيجي إلى استعراض المؤشرات الجديدة والمهمة في سياسة إسرائيل الخارجية خلال العام ٢٠٠٨ وتفاعلها مع محيطها الإقليمي والدولي. ويقف الفصل عند أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية وأولوياتها، ويرصد أدوات تحقيقها في ظل الأحداث والتطورات المتسارعة التي مرت بها المنطقة والعالم ككل في العام المنصرم. ويركز الفصل على القراءات الإسرائيلية المختلفة، السياسية منها والأكاديمية، لمحددات السياسة الإسرائيلية في إدارتها لعلاقاتها الدولية والإقليمية، وأسلوب المساومات، وتبادل المصالح، وفرض الرؤى السياسية، واستغلال التناقضات الداخلية، التي تمتاز بها السياسة الإسرائيلية في أبعادها الإستراتيجية والأمنية. وسيتم التطرق للعلاقات الإسرائيلية الخارجية تبعا للترتيب التالي:

العلاقة مع الجانب الفلسطيني: ستتم دراسة وتحليل السياسة الإسرائيلية اتجاه الفلسطينيين في ظل استمرار حالة الانقسام الفلسطيني، حيث أن إسرائيل استغلت، أسوأ استغلال، حالة الانقسام هذه للدخول من جهة في مفاوضات غير جدية مع السلطة الفلسطينية، ومن جهة أخرى العمل على ترتيبات التهدئة مع حماس في غزة على أساس التهدئة مقابل الخدمات الإنسانية. كما يتعرض هذا الفصل لنهاية التهدئة، وبدء الحرب العدوانية التي شنتها إسرائيل على غزة نهاية العام ٢٠٠٨، واستمرت حتى أواسط الشهر الأول من العام ٢٠٠٩، وكيف هدفت من وراء ذلك إلى إضعاف السلطة في الضفة الغربية من خلال جولات تفاوض غير منتجة ومواصلة سياسات الاستيطان والاجتياحات وعرقلة خطط السلطة الأمنية، وإضعاف حماس في غزة من خلال التصعيد العسكري والحصار المستمر على القطاع، لتتذرع في نهاية الأمر بعدم وجود شريك فلسطيني فاعل وقادر على فرض سيطرته الفعلية على الأرض.

العلاقة مع الدول العربية (سورية، لبنان، مصر): استطاعت إسرائيل أن تفتح قنوات اتصال غير مباشرة مع السوريين من خلال البوابة التركية، حيث أهلت علاقة تركيا الايجابية مع كل من سورية وإسرائيل القيام بدور الوسيط. وقد استشرف التقرير مستقبل المفاوضات مع سورية في ظل الانتخابات الإسرائيلية الجديدة وتغيير الإدارة الأميركية. وارتباطاً مع المتغير السوري، وبعد انضمام حزب الله إلى مؤسسات الدولة اللبنانية بلورت إسرائيل إستراتيجية تعاملها مع لبنان على أساس اعتبارها دولة معادية. كما وصف الفصل العلاقة المصرية- الإسرائيلية على ضوء الدور المصري في التوصل إلى تهدئة في قطاع غزة، ولاحقا الجهود المصرية المبذولة لوقف حرب إسرائيل على غزة وموقفها اتجاه هذه الحرب.

العلاقة مع الولايات المتحدة: اتسمت العلاقة مع الولايات المتحدة باستمرارية الدعم الأميركي لإسرائيل خاصة العسكري والاقتصادي والسياسي، واحتفظت الولايات المتحدة بمكانتها شريكاً تجارياً ثانياً لإسرائيل بعد الاتحاد الأوروبي. وفي كل المناقشات الإسرائيلية مع واشنطن، كان الملف النووي الإيراني حاضراً بقوة لا سيما بعد انتهاء فترة بوش، وتدشين رئاسة أوباما التي تمتاز نظرتها للملف النووي الإيراني بالتمسك بضرورة استنفاد كل الخيارات السياسية والدبلوماسية المتاحة. أما بالنسبة للمتغير الفلسطيني وحضوره في علاقة إسرائيل بأميركا، فهناك تخوف إسرائيلي من المبعوث الرئاسي الأميركي الجديد للشرق الأوسط، جون ميتشل الذي يقترن اسمه بـ«تقرير ميتشل» الذي قيم الأوضاع الأمنية في الأراضي الفلسطينية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠ حيث انتقد الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وأوصى بضرورة وقف جميع النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية بما فيها ما يسمى احتياجات النمو «الطبيعي».

العلاقة مع الاتحاد الأوروبي: استمرت الشراكة الاقتصادية والسياسية والأمنية والإستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، بالتحديد في جزئية رفع مستوى التنسيق السياسي بين الطرفين في قضايا مرتبطة بعملية السلام، والإرهاب، وتبادل المعلومات، ومستقبل القضية الفلسطينية، بالرغم من المعارضة الشعبية في أوساط الرأي العام الأوروبي المناهض لإسرائيل وسياساتها التصعيدية في غزة، وفي ظل زيادة وتيرة الزيارات الشعبية والتضامنية الأوروبية للأراضي الفلسطينية. وسجل الاتحاد الأوروبي في مرات عديدة معارضته للاستيطان واصراره على حل الدولتين ومطالبته برفع الحصار عن القطاع.

العلاقة مع روسيا: يتناول التقرير علاقة إسرائيل بروسيا في العام ٢٠٠٨ بعد صعود الرئيس دميتري مدفيديف إلى السلطة خلفا للرئيس بوتين، وفي ظل تصاعد اهتمامات روسيا بمنطقة الشرق الأوسط وتجدد دورها فيه، وارتباطها بعلاقات وثيقة بدول معادية لإسرائيل، وتحديداً إيران وسورية. وقد اكتنف هذه العلاقة بعض التأزم أثناء الحرب الجورجية- الروسية في الصيف الماضي، وبروز قضية التسليح الإسرائيلي لجورجيا، يضاف إلى ذلك عدم تجاوب روسيا مع الجهد الإسرائيلي لمحاصرة إيران واحتواء طموحاتها النووية، خاصة أن روسيا هي من يصدر لإيران متطلبات مفاعل بوشهر.

العلاقة مع تركيا: بالرغم من الملاسنات والمناوشات الإعلامية بين سياسيين إسرائيليين وأتراك في خضم حرب إسرائيل على غزة، إلا أن العلاقة الإستراتيجية بين الطرفين استمرت في التعمق والتقدم، خاصة أن تركيا تعد جسر إسرائيل للعالم الإسلامي الرحب، وتلعب دور الوسيط الأساسي مع السوريين.

العلاقة مع الهند والصين: واصلت إسرائيل تعزيز شراكتها الاقتصادية والإستراتيجية مع عملاقي آسيا (الهند والصين) إيمانا منها بأن النظام الدولي مستقبلاً سيشهد حضوراً مميزاً لكلا الدولتين، سياسياً واستراتيجيا واقتصاديا، حيث تعد كل من الهند والصين أسواقاً ناشئة ضخمة، وتتمتع بنسبة نمو اقتصادي عالية. تشترك إسرائيل مع الهند، بحسب الرؤية الإسرائيلية، في محاربة ما يسمى بالإرهاب ومعاداة الأصولية الإسلامية، وتتشارك معها في علاقات اقتصادية وعسكرية متينة. أما فيما يخص العلاقة مع الصين فما زالت علاقة إسرائيل بهذا البلد الضخم تتأثر بشكل مباشر بالعامل الأميركي، والقيود المفروضة أميركيا على إسرائيل لعدم بيع تقنيات عسكرية متطورة للصين خوفا من إرباك ميزان القوى في شرق آسيا لمصلحة الصين. لكن مع قدوم «إدارة أوباما» واستمرار تأثر العالم بالأزمة الاقتصادية العالمية، يمكن أن ينعكس ذلك إيجابا على العلاقة الإسرائيلية – الصينية.

العلاقة مع الجانب الفلسطيني

مفاوضات غير مجدية، وتغيير واقع على الأرض

تواصلت جولات التفاوض بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٨ دون تحقيق أية نتائج جدية رغم ادعاء إيهود أولمرت أنه «تم تحقيق تقدم في القضايا المهمة، ولكن ليس في كل المواضيع».

وجرت هذه المفاوضات على مستوى لقاءات قمة بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس وإيهود أولمرت. وعلى مستوى وفد تفاوض فلسطيني يرأسه أحمد قريع (ابوعلاء) وإسرائيلي ترأسه تسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية على هدي الإعلان الصادر عن مؤتمر أنابوليس الذي عقد في أواخر العام ٢٠٠٧.

وسعت إسرائيل خلال المفاوضات إلى التوصل إلى إعلان مبادئ يضم الخطوط الرئيسة للتسوية النهائية ويتحول إلى اتفاق رف يتم تنفيذه في المستقبل مع استثناء أو تأجيل بحث قضايا القدس واللاجئين[١].

وقد أعلن الجانب الفلسطيني بوضوح وعدة مرات رفضه لأي اتفاق جزئي أو انتقالي أو تأجيل واستثناء بحث أية قضية من قضايا الوضع النهائي. وأصر على التوصل إلى اتفاق كامل يعالج جميع القضايا.

وهدفت إسرائيل من خلال المفاوضات إلى اتفاق يعني الموافقة على ضم الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية إلى إسرائيل. وقال أولمرت أنه إذا تم التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن فإنه سيسعى إلى سن قانون بمنح تعويضات للمستوطنين الذين يرغبون في مغادرة المستوطنات التي سيتم تفكيكها، والتي سيتم تجميد أعمال البناء فيها مع مواصلة البناء في الكتل الاستيطانية الكبرى.

وفي الشهور الأخيرة من حكمه، واصل اولمرت طرح أفكار تفاوضية تتجنب معالجة قضيتي القدس واللاجئين، وفقدت محاولاته أهميتها بسبب ضعف موقفه نتيجة تفكك ائتلافه الحكومي وقضايا الفساد التي تلاحقه، كما أن تسيبي ليفني وايهود باراك كانا حريصين على إعلان عدم التزامهما بما يطرحه اولمرت من أفكار، وبأنه لا يملك صلاحية تؤهله للتفاوض.

ولاستغلال حالة الانقسام الفلسطيني والتذرع بمسائل الأمن فإن إسرائيل أصرت في المفاوضات وفي مؤتمر أنابوليس

على أنها لن تنفذ أي شيء يتم الاتفاق عليه قبل استكمال تنفيذ جميع الالتزامات الفلسطينية الخاصة بالأمن والواردة في خارطة الطريق.

وفي المقابل فإن إسرائيل واصلت تجاهل تنفيذ الالتزامات المطالبة بها وفق خارطة الطريق، والتي تتضمن وقف الاستيطان وإخلاء البؤر الاستيطانية وإزالة حواجز وفتح المؤسسات المغلقة في القدس.

ورغم الزيارات المتكررة لوزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس إلى المنطقة، ووجود جنرال أميركي لمتابعة تنفيذ الجانبين لالتزاماتهما وفق خارطة الطريق فإن الحكومة الإسرائيلية واصلت تنفيذ حملة استيطانية واسعة، ولم تقم بإخلاء النقاط الاستيطانية، ولم تقم بإزالة حواجز أساسية في الضفة الغربية. كما أنها عمدت إلى وضع العراقيل أمام نجاح الخطة الأمنية الفلسطينية لفرض القانون والنظام في الضفة الغربية.

ونشرت الحكومة الإسرائيلية منذ انقضاء مؤتمر أنابوليس عطاءات ومناقصات لبناء مئات الوحدات السكنية الجديدة في مستوطنات الضفة الغربية وخاصة في منطقة القدس، منها عطاءات لبناء ٤٢٨ وحدة سكنية في مستوطنة هارحوماه (جبل ابوغنيم) و ٧٦٠ وحدة في بسغات زئيف و ٤٤٠ في شرق تالبيوت و ٢٢٨ في بينار عليت و ٥٢ في الكانا، و ٤٨ في أرئيل و ٤٠٠ في مستوطنة نفي يعقوب[٢].

وفي الخلاصة فإن تجربة المفاوضات خلال العام ٢٠٠٨ أوضحت أن الحكومة الإسرائيلية ليست مستعدة لتقديم ما يتلاءم ومتطلبات تسوية نهائية يقبل بها الجانب الفلسطيني، كما أظهرت محاولة إسرائيلية حثيثة لمواصلة خلق حقائق على الأرض عبر الاستيطان لرسم الحدود النهائية لإسرائيل مع الدولة الفلسطينية المستقبلية، بحيث تضم الكتل الاستيطانية الكبرى إليها وتسيطر على مصادر المياه في الضفة، وتصبح الدولة الفلسطينية مجرد كانتونات متناثرة تفتقد لتواصل جغرافي وديمغرافي حقيقي.

وكانت الخلافات بين أطراف الائتلاف الإسرائيلي الحاكم تؤثر على الموقف التفاوضي الإسرائيلي، وبعد انسحاب حزبي «شاس» و «إسرائيل بيتنا» منه، فإن الخلافات كانت واضحة بين أولمرت وباراك وليفني حول مقاربة الملف التفاوضي الفلسطيني، دون أن يعني هذا وجود فوارق جوهرية بين مواقفهم. وجاء طرح شرط الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية قبيل مؤتمر أنابوليس، وهو ما رفضه الفلسطينيون بشكل قاطع، في إطار المزايدات السياسية بين أطراف الائتلاف الحكومي، إذ جرى سحبه من التداول بعد ذلك، على طاولة المفاوضات، على الأقل.

ولم يؤثر الرفض الإسرائيلي لتنفيذ التزامات خارطة الطريق على قوة العلاقة مع واشنطن، ولم تقم إدارة بوش بممارسة أي ضغط حقيقي على الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ التزامات خارطة الطريق.

التهدئة في غزة والعدوان عليها

تم التوصل إلى تهدئة بين حماس وإسرائيل برعاية مصرية، وتم البدء بالعمل فيها في ١٩-٦-٢٠٠٨. واعتبرت مخرجا سياسياً مقبولاً للطرفين في ظل استعصاء الحسم العسكري. وبحسب الرؤية الإسرائيلية كانت حماس بحاجة إلى التهدئة لفرض سيطرتها بشكل كامل على قطاع غزة، ولإعادة بناء منظومة الصواريخ، وترسانة السلاح التي

تمتلكها، استعداداً لمعركة مستقبلية، أما إسرائيليا فقد كان على التهدئة أن تلبي الشروط التالية:

- أن تنطبق على كل الفصائل المقاتلة في غزة وليس على حماس فقط.
- أن تسري في قطاع غزة فقط، بينما تستمر إسرائيل في عملياتها في الضفة.
- منع حماس قدر الإمكان من استغلال التهدئة لإعادة بناء قدراتها وترتيب خططها لمرحلة ما بعد التهدئة.
- أن لا تقود إجراءات التهدئة إلى ترتيبات لقبول حماس في ظل هدف إسرائيلي معلن بإضعافها [٣].

أعلنت حماس في ١٨-١٢-٢٠٠٨ عن عدم رغبتها تجديد التهدئة بشروطها السابقة مما كان يعني نظرياً اللجوء إلى العنف والمواجهة، وهو ما حصل بالفعل، حيث شنت إسرائيل عملية «الرصاص المصبوب» التي تهدف، بحسب أولمرت، إلى تحسين الوضع الأمني لسكان جنوب إسرائيل، فيما اعتبر باراك هدفها خلق تغيير جذري لمنع إطلاق الصواريخ من غزة على مناطق الجنوب الإسرائيلي. فيما لم تعول الدوائر الإسرائيلية الكثير على الحملة للتخلص كلياً من حكم حماس..

كانت حصيلة اليوم الأول من العدوان ثقيلة على الفلسطينيين حيث سقط أكثر من ٣٠٠ قتيل في عملية قصف جوي مكثف اشتركت فيها ٦٠ طائرة أف ١٦. وحاولت إسرائيل في اليوم الأول الضغط على حماس من خلال ضبط توازن الرعب لصالحها، وإضعافها حتى تصبح أكثر ليونة في تعاطيها مع نسخة جديدة من التهدئة المتبادلة مع إسرائيل[٤]. واعتبر باراك أن الهدف من عملية غزة إنزال ضربة قاصمة بحماس، وتغيير الأوضاع الأمنية في جنوب إسرائيل، ومنع قيام جنوب لبنان ثان هناك يكون ملاذا للصورايخ والكاتيوشا والمقاتلين.

العلاقة مع سورية

شهد العام ٢٠٠٨ تطوراً مهماً في العلاقات السورية الإسرائيلية تجلى في إجراء مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين بوساطة تركية. وأعلن الطرفان في أيار ٢٠٠٨ عن فتح مفاوضات غير مباشرة للتوصل إلى اتفاق، يهدف إلى الوصول لسلام شامل، وفيما أعلنت سورية أن رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت تعهد بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران، فأن إسرائيل لم تؤكد ولم تنف من طرفها هذا التصريح[٥].

وبحسب الرواية الإسرائيلية، بدأ تجديد المفاوضات على المسار السوري في أعقاب زيارة أولمرت إلى تركيا في شباط ٢٠٠٧، إلا أن الجهود التركية تعثرت بعد توتر الأجواء الأمنية على الحدود الشمالية الإسرائيلية، وقصف موقع سوري، قيل أنه معد لبناء مفاعل نووي، في أيلول ٢٠٠٧، واغتيال القائد العسكري في حزب الله عماد مغنية في دمشق في شباط ٢٠٠٨، والظروف الغامضة التي أحاطت بمقتل محمد سليمان المستشار العسكري للرئيس الأسد في آب ٢٠٠٨ في مدينة طرطوس، غيرا أن الطرف التركي كان مصمماً على الوساطة، حيث تم تجديد الاتصال والتفاوض غير المباشر في أيار ٢٠٠٨.

وفي الواحد والعشرين من أيار، أعلن أولمرت في خطاب له في الكنيست عن فتح قناة تفاوض مع سورية، وقد اتهم اولمرت داخليا بأنه يستغل ذلك لصرف الأنظار عن قضية الفساد التي فتحت ضده في الشرطة، في شهر نيسان ٢٠٠٨[٦].

وكانت إحدى القضايا العالقة في هذه المفاوضات، تتمثل بموضوع ترسيم الحدود بين الدولتين، وفيما إذا كان يجب اعتماد هذا الترسيم على خط الحدود الدولية من العام ١٩٢٣ الذي رسم بين فرنسا وبريطانيا أم إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، ويرفض الجانب الإسرائيلي أيضا مسألة التنازل عن السيطرة عن شواطئ بحيرة طبريا، فإسرائيل مستعدة للتنازل عن قضايا حدودية، ولكنها غير مستعدة للتنازل عن هذا الموضوع لما فيه من أهمية عملية ورمزية، إضافة إلى اعتبارات إسرائيلية مرتبطة بقضية المياه ومستقبل العلاقات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط عموماً في سياق نقص المياه وحروب المياه المرتقبة[٧].

باختصار، يمكن إيجاز ايجابيات التفاوض مع سورية ومن المنظور الإسرائيلي بما يلي:

١. ستوفر المفاوضات فرصة تحييد سورية من دائرة المواجهة مع إسرائيل وإبعادها عن التحالف مع إيران.
٢. ستهيئ معاهدة سلام مع سورية الأجواء لاتفاقية أخرى مع لبنان.
٣. سيسهم السلام مع سورية في تطبيع شامل مع الدول العربية والإسلامية.
٤. سيدفع السلام مع سورية إلى هرولة فلسطينية في التفاوض مع الإسرائيليين.

وفي الحديث عن تسوية نقطة الخلاف حول الحدود بين الطرفين، أعلنت إسرائيل أنها لن تمانع التوجه إلى حكم ثالث موضوعي ليحكم في هذا الشأن، حيث تعتقد إسرائيل انه وبخلاف الوضع مع الفلسطينيين، ستظهر في هذه الحالة كدولة تحترم القانون الدولي، وكمن تفضل تدخل حكم ثالث بدل شن حرب على منطقة ضيقة يدور خلاف عليها بين الطرفين. وترى إسرائيل أن الحكم الثالث سيكون ايجابيا لإسرائيل من منطلقات عدة: حل الخلاف المركزي بين الطرفين، وتعزيز الآمال في ترسيم الحدود بما يتلاءم والمصلحة الإسرائيلية في منطقة بحيرة طبريا، وكسب نقاط دولية على الساحة العالمية. إن التخوف الإسرائيلي الوحيد الكامن في التوجه إلى حكم ثالث أو الموافقة عليه هو «تدويل» الصراع مع سورية، والتخوف من توجهات قد تكون ضد إسرائيل[٨]. ويمكن لقوى دولية وإقليمية مثل الولايات المتحدة وأوروبا وتركيا أن تلعب أدواراً مهمة في هذا السياق.

وقد برزت خلال العام ٢٠٠٨ انعكاسات الهجوم الإسرائيلي على موقع سوري يعتقد إسرائيليا أنه مفاعل نووي في طور البناء، ففي شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨ قدمت المنظمة الدولية للطاقة الذرية تقريرها المفصل عن فحص الموقع الذي قصف، وقد ادعى التقرير أنه موقع كان يحمل بين جنباته مفاعلاً نووياً طور البناء، وهذا حسب أحد الكتاب الإسرائيليين يعزز من الدور الإسرائيلي في المنطقة، حيث إن ضرب هذا الموقع منع سورية، أو على الأقل، أعاق انضمام سورية إلى الدول ذات الإمكانيات النووية[٩].

ولم تسهم المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين في تقدم حقيقي يسمح بالانتقال إلى المفاوضات المباشرة. وقد أشارت تصريحات سياسيين إسرائيليين إلى رغبة إسرائيلية في الانتقال إلى المفاوضات المباشرة، بينما كانت سورية تتحفظ على هذا التقدم لسببين: الأول أنها تريد الحفاظ على الدور التركي، مع إمكانية جذب الأميركيين ليكونوا رعاة لعملية التفاوض السورية- الإسرائيلية، وخاصة أن سورية تستطيع أن تساوم الأميركيين حول قضايا أخرى، بما فيها لبنان والعراق والملف الفلسطيني ومحكمة الحريري. وثانياً أنها تريد التزاماً إسرائيلياً بما اتفق عليه في السابق كشرط

للتقدم في المفاوضات، خاصة اعتراف الحكومة الإسرائيلية صراحة بوديعة اسحق رابين كأساس سياسي وقانوني متين لحل كل القضايا الثنائية، بما فيها قضية الانسحاب من الجولان وطبيعة السلام المرتقب بين الطرفين.

وكانت إسرائيل تطمح إلى الانتقال إلى المفاوضات المباشرة مع سورية، لكي يحسن أولمرت من موقعه السياسي بعد الحرب على لبنان[١٠]. كما كانت تطمح للدخول في علاقات تطبيعية مع سورية قبل التوصل إلى اتفاق نهائي للسلام بين البلدين، وما سينتج عن ذلك من إشارات يمكن أن تستغلها إسرائيل لإرسالها إلى دول عربية أخرى.

وهنالك في الساحة السياسية الإسرائيلية من يعارض تجديد التفاوض مع سورية لاعتقادهم أن التحالف الاستراتيجي بين سورية وإيران وحزب الله أصبح جزءاً لا يتجزأ من هوية سورية، لدرجة أن تبعيتها لهذا التحالف أصبحت راسخة بشكل يصعب الفكاك منه حتى بعد توقيع اتفاق سلام مع سورية[١١].

كما يضيف المعارضون لتجديد المفاوضات الادعاء أن سورية غير معنية بالوصول إلى اتفاق سلام مع إسرائيل، وإنما بتجديد المفاوضات فقط، وذلك لتكسر عزلتها الدولية، ولفتح قنوات اتصال جديدة مع الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

أما المؤيدون لاستمرار التفاوض، فقد أشاروا إلى أن المصلحة الإسرائيلية تقتضي بدء التفاوض مع سورية، خاصة بعد الفشل الإسرائيلي في لبنان، لدرجة أن البعض وصف الموقف الإسرائيلي في هذا الصدد «بالمأزق الاستراتيجي» الذي يمكن الخروج منه من خلال التفاوض على المسار السوري، وإبعاد سورية عن التحالف الاستراتيجي مع إيران وحزب الله[١٢].

ويؤيد هذا التوجه في إسرائيل كل من وزير الدفاع أيهود باراك، ورئيس هيئة الأركان غابي اشكنازي، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية عاموس يدلين، ويضيفون انه بسبب التوتر المرشح للتصعيد بين إيران وإسرائيل، فان هنالك حاجة لتحييد سورية من خلال تجديد التفاوض معها. فحسب تقرير أعدته الاستخبارات الإسرائيلية فان الخطر الذي يحدق بإسرائيل في العام ٢٠٠٨ سيكون التحالف العسكري بين إيران وسورية وحزب الله وحماس، حيث إن هذا التحالف الذي يسمى «قوى المقاومة والممانعة» كما جاء في التقرير، يمكن أن يضرب إسرائيل بشكل منظم ومنسجم كرد فعل على ضرب إسرائيل للمفاعلات النووية الإيرانية[١٣].

ويبدو مستقبل التفاوض مع سورية غير واضح، أولاً لان هذا المسار قد انقطع بعد العدوان الإسرائيلي على غزة وتوتر العلاقات مع تركيا في أعقابها، وثانياً لان الساسة في إسرائيل يتخوفون من الوصول إلى صيغة نهائية للاتفاق مع سورية، لعلمهم أن غالبية الجمهور الإسرائيلي عارض الانسحاب الكامل من الجولان[١٤]. كما أن الحكومة الإسرائيلية تحتاج حسب قانون ضم الجولان إلى غالبية ٦١ عضو كنيست لإلغاء قانون الضم، وهو ما لم يكن متوفراً لاولمرت في للكنيست، وثالثا لان الولايات المتحدة رغم سكوتها عن التفاوض الإسرائيلي السوري غير المباشر، فان إدارة بوش كانت تفضل حل المسار الفلسطيني على أساس حل الدولتين، وعدم تضييع الجهود على المسار السوري، بهدف دفع سورية لتعاون أكثر مع الأميركيين في لبنان والعراق وإيران.

تفهم إسرائيل أن علاقتها مع سورية ليست علاقة سلام أو مواجهة، وقد تعزز هذا التوجه خلال العام ٢٠٠٨

إثر الموافقة السورية على تجديد التفاوض غير المباشر بالرغم من قصف الطائرات الإسرائيلية موقعاً سوريا ، حيث تتجاذب هذه العلاقة نقاط توتر وانفراج مختلفة على محور الحرب أو السلم، إسرائيل لم تكن معنية في العام ٢٠٠٨ بمواجهة مع سورية، وربما أن كل جولات التفاوض كانت تهدف إلى التحضير للحرب على غزة، إذا حللنا الأمور بأثر رجعي، حيث كان أولمرت يعرف بأنه كرئيس حكومة يخضع لتحقيقات جنائية وقضايا فساد بالإضافة إلى توصيات لجنة فينوغراد غير قادر جماهيريا على التوصل إلى اتفاق سلام مع سورية، وخصوصاً إذا تضمن هذا الاتفاق انسحاباً إسرائيلياً إلى حدود الرابع من حزيران، فضلاً عن الفسيفساء الائتلافي الإسرائيلي غير المتجانس، والتجاذبات بين أطراف الحكومة. كما أن هناك مصالح إستراتيجية إسرائيلية تكمن في معاهدة سلام دائم مع السوريين، لأن السلام مع سورية سيمهد الطريق إلى مشروع إقليمي شرق أوسطي يبدأ من إسرائيل، مروراً بسورية وتركيا، وانتهاء بأوروبا.

وقد لخص أحد الخبراء الإسرائيليين الموقف الإسرائيلي من التفاوض مع سورية قائلا: «هنالك مصلحة إسرائيلية كبيرة في تجديد التفاوض مع سورية، بهدف تقليل حدة التوتر الأمني في الشمال، ولضرب التحالف المؤيد لإيران، ولكن بسبب التحفظ الأميركي، وغياب الضغط الدولي، وضعف أولمرت والمعارضة الداخلية للانسحاب من الجولان، فان الآمال للتوصل إلى تسوية سلمية في القريب، ضئيلة، وتجديد التفاوض بين سورية وإسرائيل يخدم كلاً منهما في تحسين مكانتهما الإستراتيجية على المدى القريب، مع إبقاء الباب مفتوحا لكل تسوية إلى أن تسمح بذلك الظروف السياسية الداخلية والدولية»[١٥].

وكعامل مرتبط بالمعادلة الإستراتيجية السورية- الإسرائيلية، تحدد القيادة العسكرية في إسرائيل محددات العلاقة مع لبنان على ضوء التطورات مع حزب الله، وفي مقابلة أجراها قائد المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي غادي ايزنكوت، قال: إن على إسرائيل أن تحدد علاقتها مع حزب الله من خلال «نظرية الضاحية»، وحسب هذه النظرية فان كل قرية لبنانية يتم إطلاق النار منها باتجاه إسرائيل سوف يكون مصيرها كمصير الضاحية، لأن هذه القرية لن تكون بالنسبة لإسرائيل مواقع مدنية بل مواقع عسكرية، ويضيف أن السياسة القديمة لإسرائيل في «صيد الراجمات الصاروخية» يجب أن تتوقف والتركيز على تدفيع القرى اللبنانية ثمناً باهظاً في حالة إطلاق صواريخ على إسرائيل منها. تهدف هذه السياسة المعلنة تجاه حزب الله إلى تعزيز قوة الردع الإسرائيلية لمنع الحزب من اتخاذ أية خطوات مستقبلية اتجاه إسرائيل، وهي نفس إستراتيجية الأرض المحروقة التي لجأت لها إسرائيل في غزو لبنان في العام ١٩٨٢ وحرب غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩[١٦].

تعترف إسرائيل أن قوة حزب الله قد تحسنت كثيرا في العام ٢٠٠٨، ويشير غيورا ايلاند رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق إلى أنها تحسنت على أربعة محاور: ارتفع عدد الصواريخ التي يملكها حزب الله بمعدلات كبيرة جداً مما يمكنه من الاستمرار في القتال الطويل في أية حرب مستقبلية، ومدى الصواريخ، حيث إن عدد الصواريخ ذات المدى المتوسط والبعيد قد ازداد، وهذا يمكن الحزب من ضرب إسرائيل حتى لو قامت إسرائيل باحتلال المنطقة الممتدة من الحدود إلى نهر الليطاني، كما بدأ حزب الله ببناء قواعده تحت الأرض في المناطق السكنية، أما المحور الرابع فيتعلق بتصميم حزب الله على الحصول على صواريخ مضادة للطائرات، مما سيقيد حرية الحركة والمناورة لسلاح الجو الإسرائيلي، خاصة أن أحد عوامل تفوق إسرائيل تكمن في الجو والقدرة على تدمير مواقع عسكرية ومدنية بوساطة الطائرات[١٧].

العلاقة مع مصر

تأثرت العلاقات الإسرائيلية المصرية في العام ٢٠٠٨ بشكل مباشر بالأوضاع في قطاع غزة. وتعترف إسرائيل بالدور المصري في تحريك الأمور على المحور الفلسطيني وبالقدرة على التوسط مع حماس. وقد زار مسؤولون إسرائيليون كبار مصر مرات عديدة، للتنسيق معها في الشأن الفلسطيني عموما، وفي موضوع غزة خصوصاً، وتصرح إسرائيل الرسمية أن العلاقات مع مصر فيها العديد من المصالح المشتركة التي تدفع نحو تعزيزها، وخصوصا فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، أو بقوة حماس في غزة.

وعلى الرغم من هذه التصريحات فقد كانت **قضية الأنفاق** على الحدود المصرية مع قطاع غزة، وبالتحديد بين رفح المصرية ورفح الفلسطينية، **نقطة اشتباك إعلامي وسياسي بين المصريين والإسرائيليين**، وقد استمرت هذه المناوشات في العام٢٠٠٨، حتى أن يوفال ديسكين رئيس المخابرات الإسرائيلية اتهم المصريين بغض الطرف عن هذه الأنفاق، مضيفا أن المجموعات الفلسطينية المختلفة تستخدم هذه الأنفاق لتهريب السلاح والكاتيوشا والصواريخ المضادة للدبابات. فيما اتهم يوفال ستينتز، النائب في حزب الليكود مصر علانية بالسماح لحماس بتهريب ٢٠٠٠٠ بندقية، ٦٠٠٠ صاروخ مضاد للدبابات، و١٠٠ طن من المتفجرات، وبناء على هذه الاتهامات كتب ستينتز رسالة إلى أعضاء في الكونغرس الأميركي يطلب فيها منهم وقف كل أشكال الدعم المقدم لمصر، وخاصة العسكري منه.[١٨]

وتعتبر اميلي لنداو[١٩]، أن أحداث غزة الأخيرة، وحرب إسرائيل على حماس هناك، والقلق المصري من زيادة وتيرة قوة حركة حماس، دفعت مصر فعلا لتكثيف جهود الوساطة بين حماس وإسرائيل لوقف إطلاق النار في غزة، لا سيما في ظل زيادة الضغوط الشعبية العربية، والضغوط الإعلامية، وزيادة تحركات الإخوان المسلمين في مصر وغيرها من البلدان العربية لمضايقة النظام المصري وإحراجه أمام شعبه وأمام العالمين العربي والإسلامي.

ويبدو من هذا التحليل أن عملية الوساطة تخدم المصالح المصرية بشكل كبير، لأنها تؤسس لدور مصري إقليمي محوري لا سيما أن قطاع غزة محاذ لها جغرافيا واستراتيجيا، وفي ظل دور تركي منافس يحاول أن يؤسس لعلاقة وثيقة مع أطراف الصراع (إسرائيل والسلطة وحماس)، ومن المعروف أن تركيا زادت من تأثيرها الإقليمي على جبهة العلاقة السورية- المصرية، والوساطة التركية غير المعلنة لتخفيف حدة الخلاف الإيراني مع أوروبا وأميركا. ويبدو أن انتقادات إسرائيل وحماس لمصر خلال المواجهة دفع مصر لتكثيف جهود الوساطة بهدف سدّ الطريق أمام دول وقوى أخرى مثل إيران وقطر، حاولت أن تضعف من الدور المصري في حديقته الخلفية.[٢٠]

العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية

دخلت مجموعة من العوامل والمتغيرات على معادلة العلاقة الأميركية- الإسرائيلية في ظل زيارة بوش لإسرائيل في منتصف أيار من العام ٢٠٠٨، ومن هذه العوامل:

١. تقرير وكالة المخابرات الأميركية الذي بين أن إيران ليست الآن في وضع مناسب يؤهلها لامتلاك قدرات نووية يمكن أن تفضي إلى استخدامات عسكرية.

٢ . بعد أسبوعين من نشر التقرير، قامت الصين بتوقيع اتفاقية حول تطوير قطاع الطاقة في إيران، بينما سارعت روسيا بإرسال كمية من الوقود النووي لمفاعل بوشهر الإيراني .

٣ . الضغوط الأميركية المتصاعدة على إسرائيل لدفعها إلى توقيع اتفاق سلام مع السلطة الوطنية الفلسطينية .

٤ . تراجع مكانة الولايات المتحدة الأميركية في العالم في ضوء الصعوبات التي تواجهها في العراق وأفغانستان .

لا يزال **الملف النووي الإيراني موضوعا أساسيا ومركزيا يشغل بال السياسة الخارجية الإسرائيلية في علاقتها مع الولايات المتحدة الأميركية**، وقد كان النشاط الدبلوماسي الإسرائيلي يركز على محاولة احتواء البرنامج النووي الإيراني دوليا، ونزع الشرعية عن الجهود الإيرانية للحصول على الطاقة النووية، وقد جاء تقرير المخابرات الأميركية في كانون الأول عام ٢٠٠٧ متناقضاً مع الجهود الإسرائيلية في التحذير من الخطر الإيراني[٢١] .

فقد شدد التقرير على أن إيران توقفت عن تطوير سلاح نووي منذ العام ٢٠٠٣، وجاء هذا التقرير أيضا منسجماً مع مواقف كل من الصين وروسيا اللتين قللتا دائماً من الخطر الإيراني . وقد أحرج هذا التقرير الموقف الإسرائيلي الذي بادر إلى التأكيد مراراً وتكراراً على أنه ليس دقيقاً، ولا يحمل معطيات صحيحة عن الخطر النووي الإيراني . وكان التخوف الإسرائيلي أن يؤدي هذا التقرير إلى فتح حوار بين إيران والولايات المتحدة الأميركية وخصوصاً بعد أن تأكد استبعاد أميركا الخيار العسكري في تلك الفترة بسبب الأوضاع في العراق وأفغانستان، وبسبب قرب انتهاء ولاية الرئيس بوش[٢٢] .

وبالرغم من هذا التقرير إلا أن الولايات المتحدة استطاعت في آذار ٢٠٠٨ أن تقر مشروعاً ثالثاً في مجلس الأمن لتعزيز العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، وقد لقي هذا القرار الترحيب في إسرائيل .

وجاء انتخاب باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة الأميركية، ليطوي صفحة حقبة بوش التي تميزت بانحياز كامل لإسرائيل، وبالرغم من تصريحات أوباما بأنه ملتزم بأمن إسرائيل، وملتزم بإسرائيل كدولة يهودية، إلا أن هناك **تخوفاً إسرائيلياً من الإدارة الجديدة ينبع من كونها لن تضع قضية الشرق الأوسط، وخصوصاً الملف الإيراني، على رأس سلم أولوياتها**، وخصوصاً في ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعهد أوباما بمواجهتها، وبعد تصريحه بأن الساحة الساخنة بالنسبة له هي الساحة الأفغانية، وقد أبدت جهات إسرائيلية تخوفها من تصريحات الرئيس الجديد بان السياسية الخارجية الأميركية ستتغير في المنطقة، وأن إدارته تفضل الحوار لحل أزمات الشرق الأوسط، وليس المواجهة كالإدارة السابقة، سيما إن كانت أميركا بحاجة إلى دور إيراني ايجابي لمساعدة الأميركيين في العراق وأفغانستان .

وبالرغم من الصمت الذي أبدته القيادة الإسرائيلية فيما يتعلق بالانتخابات الأميركية وترحيبها بانتخاب أي رئيس أميركي، إلا أن الكثيرين من الصحافيين والخبراء، أشاروا بشكل واضح إلى أن جون ماكين المرشح الجمهوري هو أفضل لإسرائيل، وخصوصاً في ظل تفاقم الملف النووي الإيراني، حيث تفضل إسرائيل رئيساً أميركياً يحسم هذا الملف سريعاً، لا أن يماطل فيه من خلال المفاوضات، أو تأجيله من خلال الحوار، أو أن يضعه في قاع اهتماماته وأولوياته الإستراتيجية في ضوء تفاقم الأزمة المالية العالمية[٢٣] .

وكان الخلاف واضحاً بين قادة اليهود في أميركا حول الموقف من أوباما على الرغم من أن يهود أميركا صوتوا في غالبيتهم للمرشح الديمقراطي، فالقادة اليهود المركزيون في أميركا كانوا متخوفين من فكرة "التغيير" التي طرحها أوباما خلال الحملة الانتخابية، فقد صرح، ملكولم هونلاين، رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية في أميركا (يضم المؤتمر ٥٠ منظمة يهودية مركزية في أميركا) خلال اجتماع المؤتمر في القدس، إن التغيير الذي يتحدث عنه أوباما سوف يضر بإسرائيل، بالرغم من أنه لا يوضح ماذا يقصد بالتغيير، ولكنه أشار إلى أنه غير متخوف من شخص أوباما وعلاقته مع إسرائيل واليهود، فهو ملتزم بأمن إسرائيل، وأشار إلى أن مكانة إسرائيل في أوساط الجمهور الأميركي وصلت إلى ذروتها في هذه الفترة، إلا أنه أكد على أن استطلاعات للرأي التي قامت بها المنظمات اليهودية تشير إلى بداية تململ في الرأي العام الأميركي في هذا الخصوص، وشدد مثلا على أن أوباما كان قد هاجم هيلاري كلينتون خلال الحملة الانتخابية بسبب دعمها لإدراج الحرس الثوري الإيراني في قائمة المنظمات الإرهابية[٢٤].

في تقرير وزارة الخارجية الإسرائيلية حول أدائها للعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تجاه الولايات المتحدة الأميركية في العهد الجديد، حددت إسرائيل لنفسها الأهداف الخمسة التالية[٢٥]:

١. تدعيم العلاقات الخاصة مع الإدارة الجديدة، وتحسين التعاون الاستراتيجي والاستخباري.
٢. بناء جدول عمل سياسي مشترك، من خلال صياغة رؤية لإدارة منطقة الشرق الأوسط، وتحديد المصالح والأهداف المشتركة.
٣. تنسيق الجهود لحل المسألة الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.
٤. التنسيق وتحديد أساليب العمل في المسألة الإيرانية.
٥. الحفاظ على التفوق النوعي لإسرائيل في مواجهة القوى والدول المحورية في المنطقة.

كانت إحدى القضايا التي بدأت تلعب دوراً في العلاقات الأميركية الإسرائيلية هي التوجه الأميركي الجديد في عهد أوباما إلى فتح قناة حوار مع إيران لمعالجة قضية ملفها النووي، حيث تعتقد إسرائيل أن هذا التوجه لن يجدي نفعاً، وإنما هنالك حاجة إلى استمرار الضغط الدولي على إيران، وتعزيزه وإبقاء الخيار العسكري مفتوحاً إذا فشل الضغط في علاج هذا الملف عبر الوسائل الدبلوماسية.

ويشير خبراء إسرائيليون إلى أن **فتح قناة حوار وتفاوض مع إيران يحمل معه مخاطر وآمالاً لإسرائيل في الوقت** نفسه، فالمخاطر تنبع من الخوف بأن مثل هذا التوجه الأميركي والمعارضة الإسرائيلية سوف يؤديان إلى توتر في العلاقات بين الطرفين، كما أن اتفاقاً أميركياً إيرانياً للسماح لإيران بتخصيب كمية معينة من اليورانيوم على أرضها سوف يعطي شرعية للمشروع النووي الإيراني. أما الآمال فتكمن في فشل الحوار مع إيران، وهذا ما تتوقعه إسرائيل، الأمر الذي يعطي شرعية لموقفها المناهض للمشروع الإيراني، وسوف يحفز الإدارة الأميركية الجديدة، ويدفعها لتجنيد تحالف كبير لتعزيز الضغط على إيران، وربما التوصل إلى موافقة لعملية عسكرية واسعة وقاصمة ضد المنشآت النووية الإيرانية[٢٦]. وقد وصف أحد الخبراء الاستراتيجيين الإسرائيليين سياسة الرئيس أوباما تجاه الملف النووي الإيراني بأنها سياسة تتسم بالتخبط، وغياب الحسم[٢٧].

بالنسبة للملف الفلسطيني، فهناك خبراء يعتقدون أنه بالرغم من التزام أوباما بأمن إسرائيل ويهوديتها، إلا أن **تعيينه جورج ميتشل مبعوثاً للشرق الأوسط، يؤكد على أن الإدارة الجديدة تملك رؤية متزنة للصراع**، وان ميتشل سوف يطالب إسرائيل بتعهدات لن تستطع رفضها، ما سيوتر العلاقة مع الإدارة الجديدة، وخصوصاً بعد تشكيل حكومة يمينية في إسرائيل بزعامة نتنياهو وشراكة ليبرمان[٢٨]. ويعتبر جورج **ميتشل شخصية "صعبة" بالنسبة لإسرائيل**، فهو دبلوماسي ذو شأن دولي، وله مصداقية في حل وإدارة صراعات دولية، مثل الصراع في شمال ايرلندا، وتذكر إسرائيل لميتشل "تقرير ميتشل" الذي فحص أسباب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول ٢٠٠٠ حيث قام بتحميل الطرفين مسؤولية اندلاعها، وتعامل معهما بشكل متزن، وطالب إسرائيل بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، وهو التقرير الذي جاء مخالفاً للرواية الإسرائيلية الرسمية بأن الفلسطينيين والرئيس عرفات يتحملون وحدهم مسؤولية اندلاع الانتفاضة.

وقد صرح ميتشل بعيد تعيينه مندوباً خاصاً بأنه لا يوجد صراع لا يمكن حله، وسيحاول الاستفادة من تجربته في التعامل مع الصراع في ايرلندا الشمالية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويعتقد خبراء إسرائيليون أن كون الثلاثة (أوباما، ميتشل وهيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأميركية) ذوو ثقافة حقوقية، سوف ينعكس أيضا على تعاطيهم مع الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وسوف يشددون أكثر وأكثر على حل الدولتين. ويبقى التخوف الإسرائيلي من تحول في سياسة أوباما واستعداده للحوار مع حماس أيضا خاصة بعد بروز مؤشرات ومتغيرات، ربما تدعم هذا الاتجاه[٢٩].

إن **تشكيل الحكومة الإسرائيلية** الجديدة التي ترفض الاعتراف بمبدأ حل الدولتين لشعبين، الذي تلتزمه الإدارات الأميركية **سوف يزيد من حدة التوتر بين البلدين لا سيما وأن رؤية الإدارة الأميركية الجديدة لحل الصراع تختلف عن رؤية الحكومة الإسرائيلية اليمينية المستقبلية التي تركز حسب رؤية نتنياهو الجديدة على السلام الاقتصادي**.

ويشير خبراء إسرائيليون إلى أن الطاقم الاستشاري الذي عينه أوباما في إدارته الجديدة، (ما عدا قلة مثل دينيس روس)، هم مستشارون ليبراليون يهمهم موضوع حقوق الإنسان، والتعاون الدولي، ويرى هؤلاء أن عناد إسرائيل هو أحد أسباب التأزم في الشرق الأوسط، وان حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي ضمن معاير واضحة هو في حقيقته مصلحة أميركية، يضاف إلى ذلك أسلوب أوباما المتوازن في عرض عملية السلام في الشرق الأوسط، وعدم دعمه العلني للسياسات الإسرائيلية لبناء جدار الفصل[٣٠].

ويقول محللون إسرائيليون أن التوتر الكامن بين إسرائيل والإدارة الجديدة، سيأتي بسبب التصريحات المتزنة للإدارة الجديدة حول منطقة الشرق الأوسط عموماً، والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي خصوصاً، ويعتبرون هذا الاتزان غريباً عن المشهد السياسي الأميركي، ويستشهدون بعدم تأييد أوباما للجدار الفاصل الذي اعتبره دليلاً آخر لإهمال الإدارة القديمة للعملية السياسية والسلمية، وقد استعمل أوباما مصطلح دائرة العنف الإسرائيلية الفلسطينية مكان المعادلة الأميركية المعروفة، "عنف فلسطيني ورد فعل إسرائيلي"، ويستحضرون انتقاد أوباما للرئيس كلينتون بسبب تأييده غير المشروط لإسرائيل بعد فشل مؤتمر كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، ويتوصل الخبير الإسرائيلي روني بارط على ضوء ذلك أن أوباما يتفهم الحقوق الفلسطينية أكثر من تفهمه للأمن الإسرائيلي[٣١].

وبالنسبة لأحداث غزة الأخيرة، فقد عبر أوباما عن قلقه الشديد والعميق منها، ومن الهجمات المتبادلة بين إسرائيل وحماس، حيث وعد بتوسيع دائرة خياراته السياسية بعد استلامه للإدارة الجديدة في ٢٠-١-٢٠٠٩. وقد أظهر أوباما في أكثر من مناسبة دعمه لمفهوم السلام الشامل، تكون إيران وسورية جزءاً منه، مع بقاء أمن إسرائيل المحدد المهم لكل التحركات الأميركية في المنطقة مشدداً على أهمية المضي قدما بحل الدولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. .

أخيرا يمكن الذكر في سياق العلاقة الإسرائيلية- الأميركية أن استطلاعات الرأي العام بين اليهود الأميركيين أظهرت أن ما يقارب ٦٩٪ منهم يعارض بشدة سياسة إسرائيل في توسيع المستوطنات لأنها تقتل إمكانية إنشاء دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا وقابلة للحياة، مما يعرض يهودية إسرائيل للخطر في المنظورين المتوسط والبعيد، في حين يؤيد ما يقارب ٧٠٪ منهم أن تقوم الإدارة الأميركية بدور موضوعي ومحايد بين أطراف الصراع. بلغة أخرى يقع أغلب اليهود الأميركيين أو نسبة كبيرة منهم في دائرة المؤيد لحل الدولتين للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وهذا يخلق بدوره إشكاليات إضافية لحكومة نتنياهو الرافضة لفكرة حل الدولتين[٣٢].

العلاقة مع الاتحاد الأوروبي

شهد العام ٢٠٠٨ تقدماً في العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي وتعميقاً لها على كل المستويات، السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. ففي تقرير وزارة الخارجية الإسرائيلية حول تقييم السياسة الخارجية للعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ اتجاه الاتحاد الأوروبي، جاء أن إسرائيل حققت تقدماً كبيراً. مع ذلك أشار التقرير انه ما زال أمام وزارة الخارجية الإسرائيلية تحديات عديدة، من أجل تطوير وتحسين علاقتها مع الاتحاد الأوروبي، من ضمنها التحدي الإعلامي وتحسين صورة إسرائيل أمام المجتمع الأوروبي، وأوصى بضرورة تعميق العلاقة مع الدول المركزية الثلاث: فرنسا وألمانيا وبريطانيا. والانضمام إلى منظمات ومؤسسات أوروبية مختلفة.

تعول إسرائيل في علاقاتها الخارجية مع الاتحاد الأوروبي على استغلال هذه العلاقة لاستمرار فرض نظام العقوبات على إيران، حيث يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً فاعلاً سياسياً واقتصادياً في نجاعته ونجاحه. ولا تفوت إسرائيل فرصة لقاء على مستويات سياسية عديدة مع الاتحاد الأوروبي للتأكيد على الخطر الإيراني، والدور الأوروبي في تسوية الصراع مع الفلسطينيين. وقد قام الاتحاد الأوروبي في حزيران العام ٢٠٠٨ بتعزيز العلاقات السياسية بين الطرفين، حيث **أعلن المجلس العام للاتحاد في لوكسمبورغ بحضور وزيرة الخارجية الإسرائيلية، عن توقيع اتفاق يقوم على تعزيز العلاقات بين الطرفين**، ويشمل هذا الاتفاق تعزيز العلاقات على محاور ثلاثة:

١. تعزيز التعاون والتنسيق السياسي بين الطرفين في قضايا مرتبطة بعملية السلام والعلاقات الثنائية.
٢. انضمام إسرائيل إلى الوكالات والبرامج الأوروبية، الأمر الذي يعزز من إمكانيات التعاون الاقتصادي والإعلامي والثقافي. وسيمكن شركات اقتصادية إسرائيلية من التنافس مع شركات أوروبية على السوق الأوروبية، وخصوصاً في مجال الالكترونيات والبرمجيات وميادين أخرى.
٣. فحص إمكانية ضم إسرائيل إلى السوق الأوروبية المشتركة، وما يتبع ذلك من فوائد جمة للاقتصاد الإسرائيلي والشركات الإسرائيلية.

وقد تضمن الاتفاق أيضا الاتفاق على تنظيم لقاءات سياسية دورية سنوية على مستويات عدة بين إسرائيل وقادة الاتحاد الأوروبي، وينضم هذا الاتفاق إلى سلسلة من الاتفاقات بين الطرفين، الأمر الذي يدل على تصاعد ايجابي في العلاقات بين الطرفين. **وقد توجت العلاقات الأوروبية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٨، بقرار حلف الناتو في كانون الأول ٢٠٠٨ بإقرار اتفاق تعزيز علاقات العمل الأمنية والسياسية بين إسرائيل والحلف**، وذلك خلال اجتماع وزراء خارجية حلف الناتو، ويشمل هذا الاتفاق تعاوناً أمنياً متنوعاً ومنها:

١. توسيع التعاون المشترك في الحرب ضد الإرهاب.
٢. تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية بين الطرفين.
٣. زيادة عدد التدريبات العسكرية المشتركة بين الناتو وإسرائيل.
٤. تعميق التعاون في مكافحة انتشار السلاح النووي.
٥. تعميق التعاون في قضايا التسلح والتعاون والاتصالات الالكترونية العسكرية.

وفي نفس الاجتماع الذي عقد في بروكسل بمشاركة وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني، وشارك فيه ٢٧ وزير خارجية أوروبياً، اتفق الجميع، على تعميق الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وقد اعتبر الاجتماع أن هذا الاتفاق جزء من تعميق العلاقات في مختلف المجالات، ويسهم في تعميق التواصل والتنسيق الأمني بين الطرفين.

بالمقابل **ارتبط تنفيذ الاتفاق ضمن الرؤية الأوروبية بنطاق أوسع للمصالح والأهداف الإستراتجية العليا، ومنها المضي قدماً بعملية السلام، وتسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي ضمن معادلة حل الدولتين** لأن حل الصراع ضمن معايير عادلة يعد في المحصلة النهائية مصلحة وأولوية إستراتيجية أوروبية. وفي كل الرؤى والتصورات الأوروبية الخاصة بعملية السلام تركيز خاص على أهمية حل الدولتين اللتين تعيشان بأمن وسلام في حدود معترف بها دوليا تتماشى مع القرارات الأممية الصادرة بهذا الخصوص. واقترن هذا الموقف الأوروبي المعلن من عملية السلام مع عدم قبول التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، لان المستوطنات تحول دون خلق دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا، وقابلة للحياة.

وقد ظهرت إدانات أوروبية متعددة لسياسة الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، وبحسب العديد من التصريحات والبيانات الأوروبية، فان الاستيطان الإسرائيلي مخالف للقانون الدولي، ويقف ضد التزامات إسرائيل في مفاوضات انابولس، ويعيق فرص خلق دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً [٣٣]

تعد **العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الأوروبية الأهم بالنسبة لإسرائيل**، فحسب معطيات العام ٢٠٠٨ شكل حجم الصادرات للاتحاد الأوروبي ٣٣٪ من حجم الصادرات الإسرائيلية، وهي تأتي في المكان الأول في مجمل حجم الصادرات الإسرائيلية إلى العالم، بينما تشكل الصادرات إلى الولايات المتحدة ٢٨٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية، وهذا يدل على أن هذه العلاقات تلعب دوراً مهماً في تحديد العلاقات الخارجية لإسرائيل مع الاتحاد الأوروبي، والرغبة الإسرائيلية في تعميق هذه العلاقة، على المستويين السياسي والاقتصادي. وقد سجل العام ٢٠٠٨ ارتفاعاً بنسبة ١٠٪ في حجم التداول التجاري بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، مقارنة مع ارتفاع ٧,٥٪ مع الولايات المتحدة الأميركية. كما ارتفع حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الاتحاد الأوروبي في العام بنسبة ١١٪، بينما ارتفعت نسبة الواردات بمعدل ٨,٨٪[٣٤].

جدول يبين حجم الصادرات والواردات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي (بمليارات الدولارات)

	الصادرات الإسرائيلية	الواردات الإسرائيلية
٢٠٠٢	٩،٧	١٣،٩
٢٠٠٣	٩،١	١٤،٥
٢٠٠٤	١٠،٩	١٧
٢٠٠٥	١٢،٥	١٧،٦
٢٠٠٦	١٣	١٨
٢٠٠٧	١٦	٢٠،٧
٢٠٠٨	١٧،٨	٢٢،٥

المصدر : المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي :

http://www.export.gov.il/NewsHTML/FactSheets/EU07.pdf

في بيانها على أحداث غزة في كانون الثاني ٢٠٠٩ ، شددت المفوضية الأوروبية على الأمور التالية :

١ . الدعوة المباشرة لوقف إطلاق النار الفوري

٢ . الترحيب بصدور قرار ١٨٦٠ الداعي لوقف إطلاق النار

٣ . القلق الشديد على أوضاع المدنيين في قطاع غزة وجنوب إسرائيل ، ومهاجمة مقار الأمم المتحدة وسيارات الإسعاف من قبل إسرائيل وضرورة وصول المساعدات الإنسانية إلى سكان القطاع .

٤ . القلق بخصوص تهريب السلاح إلى غزة ، ومن هنا سيبذل الاتحاد الأوروبي جهوداً كبيرة لمراقبة حدود قطاع غزة مع إسرائيل من خلال إطار دولي ومنهجية متعددة الوسائل .

٥ . بقاء حل الدولتين أهم الخيارات المطروحة .

وقدت عبرت المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية على لسان لويس ميشيل عن صدمتها من قيام إسرائيل بقصف مقار وكالة الاونروا والمدارس التابعة لها في غزة ، والذي يعد مخالفاً للقوانين الدولية الإنسانية . خلال أزمة غزة الأخيرة قام وفد من البرلمان الأوروبي بزيارة القطاع بالتنسيق بين المفوضية الأوروبية وإسرائيل ووكالة الاونروا ، بهدف الوقوف على حجم الدمار في البنية التحتية ، وزيارة المدارس والمستشفيات في منطقة شمال غزة لكتابة تقرير مفصل عن الوضع العام للبرلمان الأوروبي .

اختلف الموقف الشعبي الأوروبي عن الموقف الرسمي ، فقد عمت المظاهرات الشعبية العارمة شوارع العديد من العواصم والمدن الأوروبية ، معبرة عن غضبها من سياسة إسرائيل في قتل المدنيين ، واستهداف المدارس والمستشفيات والمقرات الأممية في قطاع غزة ، ولعل الصور القادمة عبر الفضائيات ووسائل الإعلام الأخرى ، عن جثث الأطفال والنساء التي تم انتشالها من تحت ركام المنازل والمدارس المدمرة ، قد أشعلت موجة جديدة من الغضب الشعبي الأوروبي ضد إسرائيل وسياساتها . فقد خرجت مظاهرات بالألوف في عدة عواصم غربية منها باريس ولندن وبرلين

واستوكهولم وأوسلو ومدريد وغيرها من العواصم الأخرى، وفي بعض هذه المظاهرات تم حرق العلم الإسرائيلي، ورفعت يافطات تدين إسرائيل وسياساتها الدموية في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي دفع بعض المنظمات اليهودية البلجيكية إلى تقديم شكوى إلى "مركز الفرص المتساوية والكفاح ضد العنصرية"، متهمة بعض الشخصيات البلجيكية الاشتراكية واليسارية والعمالية بإشعال نار معاداة السامية في شوارع بروكسل والمدن البلجيكية الأخرى. كما خرجت في أمستردام مظاهرات قادها اثنان من البرلمانيين. وكانت أكبر المظاهرات في مدريد حيث خرج أكثر من ٢٥٠٠٠٠ متظاهر في شوارع المدينة حاملين صور الأطفال الذي قتلوا في الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة[٣٥].

إلى ذلك **استمرت حملة مقاطعة الجامعات الإسرائيلية، والأكاديميين الإسرائيليين، وتعمقت في بعض الجامعات الأوروبية، وفي أوساط نقابات الأكاديميين، خاصة في بريطانيا**، حيث أصبحت الجامعات والكليات هناك مسرحاً لإدانة إسرائيل وسياساتها في الأراضي الفلسطينية. انتقاد إسرائيل لم يرتكز فقط على سياساتها المعادية للفلسطينيين، ومعاملتها للمدنيين بطريقة غير إنسانية مزرية، بل وصلت إلى حد اعتناق فكرة حل الدولة الواحدة في فلسطين التي تضم اليهود والعرب على حدّ سواء، بحيث يتمتع الجميع بحقوق المواطنة وواجباتها، مع ضمان الحريات الأساسية في الرأي والتعبير والاعتقاد والمشاركة السياسية في ظل دولة علمانية يستظل بها الجميع. في ظل ذلك شن السفير الإسرائيلي في لندن السيد بروسر حملة واسعة ضد اتحاد الجامعات والكليات البريطانية متهماً إياها بمعاداة إسرائيل والمؤسسات الأكاديمية فيها، بهدف شيطنتها، وإزالة غطاء الشرعية الدولية عنها، وسلبها من حقها في الدفاع عن نفسها في "مواجهة الإرهاب والإرهابيين"[٣٦].

شكلت الورقة الأوروبية حول القدس التي أعدت في العام ٢٠٠٨، وتسربت إلى الإعلام في آذار ٢٠٠٩، رؤية أوروبية متقدمة نسبيا لحل قضية القدس. وقام بإعداد الورقة سفراء دول الاتحاد الأوروبي في تل أبيب، وتضمنت انتقادات قوية لإسرائيل وسياساتها في هدم المنازل ومصادرة الأراضي وتهويد المدينة المقدسة، مما يجعل الحل في قضية القدس أصعب بكثير في المفاوضات المستقبلية.

واتهمت الورقة الأوروبية إسرائيل مباشرة بإتباع سياسة مرفوضة في القدس لأنها تقوم على تسمين مستوطنات القدس، وتضخيم التواجد اليهودي في منطقة القدس الكبرى، حيث يوجد بحسب هذه الورقة، أكثر من ١٦٠٠٠٠ مستوطن يعيشون في القدس الشرقية، يضاف إليهم ١٠٠٠٠٠ مستوطن آخر يعيشون في مستعمرات محيطة بالقدس خاصة معاليه ادوميم في الشرق، وجبعات زئيف في الشمال وعتصيون في الجنوب[٣٧].

العلاقة مع تركيا

ازداد الدور التركي بروزا في المنطقة مع انتخاب تركيا عضواً غير دائم في مجلس الأمن (بأغلبية ١٥١ صوتا من ١٩٢ عضوا في هيئة الأمم)، للمرة الأولى منذ ٤٠ سنة، ويبدو أن أوساطا عديدة في العالم تعول على تركيا للعب دور الوسيط في ثلاث مناطق أساسية: الشرق الأوسط، القوقاز وآسيا الوسطى والبلقان[٣٨].

ينظر بعض المحللين الإسرائيليين إلى الوساطة التركية بين سورية وإسرائيل، باستغراب، إذ أن إحدى النقاط التي عززت العلاقات الإسرائيلية التركية سابقا كان وجود خصم مشترك هو سورية. فإسرائيل لديها صراع مع سورية

حول الجولان، وتركيا لديها صراع مع سورية على مناطق إقليمية في لواء الاسكندرونة وحول مصادر المياه، وهذا يدل، حسب بعض الإسرائيليين، على أن هنالك مصلحة تركية سورية وإيرانية مشتركة للنظر في مستقبل العراق، والتوزيع العرقي والطائفي فيه، فضلاً عن المشكلة الكردية[٣٩].

تفهم إسرائيل أن تركيا بصفتها عضواً في مجلس الأمن الدولي، سوف تكون متعاطفة مع القضية الفلسطينية والطرف العربي، ولكنها في الوقت نفسه لن تتخذ خطوات تهدد علاقاتها مع إسرائيل، وهذا أيضا ما تفعله إسرائيل، فان لها مصلحة بإبقاء العلاقات التركية الإسرائيلية قوية لتبقى الوساطة التركية حاضرة مع سورية وفي مواقع أخرى مستقبلا.

ويلعب الملف النووي الإيراني دوراً في العلاقة التركية الإسرائيلية، حيث تطمح إسرائيل من وراء علاقتها، إلى تعميق الحصار على إيران، وفي هذا السياق انتقدت إسرائيل زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد لتركيا في منتصف العام ٢٠٠٨، ففي لقاء بين وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني مع وزير الدفاع التركي في تشرين الأول، أكدت على أهمية أن تكون تركيا جزءاً من السعي لعزل إيران لمنعها من الاستمرار في مشروعها النووي. وتعتقد إسرائيل أن الدور التركي مهم في عزل إيران في المنطقة، لا سيما في ظل نقاط الالتقاء الكثيرة بين إيران وتركيا، بما فيها الملف العراقي والكردي، وملفات الغاز والحقائق الجيوسياسية والإستراتيجية الأخرى.

وتعترف وزارة الخارجية الإسرائيلية أن العلاقات الإسرائيلية التركية قد تعرضت لهزة عنيفة في أعقاب الحرب على غزة، وقد حددت الوزارة لنفسها هدفاً بأن تعيد هذه العلاقة إلى مسارها الذي كان مع احتفاظ إسرائيل بمصالحها القومية والسياسية، وخاصة أن **الشراكة مع تركيا إستراتيجية** واقتصادية في ظل تغير معادلات الصراع في المنطقة، وتغير قوانين اللعبة في الشرق الأوسط[٤٠].

وفي مداخله للسفير التركي في إسرائيلناميق ماط أمام جمهور مركز دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب في ١٢-٣-٢٠٠٩، تناول السفير مستقبل العلاقة التركية الإسرائيلية، وعدد بإسهاب العوامل والجسور المشتركة بين البلدين، موضحا أن الروابط بينهما متينة من حيث بعدها الاستراتيجي، كما أسهب في وصف الدور التركي التاريخي في مساعدة اليهود زمن محن ومصائب كثيرة بما فيها المحرقة النازية، إضافة إلى الدور التركي المرتقب في استئناف الوساطة بين سورية وإسرائيل تمهيداً للوصول إلى معاهدة سلام بين البلدين، وأضاف أن الديمقراطية عامل آخر جامع وموحد للبلدين[٤١].

وقد ذهب العديد من المحللين السياسيين والاستراتيجيين الإسرائيليين إلى التأكيد على ضرورة إعادة ترميم العلاقة مع تركيا بعد أن توترت أثناء حرب إسرائيل على غزة والمناوشات الكلامية والإعلامية التي صاحبت ذلك، والتي كان طيب رجب اردوغان، رئيس الوزراء التركي جزءا منها. بل إن قسما من هؤلاء الخبراء ذهب إلى حدّ القول بأن على إسرائيل أن تضغط من أجل قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي، إذ أن تركيا القوية هي في الأساس جسر إسرائيل إلى العالمين العربي والإسلامي، فضلاً عن اعتبارات أخرى مرتبطة بالنموذج التركي العصري للإسلام السياسي، الذي يتجلى من خلاله التفاعل الايجابي والمتناغم بين الإسلام المعتدل والسياسة، بحيث يمكن أن تمثل تركيا نموذجاً للأحزاب الإسلامية التي يمكن أن تستلهم كثيراً من تجربة حزب الرفاه والتنمية الحاكم في تركيا.

نضيف أن الشراكة الإستراتيجية بين البلدين مدعومة بعلاقات اقتصادية وثقافية وسياحية، حيث **وصل حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل في العام ٢٠٠٨ إلى أكثر من ٤ مليارات دولار**، وهناك حركة سياحية نشطة ومتبادلة بينهما خاصة من الجانب الإسرائيلي، حيث تمثل تركيا مقصداً مريحاً للسياح الإسرائيليين الذين يفضلون تركيا بحكم الموقع الجغرافي، والمناخ الملائم، والطعام التركي وبساطة الحياة[٤٢]. بسبب كل ذلك اعتبر البروفسور عميكام نحماني أن حدة الغضب التركي على إسرائيل أثناء حرب غزة كانت طبيعية لأن الرأي العام التركي الإسلامي متضامن مع القضية الفلسطينية خاصة أن فلسطين كانت جزءاً من الإرث العثماني حتى التاريخ الحديث، ولأن خطوات إسرائيل التصعيدية في غزة أعاقت مرة أخرى الجهد التركي على جبهة المفاوضات السورية- الإسرائيلية، وبالتالي شعر المسؤولون الأتراك بحرج وضيق شديدين أمام الرأي العام التركي بسبب التصعيد الإسرائيلي.

العلاقة مع روسيا

شهدت العلاقات الروسية الإسرائيلية خلال العام ٢٠٠٨ توتراً في أعقاب الحرب الروسية مع جورجيا، وكانت إسرائيل تحاول تعميق علاقتها مع روسيا خلال عهد الرئيس فلاديمير بوتين الذي شهدت فترة حكمه دوراً روسياً إقليمياً ودولياً مؤثراً[٤٣]. كانت التوقعات الإسرائيلية تشير إلى أن روسيا تحاول العودة إلى لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط، الذي شكل بالنسبة لها، منطقة إستراتيجية غابت عنها لسنوات عديدة وتريد العودة إليها، **ويتوقع محللون إسرائيليون أن تكون العودة الروسية إلى المنطقة على شكل دعم عسكري واقتصادي لدول مثل سورية وإيران**، للتصدي للهيمنة الأميركية، ومن أجل زيادة مبيعاتها من الأسلحة في المنطقة، وعلى هذا الأساس **فيتوقع خبراء إسرائيليون أن تزيد عودة روسيا إلى الساحة الشرق أوسطية من حدة الصراعات في المنطقة لدرجة المواجهة** خاصة في ظل عدم القدرة الإسرائيلية والأميركية على احتواء العلاقات الروسية مع دول وقوى "الممانعة"[٤٤].

وقد قامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيفي ليفني في كانون الثاني ٢٠٠٨ بزيارة إلى روسيا للتحذير من إيران نووية، حيث قالت في محاضرة لها في الأكاديمية الروسية: أن التسليم بإيران نووية سوف يشجع دولاً أخرى في المنطقة على امتلاك السلاح النووي، وان المشكلة الإيرانية ليست فقط سلاحها النووي، بل تقاطع هذا السلاح مع التطرف الديني فيها، والعقيدة الأيديولوجية الشوفينية لاحمدي نجاد، وتصريحاته النارية بخصوص إسرائيل.

وتحددت العلاقة الإسرائيلية الروسية عام ٢٠٠٨ على ضوء عدة نقاط وتطورات أساسية:

١. مشاركة خبراء عسكريين إسرائيليين في تدريب وتزويد جورجيا بالسلاح.
٢. الدعم الروسي للترسانة العسكرية السورية والإيرانية، وخصوصاً برنامجها النووي.
٣. الموقف الروسي من الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، والانفتاح الروسي على كل أطراف المعادلة الفلسطينية بما فيها السلطة وفتح وحماس.

أسهمت الحرب الروسية- الجورجية وتسليح إسرائيل لجورجيا في توتر علاقة البلدين، وقد حاولت سورية استغلال هذا التوتر في سبيل كسب الدعم العسكري الروسي لها، حيث قام الرئيس السوري بشار الأسد في آب

٢٠٠٨ بزيارة إلى روسيا للتضامن، واستغلال الواقع الجديد من أجل كسب دعم عسكري روسي، إلا أن الجهود الدبلوماسية الإسرائيلية أفشلت هذه المحاولة. فقد حاول الأسد أن يدفع روسيا لتزويده بسلاح روسي هجومي متطور، بينما حاولت إسرائيل أن تبقي على السياسية الروسية القديمة في تزويد سورية بسلاح دفاعي فقط، بالرغم من التوتر بين البلدين في أعقاب الحرب على جورجيا، إلا أن روسيا استجابت للطلب الإسرائيلي في هذا الصدد، ويعزو محللون إسرائيليون ذلك إلى رغبة روسيا في العودة بقوة إلى الساحة الشرق أوسطية، وكطرف مهم في حل معادلات الصراع في المنطقة[٤٥].

كان الموقف الإسرائيلي من الحرب الروسية-الجورجية شبيها بالموقف الأوروبي والأميركي، بحيث طالبت الطرفين بوقف أعمال القتال، والاعتراف بالوحدة الإقليمية لجورجيا. فيما ظهرت على سطح الحرب مسألة تزويد إسرائيل لجورجيا بالسلاح ، حيث طالب وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إسرائيل بوقف تسليح جورجيا، إلا أنه أشار في المقابلة نفسها إلى أن إسرائيل توقفت عن ذلك بالفعل أسبوعين قبل الحرب[٤٦]، وهو ما يدل ربما على معرفة إسرائيلية مسبقة بنية روسيا شن حرب على جورجيا، مما استدعى وقف تزويدها بالأسلحة، وهذا الموقف كان مؤشراً ايجابياً، حسب وزير الخارجية الروسي بالنسبة للعلاقة بين البلدين، إلا أن وزير الخارجية الروسي أشار في المقابلة نفسها إلى أنه يأمل بأن تتوقف إسرائيل نهائياً عن تسليح جورجيا، لأن غير ذلك سوف يمس بشكل كبير العلاقات بين البلدين في كل الميادين والمجالات، بما فيها السلاح والحسابات الإستراتيجية.

أما بالنسبة للملف الإيراني، فان **إسرائيل تعرف تماماً أنها لا تستطيع أن تحيد الموقف الروسي عن دعم إيران بأسلحة روسية بشكل كامل**، إلا أن وزير الخارجية الروسي أكد أن روسيا تزود إيران بأسلحة دفاعية فقط، وأن هذا الموقف تحديداً والموقف العام من البرنامج النووي الإيراني، ليس موجها ضد إسرائيل. وتحاول إسرائيل من جهتها المناورة مع روسيا من خلال تعميق العلاقة معها بالرغم من أن الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني، وقضية التسلح في المنطقة يكاد يكون ثابتاً، لأن إسرائيل تريد استغلال المساحة الضيقة في العلاقة مع روسيا للحفاظ على التوازن الاستراتيجي العسكري في المنطقة من خلال منع روسيا تزويد دول المنطقة بأسلحة روسية هجومية متطورة، لا سيما إيران وسورية.

وعلى **المستوى الاقتصادي فان الصادرات الإسرائيلية إلى روسيا في النصف الأول من العام ٢٠٠٨ وصلت إلى ٤٢٠ مليون دولار، أي بارتفاع ٣٤٪** مقارنة مع الفترة نفسها في العام ٢٠٠٧، بينما هبط حجم الاستيراد من روسيا مقارنة مع الفترة نفسها في العام ٢٠٠٧ بـ١١٪، ووصل إلى ٥٦٥ مليون دولار[٤٧]. ويتضح من معطيات التعاون الاقتصادي بين البلدين خلال الأعوام الأخيرة أنها تشهد ارتفاعا مع مرّ السنوات، وخصوصاً في حجم الصادرات الإسرائيلية إلى روسيا، وهذا يدل أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين أصبحت تلعب دوراً محورياً في تحديد ولو بشكل محدد السياسة الخارجية لكلا البلدين. وقد كانت إحدى سمات العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلغاء تأشيرات الدخول للسياح، في أيلول ٢٠٠٨، وهذا يدل على أنهما يتجهان نحو تعزيز التعاون بينهما على صعد مختلفة، ولعل التواجد الكبير لليهود الروس داخل إسرائيل، وحجم السياحة الكبير بين البلدين من العوامل المهمة التي دفعت إلى إلغاء التأشيرات.

جدول يبين حجم الواردات والصادرات بين روسيا وإسرائيل (ملايين الدولارات)

	الصادرات الإسرائيلية	الواردات الإسرائيلية
٢٠٠٣	٢٢١	٦١٨
٢٠٠٤	٣١٩	٦٨٨
٢٠٠٥	٤١٨	١،٠٥٦
٢٠٠٦	٥٢٥	١،١٤٢
٢٠٠٧	٦١٢	١،٣٩٩
٢٠٠٨ (النصف الأول)	٤٢٠	٥٦٥

المصدر: المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي،
http://www.export.gov.il/NewsHTML/FactSheets/Russia.pdf

العلاقة مع الهند

سجل العام ٢٠٠٨ استمراراً لتوثيق العلاقات بين الهند وإسرائيل في مختلف المجالات السياسية، العسكرية الأمنية والاقتصادية والثقافية، وقد بات التحالف الهندي الإسرائيلي تحالفاً استراتيجياً، ومصلحة أمنية لكلا الطرفين، اللذين يتجهان إلى تعميقه أكثر فأكثر.

وفي إطار تعميق العلاقات الهندية الإسرائيلية، عقد المؤتمر الثاني لرجال الدين والذي يسمى "المؤتمر الهندي اليهودي"، في القدس في شباط ٢٠٠٨، ويأتي استمرارا للمؤتمر الأول الذي عقد في الهند في العام ٢٠٠٧.

وقد جاءت **الاعتداءات على مدينة "مومباي" لتعزز من العلاقات الإسرائيلية الهندية، في مجالات التعاون الأمني والاستخبارات ضد "الإرهاب"**، وخصوصا وأن أحد المواقع التي استهدفتها الهجمات كانت مؤسسة "حباد" اليهودية. حيث عرضت إسرائيل على الهند مساعدتها لمواجهة الاعتداءات ما أسهم في تأكيد التحالف الأمني الاستراتيجي بين البلدين اللذين يواجهان بحسب الموقف الإسرائيلي خطرا "إسلاميا"، فإسرائيل تواجه الخطر الإيراني، والهند تواجه الخطر الباكستاني، لا سيما وأن الهند وجهت إصبع الاتهام إلى باكستان بمساهمتها بشكل غير مباشر في العمليات.

وقد أشار خبراء هنود وإسرائيليون إلى أن أحد أسباب الهجمات على مومباي هي تعزيز العلاقات الإسرائيلية الهندية، ولهذا السبب استهدف المهاجمون موقع "حباد" خلال العملية..

وقد بدأت دلالات تعزيز التعاون الأمني بين البلدين من خلال صفقات الأسلحة المشتركة، حيث تحولت إسرائيل إلى مصدر السلاح الأساسي للهند، وتفوقت بذلك على روسيا في هذا المجال، فقد وقعت الهند وإسرائيل على صفقة أسلحة ضخمة بقيمة ثلاثة مليارات دولار في السنة، وأشارت التقارير الإسرائيلية إلى أن هجمات مومباي عمقت التعاون بين البلدين على صعيد عسكري من خلال تطوير مشترك للصواريخ متوسطة المدى[٤٨].

وعلى مستوى العلاقات الاقتصادية، سجل ارتفاع في حجم التبادل التجاري، ففي الأشهر الثمانية الأولى في

العام ٢٠٠٨، ازداد حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الهند بحوالي ٢٣ ٪ مقارنة مع الفترة نفسها في العام ٢٠٠٧، بينما ارتفع حجم الواردات من الهند في الفترة نفسها بحوالي ٧ ٪.

جدول يبين حجم الصادرات والواردات بين إسرائيل والهند (بملايين الدولارات)

	الصادرات الإسرائيلية	الواردات الإسرائيلية
٢٠٠٢	٦١٤	٦٥٣
٢٠٠٣	٧١٨	٨٨٩
٢٠٠٤	١،٠٣٨	١،١٠٨
٢٠٠٥	١،٢٢٣	١،٢٧٦
٢٠٠٦	١،٢٨٩	١،٤٣٤
٢٠٠٧	١،٦١٤	١،٦٩٠
٢٠٠٨ (الأشهر الثمانية الأولى)	١،٦	١،٢

المصدر: المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي:
http://www.export.gov.il/NewsHTML/FactSheets/India.pdf

العلاقة مع الصين

ظلت العلاقات السياسية بين الصين وإسرائيل في العام ٢٠٠٨ عرضة للتأثر المباشر بالعلاقات الأميركية- الصينية، حيث كانت الولايات المتحدة تضع عراقيل وتحفظات على أي تعميق في العلاقات بين إسرائيل والصين، وخصوصا في المجال العسكري الأمني لأنه ينعكس سلباً على توازن القوى في شرق آسيا، إلا أن العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين استمرت بالنمو وبصورة كبيرة جداً في العام ٢٠٠٨.

ويعتقد خبراء إسرائيليون أن العلاقات الإستراتيجية بين الصين وإسرائيل سوف تتحسن في المستقبل، وذلك على ضوء التقارب بين الولايات المتحدة الأميركية والصين بسبب التحولات الدولية الحاصلة (العلاقة مع روسيا، الأزمة الاقتصادية وغيرها وانتخاب باراك أوباما في أميركا)، ما سينعكس ايجابياً على العلاقة مع إسرائيل[٤٩]. إلا أن تحسين العلاقات الأميركية- الصينية سوف يؤدي إلى دخول الصين كلاعب مهم في المنطقة، نتيجة الطلب الكبير على مصادر الطاقة الموجودة في منطقة الشرق الأوسط، ولهذا السبب فان المصلحة الإسرائيلية تقتضي تعزيز العلاقة مع الصين في حالة تعميق الانفراج في العلاقات الصينية- الأميركية. وتعلم إسرائيل أن الصين في هذا المرحلة لم تتخذ خطوات واضحة تجاه الملف النووي الإيراني سلباً أو إيجاباً، ولهذا السبب تسعى إسرائيل لجعل الصين حلقة من حلقات المواجهة للملف النووي الإيراني بمساعدة الولايات المتحدة الأميركية.

وأحد الجوانب التي ستسهم في تعزيز العلاقات الإسرائيلية الصينية هي الحاجة الصينية إلى التكنولوجيا الإسرائيلية في موضوع الزراعة، الأمر الذي سوف يؤدي إلى دخول شركات إسرائيلية إلى سوق المنافسة الزراعي في الصين،

وقال أحد الخبراء الصينيين إن الصين تسعى إلى تطوير الإنتاج الزراعي وتشجيع المواطنين على العمل في الزراعة، لهذا قامت في أواخر العام ٢٠٠٨ بإلغاء الضريبة على المزارعين، ويعتقد هذا الخبير أن الصين سوف تحتاج الخبرة والتكنولوجيا الزراعية الإسرائيلية لتطوير منتوجها الزراعي كماً ونوعاً[٥٠].

وتمر العلاقات الاقتصادية- الصينية في حالة نمو كبير (انظر الجدول)، وقد سجل العام ٢٠٠٨ ارتفاعا في حجم الصادرات والواردات بين البلدين، فقد **ارتفع حجم التداول التجاري إلى ٢٣٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٧**، أما الصادرات الإسرائيلية، فقد وصلت في العام ٢٠٠٨ إلى ١،٢٩ مليار دولار، بارتفاع بنسبته ٢٤٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٧ أما الواردات من الصين، فقد وصلت إلى ٤،٢٥ مليار دولار بارتفاع نسبته ٢٢٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٧[٥١].

جدول يبين حجم الصادرات والواردات بين إسرائيل والصين (بملايين الدولارات)

	الصادرات الإسرائيلية	الواردات الإسرائيلية
٢٠٠٢	٤٢٧	٧٩٣
٢٠٠٣	٦١٣	١،٠٠٨
٢٠٠٤	٧٨٧	١،٤١٨
٢٠٠٥	٧٤٨	١،٨٨٨
٢٠٠٦	٩٥٩	٢،٤٢٨
٢٠٠٧	١،٠٤١	٣،٤٧٧
٢٠٠٨	١،٢٩	٤،٢٥

المصدر: المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي:

http://www.export.gov.il/NewsHTML/FactSheets/2008/CHINA.pdf

إجمال

تم خلال هذا الفصل رصد أحداث إسرائيلية محلية، إقليمية، ودولية انعكست بمجموعها، وبدرجات متباينة على السياسة الإسرائيلية، وعلى إدارة إسرائيل لعلاقاتها مع الأطراف المختلفة. ففي علاقاتها مع الفلسطينيين، بقيت إسرائيل وساستها في دائرة إدارة الصراع وإدارة الأزمة بعيدا عن بذل أي جهد جدي لحل الصراع من جذوره، مستفيدة من حالة الانقسام الفلسطيني، والانشطار الجغرافي بين الضفة وغزة. ومع أن إسرائيل دشنت نهاية العام الماضي بعدوانها على قطاع غزة، إلا أنها وبلا شك أسهمت في إضعاف السلطة، حيث استمرت سياسة الاعتقالات والاغتيالات والاقتحامات والتمدد الاستيطاني الهائل المعطل لإمكانية نشوء دولة فلسطينية قوية في المستقبل، فضلا عن إعاقة الحملات الأمنية للسلطة الوطنية في مدن الضفة الغربية. إن عجز إسرائيل عن تبني مقاربة مقبولة لعملية السلام، واستغلالها حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، وضعف تركيبة الحكومة الإسرائيلية الائتلافية، وقضايا الفساد التي تلاحق أولمرت، إضافة إلى عدم جدية إدارة بوش في حلحلة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، كل هذه العوامل كانت وراء عدم التقدم في عملية السلام.

في إشكالية علاقة إسرائيل مع الدول العربية المحاذية لها، وبالتحديد مع سورية ومصر، ورغم رغبة أولمرت الشخصية بتحويل المفاوضات مع السوريين إلى مفاوضات مباشرة، إلا أن ضعفه الشخصي وجمود الائتلاف الحاكم، وعدم تحفز الإدارة الأميركية وعدم تشجعها للمفاوضات المباشرة مع السوريين بسبب خلافات معهم حول لبنان والعراق ومحاربة الإرهاب، حالت دون ذلك. ورغم أن مصر لها دورها ووزنها الإقليمي والاستراتيجي في المنطقة عموماً، وبالتحديد في مسرح القضية الفلسطينية، فضلا عن دورها في مفاوضات تبادل الأسرى، إلا أن المسؤولين الإسرائيليين أو بعضهم بقي ينتقد مصر علناً "لتساهلها" في قضية الأنفاق، وتهريب السلاح للفصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة.

فيما يتعلق بالعالم الخارجي، حافظت إسرائيل على علاقة وثيقة مع أصدقائها في أميركا والاتحاد الأوروبي، حيث حافظ الاتحاد الأوروبي على مكانته بوصفه الشريك التجاري الأول لإسرائيل، بينما احتلت الولايات المتحدة المركز الثاني في علاقاتها التجارية معها. ورغم أن العلاقة مع الولايات المتحدة فيها درجة كبيرة من الديمومة والثبات من حيث مستوى التنسيق السياسي والدعم العسكري والاقتصادي، إلا أن تخوفات إسرائيلية بدأت تظهر بوادرها بعد انتخاب أوباما وسياسته المعلنة اتجاه إيران، وتعيينه لجون ميتشل كمبعوث لعملية السلام إلى الشرق الأوسط. أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فقد حافظت إسرائيل على علاقة قوية مع المستوى السياسي الرسمي والمفوضية الأوروبية، دون أن تبرز مواقف أوروبية تشدد على حل الدولتين وضرورة وقف الاستيطان، رغم أن مراكز انتقاد إسرائيل بقيت داخل البرلمان الأوروبي، المتعدد الآراء والتوجهات السياسية، وفي أوساط الرأي العام الأوروبي الذي يرى في سياسات إسرائيل خطراً على السلم الإقليمي بالتحديد بعد أحداث غزة.

حافظت إسرائيل خلال العام الماضي على علاقات إستراتيجية واقتصادية مع تركيا رغم ظهور بعض المتغيرات الجديدة مثل العدوان الإسرائيلي على غزة والأزمة المالية العالمية، وتوقف المفاوضات السورية- الإسرائيلية والانتخابات الإسرائيلية التي أفرزت توجهات يمينية جديدة. في حين اتسمت العلاقة مع روسيا ببعض التوتر في أعقاب الحرب الجورجية- الروسية في صيف ٢٠٠٨، وبروز قضية تزويد إسرائيل السلاح والعتاد والتدريب لجورجيا، ويبدو لأي محلل استراتيجي أن إسرائيل عملت على توثيق صلاتها العسكرية والإستراتيجية مع جورجيا بهدف ابتزاز روسيا في علاقاتها مع إيران ودورها في تطوير قدرات إيران النووية.

توسعت دائرة العلاقة الإسرائيلية مع القوى الآسيوية خاصة الهند والصين من خلال إستراتيجية إسرائيلية تنظر شرقاً، وكان لكل من الهند والصين أهمية خاصة في الاعتبارات الإسرائيلية، العسكرية والإستراتيجية والاقتصادية، ومن منظور بروزهما في النظام الدولي المعاصر. فقد شهدت العلاقة الإسرائيلية مع الهند درجة كبيرة من الديمومة والتطور والاستقرار المتصاعد على اعتبار أن الدولتين متفقتان على الكثير من الملفات الإستراتيجية والعسكرية والاقتصادية على شاكلة التعاون العسكري المتنامي، وتبادل المعلومات ومحاربة الإرهاب وبناء شراكات سياسية واقتصادية متصاعدة، وقد كان لاعتداءات مدينة مومباي الهندية في العام الماضي دور في تعزيز الشراكات الإسرائيلية – الهندية في مختلف المجالات خاصة محاربة "الإرهاب" وتبادل المعلومات الاستخبارية.

في نفس الوقت الذي بقيت فيه العلاقة الإسرائيلية مع الصين على درجة من الثبات خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارات، إلا أن التحفظ الأميركي بقي عاملا معيقا لنمو هذه العلاقة في المجالات العسكرية والإستراتيجية بسبب التخوف الأميركي من إمكانية أن يحدث السلاح الإسرائيلي والتقنية المتطورة المصدرة إلى الصين اختلالا في موازين القوى الإقليمية شرق آسيا.

هوامش

١ ألوف بن . المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية : ما اتفق عليه وما لم يتفق عليه . "مباط عال" ، عدد ٥٦ أيار ٢٠٠٨ .

2 Aluf Benn, Olmert"s Legacy in the Occupied Territories: Strengthening Settelements Blocs, INSS Insight No. 65, July 27, 2008. p. 1-3

3 Shlomo Brom, the Real Choice: Ceasefire or Reoccupation of Gaza, INSS Policy Brief, No.10, March 12, 2008, PP1-4

4 Shlomo Brom, the Fighting in Gaza Where is it Going? INSS Insight, No. 85, Dec. 31-12-2008, pp.1-3

٥ الوف بن . لقاءات مصالح– شرط أساسي ولكنه غير كاف . عدكان استراتيجي . العدد الأول . ٢٠٠٨ .

٦ يديعوت احرونوت . ٢٢\٥\٢٠٠٨ .

٧ ألوف بن . الحاكم (الفاصل) في الحدود السورية . ميكود استراتيجي رقم ١٥ . حزيران ٢٠٠٨ .

٨ المصدر السابق .

٩ افرايم اسكولاي . لقد كان في سورية مفاعل . مجلة "مباط عال" العدد ٨١ . تشرين الثاني ٢٠٠٨ .

١٠ أمير كوليك . سورية ، إسرائيل وعملية السلام– ماذا يمكن أن نتعلم من مؤتمر باريس؟ . "مباط عال" ، عدد ٦٤ . تموز ٢٠٠٨ .

١١ شلومو بروم . حل هنالك فرصة حقا؟ . عدكان استراتيجي العدد الأول . ٢٠٠٨ .

١٢ ألوف بن . عدكان استراتيجي . العدد الأول .

١٣ المصدر السابق .

١٤ حسب استطلاع لصحيفة يديعوت احرونوت (٢٣/ ٥/ ٢٠٠٨) فان ١٩ ٪ من الجمهور الإسرائيلي يؤيدون انسحابا كاملا من الجولان ، ٢٩٪ يؤيدون انسحابا جزئيا ، بينما يعارض ٥٢ ٪ إي انسحاب من الجولان .

١٥ المصدر السابق ، ص : ١١ .

١٦ زكي شالوم . حول مدى إمكانية تطبيق سياسة الرد الجديدة للجيش أمام حزب الله . "مباط عال" عدد ٧٦ . تشرين الأول ٢٠٠٨ .

١٧ غيورا ايلاند . حرب لبنان الثالثة : الهدف لبنان . عدكان استراتيجي العدد الثاني . ٢٠٠٨ .

18 Jermey Sharp, the Egypt- Gaza Border and its Effects on Israel-Egyptian Relations, Foreign Affairs, Congressional Research Service, Feb. 2008, p.5-11

١٩ باحثة إسرائيلية متخصصة في الأمن القومي .

20 Landau, Emily B.In the Wake of Operation Cast Lead: Egypt's Regional Position Revisited Strategic Assessment, Volume 11, No. 4, February 2009, pp 1-3

٢١ اميلي لنداو . تقرير المخابرات الأمريكية : تقييم ردود الفعل الدولية . "عدكان استراتيجي" ، العدد الرابع . ٢٠٠٨ .

٢٢ افرايم اسكولاي . تقرير المخابرات الأمريكية : الانعكاسات والمعاني . عدكان استراتيجي . العدد الرابع . ٢٠٠٨ .

٢٣ انظر مثلا مقال بهذا الخصوص بشكل واضح في موقع صحيفة يديعوت احرونوت ، بعنوان "أوباما ، ماكين وإسرائيل" من تاريخ ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٨ .

٢٤ موقع صحيفة هآرتس ،
http://www.haaretz.co.il/hasite/pages/ShArt.jhtml?more=1&itemNo=953895&contrassID=2&subContrassID=1&sbSubContrassID=0

٢٥ الورقة التي قدمتها وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى مؤتمر هرتسليا في شباط ٢٠٠٩ .

٢٦ افرايم كام . نحو محادثات مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران . عدكان استراتيجي . العدد الثالث . ٢٠٠٩ .

٢٧ اميلي لنداو . الإدارة الأميركية الجديدة : تخبط وغياب الحسم في الموضوع الإيراني . "مباط عال" العدد ٩٥ . ٢٠٠٩ .

٢٨ روني بارط . أوباما ، ميتشل إسرائيل والمستقبل . مباط عال . العدد ٩١ . ٢٠٠٩ .

٢٩ المصدر السابق .

٣٠ روني بارط . أوباما وإسرائيل : التوتر الكامن . مباط عال، العدد ٧٩، ٢٠٠٨ .

٣١ المصدر السابق .

٣٢ نداف أيال، حكومة نتنياهو : تحديات دولية ضخمة، الأيام ٢-٤-٢٠٠٩، ص . ١٩ ، نقلا عن معاريف

33 http://www.delisr.ec.europa.eu/arabic/whasnew.asp?id=1086

٣٤ حسب معطيات وزارة الصناعة والتجارة والعمل الإسرائيلية، قسم التجارة الخارجية .
http://www.moital.gov.il/NR/exeres/45B612FB-0829-43FA-9B30-BB3CF4CA2B65.htm

35 http://mideasttruth.com/forum/viewtopic.php?t=9009

36 www.telegraph.co.uk/news/worldnews/mideast/israel-ambassador-says-britain-has-become-a-hotbed-of-radical-antiisrael-feeling-html

37 http://www.jcpa.org/JCPA/Templates/ShowPage.asp?DRIT=1&DBID=1&LNGID=1&TMID=111&FID=442&PID=0&IID=2926&TTL=The_European_Union_Report_on_Jerusalem:_Distortions_and_Omissions

٣٨ غاليا ليندشتراوس . تركيا كعضو غير ثابتة في مجلس الأمن : آمال ومعضلات . مجالة "مباط عال" العدد ٧٨، تشرين الأول ٢٠٠٨ .

٣٩ المصدر السابق .

٤٠ الورقة التي قدمتها وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى مؤتمر هرتسليا في شباط ٢٠٠٩ .

٤١ أنطون شلحت، تقرير خاص حول العلاقات الإسرائيلية- التركية، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، آذار ٢٠٠٩، ص . ١-٤

٤٢ المصدر السابق، ص . ١-٨

٤٣ ارنون غوتفليد . عودة روسيا بقيادة بوتين . عدكان استراتيجي، العدد الرابع . ٢٠٠٨ .

٤٤ المصدر السابق .

٤٥ عوديد عيران . روسيا في الساحة الدولية ٢٠٠٨ . عدكان استراتيجي، العدد الثاني ٢٠٠٨ .

٤٦ هآرتس، ١٤/٩/٢٠٠٨ .

٤٧ معطيات المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي، أنظر :
http://www.economist.co.il/?CategoryID=1503&ArticleID=5084

٤٨ موقع يديعوت احرونوت على الانترنت . http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3671676,00.html

٤٩ يورام عبرون . العلاقات الصينية الأميركية بعد الانتخابات : التحولات ومعناها . عدكان استراتيجي . العدد الثاني ٢٠٠٩ . ص : ٣٧ .

٥٠ انظر إلى الموقع الإسرائيلي على الانترنت : http://idir.co.il/articles/885/1/-------------/Page1.html

٥١ المعطيات مأخوذة من موقع المثلية الاقتصادية الصينية الإسرائيلية :
http://www.israeltrade.org.cn/hebrew/_/_/000143/index.html

(٢)

المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي

أنطوان شلحت

مدخل

إن المحصلة العامة لنتائج الانتخابات الإسرائيلية (في ١٠ شباط ٢٠٠٩)، وما ترتب عليها من تأليف حكومة بنيامين نتنياهو الثانية (التي بدأت بممارسة مهمات منصبها في الفاتح من نيسان ٢٠٠٩)، ينطويان على ترجمة عملية ملموسة لحدث يمكن أن نعتبره أحد الأحداث الأساسية في المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٨، وهو تصاعد قوة اليمين الإسرائيلي، وازدياد تأثيره في جدول الأعمال العام، حيث عززت المؤشرات عودته لتسلم زمام الحكم. وقد أبانت استطلاعات الرأي العام عن هذه المؤشرات فور أن بدأ التداول في مسألة احتمال إجراء انتخابات برلمانية مبكرة، في أعقاب إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، استقالته من منصبه في ٢١ أيلول ٢٠٠٨، مدفوعًا بسبب مباشر هو اتهامه بـ«قضايا فساد من العيار الثقيل».

تنطوي هذه المحصلة في الوقت نفسه على واقع آخر في الإمكان أن نعتبره واشيًا بثبات قوة حزب كديما، الجديد نسبيًا في الحلبة الحزبية الإسرائيلية. فنتائج حرب لبنان الثانية (في صيف ٢٠٠٦) والتحقيقات البوليسية مع رئيسه أولمرت، الذي أشغل منصب رئيس الحكومة التي انتهت ولايتها للتوّ، ومع غيره من «رموز» الحزب، لم تستطع أن تزحزحه عن مكانة الحزب الأكبر في الخريطة الحزبية الإسرائيلية. وقد ظلت استطلاعات الرأي العام تتنبأ، حتى ما قبل موعد الانتخابات بقليل، بأن حزب الليكود هو الذي سيتبوأ هذه المكانة. إن هذه النتيجة تفتح المجال أمام إمكان تأويل فحواه أن الحرب على غزة (في كانون الأول ٢٠٠٨- كانون الثاني ٢٠٠٩) قد ساهمت بدورها في تهيئة الظروف كي يحقق كديما هذا الإنجاز الانتخابي، غير المسبوق في تاريخ «الأحزاب الجديدة» في إسرائيل، والتي كانت في معظمها أحزاب وسط، وتبين فيما بعد أنها «أحزاب مزاج» عابرة سرعان ما اندثرت.

من ناحية أخرى أدّت نتائج الانتخابات الإسرائيلية العامة إلى تفاقم أزمة ما يعرف بـ «اليسار الصهيوني» وتكريس إفلاسه السياسي، وإلى تعميق الجدل المحتدم في صفوفه بشأن أوضاعه الراهنة، وبشأن ماهية عوامل النهوض المطلوبة، سواء على الصعيد السياسي أم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وفي ضوء ذلك فقد انطلقت «الشرارة الأولى» لـ «مشروع بناء يسار إسرائيلي جديد» يصطف إلى يسار ذلك التقليدي، على أسس أيديولوجية مغايرة، وعلى قاعدة جماهيرية إثنية مختلفة يكون الفلسطينيون في إسرائيل العنصر المركزي فيها. وهو المشروع الذي بدأت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (الحزب الشيوعي الإسرائيلي وحلفاؤه) بدفعه قدمًا فور انتهاء الانتخابات، من خلال تحركات كثيرة في مقدمتها التركيز على المتبرمين والمتذمرين من أداء «اليسار الصهيوني» الذي يضم حزبي العمل وميرتس (فاز الأول بثلاثة عشر مقعدًا في الكنيست الحالي، الثامن عشر، في حين فاز الثاني بثلاثة مقاعد، وذلك من مجموع مئة وعشرين هي عدد المقاعد في الكنيست)[1].

إن تصاعد قوة اليمين في المجتمع الإسرائيلي، خلال العام ٢٠٠٨ الفائت، ينعكس في نجاح حزب الليكود في أن يلملم أشلاءه التي تبعثرت في الانتخابات العامة ٢٠٠٦ (هبط تمثيله في الكنيست في إثرها إلى اثني عشر مقعدًا)، وذلك عقب انشقاق رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون عنه وإقامة حزب كديما، وأيضًا عقب تنفيذ خطة الانفصال أو فك الارتباط الأحادية الجانب مع غزة (في العام ٢٠٠٥)، ونجاحه في أن يفوز بسبعة وعشرين مقعدًا في انتخابات ٢٠٠٩. كما أنه ينعكس في النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات الداخلية من أجل تركيب قائمة الليكود الانتخابية، وفي صعود نجم حزب «إسرائيل بيتنا» ورئيسه أفيغدور ليبرمان (فاز في انتخابات ٢٠٠٩ بخمسة عشر مقعدًا وبمكانة الحزب الثالث قبل حزب العمل التاريخي). وقد خاض هذا الحزب الانتخابات على أساس برنامج مناهض لعملية التسوية السياسية ولحقوق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل[2].

ولا بُدّ من إدراج نزوع حزب شاس نحو حسم مواقفه السياسية إلى ناحية اليمين، منذ بضعة أعوام، في إطار تصاعد قوة اليمين، على الرغم من أنه لا يشكل خيارًا سياسيًا في الانتخابات وفي المناخ الإسرائيلي العام، بمعنى أن التصويت لهذا الحزب لا يتم أساسًا بناء على مواقفه السياسية، وإنما يحيل إلى نمط تصويت بموجب «سياسات الهوية».

وقد كانت مواقف شاس السياسية خلال العام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى مواقف حزب «إسرائيل بيتنا»، هي التي وضعت حدًّا لحكومة أولمرت وحسمت مسألة الذهاب إلى انتخابات مبكرة، بعدما أدّت إلى فشل رئيسة كديما الجديدة، تسيبي ليفني، في تأليف حكومة جديدة تحمل صفة الاستمرارية لحكومة سلفها.

في الوقت ذاته شهد العام ٢٠٠٨ نهاية حزب المفدال وإقامة حزب جديد لتيار الصهيونية الدينية القومية هو حزب «البيت اليهودي». وقد جرت محاولات لاستمرار تحالف هذا التيار مع قوى اليمين الاستيطاني المتطرفة المتحدة في إطار قائمة «الاتحاد الوطني»، غير أن هذه المحاولات باءت بالفشل. وقد تضاءلت القوة الانتخابية لتحالف «الاتحاد الوطني – المفدال» من تسعة مقاعد في انتخابات ٢٠٠٦ إلى سبعة مقاعد في انتخابات ٢٠٠٩ (أربعة مقاعد لـ «الاتحاد الوطني»، وثلاثة مقاعد لـ «البيت اليهودي»).

سيتناول هذا الفصل الموضوعات السالفة بقدر من التفصيل.

كما سيتناول موضوعات مهمة أخرى تتعلق بأبرز أحداث الحلبة السياسية الإسرائيلية خلال العام ٢٠٠٨، وهي:

- الأسباب الحقيقية لتقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية العامة؛
- نهاية ولاية حكومة كديما- العمل؛
- مستوى ثقة الجمهور الإسرائيلي العريض بمؤسسات الحكم المختلفة؛
- تأثير نتائج الانتخابات العامة على استقرار الحكومة الإسرائيلية.

وسيسهب الفصل في إجمال مميزات «عهد أولمرت» وتداعياته، وخصوصًا فيما يتعلق بالعلاقة مع الفلسطينيين.

انتخابات مبكرة تقصّر أجل أول ولاية لحكومة كديما

في ١٧ أيلول ٢٠٠٨ انتخبت وزيرة الخارجية الإسرائيلية، تسيبي ليفني، رئيسة لحزب كديما، وذلك بناء على قرار سبق أن اتخذه المجلس العام لهذا الحزب، في تموز ٢٠٠٨، وقضى بتقديم موعد إجراء انتخابات داخلية لاختيار رئيس جديد للحزب، يحل محلّ رئيس الحكومة إيهود أولمرت، المشتبه بقضايا فساد وبالحصول على أموال بصورة منافية للقانون.

وفي ٢١ أيلول ٢٠٠٨ قدّم أولمرت استقالته من رئاسة الحكومة، فاتحًا الباب بذلك أمام تكليف ليفني بمهمة تأليف حكومة جديدة تحمل صفة الاستمرارية. لكن بعد أكثر من شهر قررت ليفني وقف المفاوضات الائتلافية لتشكيل حكومة. وأبلغت الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، خلال اجتماعهما في يوم ٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٨، بأنها فشلت في هذه المهمة. بناء على ذلك تحدّد يوم العاشر من شباط ٢٠٠٩ ليكون موعدًا لانتخابات الكنيست الثامن عشر المبكرة.

أسباب تقديم موعد الانتخابات البرلمانية

ما هي الأسباب الحقيقية، التي أدّت إلى تقديم الانتخابات، وإلى تقصير أجل حكومة أولمرت؟.

لقد أوضحت **ليفني**، في حديث أدلت به إلى صحيفة يديعوت أحرونوت (٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٨)، أن قرارها وقف المفاوضات الائتلافية ناجم عن اعتقادها أن «**ثمة حدودا للابتزاز**»، في إشارة واضحة إلى المطالب التي طرحها حزب شاس شرطًا لاستمرار بقائه في التحالف الحكومي برئاسة ليفني. وقالت إن «مصلحة الدولة كانت في رأس سلم أولوياتي، وعندما تعيّن عليّ اتخاذ قرار بين استمرار الابتزاز وتقديم موعد الانتخابات، فضّلت الخيار الثاني». وبحسب ليفني فإن مطالب شاس، فيما يتعلق بحجم زيادة مخصصات الأولاد وعدم إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين حول مستقبل القدس الشرقية، «تجاوزت كل الحدود» و«ليس من المنطقي الذهاب إلى مفاوضات والإعلان مسبقا أنه لا يمكننا الحديث حول موضوع معين. لا يمكنني قول جملة حول القدس ستبقى مجرد سطر في اتفاق ائتلافي، إذ هناك مصلحة دولة وينبغي العمل بمسؤولية». وحول مطلب زيادة مخصصات الأولاد قالت إنه «لم تكن لديّ مشكلة في إعطاء المال للشرائح الضعيفة، لكن عندما وصل الأمر إلى حد المطالب المستحيلة فإني لم أعد مستعدة لذلك».

كذلك قالت ليفني، في حديث آخر أدلت به إلى صحيفة معاريف (٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٨): «لقد أردت تشكيل حكومة وبذلت جهدا، لكن الأمور وصلت إلى أماكن لا يتصورها العقل السليم. وأنا لن استسلم للابتزاز. وعندما يحاولون ابتزازك على خلفية سياسية أيضا، فإنك تبلغ نقطة يجب الحسم فيها، وهذا هو القرار الصحيح». وشددت «لن أتعهد بشيء قد يشعل الشرق الأوسط، ولن أخرق الموازنة العامة في فترة أزمة اقتصادية».

وقد أفادت معاريف، من ناحيتها، أن استطلاعات رأي أجراها حزب كديما، ولم تنشر على الملأ، كانت تدل على احتمالات تفوقها على رؤساء أحزاب أخرى، وخصوصا رئيس الليكود، بنيامين نتنياهو. وقالت ليفني «لست خائفة من خوض مواجهة ضد بيبي (أي نتنياهو)». وأضافت أن «الطريقة التي أعمل من خلالها مهمة بالنسبة لي وأعتقد أن هذا هو ما يميزني عن بيبي».

أمّا رئيس لجنة الخارجية والأمن البرلمانية، عضو الكنيست تساحي هنغبي، المقرب من ليفني، فقال للصحيفة نفسها إنه «لم يكن في الإمكان الموافقة على مطالب تحمل قدرًا كبيرًا من المبالغة (من جانب شاس خصوصا) وتشمل مَبالغ طائلة كانت ستشكل خطرا على اقتصاد الدولة، وكل ذلك بسبب نزوات حزبية». وأضاف أنه «لم يكن في الإمكان أيضًا الموافقة على مطالب ستؤدي إلى شلّ المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين وسورية وإلى عزل إسرائيل في العالم كله».

موقف شاس- السبب المباشر في تقديم موعد الانتخابات

بناء على هذا ليس من المبالغة أن نعتبر **موقف شاس واشتراطاته بمثابة السبب المباشر الحاسم، الذي أدى إلى تقديم الانتخابات الإسرائيلية العامة**. وفي واقع الأمر لا ينبغي التقليل، لدى قراءة الخلفية العامة لهذا الموقف، من النزعات اليمينية الكامنة داخل شاس. فقد طرأت على هذا الحزب تحوّلات عميقة في الأعوام القليلة الفائتة، بحيث تحوّل إلى حزب سياسي يميني بشكل واضح للعيان بعد أن تردّد لأعوام طويلة وراوغ بين اليمين وبين اليسار.

وخلافًا لما عهدناه في السابق، فإن الحزب نشر على أعتاب انتخابات ٢٠٠٦ خطوطه الانتخابية الأساسية، وقد جاء في مطلعها أنه «يؤمن بكون دولة إسرائيل دولة الشعب اليهودي تقوم على مبادئ ديمقراطية بما يتفق مع توراة شعب إسرائيل». كما يطمح الحزب إلى «تجميع الجاليات اليهودية من كل بقاع الأرض بغية بناء البيت اليهودي في دولة يهودية كبيرة وقوية في جميع أرجاء أرض إسرائيل». وتضيف هذه الخطوط أن حزب شاس يسعى ويطمح إلى أن تعيش إسرائيل بسلام وأمن مع جيرانها الدول العربية استناداً إلى أركان أمنية تهدف إلى الحفاظ على كل نفس حيّة في شعب إسرائيل.

إضافة إلى ذلك فإن حزب **شاس** يشجّع تطوير كل أطراف «أرض إسرائيل»: «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية)، النقب والجليل. لهذا **يرى الحزب لزامًا عليه أن يراعى المسائل التالية: ءالاستمرار في تطوير الاستيطان في يهودا والسامرة بما يتفق مع قرارات الكنيست والحكومة؛ وتطوير الجليل والنقب بغية تدعيم سكّان الأطراف**».

ولا بدّ أن يلاحظ من هذا كلّه المدّ اليميني الذي طاول حزب شاس. فهو يشدّد على أنه لا يعترف بالشعب الفلسطيني ولا بوجوده في الضفة والقطاع، كما لا يعترف بوجود أقلية فلسطينية أو عربية بين ظهراني الدولة، وإنما يرى فيها أقليات دينية يتوجب التسامح معها.

ونشير إلى أن حزب شاس يعمل على ثلاث جبهات في توجّهاته وخطابه السياسي الديني والاجتماعي. فهو يتوجّه إلى العلمانيّين والتقليديّين من الشرقيين والفقراء والطبقة الدنيا في المجتمع الإسرائيلي عبر خطاب اجتماعي- اقتصادي يقول بوجوب تحقيق مكاسب رفاه اجتماعي للطبقات الدنيا في المجتمع. كما أنه يتوجّه إلى الشريحة المتديّنة في المجتمع الإسرائيلي، من خلال خطاب «عودة الماضي التليد»، أي إعادة المكانة المرموقة للشريعة اليهودية بحيث تعود إلى سابق عهدها كالحاكم الفصل في أمور الدنيا والدين. وأخيرًا، فهو يتوجّه إلى الشريحة اليمينية في المجتمع[٣].

وعلى صلة بهذا أكد حزب شاس، في برنامجه العام لانتخابات ٢٠٠٩، أنه يتطلع إلى تحقيق هدفين مركزيين: الأول- إعادة الماضي اليهودي التليد، والثاني- دفع العدالة الاجتماعية قدمًا.

وجاء في مقدمة البرنامج أن شاس يؤمن بأن دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، التي تستند إلى القيم الديمقراطية بموجب التوراة. كما يتطلع الحزب إلى تجميع جميع اليهود من الشتات «من أجل إقامة وطن يهودي في دولة يهودية كبيرة وقوية في مناطق أرض إسرائيل كافة».

وجاء في البرنامج نفسه تحت عنوان «سياسة سلام»: «يؤيد شاس العلاقات المتسامحة بين جميع فئات المجتمع في إسرائيل. ويعتقد أن السلام يبدأ في داخلنا، من خلال تآخي الجماعات المختلفة في المجتمع، وعلاقات المساواة، واحترام حقوق أبناء الجماعات الدينية الأخرى. ويعمل شاس من أجل العيش بسلام وأمن مع الدول العربية المجاورة، بحسب إجراءات أمنية تهدف إلى حماية أي نفس حية من إسرائيل. ولا تعتبر القدس موضوعًا للمساومة أو التقسيم»[٤].

تجدر الإشارة، أيضًا، إلى أن قياديين في حزب شاس سبق أن أوضحوا أن الحزب سينسحب من حكومة أولمرت في الوقت الذي تطرح فيه قضية القدس على طاولة المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين.

وجاء هذا التوضيح بالتزامن مع إعلان رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف، أفيغدور ليبرمان، في يوم ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٨، عن انسحاب حزبه من الحكومة الإسرائيلية على خلفية معارضته المفاوضات مع الفلسطينيين على قضايا الحل الدائم، والتي كانت قد انطلقت قبل ذلك التاريخ ترتبًا على مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني ٢٠٠٧.

وترددت أنباء متطابقة عن وجود تنسيق كبير بين شاس ورئيس الليكود، بنيامين نتنياهو، بشأن الخطوات المقبلة[٥].

إن ما يمكن استنتاجه، في ضوء ذلك، هو أن تعجيل انصراف حكومة كديما- العمل، حكومة أولمرت، جاء على خلفية سياسية محضة، حتى وإن كان السبب المباشر الذي وقف وراء استقالة رئيسها هو الفساد السلطوي، من دون أن يعني ذلك أن هذه الحكومة انتهجت في الواقع العملي سياسة تفضي إلى التسوية، أو إلى «تقديم التنازلات» بلغة اليمين الإسرائيلي.

وبالتالي فإن هذا الانصراف يعكس، في الآن ذاته، تصاعدًا في قوة ونفوذ اليمين الإسرائيلي.

وكانت **نتائج الانتخابات الداخلية في الليكود، التي جرت في ٨ كانون الأول ٢٠٠٨، قد أظهرت أن النجاح كان من نصيب القوى الأكثر تطرفًا في هذا الحزب اليميني.**

وانعكس ذلك، أساسًا، في نجاح خصم رئيس الليكود، بنيامين نتنياهو، داخل الحزب وزعيم جناح «قيادة يهودية»

الأكثر تطرفًا في الليكود، المستوطن موشيه فايغلين، في أن يحلّ في المكان العشرين المضمون بحسب استطلاعات الرأي العام، وهو ما يعتبر خسارة لنتنياهو الذي حاول إبعاده عن عضوية الكنيست كي لا تظهر قائمة الحزب متطرفة.

ولفتت صحيفة هآرتس (٩/ ١٢/ ٢٠٠٨) إلى أن مركزية نتنياهو في الليكود قد انهارت في أعقاب عدم انتخاب شخصيات كان قد أوصى بانتخابها في أماكن متقدمة، على غرار الناطقة العسكرية السابقة، ميري ريغف، واللواء في الاحتياط عوزي ديان، والمفتش العام السابق للشرطة، أساف حيفتس، وغيرهم. وفي مقابل ذلك **احتل من كانوا يُعرفون بـ «متمردي الليكود»، الذين عارضوا الانسحاب من قطاع غزة في إطار خطة فك الارتباط، أماكن متقدمة في قائمة المرشحين**، وهم أعضاء الكنيست السابقون يولي إدلشتاين وغيلا غمليئيل وليئا نيس وميخائيل راتسون وأيوب القرا وإيهود ياتوم، بالإضافة إلى فايغلين نفسه.

وقد هاجمت قيادات الأحزاب المنافسة لليكود، وخصوصا كديما والعمل وميرتس، الليكود، ووصفت قائمة مرشحيه الجديدة بأنها «يمينية متطرفة». وقال عضو الكنيست تساحي هنغبي من حزب كديما، والرئيس السابق لمركز حزب الليكود، إن «نتنياهو عرض قائمة يمينية متطرفة، ولم يعد متمردو الليكود متمردين وإنما أصبحوا هم المسيطرون». وقال النائب الأول لرئيس الحكومة الإسرائيلية وأحد قادة كديما، حاييم رامون، لإذاعة الجيش الإسرائيلي إن «الوهم بأن يتحول الليكود إلى حزب وسط سياسي تحطم في إثر الانتخابات التمهيدية. ومن الواضح أن قائمة مرشحي الليكود هي قائمة يمينية وهي الأكثر تطرفا التي أنتجها الليكود منذ تأسيسه». وأضاف رامون أنه «من المكان العشرين (الذي يحتله فايغلين) فما فوق فإننا نتعثر بأشخاص من غلاة اليمين المتطرف. كذلك فشلت جميع محاولات الليكود من أجل التنكر لحقيقته».

وقد حارب نتنياهو من أجل إبعاد فايغلين وغيره من غلاة اليمين المتطرف من الأماكن المضمونة في القائمة، ونجح في ذلك بمساعدة المحكمة الداخلية الخاصة في الحزب. لكن بقيت المشكلة مع الآخرين. وفي هذا الصدد كتبت محللة الشؤون الحزبية في صحيفة يديعوت أحرونوت، سيما كدمون، في ١٠ كانون الأول ٢٠٠٨، أن «نتنياهو كان يتطلع إلى عرض قائمة متزنة، أي ذات مزيج من اليمين واليسار، وذات شخصيات معروفة وجديدة. وبالأساس كان يتطلع إلى إبقاء فايغلين ومؤيديه خارج القائمة. لكن تم خرق هذا التوازن، لا بسبب انتخاب فايغلين فقط... وإنما بالأساس بسبب عودة المتمردين. وهي المجموعة ذاتها التي نغصت حياة (أريئيل) شارون وحاولت منعه من تنفيذ خطوات سياسية (أي فك الارتباط)».

مميزات «عهد أولمرت»

استمرت الولاية الرسمية لرئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت حتى يوم تقديمه استقالته في ٢١ أيلول ٢٠٠٨، وقد أصبح منه فصاعدًا رئيس حكومة انتقالية تتولى مهمات تصريف الأعمال.

وحتى اليوم المذكور **كانت ولاية اولمرت صاخبة بالأحداث، بدءا من صعود حركة حماس إلى الحكم، مرورا بحرب لبنان الثانية ومحاولة انتزاع شرعيته من جرائها، وبعدها السعي للتوصل إلى اتفاق دائم مع الفلسطينيين واستئناف**

محادثات السلام غير المباشرة مع سورية، وانتهاء بتحقيقات جنائية ضده بشبهة ارتكاب مخالفات فساد خطرة أدت إلى إعلانه الاستقالة.

غير أنه خلال فترة تولي رئاسة الحكومة الانتقالية، التي استمرت أكثر من نصف عام على مدار الفترة من ٢١ أيلول ٢٠٠٨ إلى ٣١ آذار ٢٠٠٩، اتخذ أولمرت عددًا من القرارات المصيرية، كان أهمها القرار بشنّ الحرب على غزة، التي أعادت خلط أوراق كثيرة.

بدأ أولمرت ولايته في رئاسة الحكومة الإسرائيلية قائما بأعمال رئيس الحكومة السابق أريئيل شارون، في ٤ كانون الثاني ٢٠٠٦، بعدما تم إدخال شارون على عجل إلى المستشفى بسبب إصابته بجلطة دماغية حادة جعلته يغط في غيبوبة عميقة لم يفق منها حتى لحظة إعداد هذا الفصل (نيسان ٢٠٠٩). وبعد ثلاثة أسابيع من توليه منصب رئيس الحكومة بالإنابة، جرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦ وأسفرت عن فوز حركة حماس بالعدد الأكبر من المقاعد في المجلس التشريعي الفلسطيني. وكان هذا أول حدث تعيّن على أولمرت مواجهته. وبعد ذلك رفضت إسرائيل الاعتراف بحكومة تشكلها حماس، إلا في حال اعتراف هذه الحركة بإسرائيل وبالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين وقيامها بنبذ العنف.

وفيما كان أولمرت يشغل منصب رئيس حكومة مؤقتة دخل في مواجهة مع المستوطنين بعدما أمر بإخلاء البؤرة الاستيطانية غير القانونية (وفق التوصيفات الإسرائيلية) «عامونا» في الضفة الغربية. ووقعت خلال عملية الإخلاء مواجهات عنيفة بين قوات الأمن الإسرائيلية وآلاف المستوطنين، وفي أعقابها امتنع أولمرت من إخلاء بؤر استيطانية على الرغم من تعهد إسرائيل بذلك (في نطاق خطة «خريطة الطريق»)، بل ولم يحرك ساكنًا من أجل كبح أعمال التوسع الاستيطاني.

وعندما تبين أن شارون لن يعود إلى وعيه وسيبقى غائبًا عن الحلبة السياسية، ترأس أولمرت قائمة حزب كديما في انتخابات آذار ٢٠٠٦. وفاز هذا الحزب بتسعة وعشرين مقعدا في الكنيست، ما أتاح له تشكيل الحكومة الإسرائيلية، كونه أصبح رئيس أكبر الأحزاب الإسرائيلية.

وفي ٤ أيار ٢٠٠٦ أعلن أولمرت عن تشكيل حكومته (وهي الحكومة الإسرائيلية الحادية والثلاثون) من خلال التحالف مع أحزاب العمل وشاس والمتقاعدين (وقد انضم إليها، في وقت لاحق، في تشرين الأول ٢٠٠٦، حزب «إسرائيل بيتنا»). وعيّن تسيبي ليفني وزيرة للخارجية وقائمة بأعمال رئيس الحكومة، ورئيس حزب العمل في حينه عمير بيرتس وزيرا للدفاع، وصديقه المقرب أبراهام هيرشزون وزيرا للمالية (اضطر إلى الاستقالة في حزيران ٢٠٠٧ على خلفية اتهامه باختلاس أموال).

وبدأت ولاية هذه الحكومة وسط توقعات كبيرة داخل إسرائيل وخارجها. فمن جهة أولى خاض أولمرت الانتخابات ببرنامج سياسي مبني على «خطة الانطواء» (أو «خطة التجميع»)، التي كان في صلبها تنفيذ انسحاب أحادي الجانب من معظم أراضي الضفة الغربية، و«إنهاء الاحتلال». ومن جهة أخرى سادت توقعات بأن حكومة أولمرت الجديدة جاءت مع «أجندة مدنية» على ضوء تعيين بيرتس وزيرا للدفاع على الرغم من أنه يفتقر تمامًا إلى الخبرة الأمنية والعسكرية.

لكن بعد شهر ونصف الشهر من تشكيل الحكومة الجديدة وقع حدثان قلبا حسابات أولمرت رأسا على عقب: ففي ٢٥ حزيران أسر مقاتلون من حركة حماس وفصيلين آخرين الجندي الإسرائيلي غلعاد شاليت واقتادوه إلى قطاع غزة. وفي ١٢ تموز أسر مقاتلون من حزب الله الجنديين الإسرائيليين إيهود غولدفاسر وإلداد ريغف واقتادوهما إلى لبنان.

تداعيات الحرب على لبنان

وفي أعقاب أسر غولدفاسر وريغف اندلعت حرب لبنان الثانية. وأغارت الطائرات الحربية الإسرائيلية على لبنان ودمرت أجزاء واسعة منه، خصوصا في جنوبه وفي معقل حزب الله في الضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت، ما أدى إلى مقتل أكثر ١٢٠٠ لبناني. وفي المقابل أطلق حزب الله نحو ٤٥٠٠ صاروخ على شمال إسرائيل وصولاً إلى مدينة حيفا، أسفرت عن مقتل قرابة ٥٠ مدنيا وألحقت بإسرائيل أضرارا كبيرة، كما قُتل ١٢٠ جنديا إسرائيليا. وكشفت هذه الحرب، ضمن أشياء أخرى، عن نقطة الضعف الأساسية لإسرائيل، وهي الجبهة الداخلية المدنية التي لم تستعد إسرائيل من قبل لحمايتها.

وأدت هذه الحرب إلى زلزال سياسي وعسكري في إسرائيل أسفر عن استقالة رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، دان حالوتس، في مطلع العام ٢٠٠٧ في أعقاب سلسلة تحقيقات عسكرية داخلية، وعن استقالة بيرتس في شهر نيسان ٢٠٠٧ في أعقاب صدور **التقرير الجزئي للجنة فينوغراد، التي حققت في إخفاقات القيادة الإسرائيلية خلال الحرب وأكدت أن هذه القيادة «مُنيت بفشل ذريع في الحرب»**. وفي أعقاب هذا التقرير الجزئي تعالت أصوات أحزاب اليمين في إسرائيل مطالبة أولمرت بالاستقالة، ودعت تظاهرة جرت في تل أبيب وشارك فيها نحو ١٥٠ ألفا إلى استقالته، وانضمت ليفني إلى هذه الأصوات وطالبته بالتنحي، لكنها عادت وتراجعت عن هذا المطلب.

في غضون ذلك انتخب حزب العمل رئيسا جديدا له بعد تنحي بيرتس هو رئيس الحكومة الأسبق، ورئيس هيئة الأركان العامة الأسبق، إيهود باراك، الذي أعلن عقب انتخابه أنه سيطالب أولمرت بالاستقالة بعد صدور التقرير النهائي للجنة فينوغراد. إلا أنه بعد صدور هذا التقرير النهائي، في كانون الثاني ٢٠٠٨، لم يفعل ذلك، وهكذا فقد مدّ طوق النجاة إلى أولمرت..

كذلك أدت الحرب إلى أمر مهم آخر هو القضاء على «خطة الانطواء» وعلى فكرة الانسحابات الأحادية الجانب «كونها لم تحقق الأمن لإسرائيل».

من جهة أخرى، وخلال ولاية أولمرت تحسنت العلاقات بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية. وفي شهر آب ٢٠٠٧ تم التوقيع على اتفاق لاستئناف التنسيق الأمني بين الجانبين، وفي تشرين الثاني ٢٠٠٧ عقد مؤتمر أنابوليس في الولايات المتحدة والذي انطلقت منه المفاوضات على قضايا الحل الدائم بين الجانبين.

إرث أولمرت السياسي

في المقابل تواصل تصعيد التوتر بين إسرائيل وسورية. ووصل التصعيد أوجه عندما أغار الطيران الحربي الإسرائيلي على موقع في دير الزور شمال شرقي سورية ودمره (في أيلول ٢٠٠٧). وادعت إسرائيل لاحقا أن سورية استخدمت هذا الموقع لبناء مفاعل نووي بمساعدة كوريا الشمالية.

لكن في أيار ٢٠٠٨ **صدرت بيانات عن ديوان أولمرت وديوان الرئيس السوري بشار الأسد وديوان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان تحدثت عن استئناف محادثات السلام غير المباشرة بين سورية وإسرائيل بوساطة تركية.**

وفي خضم هذا الانفراج السياسي بين إسرائيل وسورية كشفت النيابة الإسرائيلية العامة عن أنها تجري تحقيقا مع أولمرت بشبهة حصوله على رشاوى مالية من المليونير الأميركي اليهودي موريس تالانسكي. وأوصت الشرطة الإسرائيلية النيابة العامة بتقديم لائحة اتهام ضده بشبهة ارتكابه سلسلة أعمال فساد.

ولم يتم في غضون ذلك تحقيق اتفاق مع الفلسطينيين بسبب الفجوات الكبيرة بين مواقف الجانبين، كما دفع أولمرت أعمال البناء في المستوطنات خصوصا في القدس الشرقية ومن حولها قدمًا.

كما أنه لم ينجح في نقل المفاوضات مع السوريين لتصبح مفاوضات مباشرة، وأعلنت سورية عن تجميد المفاوضات غير المباشرة في إثر الحرب على غزة.

على الرغم من ذلك فقد **وضع أولمرت عددا من الحقائق السياسية أمام أبصار الإسرائيليين**. ولعل أبرزها:

١. أن عدم التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين سيقضي على «دولة يهودية في إسرائيل»

٢. أن السلام مع سورية مرهون بانسحاب إسرائيلي كامل من الجولان.

وربما تعتبر هاتان الحقيقتان «إرث أولمرت» الذي يتركه وراءه إلى رئيس الحكومة الذي سيخلفه.

تقويم عام لعهد أولمرت

إن أيّ تقويم لعهد أو لولاية أولمرت، التي استمرت خلال الفترة بين آذار ٢٠٠٦- آذار ٢٠٠٩، لا بُدّ أن يستند، بصورة رئيسة، إلى «إرثه» النظري والعملي- الميداني، وإلى سياق ذلك كله في سيرورة النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، سواء بسواء.

ولهذا الغرض سنستعين، بداية، بمجموعة مختارة من التصريحات التي أدلى بها ونعرضها بإيجاز، ثم ننتقل إلى تحليلها وقراءة سياقها.

رأى أولمرت، عندما تولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية في مطلع العام ٢٠٠٦، **أن الانسحاب من «معظم أراضي الضفة الغربية» استمرارًا لعملية «الانفصال عن الفلسطينيين»** (التي بدأ سلفه أريئيل شارون بها، من خلال خطة فك الارتباط أو الانفصال عن غزة) هو بمثابة «طوق نجاة للصهيونية»، من شأنه أن يؤثر إلى ناحية استمرار وجود إسرائيل كدولة ذات أغلبية يهودية. وبناء على ذلك فقد طرح، من خلال برنامجه السياسي على رأس حزب كديما في انتخابات ٢٠٠٦، ما عُرف باسم **«خطة الانطواء» (أو التجميع)، والتي نصت على الانسحاب من معظم أجزاء الضفة الغربية، وإخلاء المستوطنات الواقعة شرقي الجدار العازل** (بحسب هذه الخطة تقوم الحكومة الإسرائيلية، بصورة أحادية الجانب، بتجميع المستوطنين اليهود المنتشرين في المستوطنات القائمة في قلب الضفة الغربية ونقلهم للسكنى في المستوطنات القائمة داخل الكتل الاستيطانية المنتشرة على مناطق قريبة أكثر من حدود ما قبل العام ١٩٦٧، وفقا لمسار الجدار العازل. وقد جرى الحديث على كتل معاليه أدوميم وأريئيل وغوش عتصيون. وأشارت صحيفة يديعوت

أحرونوت في حينه إلى أن هذا التجميع لن يشمل مستوطنة كريات أربع والبؤرة الاستيطانية في الخليل، على الرغم من كونهما خارج الجدار. وبناء على الخطة تواصل إسرائيل السيطرة على ٧ بالمئة من أراضي الضفة الغربية). ومن المعروف أن أولمرت أسقطها عن جدول الأعمال في إثر حرب لبنان الثانية في صيف ٢٠٠٦.

(*) في تشرين الثاني ٢٠٠٧ بدأت، كما هو معروف، عملية أنابوليس وتحدّدت غايتها الرئيسة في التوصل، من خلال استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني والتي استؤنفت فعلاً، إلى «اتفاق مبادئ» بين إسرائيل والفلسطينيين يكون إطارا لاتفاق دائم (وذلك حتى نهاية العام ٢٠٠٨).

وفي أيلول ٢٠٠٨، بعد أن أصبح في حكم المؤكد أمر كون حكومة أولمرت انتقالية (حكومة تصريف أعمال) وأمر انتهاء ولايته في رئاسة الحكومة الإسرائيلية، وتحديد موعد للانتخابات الإسرائيلية العامة في ١٠ شباط ٢٠٠٩، قال في مقابلة وُصفت بأنها وداعية أدلى بها إلى صحيفة يديعوت أحرونوت[٦] إن التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين وسورية يحتم على إسرائيل الانسحاب من الضفة الغربية وهضبة الجولان.

ومما قاله أولمرت إنه «في كلا المسارين ينبغي علينا أن نتخذ موقفا حاسما، ولا نزال منذ أربعين عاما نرفض النظر إلى موقف كهذا بوعي كامل».

وأضاف «إننا نقف أمام ضرورة الحسم، ولكننا لسنا على استعداد لأن نصارح أنفسنا ونقول: نعم هذا ما يتعين علينا أن نفعله، علينا إبرام اتفاق مع الفلسطينيين. وهذا يعني أن ننسحب عمليا من كل المناطق (الضفة الغربية وقطاع غزة) تقريبا، وسنبقي في حيازتنا بعض النسب المئوية من هذه المناطق، لكن علينا أن نعطي للفلسطينيين ما يوازي المساحة نفسها (من الأراضي الواقعة داخل الخط الأخضر)، ومن دون هذا لن يكون سلام».

وردا على سؤال عما إذا كان هذا سيشمل القدس قال أولمرت «نعم أيضا القدس، هناك حلول خاصة أراها في مخيلتي بشأن موضوع جبل الهيكل (أي الحرم القدسي الشريف) والأماكن المقدسة والتاريخية، وإن الذي يرى هذا ويتحدث عنه هو الذي يريد أمن القدس ولا يريد رؤية جرافات تبتر أرجل أصدقائه»، في إشارة إلى عمليات الدهس التي وقعت في القدس قبل أن يدلي بتلك المقابلة بفترة وجيزة.

وأضاف أولمرت متحدثا عن القدس «إن الذي يريد الاحتفاظ بأراضي القدس كلها عليه أن يواصل السيطرة على ٢٧٠ ألف فلسطيني وأن يبقيهم داخل الجدران وتحت سيادة إسرائيل وهذا مستحيل، علينا أن نحسم، وهذا الحسم قاس ورهيب وهو يناقض نظرتنا الطبيعية، ويتعارض مع مشاعرنا وذاكرتنا الجماعية، ويتعارض مع صلوات شعب إسرائيل على مدى ألفي عام، إنني أول من يريد فرض السيادة الإسرائيلية على كل أنحاء المدينة، واعترف بذلك، وأنا هنا لا أبرر ما جرى على مدار خمسة وثلاثين عاما، ففي قسم من هذه الأعوام لم أكن مستعدا للنظر إلى الواقع».

وقال أولمرت إن رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق أريئيل شارون تحدث كثيرا على تنازلات مؤلمة من دون أن يفصّلها «لكنني الآن أخوض في التفصيلات وأقول ما لم يقله أي قائد سياسي في إسرائيل من قبلي، وقد آن الأوان لنضع هذا كله على الطاولة».

وتابع أولمرت معبرا عن مشاعره تجاه فلسطين التاريخية كلها، التي يسميها «أرض إسرائيل»، فقال إن «كل ذرة

تراب سوف نتنازل عنها ما بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط ستكوي قلبي، فنحن نتحدث هنا عن أجزاء من أرض إسرائيل التاريخية، التي كانت دائما في أعماق مشاعر وذاكرة شعب إسرائيل تاريخيا، فحينما نحفر هنا، ما الذي سنجده؟ هل سنجد خطابات جد (الرئيس الفلسطيني الراحل) ياسر عرفات، أو جد جد جد عرفات؟ إننا نجد ذكريات تاريخية لشعب إسرائيل».

من جهة ثانية قال أولمرت إن ما ينطبق على المسار مع الفلسطينيين ينطبق أيضا على المسار السوري، وإن «ما هو مطلوب منا أولا وقبل كل شيء هو أن نحسم، أريد أن أرى شخصا جادًا واحدا في إسرائيل، يؤمن أنه بالإمكان إبرام سلام مع سورية من دون أن يتنازل في نهاية الأمر عن هضبة الجولان».

وأضاف «إنني لا أقترح إبرام سلام مع سورية من خلال الانسحاب من هضبة الجولان فقط، فالسوريون يعرفون جيدا ما الذي يتعين عليهم أن يتنازلوا عنه من أجل أن يحصلوا على هضبة الجولان، عليهم التنازل عن علاقاتهم مع إيران وحزب الله، وعليهم التنازل عن دعم إرهاب حماس وإرهاب القاعدة والجهاد في العراق، هم يعرفون هذا، ونحن أوضحنا لهم إياه».

وقال أولمرت إن إسرائيل جاهزة لاحتمال نشوب حرب في المنطقة، وهي «الدولة الأقوى، وفي إمكانها مواجهة كل واحد من الخصوم وأن تنتصر، ولكنني أسأل نفسي ما الذي سيجري في اليوم التالي لانتصارنا؟ أولا وقبل كل شيء سندفع ثمنا للانتصار، وسيكون ثمنا مؤلما، وبعد أن ندفع ما سندفع، ماذا سنقول لهم، تعالوا نتحاور، عندها ما الذي سيقوله السوريون لنا؟ تعالوا نتحدث عن هضبة الجولان».

وأضاف «صحيح أن الاتفاق مع سورية ينطوي على مخاطر، والذي يريد أن يعمل من خلال ضمان عدم وجود مخاطر كليا، عليه أن يعمل في سويسرا أو أيسلندا، أمّا الذي يريد أن يقيم سلاما في الشرق الأوسط، فعليه أن يعي أنه سيخوض غمار مخاطر».

وأكد أولمرت في المقابلة أن موقفه في الشأن السوري مدعوم من قبل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية. وقال «إنني أعبر عن موقف حاز على دعم الجهات الأمنية، لكنني لا أوزع مسؤولياتي ومواقفي على أي أحد، فأنا لا أتستر على مواقفي وألقي مسؤوليتها على عاتق آخرين».

وحول حرب لبنان الثانية قال أولمرت إنها «ستدخل التاريخ بكونها أول حرب أدركت المؤسسة العسكرية فيها أن الحرب الكلاسيكية ولّت من العالم، وفقط يعلون [يقصد موشيه يعلون، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق] وبتأثير أفقه الضيق في إمكانه التفكير أنه لو دخلنا مع الجيش الإسرائيلي كله إلى لبنان لكانت الحرب ستنتهي بصورة مغايرة، لكن عندها سيكون لدينا مئات القتلى بينما النتائج ستكون ذاتها».

وأضاف «لكن هذه هي الحرب الوحيدة التي انتهت باتفاق سياسي مباشر»، في إشارة إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١.

وفيما يتعلق بـ«الملف النووي الإيراني» استبعد أولمرت إقدام إسرائيل على مهاجمة إيران. وقال إن «الفرضية التي تقول إنه إذا لم تدرك أميركا وروسيا والصين وبريطانيا وألمانيا كيفية معالجة أمر الإيرانيين فإننا، الإسرائيليون، سندرك

كيف نفعل ذلك، هي مثال على فقداننا التناسبية. وأنا أقول دعونا نكون متواضعين وأن نعمل ما نحن قادرون عليه وفي إطار قدراتنا الواقعية، أي أن نعمل داخل غلاف المجتمع الدولي وأن لا نكون نحن الذين نقود هذه الحملة وإنما أحد آخر».

في ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٨ ألقى أولمرت خطابًا خلال حفل إحياء الذكرى الثالثة عشرة لاغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، إسحق رابين، في «مقبرة جبل هرتسل» (القدس). ومما ورد فيه:

«يتعين علينا- إذا ما عقدنا العزم على صيانة دولة إسرائيل بصفتها دولة يهودية وديمقراطية- أن نتنازل، في (ظلّ) غياب أي خيار آخر ووسط مشاعر العذاب الأليم، عن بعض أجزاء الوطن التي طالما كنا نتوق إليها على مر الأجيال بالأشواق والدعوات، بما في ذلك الأحياء العربية في القدس، كي نعود إلى نواة الأرض التي قامت عليها دولة إسرائيل حتى العام ١٩٦٧ مع أدنى حد ممكن من التعديلات التي يقتضيها الواقع الناشئ منذ ذلك الحين، ونرجع إلى الأراضي التي نعرفها في الجليل والنقب لنعمّرها ونستنفد الطاقات الهائلة الكامنة لدى هذا الشعب... يجب علينا حسم الموضوع الآن، من دون تردد، قبل أن يتغير الواقع الذي نواجهه تماماً وتتلاشى أمام ناظرَيْنا تلك النافذة الضيقة من الفرص المتوفرة لتثبيت صيغة الحل في وعي شعبنا وشعوب المعمورة... إن التمهل الذي ليس له ما يبرره في صنع القرار من شأنه أن يغير التوازن الحساس للنظام الدولي الذي ما زال متمسكا في هذه المرحلة بفكرة الدولتين لشعبين اللتين تتمتع كل منهما بحدود مرسومة متفق عليها والتي تنال اعترافاً دولياً رسمياً. ولكن إذا ما تلكأنا فإننا قد نخسر التأييد لفكرة الدولتين. أما البديل فيُستحسن عدم الخوض في تفصيلاته، إذ يدركه القاصي والداني. وقد يستقر نظام حكم جديد في الأراضي الفلسطينية سيعتمد التشدد ولن يكون شريكاً قابلاً للتفاوض (حماس). وعندها ستهدر إسرائيل فرصة تسنح حاليا لتطرح على العالم أجمع فكرة الدولتين كحقيقة أساسية وبالتالي ضمان الاعتراف بحدودها كدولة يهودية ونيل دعم المؤسسات الدولية برمتها... إن هذا الحسم ليس يسيرا لكنه حيوي».

تجدر الإشارة إلى أنه في اليوم نفسه ألقى أولمرت خطابًا في المناسبة نفسها، خلال جلسة خاصة عقدها الكنيست، ومما قاله فيه: «إن ما يميز الحاضر عن الماضي هو اقتراب لحظات الحسم التي أوشكنا على الوقوف على أعتابها. سوف يكون هذا الحسم عسيراً ومؤلماً وسيزيد من حدة الجدل الداخلي الذي دار ولا يزال دائراً في المجتمع الإسرائيلي منذ أعوام. ولن يكون في وسع أية حكومة لاحقة التهرب منه... **إن الحكومة، أياً كانت، ستضطر إلى قول الحقيقة، وهذه الحقيقة سترغمنا للأسف على تمزيق أجزاء كثيرة من الوطن في مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) والقدس وهضبة الجولان**. إن قرار الحسم- عندما يحين- لن يكون بمثابة لائحة اتهام بحق المستوطنين الذين يتجنبون بمعظمهم الممارسات العنيفة ويشكلون جزءاً لا يتجزأ من جمهور المواطنين الأوفياء والمخلصين الذين يحبون البلاد ويعمرونها. ولذا فقد آن الأوان لمراجعة هذا الجمهور والقول له ما يلي: لا مثيل لكم من حيث حب الوطن والإخلاص له والاستعداد للتضحية من أجله، وقد كانت هناك لحظات شاركنا فيها نحن أيضاً حيث اشتهينا قلباً وقالباً ترك بصمة حضورنا على أي شبر من هذه الأرض، لا بل إنني أيضاً كنت هناك، لكننا أخطأنا ولم ننظر إلى المدى البعيد واعتقدنا بأننا سنتمكن من الحفاظ على دولة يهودية وديمقراطية ونزيهة وخالية من مظاهر العنف، دولة تقدم وجهاً مشرقاً لجيرانها وتعانقهم في حدود سيادتنا، غير أنه ثبت الآن بطلان هذا الاعتقاد»[٧].

في الجلسة قبل الأخيرة لحكومته، في يوم ١٥ آذار ٢٠٠٩، قدم أولمرت بيانًا تلخيصيًا ذكر فيه أن حكومته أجرت مفاوضات سلمية مع الفلسطينيين لم تسفر عن اتفاق بسبب ضعف القيادة الفلسطينية وعدم تحليها بالشجاعة، كما أنها بدأت مفاوضات سلمية مع السوريين. وقال: «إن المفاوضات السلمية مع الفلسطينيين قطعت شوطاً أبعد وكانت أشد إثارة للاهتمام وأعمق من أية مفاوضات كانت أية حكومة إسرائيلية سابقة قد اضطلعت بها، علماً بأن الماضي قد شهد جهوداً جمة، خاصة خلال فترة ولاية إيهود باراك رئيساً للحكومة وقمة كامب ديفيد التاريخية العام ٢٠٠٠ التي لم تتهيأ الظروف لتحقق النتيجة المرجوة التي كانت تليق بها. وقد ترأست فريق المفاوضات التي أجريناها خلال العامين الماضيين القائمة بأعمال رئيس الحكومة وزيرة الخارجية تسيبي ليفني التي قامت بعمل عظيم وتفصيلي ومعقد ومتشعب لم يكن ما يضاهيه في الماضي على امتداد فترة كهذه. ولا يساورني أدنى شك في أن أية حكومة مستقبلية لن تستطيع إدارة المفاوضات من دون الاستناد إلى القاعدة التي أعدها الفريق الذي وقفت ليفني على رأسه. وقد أجريت اتصالات مع رئيس السلطة الفلسطينية. ولا شك لديّ في أن هذه الاتصالات ستهيئ لتوقيع اتفاقية سلام. سبق وقلت – ولا أتردد في تكرار القول – إن دولة إسرائيل ستُضطر إلى تقديم تنازلات دراماتيكية ومؤلمة للغاية من أجل التوصل إلى اتفاق السلام. غير أن حقيقة عدم توصلنا إلى السلام حتى الآن ناجمة بالدرجة الأولى عن ضعف القيادة الفلسطينية وعن عدم رغبتها وعدم شجاعتها في الإقدام على بلوغ الاتفاق. وكل ما يتعدى ذلك ما هو إلا حجج ومحاولات لتحقيق المفاجآت أو لتحويل الأنظار عن جوهر الأمور. لقد كنا مستعدين لتوقيع اتفاق سلام فيما لم تملك القيادة الفلسطينية – للأسف – الشجاعة للإقدام على ذلك»[٨].

وكان المؤرخ والصحافي الإسرائيلي المعروف عاموس إيلون قد رأى أن أولمرت قد يكون الزعيم الإسرائيلي الأكثر واقعية منذ العام ١٩٦٧ (وهي رؤية يشاركه كثيرون فيها، بمن فيهم ساسة وإعلاميون وأدباء من «اليسار الصهيوني»)، غير أن وصوله إلى منصب رئيس الحكومة الإسرائيلية قد يكون متأخرًا جدًا أيضًا. لكن في النهاية لن يُحاكم أولمرت على ميله إلى التوافق – وهو تعبير صار يستخدمه حتى «اليسار الصهيوني» بحذر – بل على أفعاله الحقيقية. فقد أمضى ولايته وهو يستمر في تأخير القيام بالإجراءات الضرورية: على الأقل إلغاء بعض القيود التي لا تحصى المفروضة على الفلسطينيين، ووقف توسيع المستوطنات، وتفكيك المئة وخمس بؤر استيطانية غير قانونية. وقبل مؤتمر أنابوليس تعهد أولمرت بتجميد بناء مستوطنات جديدة. لكن هذا التعهّد أصبح خاوي المعنى بما أنّ الحكومة الإسرائيلية تستمرّ في توسيع مستوطنات قائمة في الضفة الغربية[٩].

وفي واقع الأمر، بحسب ما يؤكد المحلل السياسي الإسرائيلي ألوف بن[١٠]، فقد سعى أولمرت وثاني وزير للدفاع في حكومته، إيهود باراك، إلى توسيع المستوطنات، خصوصا تلك الواقعة داخل الكتل الاستيطانية والأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية، بشكل غير مسبوق. وعلى الرغم من تعهدات إسرائيل في خطة خريطة الطريق بإخلاء بؤر استيطانية غير قانونية إلا أن حكومة أولمرت – باراك لم تنفذ شيئا منها.

وقال بن إن أولمرت اعتبر «الكتل الاستيطانية وكأنه تم ضمها فعليا إلى إسرائيل». (نعيد التذكير هنا أنه في نيسان ٢٠٠٤ حصل شارون على «رسالة الضمانات» من الرئيس الأميركي السابق جورج بوش، والتي تعهدت الإدارة

الأميركية من خلالها بأن تعترف بضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل عبر اتفاق دائم مع الفلسطينيين. وكان شارون قد تعهد للإدارة الأميركية بإزالة البؤر الاستيطانية لكنه لم يفِ بهذا التعهد. ومع استمرار التوسع الاستيطاني تغاضت إدارة بوش عنه أو أنها اكتفت بانتقادات خجولة لإسرائيل).

كيف نقوّم «عهد أولمرت»، إذن؟.

لقد سبق لأكثر من دارس للسياسة الراهنة في إسرائيل أن اتفقوا على **أنه منذ اندلاع الانتفاضة الثانية (في خريف ٢٠٠٠) انتقل المفهوم الإسرائيلي للصراع من محاولة تسويته، والتي بدأت موضوعيًا بالتزامن مع عملية أوسلو في النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين، إلى عملية إدارة الصراع**. وفيما كانت تسويته تستهدف التوصل إلى اتفاق على حل وسط بين الطرفين، فإن إدارته تُعتبر بمثابة خيار افتراضي، اضطراري، طالما أنه لا يمكن تسويته. وهي (إدارة الصراع) عملية تهدف بالأساس إلى الحدّ من «العنف» أو حتى وضع حدّ له، وذلك لضمان استئناف العملية السياسية.

في هذا السياق ولدت، أيضًا، الرؤية الإسرائيلية بشأن «إدارة الصراع من طرف واحد»، خاصة عن طريق الفصل والانفصال. واعتبرت في حينه بمثابة انتصار للرؤية التي ظهرت عقب فشل العملية السياسية في تموز ٢٠٠٠، وتعززت بعد اندلاع الانتفاضة (الثانية) ولا سيما في إثر صعود أريئيل شارون إلى السلطة في شباط ٢٠٠١.

وقد استندت «رؤية الانفصال من جانب واحد» إلى بضع فرضيات أساسية أهمها:

- عدم إمكان المحافظة على الوضع القائم [الستاتيسكو] الإقليمي والسياسي والعسكري سوى في مقابل ثمن باهظ للغاية.
- من دون فصل وفك ارتباط يمكن لـ«التهديد الديمغرافي» أن يشكل خطرًا على إسرائيل كدولة يهودية، كما أن من شأن الانفصال أن يؤدي إلى الحد من العنف.
- من دون مبادرة إسرائيلية ستظهر مبادرات سياسية (بما في ذلك خريطة الطريق) يُحتمل أن تشكل خطرًا على إسرائيل.

وقد نوهنا بأن الإدارة الأحادية الجانب للصراع، أو حتى صيغة تسوية أحادية للصراع، شكلت أولوية عليا لدى أولمرت، في بداية طريقه عقب الانتخابات الإسرائيلية العامة في آذار ٢٠٠٦، وذلك بحكم التقدير أن تسوية الصراع أو إدارته بشكل مشترك مع الفلسطينيين بصفة عامة ومع حماس بصورة خاصة هما أمران غير ممكنين. وعلاوة على استخدام مصطلح انفصال كان هناك في الخطاب الإسرائيلي استخدام لمصطلحين إضافيين جديدين: عزل وتجميع. وبينما اعتبر مصطلح «عزل» إشكاليًا أكثر، نظرًا لأنه يتعلق بعزل الضفة الغربية عن قطاع غزة، فإن «التجميع» كان مصطلحاً «ناعمًا» أكثر، وذلك لأنه مرتبط في الظاهر بجهد ذاتي، أي بجهد داخلي غير مرتبط بالآخر، وهو بالقطع مصطلح مريح أكثر، من الناحية الدبلوماسية، من مصطلحات مثل انفصال أو فصل.

وقد انطلق أولمرت من فرضيات أساس شبيهة بفرضيات شارون الأساس، وهي الفرضيات التي وقفت من وراء تنفيذ خطة الانفصال عن غزة ٢٠٠٥، والتي تقضي بانعدام الفرصة لتسوية وإدارة مشتركة للصراع مع الفلسطينيين، وتقضي في الوقت ذاته باستحالة الحفاظ على الوضع القائم.

وبحسب أولمرت نفسه فقد كانت الأوضاع، في ذلك الوقت، سيئة للغاية وتؤدي إلى «احتكاكات يومية تولد عنفًا وتتسبب في نفقات ضخمة، وليس هناك أي أمل في أن ينتج عن ذلك واقع إيجابي لإسرائيل. ولذا نحن ملزمون بالتجمع داخل كتل المستوطنات وبتقليص العنف إلى الحد الأدنى». وهذا يعني أن إسرائيل ملزمة بأخذ زمام المبادرة والقرار والعمل، أو كما قال أولمرت في نفس السياق «نحن الذين سنحدد أجندتهم وأجندتنا، وكذلك سنحدّد الجدول الزمني».

ولا شكّ في أن رؤية أولمرت هذه انطلقت أساسًا من الشعور أن الواقع آنذاك خلق فرصة نادرة كان يتعين على إسرائيل استغلالها خلال الأعوام الأربعة المقبلة (أي حتى انتخابات الكنيست الثامن عشر في العام ٢٠١٠، في حال نجاح الكنيست السابع عشر في أن يكمل ولايته القانونية لمدة أربعة أعوام بدأت في العام ٢٠٠٦) من أجل القيام بـ «خطوات تاريخية»، وخاصة رسم الحدود الدائمة التي تضمن بقاء إسرائيل كدولة يهودية، تعيش فيها أغلبية يهودية راسخة ومستقرة بعيدًا عن أي خطر أو تهديد.

وشملت نافذة الفرص هذه أيضاً صعود حماس إلى السلطة، وهو ما أتاح لإسرائيل انتهاج سياسة تقوم على المبادرة، وأجبر الفلسطينيين في الوقت ذاته على محاولة الحسم الداخلي الذي يفرضه فوز هذه الحركة عليهم.

لقد حدثت تطورات كثيرة بعد ذلك، ويبقى في مقدمها حرب لبنان الثانية في صيف ٢٠٠٦، التي جعلت أولمرت يتخلى عن «خطة التجميع»؛ سيطرة «حماس» على قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧؛ انعقاد مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني ٢٠٠٧ والذي تمخض عن استئناف المفاوضات السياسية الإسرائيلية- الفلسطينية بهدف التوصل إلى اتفاق دائم يتناول القضايا الجوهرية حتى نهاية ٢٠٠٨؛ وأخيرًا الحرب الإسرائيلية على غزة.

بطبيعة الحال ليس في وسع أي إجمال لعهد أولمرت إلا أن يتطرّق إلى جانبين رئيسيين:

- الأول: ما أنجزته المفاوضات السياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وما أخفقت في إنجازه؛
- الثاني: مدى «التغيير» الذي خضعت له رؤية أولمرت السالفة تحت تأثير هذه السيرورة، سواء على مستوى الأقوال، والأهم هو ما يتم على مستوى الأفعال.

كما أن إجمالاً كهذا ليس في وسعه أن يتحرّر من مساجلة محاولات، لا تنفك تتواتر، تتركز في أقواله وتغفل عن أفعال حكومته، كي تسعف الحكم السالف بأنه «رئيس الحكومة الإسرائيلية الأكثر واقعية منذ العام ١٩٦٧».

لكن في تلخيص لـ «امتحان النتيجة» أو «محك العمل» من الصعوبة بمكان أن نعتبر أن أولمرت قد نأى بنفسه بعيدًا عن الطريق الأصلية لحزب كديما، التي شقّها شارون. ومن المعروف أن هذا الأخير قصد، عندما أنشأ «حزب الوسط الإسرائيلي الأكبر»، أن يعرض على الجمهور الإسرائيلي الواسع طريقا ثالثة، تتميز عن «طريق اليمين» و«طريق اليسار» التقليديتين. وبالإمكان القول إنه عمل بهدي مبدأين أساسيين: الأول- رفض الواقع القائم، والثاني- رفض الاتفاق الدائم. وتمثل البديل العملي لشارون في عملية سياسية طويلة المدى تمنح إسرائيل حدًا أقصى من الأمن وحدًا أدنى من الاحتلال، وبكلمات أخرى: حدود. وحتى لو لم تكن، في الظاهر، إشارات تدل على رفض أولمرت الاتفاق الدائم، فإن ممارساته الميدانية كانت أصدق تعبير عن عدم الرغبة في التوصل إلى اتفاق كهذا، ولم تتجاوز غاية إدارة الصراع ومواصلة الاستيطان.

ولعل أكثر ما لصق بأولمرت هو توصيف «القائد الأجوف»، والذي خلعه عليه الكاتب الإسرائيلي دافيد غروسمان، عقب الحرب على لبنان (في المهرجان السنوي التقليدي بمناسبة ذكرى اغتيال إسحق رابين في تل أبيب يوم ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٦).

أولمرت يتباهى بـ«إنجازاته» الأمنية السرية!

وقبل أن يترك أولمرت منصبه بقليل اختار أن يتباهى أكثر شيء بـ«إنجازاته» الأمنية، ولمّح إلى أنه لا يستطيع أن يتكلم عنها كلها، لأنها في معظمها سرية.

وقال كتيب صادر عن ديوان رئيس الحكومة وشمل تقريرًا عن عمل أولمرت وحكومته إن «**النشاط الأمني لهذه الحكومة كان واسع النطاق، غير أن أجزاء واسعة منه ليست معروفة للجمهور الإسرائيلي العريض**»[١١].

وأضاف التقرير أن «الإنجازات» التي يمكن الحديث عنها هي:

- أولاً- **حرب لبنان الثانية، التي غيرت الواقع الأمني في الحدود الشمالية بصورة كبيرة للغاية**. وينطوي قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ على أهمية فائقة، لأنه هدف إلى توفير ردّ سياسي وأمني على التهديدات المتربصة بالمستوطنات الإسرائيلية الشمالية.
- ثانيًا- **عملية «الرصاص المصبوب» في غزة، التي أدّت إلى إلحاق أضرار كبيرة بالمنظمات «الإرهابية» الفلسطينية، وإلى زيادة الوعي والنشاط في العالم من أجل منع عمليات تهريب الأسلحة والوسائل القتالية إلى قطاع غزة، وإلى تحسين قوة الردع الإسرائيلية**. وستؤدي هذه العملية إلى نشوء واقع أفضل للمستوطنات الإسرائيلية الجنوبية، علاوة على أنها حظيت بغطاء دولي مهم بلغت ذروته في قيام ستة من زعماء الدول المركزية في أوروبا بزيارة القدس والإعراب عن تأييدهم لمواقف إسرائيل وحقها في الدفاع عن نفسها.
- ثالثًا- استمرار عمليات الجيش الإسرائيلي ضد «البنى التحتية الإرهابية» في الضفة الغربية.

وقد حدا تباهي أولمرت بـ«إنجازاته» الأمنية السرية بأحد المعلقين العسكريين الإسرائيليين[١٢] إلى القول إن هناك شكّا فيما إذا كانت إسرائيل قد شهدت، على مرّ تاريخها، رئيس حكومة تباهى بقرارات اتخذها ولا يستطيع الحديث عنها، على غرار أولمرت. ونقل عن المقربين منه قولهم إن «المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لم تحظ في السابق برئيس حكومة مؤيد وداعم لها أكثر منه».

إفلاس «اليسار الصهيوني»

لجأ كثيرون من المحللين السياسيين في إسرائيل (على غرار ناحوم برنياع في يديعوت أحرونوت وآري شفيط في هآرتس وشالوم يروشالمي في معاريف وغيرهم) إلى قراءة أسباب انهيار حزبي «اليسار الصهيوني»- العمل وميرتس- في الانتخابات العامة، والذي دلّ عليه حصولهما معًا على ستة عشر مقعدًا فقط في الكنيست الحالي، عبر منظار رأوا من خلاله إلى أن **نجاح حزب كديما في اجتذاب مصوتين تقليديين لهذين الحزبين هو السبب الرئيس الواقف وراء انهيارهما**.

وفي نظر هؤلاء، في معظمهم، فقد استند هذا النجاح إلى عاملين:

- الأول– دبّ مشاعر الخوف في أوصال الناخبين الإسرائيليين من مغبة عودة رئيس الليكود، بنيامين نتنياهو، إلى سدّة رئاسة الحكومة الإسرائيلية.
- الثاني– خلق الانطباع أنه فقط في وسع رئيسة كديما، تسيبي ليفني، أن تهزم نتنياهو وتمنع عودته، علاوة على أنها أصلاً غير متنائية في مواقفها السياسية عن مواقف ذلك اليسار.

أسباب انهيار ميرتس

إن هذا المنظار لم يقتصر على المحللين السياسيين الإسرائيليين، وإنما ميّز أيضًا عددًا من قادة هذا اليسار الصهيوني. ومن هؤلاء عضو الكنيست السابق والسكرتير الأسبق لحركة «السلام الآن» المناهضة للاحتلال والاستيطان، موشيه راز، المرشح الخامس في قائمة ميرتس الانتخابية، التي فازت بثلاثة مقاعد في الانتخابات.

يقول راز: «إن أحد أسباب تراجع اليسار الصهيوني في إسرائيل هو وجود حزب ديماغوغي على غرار كديما. فهذا الحزب يتحدث مثل اليسار. من الناحية الكلامية يتحدثون في كديما بصورة ليست بعيدة عن ميرتس، بل وتكاد تكون قريبة جدا. لكن من الناحية الفعلية فإن كديما قريب جدا من أفيغدور ليبرمان (زعيم «حزب إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف). إنهم في كديما يتحدثون على دولتين للشعبين، وعلى وجوب التوصل إلى اتفاق، وليفني تقول إن هناك حمامة تقف على شرفة النافذة، لكنهم من الناحية الفعلية شنوا حربا على غزة وأخرى على لبنان، وكلتا الحربين لم يكن لزوم لهما. وهم أقاموا مستوطنات، ولم يجروا مفاوضات جادة مع الفلسطينيين. حتى نتنياهو وقع على اتفاقي الخليل وواي ريفر عندما كان رئيسًا للحكومة، وتحادث مع ياسر عرفات وانسحب من جزء من الضفة الغربية، أما كديما فإنه لم يتقدم خطوة واحدة في هذا الشأن»[١٣].

إلى هذا السبب يضيف راز سببين آخرين، على الوجه التالي:

«إن الأول هو **سبب ديمغرافي**، إذ علينا أن نأخذ بالحسبان أن الأشخاص **الذين يصوتون لليسار**، وهذا تعميم لكنه يبدو صحيحًا في أغلب الأحيان، **ينجب كل منهم ولدين على الأكثر. وفي مقابل ذلك فإن الأشخاص الذين يصوتون لأحزاب الليكود وشاس ويهدوت هتوراة، وهم بطبيعة الحال متدينون ومحافظون وتقليديون، ينجب كل منهم أولادا أكثر**». ويمكن إدراج واقع أنه هاجر إلى إسرائيل خلال الأعوام الخمسة عشر – العشرين الفائتة قرابة مليون ونصف المليون شخص من دول الاتحاد السوفييتي السابق في نطاق هذا السبب، برأيه. فهؤلاء يشكلون عشرين بالمئة من عدد المصوتين في الدولة، وباستثناء ستة بالمئة صوتوا لميرتس منهم، فإن أربعة وتسعين بالمئة صوتوا لحزب كديما والأحزاب التي على يمينه وخصوصا لـ «إسرائيل بيتنا»، ارتباطًا بأصول تقاليدهم السياسية.

أمّا السبب الثاني فهو **انهيار «عملية السلام»**. فبالنسبة للجمهور في إسرائيل، بغض النظر عما إذا كان هذا الأمر صحيحا أم لا، فقد حاول (رئيس حزب العمل ورئيس الحكومة الإسرائيلية في حينه) إيهود باراك إعطاء الفلسطينيين كل شيء في كامب ديفيد العام ٢٠٠٠، غير أنهم ردوا على ذلك بالعنف. وبالنسبة لهذا الجمهور، وهنا أيضا بغض

النظر عما إذا كان هذا صحيحا أم لا ، فإن باراك انسحب من لبنان العام ٢٠٠٠ ورد حزب الله على ذلك بالعنف . كما أن (رئيس الحكومة الإسرائيلية السابقة) أريئيل شارون انسحب من غزة العام ٢٠٠٥ ورد الفلسطينيون بالعنف . إن هذه الأوضاع أضعفت اليسار الإسرائيلي بصورة كبيرة للغاية ، على حدّ قوله .

وبشأن وجود عامل ذاتي أيضًا لهذا الانهيار قال راز : «لقد **ارتكب اليسار أخطاء ، منها أنه لم يبرز الفوارق بينه وبين كديما** ، ولم يوضح للجمهور العريض ماهية هذه الفوارق ، ولذا فإن الكثيرين صوتوا لكديما بسبب كراهيتهم لنتنياهو وخوفهم منه» . ونفى أن حزبه- ميرتس- لم يشكل في واقع الأمر بديلا لأحزاب الوسط واليمين ، لأنه أيد حربي لبنان وغزة ، مصرًا على القول : «هذا ليس دقيقا . أنا شخصيا كنت ضد الحربين المذكورتين . وشاركت في المظاهرة ضد الحرب على غزة سوية مع الجبهة الديمقراطية والتجمع الوطني . صحيح أن ميرتس أيد العملية العسكرية في غزة لكنه طالب بوقفها بعد بضع ساعات . وأنا أعتقد أنه ينبغي أن نفرّق بين ما تؤمن به وبين ما يساعدك من الناحية الانتخابية . فأنا ذهبت لأشارك في المظاهرة ضد الحرب على غزة لكنني كنت أعرف أن معظم الجمهور الذي يؤيد ميرتس كان يؤيد الحرب . ولا أعتقد أنه لو عارض ميرتس الحرب على غزة لكان حصل على عدد أكبر من الأصوات» .

غير أنّ **يوسي سريد** ، الوزير السابق الذي كان زعيمًا لميرتس وأحد أقطاب «اليسار الصهيوني» ، رأى أن **الحرب على غزة كانت بمثابة امتحان مصيري آخر لليسار الإسرائيلي ، وقد سقط فيه سقوطًا مدويًا** . واعتبر أن هذا اليسار كان ، قبل تلك الحرب ، أحد أبرز المدفونين في «القبر الجماعي» الذي حفرته الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦ وأهالت التراب فيه على مجموعة من ساسة إسرائيل وعسكرها وإعلامييها . ومردّ ذلك أنه لم يفعل ما كان يتعيّن عليه أن يفعله (وهو معارضة الحرب بصريح العبارة من دون أدنى تلعثم) وبقي يمارس «الرقص على حبلين» ، بين المعارضة وبين التأييد للحرب ، بمسوّغ أنها «عادلة» و «مبرّرة» . وكان يتوجب على هذا اليسار أن يفهم باكرًا- في قراءة سريد- أن انضمامه إلى الإجماع حتى لو كان متحفظًا بعض الشيء من شأنه فقط أن يؤجّج تهافت إسرائيل نحو عمق لبنان . وتساءل : إذا لم ينهض هذا اليسار في وقت الامتحان فمتى كان في نيته أن ينهض على قدميه؟ .

ورأت عضو الكنيست السابقة من حزب ميرتس ، زهافا غالئون ، في مقابلة مطولة أدلت بها إلى صحيفة هآرتس (٣ نيسان ٢٠٠٩) ، أن هناك محطتين مفصليتين ساهمتا بشكل كبير في فقدان الحزب تميزه وبريقه ، وهما : تأييد الحرب على لبنان ، وتأييد الحرب على غزة .

وقالت إن الحزب «بدأ يحتضر في العام ٢٠٠٠ وتوفي في العام ٢٠٠٩» ، مضيفة أن تأييده الحرب على لبنان والحرب على غزة وضعه في دائرة الإجماع الصهيوني ، في حين كان المطلوب منه هو أن يتميز حتى لو على حساب مواقف لا تلقى التأييد .

وأوضحت أن قادة الحزب اتخذوا مواقف متشددة مؤيدة للحرب على لبنان ، فمثلاً قال يوسي بيلين ، الرئيس السابق للحزب ، في اجتماع خلال الحرب إنه يجب «قصف سورية أيضا إذا ما تطلب الأمر» . وأكدت أن الرئيس الحالي للحزب حاييم أورون وعضو الكنيست السابق أفشالوم فيلان كانا من أشد المتحمسين للحرب ، والوحيد الذي أيد موقفها المعارض هو عضو الكنيست السابق ران كوهين .

وأضافت أن ميرتس ومؤيديه دعموا الحرب ومنحوها الشرعية، ما أزال الفوارق بين ميرتس وكديما وجعل مصوتي ميرتس يفضلون التصويت لتسيبي ليفني لأنها تقود الحزب الأكبر الذي يمكنه وقف زحف بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة.

كما رأت أن ميرتس فقد طريقه وجاذبيته، اللتين كان يحظى بهما في حقبة قيادة شولاميت ألوني. وأماطت اللثام عن وجه آخر ليوسي بيلين، الذي يحب أن يظهر في مظهر رجل السلام، مقتبسة عنه جملة كان يرددها باستمرار خلال النقاشات: «أنا لست أقل وطنية من أفيغدور ليبرمان».

وقالت غالئون إن رئيس الحكومة أولمرت استطاع أن يضع قادة ميرتس تحت جناحه، وشل قدرتهم على إبداء مواقف موضوعية، من خلال اجتماعاته المتكررة معهم وحديثه عن المفاوضات مع الفلسطينيين. وأضافت أن أولمرت وليفني تبنيا شعارات السلام وخاضا حربين خلال ثلاثة أعوام، وأنهما استطاعا التلاعب بالجمهور بالقول إنهما «يصنعان السلام»، وفي الوقت ذاته شنّا الحروب التي عادت بالفائدة على اليمين. وتابعت: «لا يكفي الخطاب عن السلام. ما قيمة الخطاب وهم يشنون الحروب ويواصلون البناء في المستوطنات ولا يخلون البؤر الاستيطانية غير القانونية؟».

إن الكلام السالف كله مُوّجه، أساسًا، إلى حزب ميرتس، الذي هبط تمثيله في الكنيست الـ ١٦ إلى ستة مقاعد (خلال الانتخابات العامة في العام ٢٠٠٣)، بعد أن فاز بعشرة مقاعد في الانتخابات العامة التي سبقتها للكنيست الـ ١٥ في العام ١٩٩٩. وفي انتخابات ٢٠٠٦ للكنيست الـ ١٧ هبط إلى خمسة مقاعد، ليهبط في آخر انتخابات إلى ثلاثة مقاعد، وليحتل مكانة الحزب العاشر من مجموع اثني عشر حزبًا فازت في هذه الانتخابات.

وفي الإمكان أن نستشف أن **مسيرة انهيار ميرتس قد بدأت منذ العام ٢٠٠٠**، التي تعتبر سنة مفصلية للغاية، على أكثر من مستوى وصعيد. ففيها تفجرت المفاوضات بشأن ما بات يعرف بـ «الحل الدائم» للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، والتي دارت في إطار قمة كامب ديفيد. وكان من حصيلة ذلك أن عادت الأوضاع إلى المربع الأول، ولعل الأصح القول إن تلك المفاوضات لم تغادر هذا المربع أصلاً. وفي إثر ذلك شهدنا عودة إسرائيلية عامدة إلى سياسة النظر التقليدية للشعب الفلسطيني والشعوب العربية جمعاء عبر فوهة المدفع، والتي كانت قد أخلت مكانها، بصورة مؤقتة، لسياسة تسوية ومصالحة تقف في صلبها، على ما يبدو، غاية الاحتواء والتهرّب من دفع المستحقات اللازمة لا أكثر. وكما لم يعد خافيًا على أحد، فإن هذه العودة انطوت على تصعيد للسياسة الداخلية، المتعلقة بعلاقة الدولة والأكثرية اليهودية مع الفلسطينيين في الداخل.

كما أن صعود أريئيل شارون، مع ما يحمله على كتفيه من إرث سياسي وعسكري عدواني بشأن الشعب العربي الفلسطيني عامة والفلسطينيين في إسرائيل خاصة، إلى سدّة رئاسة الحكومة الإسرائيلية في العام ٢٠٠١، يُعدّ من تداعيات أحداث العام ٢٠٠٠.

وفي العام ٢٠٠٠ اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وما عرف باسم «هبّة أكتوبر» بين صفوف الفلسطينيين في إسرائيل.

ويؤكد د. مناحيم كلاين، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان وأحد رواد مبادرة جنيف، أن ميرتس واليسار الصهيوني عمومًا لم يعودا ذوي صلة، بعد مرور تسعة أعوام على تلك الأحداث. فهما كرسا حل الدولتين وتقسيم القدس ونهاية الاحتلال، وعلماه حتى لليمين «الناعم» (كديما)، ولكنهما فشلا في محاولة الإقناع بأن هذا الحل هو

ذو صلة هنا والآن، وأن هناك شريكا فلسطينيا. وقد ساعد في ذلك تأييد اليسار لإخلاء المستوطنات من قطاع غزة بصورة أحادية الجانب، حيث وافق الجمهور في إثر الأحداث التي تلت هذه الخطوة على السير وراء شعار «رحلنا عن غزة فحصلنا على (صواريخ) القسام، لأنهم (أي الفلسطينيون) يريدون النقب أيضا»[١٤].

بالإضافة إلى هذا ثمة سببان جوهريان آخران لما آلت إليه حال ميرتس، برأي كلاين، وهما:

- الأول- **اليسار الصهيوني في معظمه يقوم بتدوير الزاوية الحادة المسماة حق العودة**. فهو يرفض النظر باهتمام إلى «ملف ١٩٤٨» بالنسبة للفلسطينيين، ويعتقد أن جوهر المشكلة هو الاحتلال (منذ ١٩٦٧). هو يفعل ذلك لأسباب تكتيكية بعض الشيء (حتى يحشد تأييدا أوسع لبرامجه السلمية)، ولأسباب جوهرية أكثر من ذلك ناجمة عن كونه غير ناضج للتنازلات في هذا المجال. والجمهور الإسرائيلي يشعر بهذه الفجوة ولا يعتقد أن هناك شريكا فلسطينيا. كما أن مواجهة قضية اللاجئين تستوجب الالتفات أيضا إلى اللاجئين الفلسطينيين من مواطني إسرائيل، الذين يفضل اليسار تجاهل وجودهم.
- الثاني- **اليسار الصهيوني غير متحرّر من الشرك الأمني**. فباعتباره طرفا وطنيا وصاحب التزام أمني يصعب عليه الاعتراض على الخطوات الأمنية التي تدافع عن مواطني إسرائيل في الظاهر، لكنها تزيد من التوسع الإقليمي والسيطرة على الفلسطينيين، وتتسبب في اجتذاب المزيد من الميزانيات والقوة والتأثير والمكانة الاعتبارية الاجتماعية. هذا اليسار يتوقع تنازل الفلسطينيين عن «الإرهاب» أولا، الأمر الذي يسهل إقناع الجمهور الإسرائيلي باختيار السلام مع الأمن. غير أن انهيار مشروع السيطرة على الفلسطينيين لا بُدّ أن يعتمد على الانتقادات الشاملة الموجهة إلى جهاز الأمن، في حين أن اليسار يفضل التحدث على «أعمال شاذة» في ممارسات الجيش وتأييد المراحل الأولى من الحروب المدمرة. واليمين بدوره شخّص نقطة الضعف وانتقل من الحديث عن أرض إسرائيل الكبرى إلى ممارسة الخطاب الأمني الذي يعزز من قوة الهيكلية القائمة ويعزف على أوتار الخوف.

تراجع حزب العمل

إذا كانت أول ملاحظة بشأن تأثير نجاح كديما على انهيار «اليسار الصهيوني» تنطبق، بكيفية ما، على حزب ميرتس، ومن شأنها أن توضح جانبًا من عوامل ضعفه الراهن، فإن تأثيرها على تراجع حزب العمل يبدو ضئيلاً بعض الشيء. **وقد بدأ تراجع هذا الحزب في العام ٢٠٠٠** أيضًا، في ظل ما حدث في قمة كامب ديفيد. وبلغة أكثر من باحث ومحلل فإن رئيس الحزب، إيهود باراك، الذي كان في إبان تلك القمة رئيسًا للحكومة الإسرائيلية بعد ولاية حكومة يمينية برئاسة نتنياهو (تولت الحكم إثر فوزها في الانتخابات العامة العام ١٩٩٦، والتي جرت عقب مقتل رئيس الحكومة الأسبق إسحق رابين)، تنكر للجانب العملي التدرجي لاتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبدلا من ذلك اقترح قمة واحدة وحلاً حادًا وسريعًا يضع نهاية للنزاع مرة واحدة وأخيرة، متناسيًا أن السياسة ليست معادلات رياضية، وأن مئة سنة من النزاع ليس في الإمكان حلها بقمة تستمر أسبوعًا ولا باتفاق واحد. غير أن باراك تمسك

بالرأي القائل: إما كل شيء وإما لا شيء. وهذا كان بمثابة الخطأ القاتل الذي ارتكبه، والذي انهار عنده هو، وانهار حزب العمل ومعسكر السلام الإسرائيلي كافة معه.

وفي واقع الأمر فإن حزب العمل ما زال، منذ اتفاق أوسلو وحتى قمة كامب ديفيد وما ترتب عليها، يراوح على المستوى الإسرائيلي بين سيرورتين توضحان مبلغ مراوغته وتخبطه العام:

- الأولى - أنه أصبح يحيل، في الذهنية الإسرائيلية العامة، خصوصًا منذ أوسلو وما عناه من طريق مغايرة لم تكن مشقوقة من قبل، إلى التماهي مع الآخر الفلسطيني أو العربي (في أعقاب أوسلو توصل إلى اتفاق سلام مع الأردن، وبدأ مفاوضات مع سورية تردّد خلالها أنه على استعداد للانسحاب من هضبة الجولان المحتلة مقابل سلام كامل معها).
- الثانية - أنه انقلب بنفسه، منذ كامب ديفيد، على تلك الطريق المغايرة وأساسًا إزاء الصراع مع الفلسطينيين، والتي سبق أن بدا أنه يحاول أن يدفع بها قدمًا.

بحسب ما أكد مناحيم كلاين أعلاه فإن **ميرتس واليسار الصهيوني عمومًا لم يعودا ذوي صلة، على الصعيد السياسي العمومي، بعد مرور تسعة أعوام على كامب ديفيد**. لكن على الرغم من ذلك «كانت هناك فرصة لأن يكونا ذوي صلة على الصعيد الاقتصادي - الاجتماعي في الأقل، لو أنهما بقيا في يسار الخريطة السياسية»، بحسب ما يؤكده البروفسور غابي شيفر، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس[١٥].

وهو يضيف: كان الحزبان في الماضي - البعيد جدًا - ينتميان إلى ما يمكن وصفه بالمعسكر الاشتراكي - الديمقراطي المعتدل، لكنهما لم يعودا كذلك، وفي الوقت الحالي بات هذا المعسكر، عقب ضعف هذين الحزبين، أقرب إلى الاندثار كليًا من الخريطة السياسية في إسرائيل.

ويعتقد شيفر أنه حتى لو اغتنما فرضًا هذه الفرصة فسيبقى هناك شك كبير في أن يؤدي ذلك إلى وقف مسيرة تراجعهما، نتيجة اعتبارات تتعلق بطبيعة المجتمع الإسرائيلي لا بطبيعة اليسار عامة. فمنذ إقامة إسرائيل في العام ١٩٤٨ كان واضحًا للجميع تقريبًا أن هناك «رايتين» لا تستطيع - و حتى الآن - أن ترفعهما معًا في آنٍ واحد. الأولى هي «راية الأمن» والمرتبطة في شكل أساس باستمرار أو حل النزاع الإسرائيلي - العربي - الفلسطيني؛ أما الثانية فهي «راية الرفاه الاجتماعي والاقتصادي».

ولغاية هذا اليوم ما انفك الأمن هو القضية المركزية (بل وحتى الوحيدة) التي تقف في رأس جدول أعمال سلطات الدولة، وبتأثير هذه السلطات الحاسم، ما انفك الأمن في رأس أجندة مواطني الدولة أيضًا. وقد كان واضحاً، في كل مرة يتمّ فيها بحث تخصيص الموارد، أن المؤسسة الأمنية والعسكرية ستحصل على الميزانية التي تطلبها.

وقد نجم تفضيل الجيش وأجهزة الأمن على باقي أجهزة الدولة (وخاصة جهاز الرفاه) بالدرجة الأولى عن قدرة رجالات المؤسسة الأمنية على إقناع المواطنين الإسرائيليين أن الدولة تواجه تهديدات وجودية، وأن المؤسسة الأمنية هي مؤسسة ناجعة ورادعة وقادرة على أن تتصدى بنجاح لهذه التهديدات.

الآن بات من الواضح أن مؤسسة الأمن الإسرائيلية عاجزة عن توفير الردع الذي تتحدث عنه. لكن على الرغم من

ذلك فإن معظم مواطني الدولة ما انفكوا يكنون التأييد والتقدير للجيش وللمؤسسة الأمنية. إن هذه الحقيقة، بالإضافة إلى السيطرة المطلقة للمؤسسة الأمنية على التفكير والتخطيط العسكريين، يتيحان لهذه المؤسسة مواصلة التمتع من تخصيص الموارد وفقاً لرغباتها، وليس بموجب الاحتياجات الواقعية. فكم بالحري عندما لا يطرح أي حزب من الأحزاب الكبرى حلولاً حقيقية للوضع المتدهور الذي يقبع فيه جهاز الرفاه الإسرائيلي بأكمله.

ويرى شيفر أن إقامة حزب اشتراكي- ديمقراطي حقيقي، أو تحوّل حزبي العمل وميرتس إلى حزبين يتبنيان قولاً وعملاً سياسة اشتراكية ديمقراطية واضحة، وكذلك استبدال معظم زعماء الحزبين، وصياغة برنامج واضح يتصدى للأوضاع السياسية والاقتصادية- الاجتماعية، والمسائل المرتبطة بها، هو الكفيل فقط بتحقيق التغيير المنشود. وإذا ما صيغ البرنامج بصورة جلية وواضحة فإنه سيحظى بتأييد ملموس لدى أوساط كثيرة في المجتمع الإسرائيلي، تتفق في الجوهر مع مثل هذه المفاهيم وبالأخص في ضوء الأزمات الخطرة التي تجتاح إسرائيل، والتي يتم كنسها وإخفاؤها تحت البساط، من جانب زعماء جميع الأحزاب في إسرائيل. وفي حال حدوث ذلك فسيكون بمثابة «التغيير» الأهم في إسرائيل والذي سيؤدي أيضاً إلى تعزيز الديمقراطية الإسرائيلية المتعثرة والحد من الفساد، وإلى تعميق تدخل وتأثير المزيد من المواطنين في السياسة الإسرائيلية.

أمّا كلاين فيعتقد أن الطريق التي تفضي إلى إعادة بناء اليسار الصهيوني تمر عبر المواجهة الشجاعة للقضايا التي تطرّق إليها، في معرض تشخيصه أمراض هذا اليسار، وإبراز الدولة الثنائية القومية وغير الديمقراطية التي نعيش فيها منذ اليوم. في المقابل يتوجب إظهار صهيونية جديدة وتبني رؤية أمنية لا تؤدي إلى إفشال حل الدولتين.

دوامة انعدام الاستقرار السياسي باقية على حالها

ثمة **نتيجة واحدة، على الأقل، أسفرت عنها انتخابات الكنيست الثامن عشر، تبدو مؤكّدة تمامًا، وهي دخول إسرائيل، مرة أخرى، في خضم دوامة انعدام الاستقرار السياسي**، والتي سبق أن أدّت على مدار العقدين الفائتين إلى عرقلة إمكان انتهاء الولاية القانونية لكل من الحكومات الإسرائيلية المختلفة.

وعلى الرغم من أنه يحلو لإسرائيليين كثيرين أن يعزوا هذه الدوامة إلى طريقة الانتخابات المتبعة) النسبية القطرية(أو إلى نسبة الحسم المنخفضة في رأيهم (٢ بالمئة) فقط، إلا أن العامل الرئيس الواقف وراء ذلك هو في واقع الأمر عامل جوهره سياسي بامتياز. ونقصد الجوهر المترتب على بلوغ السياسة الإسرائيلية العامة الباب الموصود، بصورة تكاد تصبح دورية.

ومع أنه تمّ تأليف حكومة إسرائيلية جديدة («حكومة نتنياهو الثانية») تسلمت مهمات عملها بدءًا من الفاتح من نيسان ٢٠٠٩، إلا أن بنيتها العامة تؤثر في مدى استقرارها.

إننا عادة نركّز على السياسة العامة للحكومات الإسرائيلية المختلفة، علمًا أن بنيتها العامة أيضًا أدت دورًا لا يُستهان به في عدم استقرار تلك الحكومات خلال الأعوام القليلة الفائتة.

لا بُدّ من الإشارة، بداية، إلى أن طريقة الانتخابات العامة المتبعة في إسرائيل منذ إقامتها (الطريقة النسبية القطرية)،

والتي كانت متبعة لدى المستوطنين اليهود أيضًا خلال ما عُرف بـ «فترة الييشوف» (قبل سنة ١٩٤٨)، قد أدّت، في المحصلة العامة، إلى نشوء منظومة حزبية إسرائيلية متعددة. وتقريبًا فقد كان كل برلمان من البرلمانات الإسرائيلية الثمانية عشر، التي تمّ انتخابها إلى الآن، مُشكّلاً من عشرة أحزاب على الأقل. ولم يحدث قطّ أن حظي حزب واحد بأكثرية برلمانية مطلقة تؤهله الاستفراد بتأليف حكومة، وعليه فإن الحكومات الإسرائيلية كلها كانت تقوم وتسقط على أساس التحالفات الحزبية.

إن «حكومة نتنياهو الثانية» لا تختلف، من هذه الناحية، عن الحكومات الإسرائيلية السابقة كافة. بيد أنها تستند إلى تحالف مؤلف من ستة أحزاب تحتل مجتمعة أربعة وسبعين مقعدًا في الكنيست من مجموع مئة وعشرين مقعدًا. وهذه الأحزاب هي: الليكود (٢٧ مقعدًا)؛ «إسرائيل بيتنا» (١٥)؛ «العمل» (١٣)؛ شاس (١١)؛ «البيت اليهودي» (٣). وهناك حزب سادس يؤيد هذا التحالف من خارجه، وهو حزب «يهدوت هتوراة» الديني المتشدّد، الذي فاز بخمسة مقاعد في الانتخابات الأخيرة.

نتائج انتخابات الكنيست الـ ١٨ (٢٠٠٩) والـ ١٧ (٢٠٠٦)

[بحسب عدد المقاعد]

الحزب	٢٠٠٦	٢٠٠٩
كديما	٢٩	٢٨
العمل (في ٢٠٠٦ خاضها مع ميماد)	١٩	١٣
شاس	١٢	١١
الليكود	١٢	٢٧
إسرائيل بيتنا	١١	١٥
الاتحاد الوطني – المفدال	٩	٤
جيل – حزب المتقاعدين	٧	٠
يهدوت هتوراه – أغودات يسرائيل	٦	٥
ميرتس	٥	٣
القائمة العربية الموحدة	٤	٤
الجبهة الديمقراطية	٣	٤
التجمع الوطني	٣	٣
البيت اليهودي	–	٣

في الظاهر توحي القاعدة البرلمانية الداعمة لحكومة نتنياهو (٧٤ مقعدًا) بكونها مستقرة نسبيًا. وقد سبق أن شهدت إسرائيل تأليف حكومات ارتكزت إلى قاعدة برلمانية مقلصة أكثر.

لكن في العمق تبقى هذه القاعدة معرضة للقلاقل والهزات لأسباب سياسية وبنيوية كثيرة، لعل أهمها ما يلي:

- أولاً- لقد بات من «الأسرار المفضوحة» أن **هذا التحالف قائم على أساس شراكة «ليست طبيعية» وإنما اضطرارية** (لأسباب تحيل، عدا عن الدوافع الشخصية المحضة، إلى «مسوغات وطنية» كثيرة في مقدمها تحديات السياسة الإسرائيلية الخارجية ارتباطًا بـ«المشروع النووي الإيراني» وتبدل الإدارة الأميركية). وثمة فجوات أيديولوجية كبيرة بين أقطاب هذا التحالف فيما يتعلق بداية بالمواقف السياسية (حزبا الليكود و«إسرائيل بيتنا» يعارضان المفاوضات مع الفلسطينيين تحديدًا وحزب العمل يؤيدها)، ومن ثم بقضايا داخلية أخرى على غرار علاقة الدين بالدولة (حزب «إسرائيل بيتنا» علماني تمامًا وحزبا شاس و«البيت اليهودي» متشددان دينيًا).
- ثانيًا- إن **وزن الحزب الحاكم- الليكود- في هذا التحالف الخُماسيّ ضئيل للغاية. ومجرّد ذلك يشكل قيدًا كبيرًا عليه في حال قيامه بأي مسعى ينوي أن يدفع من ورائه مواقف سياسية معينة قدمًا**، خصوصًا إذا كانت تتضاد مع مواقف أي من أقطاب التحالف. تجدر الإشارة هنا إلى أن «ورقة موقف» في هذا الشأن، صدرت في الآونة الأخيرة عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» [١٦]، أكدت أن واقع تحوّل الحزب الحاكم إلى أقلية في التحالف الحكومي هو ظاهرة جديدة في تاريخ الحكومات الإسرائيلية قاطبة، ولم تُدرس أبعادها بصورة معمقة إلى الآن. وقد أعادت بداية هذه الظاهرة إلى أواسط التسعينيات من القرن العشرين الفائت. ولدى إضافة مسألة تعدّد الأحزاب المؤلفة للتحالف إلى هذا الواقع تكون المحصلة شبه الحتمية هي تفاقم احتمالات عدم استقرار الحكومة، على خلفية أن إقدام أحد الشركاء الرئيسيين على الاستقالة من الحكومة لأسبابه المخصوصة قد يطيح بها مرة واحدة. مثلاً يكفي في الحكومة الإسرائيلية الحالية أن يستقيل واحد من أحزاب «إسرائيل بيتنا» و«العمل» وشاس حتى ينفرط عقدها كليًا وتفقد الغالبية البرلمانية التي تضمن بقاءها. وعلاوة على ضآلة وزن الحزب الحاكم فإن هذه التركيبة المعقدة والحساسة تشحذ قدرات الابتزاز لدى الأحزاب على الصعد كافة، وتضيّق حيز المناورة أو حتى المساومة لدى رئيس الحكومة، على شتى المستويات.

ثمة جانب آخر يرتبط بالبنية العامة لحكومة نتنياهو الثانية هو حجمها الكبير، إذ أنها تضم ثلاثين وزيرًا وسبعة نواب وزراء، وهي ثاني حكومة إسرائيلية تضم هذا العدد المتضخم من الوزراء بعد حكومة أريئيل شارون الأولى في سنة ٢٠٠١. ويرجع ذلك إلى وجود حاجة لإشباع شهوة السلطة والقوة لدى أحزاب التحالف. وبذا تنشأ الظروف التي تتيح توزيع السلطة والقوة من دون مراعاة للمؤهلات والكفاءات، وتبديل الوزراء من دون النظر إلى أدائهم، وإنشاء وزارات ودوائر حكومية من دون اكتراث إلى مدى الحاجة إليها، وإسقاط حكومات قبل الأوان من دون إقامة أي وزن للمصلحة العامة.

كما أن هذا الحجم الكبير للحكومة يشكل عبئًا شديد الوطأة على مصروفات الميزانية العامة لإسرائيل، التي بدأت تواجه ذيول الأزمة الاقتصادية العالمية. لكن الأمر الأهم هو أن الوزراء ونوابهم، في معظمهم، هم أعضاء في الكنيست، وبالتالي فإن عدد أعضاء الكنيست الذين سيكونون منشغلين في تسيير أعمال الحكومة، باعتبارها سلطة تنفيذية، هم نحو ثُلث أعضاء السلطة التشريعية. ويعني هذا تقلص عدد أعضاء هذه السلطة الأخيرة الذين سيكونون

متفرغين للتشريع ومهمات البرلمان الأخرى، على لجانه الكثيرة. وذلك في وقت لا تنفك فيه المؤشرات الإسرائيلية المتخصصة تنوه بهبوط نسبة الثقة التي يوليها المواطنون إلى مؤسسات الحكم الإسرائيلية خلال الأعوام القليلة الفائتة، وأساسًا البرلمان والمؤسسة القضائية، كما تنوه بتآكل دور البرلمان في الحياة السياسية الإسرائيلية العامة.

مثلاً **أظهر استطلاع مؤشر الديمقراطية للعام ٢٠٠٨** [١٧] **أن نسبة الإسرائيليين، الذين يثقون بالأحزاب السياسية، لا تتجاوز الـ ١٥ بالمئة**. ومع أن نسبة الذين يثقون بالكنيست أكبر من نسبة الذين يثقون برئيس الحكومة، إلا أنها لم تتجاوز الـ ٢٩ بالمئة (بلغت نسبة الذين يثقون برئيس الحكومة ١٧ بالمئة). وكانت أعلى نسبة (٧١ بالمئة) هي للذين يثقون بالجيش الإسرائيلي.

من ناحية أخرى أظهر الاستطلاع نفسه أن هناك **انخفاضًا بنسبة ١٢ بالمئة في الذين يثقون بالمحكمة الإسرائيلية العليا**، بالمقارنة مع مؤشر الديمقراطية للعام ٢٠٠٧، والذي بلغت هذه النسبة فيه ٦١ بالمئة، في حين لم تتجاوز في مؤشر ٢٠٠٨ نسبة الـ ٤٩ بالمئة. وقد ظلت صلاحيات هذه المحكمة ومكانتها العامة في محور الجدل خلال العام ٢٠٠٨، على خلفية استمرار «الحرب» التي أعلنها وزير العدل الإسرائيلي، دانيئيل فريدمان، عليها[١٨].

أمّا فيما يتعلق بالفساد فقال **٩٠ بالمئة** من الذين شملهم استطلاع مؤشر الديمقراطية للعام ٢٠٠٨ إن **الفساد في إسرائيل متفش للغاية** (٦٠ بالمئة) أو متفش على نطاق كبير (٣٠ بالمئة) وفقط نسبة واحد بالمئة قالت إنه لا يوجد فساد في إسرائيل[١٩].

تجدر الإشارة إلى أنه مباشرة بعد ظهور نتائج الانتخابات العامة بدأ في إسرائيل جدل متواتر بشأن ضرورة تغيير طريقة الانتخابات المتبعة، النسبية القطرية، علّ «الدواء الشافي» لأمراض السياسة الإسرائيلية يكمن في هذا التغيير.

إن السؤال المطروح الآن هو:

ما هي احتمالات نجاح المساعي الراهنة الرامية إلى تغيير طريقة الانتخابات الإسرائيلية في بلوغ هدفها؟.

بطبيعة الحال ليست هذه أول مرة يطفو فيها موضوع تغيير طريقة الانتخابات على سطح الأجندة الإسرائيلية العامة. وكان ديفيد بن غوريون، أول رئيس حكومة في إسرائيل والمؤسس الفعليّ لها، من أوائل الذين نبهوا إلى الثغرات البنيوية في هذه الطريقة، وعمل شخصيًا من أجل استبدالها. ففي تشرين الأول ١٩٤٨ بادر إلى استصدار قرار حكومي يؤيد إتباع طريقة انتخابات بحسب نظام الأكثرية، طبقا للنموذج البريطاني. وقد كان يتخوف من إمكان أن لا تمنح الطريقة النسبية أغلبية في الكنيست لأي حزب من الأحزاب وأن تفضي بالتالي إلى فرض نظام ائتلافي مثقل ومعقد، لإدراكه أن هذا الأمر سيؤدي إلى تقويض الاستقرار وإعطاء الأحزاب الصغيرة القدرة على إسقاط الحكومات خدمة لمصالحها الفئوية الضيقة.

وعلى الرغم من أن الواقع أثبت فيما بعد صحة شكوك بن غوريون وهواجسه، إلا أن اقتراحاته في هذا الخصوص رفضت جملة وتفصيلا، من قبل الأحزاب الدينية التي تخوفت من فقدان قواعد قوتها ونفوذها في خضم طريقة الانتخاب بالأكثرية. وحاول بن غوريون لاحقًا تغيير طريقة الانتخاب بضع مرات. وانضمت شخصيات سياسية إسرائيلية أخرى إلى هذه المساعي، غير أنها أحبطت كلها بسرعة من قبل الكتل البرلمانية الصغيرة، وفي مقدمها الأحزاب

الدينية، التي منحها انضمامها الدائم إلى التحالف الحكومي القدرة على عرقلة وإحباط أية مبادرة تهدف إلى إجراء «إصلاح انتخابي»[٢٠]. وفي الوقت الحالي لا يبدي السياسيون في إسرائيل، في معظمهم، حماسة خاصة للنهوض بهذا العبء ودفع ثمنه السياسي، خصوصًا في ضوء كونهم نتاجًا لأكثر من ستين عامًا من إتباع طريقة الانتخابات، المطلوب منهم تغييرها.

إجمال

كان العام ٢٠٠٨ في الحلبة السياسية الإسرائيلية بمثابة عام انتظار حكومة جديدة، رجحت مؤشرات كثيرة أنها ستكون حكومة جديدة ذات نزعة يمينية واضحة.

وقد أسفرت نتائج الانتخابات العامة المبكرة، التي جرت في ١٠ شباط ٢٠٠٩، عن إعادة حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو إلى موقع متقدّم، وعن فوز كتلة الأحزاب اليمينية بأغلبية مقاعد الكنيست (٦٥ مقعدًا)، وبذا هيأت الظروف لتأليف «حكومة نتنياهو الثانية» من معظم أحزاب هذه الكتلة وباشتراك حزب العمل، الذي وهنت قوته كثيرًا. في الوقت نفسه نجح حزب كديما في الحفاظ على عدد مقاعده في الكنيست، ولم يختف بل ولم يتقلص نتيجة لغياب مؤسسه أريئيل شارون، ونتيجة لإخفاقات حرب لبنان الثانية، والتهم بالفساد لرئيس الحزب ووزير المالية السابق. وقد يؤدي اختيار كديما البقاء في صفوف المعارضة إلى قيامه بطرح بديل عن سياسة الحكومة العامة.

ومن المتوقع أن تقوم الحكومة الجديدة بالتعلل بالأوضاع الفلسطينية الداخلية وقضية قطاع غزة، من أجل تجييش «خطر حماس» كامتداد لـ «الخطر الإيراني»، وإدراجهما ضمن الآليات التي تدعم أجندتها الأمنية والدبلوماسية والسياسية.

إن البرنامج السياسي- الأمني العريض الذي يطرحه نتنياهو بشأن مستقبل العلاقة مع الفلسطينيين يؤكد أن «المفاوضات الحالية (قبل الحرب على غزة) والتي بدأت في مؤتمر أنابوليس- في تشرين الثاني ٢٠٠٧- وركزت على تحقيق اتفاق دائم بصورة آنية، تخطئ الهدف». وهو يعتقد أن الفلسطينيين «غير مستعدين في الوقت الحالي لتسوية أيديولوجية ذات أبعاد تاريخية من شأنها أن تضع نهاية للصراع. ولا يوجد أي دليل على أن الفلسطينيين سيستجيبون، الآن، ولو للحد الأدنى من المطالب، التي سيطرحها أي زعيم إسرائيلي مسؤول. وقد رفض الفلسطينيون بشدة اقتراحا للتسوية قبل ثمانية أعوام (أي خلال مفاوضات كامب ديفيد العام ٢٠٠٠)، ولا يوجد دليل على أن مواقفهم إزاء قضايا الحل الدائم أصبحت معتدلة أكثر. بل على العكس، فقد أصبحت مواقفهم متصلبة أكثر أمام حكومة إسرائيلية ضعيفة».

وبدلا من ذلك يقترح نتنياهو أن «تركز إسرائيل جهودها على تحسين (مستوى) حياة الشعب الفلسطيني اليومية. وينبغي، بصورة خاصة، مساعدتهم على تطوير اقتصادهم بشكل سريع. وهذه الخطوة، بحد ذاتها، لن تنهي الصراع، لكنها ستخلق أجواء تزداد من خلالها بشكل كبير احتمالات نجاح المفاوضات السياسية. وستعمل حكومة برئاسة الليكود بصورة فورية من أجل تغيير الأوضاع الميدانية» (أي ما سمي بـ «السلام الاقتصادي»).

وبالإضافة إلى تطويقه من قبل وزير الخارجية، رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، فقد كشفت مفاوضات تأليف الحكومة التي أجراها نتنياهو مع رئيسة كديما، تسيبي ليفني، أنه «يؤيد قيام دولة فلسطينية من دون سيادة وعلى ٥٠ بالمئة من أراضي الضفة الغربية»، وأنه يصر على «أن تحتفظ إسرائيل بـ ٥٠ بالمئة من أراضي الضفة الغربية- وهي المناطق المفتوحة في غور الأردن وصحراء يهودا- والتي تعتبر ضرورية كحزام أمني شرقي». ورأى أحد المحللين السياسيين [٢١] أن معارضة نتنياهو إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة لا تعتبر، في واقع الأمر، مجرّد «خدعة» في سياق مفاوضات تأليف الحكومة، وإنما تنمّ عن موقف مبدئي يتمسك به منذ أعوام كثيرة. ووفقًا لهذا الموقف فإن نتنياهو يتطلع إلى أن يجرّد الفلسطينيين من أربع صلاحيات تحظى بها أية دولة ذات سيادة، وهي: السيطرة على المجال الجوي، والسيطرة على المجال الإلكترو- مغناطيسي، والحق في بناء جيش والتوقيع على أحلاف عسكرية، والأهم من ذلك كله السيطرة على المعابر الحدودية. إن هذه الصلاحيات الأربع يجب أن تبقى، بحسب رأيه، في يد إسرائيل في المستقبل أيضًا.

ويعتقد نتنياهو أيضًا أن إقامة الدولة الفلسطينية يجب أن تكون جزءًا من المفاوضات، وليس تنازلاً إسرائيليًا مسبقًا. وهو ينظر إلى «عملية أنابوليس»، التي أدارها أولمرت، مع ليفني، كما لو أنها نكتة، إذ لا يجوز أن تقترح إسرائيل، سلفًا، انسحابًا شبه تام من الضفة الغربية، لأن ذلك لن يعود عليها بأية فائدة، لا بل سيشجع الطرف الآخر (الفلسطيني) على أن يطلب المزيد.

أخيرًا لا بُدّ من مراعاة أن تركيبة الخريطة الحزبية الإسرائيلية في إثر الانتخابات ستؤثر هي أيضًا على نحو كبير في مدى استقرار هذه الحكومة. إن هذه الخريطة قد تغيرت كثيرًا على مدار تاريخ إسرائيل. فقد بدأت بمركزية حزب واحد (مباي؛ المعراخ) وانتقلت إلى مركزية ثنائية الأحزاب منذ العام ١٩٧٧ (الليكود؛ المعراخ)، غير أنها تواجه عملية تذرير إلى أحزاب متوسطة وصغيرة بحيث أن تأليف الحكومة أصبح، منذ أواسط التسعينيات من القرن الفائت، بحاجة إلى ثلاثة أحزاب على الأقل، ما يؤدي عمومًا إلى إضعاف الحكومة ويشكل عامل عدم استقرار لها، كما هي حال الحكومة الحالية. وهذا يعني أن بنيامين نتنياهو سيقود الحلبة الإسرائيلية حتى الأزمة المقبلة، التي يؤكد الجميع أنها ستحدث لا محالة، لكن لا أحد يعرف متى وكيف.

هوامش

١ في بيان للجبهة الديمقراطية نشر بتاريخ ١٥ شباط ٢٠٠٩ على موقع الجبهة الإلكتروني جاء «في أعقاب تتويج الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة القوة اليسارية الأكبر في الكنيست، وفي ظل الانهيار النهائي لليسار التقليدي ممثلا بميرتس وأوساط في حزب العمل، سوف تعمل الجبهة على بناء بديل يساري حقيقي لا يخشى السباحة ضد التيار والخروج في وجه الإجماع القومي في إسرائيل ليقول مقولة واضحة ضد الاحتلال والحروب، ضد التمييز والفصل العنصري، ضد السياسة الرأسمالية الخنازيرية وتعميق الأزمة البيئية ويتيح الفرصة للنضال العربي اليهودي المشترك ويطرح الأمل لشعبيّ هذه البلاد من خلال طرح بدائل حقيقية على أسس السلام والعادل والمساواة القومية والمدنية التامة، الديمقراطية الحقيقية، الاشتراكية والعدالة الاجتماعية والبيئية».

٢ ثمة تطرق واف إلى الدلالات السياسية المترتبة على فوز حزب «إسرائيل بيتنا» بمكانة الحزب الثالث في فصل «الفلسطينيون في إسرائيل» ضمن هذا التقرير.

٣ نبيه بشير، (٢٠٠٦). جدلية الديني السياسي في إسرائيل- حركة شاس كحالة دراسية. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله.

٤ «المشهد الإسرائيلي»، ١٠ شباط ٢٠٠٩.

٥ أشار المحلل السياسي الإسرائيلي بن كسبيت إلى أداء نتنياهو طوال الأسابيع التي حاولت ليفني خلالها تأليف حكومة جديدة فكتب يقول: «كان نتنياهو يتحدث ثلاث مرات في اليوم مع رئيس كتلة يهدوت هتوراة، يعقوب ليتسمان. وتوصل إلى اتفاق واضح ودقيق ومفصل مع إيلي يشاي (رئيس شاس). وهو يقيم علاقات وثيقة مع كثيرين وجيدين ومن جميع الأجناس (في إشارة إلى المتقاعدين أيضا). لقد استخلص نتنياهو النشط والناجع دروس الماضي وعمل بهدوء. وبالنسبة له فهذا من حقه، إذ لا يوجد سبب يجعله يقف على الحياد ويرى ليفني تشكل حكومة، أو يرى إيهود أولمرت يبيع كل شيء بأرخص الأثمان لأبي مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) والأسد (الرئيس السوري بشار الأسد). ويعتبر نتنياهو أنه ينبغي محاربة كل هذا ومنع حدوثه. وهذا ما فعله بنجاح» (معاريف، ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٨).

٦ صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٩ أيلول ٢٠٠٨.

٧ كلمتا رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، خلال حفلي إحياء الذكرى الثالثة عشرة لاغتيال رئيس الحكومة الأسبق إسحق رابين في مقبرة جبل هرتسل وفي الكنيست الإسرائيلي [١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٨]. موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية على شبكة الانترنت.

٨ أقوال أولمرت في مستهل جلسة الحكومة في ١٥ آذار ٢٠٠٩. موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية على شبكة الانترنت.

٩ عاموس إيلون: «أولمرت وإسرائيل- التغيير». مجلة «نيويورك ريفيو أوف بوكس»، العدد ٥٥، شتاء ٢٠٠٨.

١٠ ألوف بن: «نظرة مغايرة إلى المستوطنات- من الاستيلاء على مناطق مسيطر عليها إلى حل مشكلات اجتماعية». نشرة «عدكان إستراتيجي» [المستجد الإستراتيجي]، إصدار «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، تشرين الأول ٢٠٠٨.

١١ «رئيس الحكومة الـ ١٢: إيهود أولمرت- الخطوط الرئيسة لسياسة التخطيط والتنفيذ، الحكومة الـ ٣١». إصدار: ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية، آذار ٢٠٠٩. انظر أيضًا خطاب أولمرت في الكنيست يوم ٣١ آذار ٢٠٠٩ قبل تنصيب حكومة بنيامين نتنياهو.

١٢ عوفر شيلح، صحيفة معاريف، ١٠ نيسان ٢٠٠٩.

١٣ مقابلة خاصة مع موشيه راز. مجلة «قضايا إسرائيلية»، العدد ٣٣، ٢٠٠٩. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله.

١٤ صحيفة هآرتس، ٢ آذار ٢٠٠٩.

١٥ غابي شيفر: «نحو إحياء الاشتراكية الديمقراطية في إسرائيل». «المشهد الإسرائيلي»، ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٨.

١٦ عوفر كينغ: «الحكومة الـ ٣٢- الخطوط العامة لشخصيتها». موقع «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» على شبكة الانترنت.

١٧ مؤشر الديمقراطية ٢٠٠٨. موقع «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» على شبكة الانترنت.

١٨ تم تعيين البروفسور دانييل فريدمان وزيرًا للعدل في ٦ شباط ٢٠٠٧، بدلاً من الوزير حاييم رامون. وفريدمان هو محاضر للقانون في جامعة تل أبيب وحائز على جائزة إسرائيل في مجاله، الأمر الذي يمنع الشكوك حول مهنيته. لكنه معروف بنقده الشديد لجهاز القضاء الإسرائيلي، وللمستشار القضائي للحكومة، وللنائب العام على خلفية معارضته السلوكيات المتبعة في الجهاز القضائي، وخاصةً طريقة اختيار قضاة محكمة العدل العليا بشكل عام، واختيار رئيس المحكمة بشكل خاص. وقد اعترض على طريقة تعيين رئيسة محكمة العدل العليا، دوريت بينيش، وقاد حملة ضدها بسبب اعتراضها على تعيين زميلة له للمحكمة العليا. كما أنه معروف أيضًا بمعارضته لما يسمّى بـ «الفاعلية القضائية» التي قادها الرئيس الأسبق لمحكمة العدل العليا، أهارون باراك. راجع المزيد من التفصيلات عن الصدام بين وزير العدل ورئيسة المحكمة العليا والجهاز القضائي في: المشهد السياسي والحزبي- ٢٠٠٧، تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠٠٨. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلي- مدار، رام الله.

[19] شاركت في استطلاع مؤشر الديمقراطية للعام ٢٠٠٨ عينة مؤلفة من ١٢٠١ مواطن في إسرائيل ممن هم فوق سن ١٨ عامًا، يمثلون الشرائح المختلفة في المجتمع الإسرائيلي. اقرأ بتوسع أكثر عن الفساد وانعدام الثقة العامة بمؤسسات الحكم وما يحمله هذا من دلالات سياسية في فصل المشهد الاجتماعي في هذا التقرير.

[20] أموتس عسائيل: «طريقة الانتخابات النسبية- فشل تام». مجلة «تخيلت» (أزرق سماوي). إصدار: مركز شاليم- القدس. العدد ٣١، ٢٠٠٨.

[21] ألوف بن، صحيفة هآرتس، ١ آذار ٢٠٠٩.

(٣)

المشهد العسكري الأمني

فادي نحاس

مدخل

يتناول هذا الفصل الوقائع والتحولات التي شهدها المحور الأمني العسكري الإسرائيلي في العام ٢٠٠٨ ويرصد تبعاتها الإقليمية والمحلية.

يحتوي الفصل على خمسة أقسام رئيسية؛ يشمل القسم الأول منه، استعراضا للحرب على غزة، دوافعها، وتبعاتها الأمنية إسرائيلياً وإقليميا ويتابع تأثير تقرير فينوغراد على إدارتها، ويلخص نتائجها التكتيكية والإستراتيجية. ويفحص القسم الثاني تحولات الفكر العسكري منذ حرب لبنان ٢٠٠٦. فيما يتناول القسم الثالث المفاوضات السورية – الإسرائيلية من المنظور الاستراتيجي والأمني ويستشرف مستقبلها. ويستعرض القسم الرابع «الملف النووي الإيراني» ويتقصى مستجداته من منظور إسرائيل عام ٢٠٠٨، كما يستعرض السيناريوهات الإسرائيلية العسكرية المطروحة للتعامل مع المسالة «النووية الإيرانية». أما القسم الخامس والأخير، فيعرض باقتضاب العلاقة بين إسرائيل وحزب الله ويخلص إلى أنها تهدئة أساسها نجاح الردع المتبادل بين الطرفين.

اعتمدت المعلومات والمعطيات لرصد وتحليل الأحداث والمستجدات الأمنية- العسكرية الإسرائيلية الرئيسية لعام ٢٠٠٨، على ما أوردته مراكز الأبحاث الأكاديمية، خاصة مجموعة الأوراق والمقالات التي أصدرها: المعهد لدراسات الأمن القومي، مركز يافي للدراسات الإستراتيجية، معهد الصراعات الدولية، معهد التكنولوجيا في حولون، مؤتمر هرتسليا وغيرها إضافة إلى ما أوردته وسائل الإعلام المختلفة.

الحرب على غزة وتبعاتها الأمنية إسرائيلياً وإقليمياً

أهداف الحرب الإسرائيلية

لخص البيان الرسمي للحكومة الإسرائيلية باقتضاب، دوافع شن الحرب على قطاع غزة، ب «الرد على عمليات إطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية». [1] وفيما عدا هذا البيان عمد المسؤولون الإسرائيليون إلى التقليل من الحديث عن أهداف الحرب وخلق حالة من الضبابية رافقتها حتى نهاياتها.

وقد كتبت الصحف العبرية حول أسباب الحرب، «أن إسرائيل لم تختر هذه الحرب، ولكن منذ أن استدرجت إليها وصلت إلى مفترق طرق استراتيجي، وبقي الخيار الوحيد أمام الجيش الإسرائيلي هو الانتصار في الحرب على حركة حماس». [2] وقد جرى اتخاذ قرار الحرب في أجواء إجماع غير مسبوق لدى أوساط الرأي العام اليهودي الذي رأى فيها حرب دفاع عن الذات، بل ومن أكثر الحروب التي خاضتها إسرائيل على مرّ تاريخها شرعية، وهي رد على «الاستفزازات» المستمرة لحماس وإنهائها للهدنة وتجديد ضرب المناطق الجنوبية بالصواريخ[3]، وقد كشف استطلاع للرأي أجراه معهد كلسكر خلال الحرب، أن ٩١٪ من الإسرائيليين يؤيدون الحرب: [4]

مع انطلاق عمليات الحرب الأولى، وفيما عدا البيان الحكومي، تعمد كبار القادة الإسرائيليين الامتناع عن التحدث عن أهداف الحرب على ضوء ثلاثة أسباب يرتبط جزء منها مباشرة باستخلاص العبر من التهور الذي رافق الحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦، وبالإمكان تلخيصها كالتالي:

- أولا: التحسب لاحتمالات الفشل، فقد استخلصت القيادة الإسرائيلية السياسية من تجربة الحرب على لبنان، أن إعلان الأهداف والفشل في تحقيقها يفرض المحاسبة وتحمل مسؤولية الفشل. فقد سبق أن وضعت هذه القيادة أهدافا كبيرة للحرب على لبنان لم تكن لها القدرة على تنفيذها، مما أسهم في خلق شعور بفشلها.
- ثانيا: تعمد تضليل الدول الصديقة والحليفة لضمان كسب تأييدها ودعمها. فإعلان أهداف محدودة، خاصة هدف وقف إطلاق الصواريخ وخلق بيئة آمنة في جنوب إسرائيل أو حتى هدف «تأديب» حركة حماس، يمكن أن يلقى تأييدا من قطاع واسع من أصدقاء وحلفاء إسرائيل، لكن ما هو أكثر من ذلك يمكن أن يثير خلافات ويدفع بعض الأطراف إلى أن تنأى بنفسها عن التورط في تأييد أو دعم هذه الحرب[5].
- ثالثا: ترك الهدف منوطا بتطور الأمور عسكريا ودبلوماسيا: لم يوضح صناع القرار في إسرائيل الهدف النهائي للحرب على غزة، وتركوه منوطا بتطور الأمور في ساحة الحرب وردود الفعل على الساحة الدولية. وقد ركز الإعلام الإسرائيلي على أن الجيش يخوض حربا لم يتحدد نطاقها وأهدافها الكاملة بعد، وأظهرها كرد فعل لرفض حماس تجديد فترة التهدئة بينها وبين إسرائيل واستئناف إطلاقها للصواريخ على المدن الإسرائيلية القريبة.

وبالإمكان التمييز بين نوعين من الأهداف التي وجهت الحرب على غزة؛ الأولى مرحلية - تكتيكية والثانية إستراتيجية، ومن المهم أن نشير هنا أن بعض الأهداف التكتيكية تتقاطع مع الإستراتيجية، ويمكن إدراجها على أنها تكتيكية لكونها أهدافا ذات مدلول عسكري عيني محدد.

الأهداف المرحلية- التكتيكية

١ . وقف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه المستوطنات والتجمّعات السكانية الإسرائيلية المحيطة . وتغيير الواقع الأمني في الجنوب الإسرائيلي ، مما قد يعني إعادة احتلال مناطق الإطلاق شمال القطاع وتنفيذ عمليات جوية مكثفة ضد قواعد الإطلاق داخل الأحياء السكانية .[٦]

٢ . العودة إلى التهدئة بصيغتها التي سادت خلال الفترة التي سبقت انتهاء الهدنة ، والمرتكزة على مبدأ التهدئة مقابل التهدئة ، وبمعزل عن سياسة الحصار وإغلاق المعابر .

٣ . وقف عمليات التهريب من مصر وممارسة الضغوط في المنطقة التي يعتقد بوجود الأسير الإسرائيلي غلعاد شاليت فيها، ما يعني أن تركز العملية العسكرية على جنوبي القطاع وإعادة احتلال محور فيلاديلفي، الأمر الذي يقتضي خوض معارك قتالية برية مع مقاتلي حماس والفصائل ، والاستعداد نظريا لخسائر تقدر بعشرات القتلى من الجنود الإسرائيليين في حال توسع نطاق المعارك .

٤ . تحسين فرص إطلاق سراح الجندي غلعاد شاليت .

٥ . حصد نجاحات شخصية وحزبية، فقد سعى إيهود أولمرت مثلاً إلى تحقيق نصر يغطي أداءه المهين خلال حرب لبنان الثانية ، ويغطي على سلسلة الفضائح التي لاحقته وأدت إلى استقالته من رئاسة الحكومة . و يختلف الأمر مع إيهود باراك وتسيبي ليفني الساعيين إلى تقوية فرص نجاحهما الانتخابية في السباق لرئاسة الحكومة .

٦ . تقليص تزايد قوة حركة حماس في غزة والمناطق الفلسطينية عامة . .

الأهداف الإستراتيجية

يكشف استخدام الأسلحة المتطورة والمحظورة في الحرب على غزة، واللجوء المفرط إلى استخدام القوة، ورفض القرار الصادر عن مجلس الأمن١٨٦٠ ، والتلكؤ في المباحثات حول المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار، والدعم الأميركي الذي وصل درجة وضع القوات الأميركية في قاعدة العديد (قطر) على أهبة الاستعداد لتوفير غطاء جوي لإسرائيل في حالة تعرضها لأي عدوان[٧]، يكشف كل ذلك أن الحرب التي شنت على غزة لم تهدف فقط إلى وقف إطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل من قطاع غزة، ولم تكن مجرد حرب تأديبية لحركة حماس، لكنها حرب تحمل أهدافا إستراتيجية غير معلنة وواسعة .

من أهم الأهداف الإستراتيجية :

١ . **إسقاط حكم حماس** . تفرض خطة العمليات لتحقيقه تقدم قوات من الجيش الإسرائيلي على الأرض بعد توقع خوض معارك ضارية ومكلفة قد تنطوي على مفاجآت كثيرة . من هنا عمل الجيش على تقسيم القطاع إلى ثلاث مناطق معزولة عن بعضها، والتحضير لحرب مستمرة في قتال شبه دائري يخوضه الجيش الإسرائيلي، ويكون فيه من الصعب التنسيق بين القوات البرية والجوية لضيق مساحة مناطق العمليات وتداخله[٨] .

٢ . **استعادة قدرة «الردع» الإسرائيلية**، وهو ما يمكن ترجمته عمليا في إخافة كل أعداء إسرائيل ومنعهم من مجرد التفكير في مهاجمة إسرائيل، حيث سيواجه كل من يتجرأ على فعل ذلك رداً ساحقاً، بحيث لا يفكر هو أو غيره في تكرار الهجوم.[٩]

٣ . **تنفيذ المرحلة الأخيرة من خطة شارون للانسحاب** من قطاع غزة والتي بدأ تنفيذها العام ٢٠٠٥، وذلك للتخلص نهائيا من المسؤولية عن القطاع وإعادة ترتيب أوراق الصراع في المنطقة بمعادلة سياسية جديدة.

٤ . الغاية الإستراتيجية المركزية هي **إضعاف الحركة الوطنية والإسلامية الفلسطينية** من خلال تعميق حالة الازدواجية الفلسطينية. وعلى الرغم من أن إسرائيل صرحت علنياً برفضها المطلق لوقوع غزة تحت السيطرة المباشرة لحماس، إلا أنها سرعان ما بدلت مواقفها وما زالت تسعى بجهد لتعميق الأزمة بين فتح وحماس وترسيخ الانفصال بين الضفة وقطاع، وقد تسعى إسرائيل لطرح حلول جديدة للقضية الفلسطينية من رحم هذه الحرب.

٥ . **إظهار وجود خلافات وانقسامات فلسطينية ـ فلسطينية وعربية ـ عربية** حول هذه الحرب، وتعمد التلميح لدرجة الصراحة المفضوحة بوجود أطراف فلسطينية وعربية متفهمة للموقف الإسرائيلي. لكن الأسوأ من هذا كله أن يتظاهر الإسرائيليون بقبول المبادرة المصرية أو على الأقل بالقبول المشروط ثم يذهبون لاتفاق مع الولايات المتحدة هدفه منع دخول السلاح إلي داخل قطاع غزة عبر المعابر، والمقصود بالطبع المعابر المصرية، متجاوزين كل ما يخص السيادة المصرية، الأمر الذي رفضته مصر.

جاءت حرب غزة مثل حروب إسرائيلية سبقتها وبحسب قادتها من أجل تغيير قواعد اللعبة وتغيير شروط المواجهة مع العرب والفلسطينيين. غير أن العودة بالذاكرة إلى الحروب التي خاضتها يدلل على أن العناصر الأساسية لما يسميه قادتها « قواعد اللعبة» ما زالت ثابتة، حيث تتخذ إسرائيل قرارها بالحرب على خلفية وجود فرص مواتية، إما لانشغال الإدارة الأميركية بالانتخابات، أو بلوغ الخلافات العربية أشدها. وفي حال الحرب على غزة، فإن قرارها، اتخذ في ظل اعتقاد إسرائيلي أن الانقسام بين حركة حماس والسلطة الوطنية سيستمر بعد إنهاء هذه الحرب مهما كانت صيغة إنهائه.

العملية العسكرية

الاجتياح والتدحرج في العملية العسكرية: إشكالية التردد

سادت العملية العسكرية حالة من الحذر بل والتردد خلقت إشكالا رافق العملية العسكرية في مراحلها المختلفة، خاصة في مرحلة الاجتياح والتدحرج في العملية البرية. فقد كان هناك تخوف واضح في الجانب الإسرائيلي خاصة المؤسسة العسكرية من الإقدام على مغامرة غير محسوبة النتائج قد تنقلب فيها الظروف ضد ما تريده إسرائيل من عملية كهذه. وتخوفت القيادة العسكرية من تورط عسكري شامل على النمط اللبناني، يتكبد فيه الجيش خسائر فادحه، دون أن يتمكن من تحقيق نتائج سياسية واضحة، ما يعني المزيد من الضرر لقوة الردع العسكرية يترافق مع مس بصورة إسرائيل الدولية.[١٠]

دخلت إسرائيل الحرب على غزة يرافقها صدى إخفاقات حرب لبنان الثانية، وكان أكثر المتأثرين بصدمة الحرب شخصان لم يكونا ضالعين فيها: رئيس هيئة الأركان غابي اشكنازي ووزير الدفاع إيهود باراك. هناك من يقول أن اشكنازي هو الأكثر حذرا بين رؤساء هيئة الأركان، وهناك من يقول أن الخوف من الفشل يشله، إذ لم يكن رئيس هيئة الأركان يثق بالعملية ولا يؤمن فيها.

وقد ادخل التردد اتجاه الحرب ودروس الحرب عام ٢٠٠٦، الدوائر القيادية العسكرية الإسرائيلية والسياسية في جدل ومناقشات تزامنت مع التدريبات المستمرة التي بدأ يجريها الجيش الإسرائيلي منذ تسلم باراك وزارة الدفاع. حيث تفيد التقارير الصحافية أن هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي كانت تعقد اجتماعات متواصلة منذ بداية العام ٢٠٠٨، وكانت تعمل على وضع سيناريوهات لعملية غزة بالترافق مع عمليات التدريب التي شملت القوى العسكرية المرشحة لخوضها. وقد أقرت هيئة الأركان الإسرائيلية صيف ٢٠٠٨ وثيقة عمليات أعدتها مجموعة من الضباط بقيادة يوئاف غالانت (قائد المنطقة الجنوبية) وقائد كتيبة غزة السابق تشيكو تامير، تضمنت مجموعة من السيناريوهات العسكرية لخطط القتال في غزة. [١١]

أقرت هيئة الأركان السيناريوهات وفقاً لمجموعة أهداف واحتمالات طرحها المجلس الوزاري المصغر. ويشار إلى أن حسم الخيار بشأن السياسة الأمنية جرى أحيانا وسط أجواء تشاورية عاصفة بين الثلاثي أولمرت، باراك وليفني، خصوصا بما يتعلق بتحديد أهداف الحرب والتوقيت المناسب لوقف الحرب. [١٢]

الجدل والتساؤلات حول الحرب على غزة

طرح قادة هيئة الأركان العامة في اجتماعهم الأخير الذي عقد قبيل بدء الحرب مع وزير الدفاع بعض الأسئلة التي لها مدلول عسكري واستراتيجي، أبرزها: [١٣]

- هل إشارات الهدوء التي تظهر في مدن الضفة الغربية ستستمر مع بداية العملية البرية؟
- ما هي إمكانية سقوط مدن الضفة بأيدي حماس؟
- ما هي الفترة الزمنية التي ستمنحها المؤسسة السياسية للحرب؟
- هل المطلوب سقوط حماس؟
- السؤال الكبير الذي لم تجب عليه القيادة السياسية هو «ماذا في اليوم التالي؟»..

شكل الزمن العامل الأشد تعقيدا في النقاشات وسيناريوهات الحرب على غزة، فجميع التوقعات العسكرية أشارت إلى أن فرقتين من الجيش الإسرائيلي وربما أكثر من ذلك سوف تعلقان في معارك متواصلة لعدة أشهر حسب الخطط الموضوعة، ومعها سوف تكون المستوطنات والمدن الجنوبية عرضة لقصف مستمر ولو بعدد محدود من الصواريخ، وأن الداخل الإسرائيلي سوف يدخل الانتخابات على وقع خسائر الجيش التي لن تكون قليلة، وسوف تتفاعل بصورة متسارعة الأصداء العالمية والعربية للعمليات التي سوف توقع عددا كبيرا من القتلى الفلسطينيين. ومن هنا فسوف تعود حلقة سباق الزمن للظهور في معادلة سيكون فيها الجانب الفلسطيني رابحا كلما طال أمد الحرب، بينما تتكبد

إسرائيل الخسائر السياسية والمعنوية باستمرار العمليات في غزة ما لم يتحقق أي من الأهداف المفترضة، وحيث يواجه القادة العسكريون انتقادات قاسية لتكبير الحجم السياسي كما حصل في لبنان.

أما المشكلة الكبرى فهي مأزق الاختيار بين البقاء في غزة وما يعنيه من استمرار المقاومة وتصاعدها بصورة أشد، وبين تسليم القطاع لجهة ثانية، تكون مستعدة لذلك وهو ما كان غير متوفر في ظل عدم قبول السلطة الفلسطينية لذلك، وعدم وجود مشروع جاهز ومقبول لقوة دولية يمكن انتدابها للسيطرة على القطاع ولضمان تطبيق الأجندة الإسرائيلية. إضافة إلى رفض مصر رفضا باتاً فكرة ضم قطاع غزة لها.

توقعت المخابرات الإسرائيلية حدوث مفاجآت تشبه ما حصل في حرب لبنان الثانية وبالتحديد صدرت تحذيرات من إمكانية استخدام حماس والفصائل في توقيت مفاجئ خلال العمليات القتالية لصواريخ مضادة للطائرات وصواريخ حديثة مضادة للدروع، وكذلك أن تكون لديها صواريخ جديدة أبعد مدى، يمكن أن تطال نقاطا خطرة في العمق الإسرائيلي وقد تشكل تحولا نوعيا في الحالة المعنوية والسياسية، وخشيت بعض الدوائر العسكرية الإسرائيلية أن تكون لديها معلومات ناقصة أو مضللة عن حقيقة ما حصلت عليه حماس في الفترة الماضية، خصوصا وأن دراسة لمجموعة الأزمات الدولية نشرت في أيلول الماضي، واستندت على مسح ميداني كشفت حجم شبكة الأنفاق بين غزة و سيناء ومدى تشعبها وصعوبات إغلاقها، وقدرت مصادر قيادة الجيش الإسرائيلي، أن معارك برية مصحوبة بالقصف الجوي والاغتيالات لثلاثة أشهر متواصلة سوف تكون ضرورية لتدمير الأنفاق. [١٤]

شددت النقاشات الإسرائيلية على الفعالية الأمنية للمقاومة الفلسطينية وقدرتها على جمع المعلومات انطلاقا من استطلاع مستمر وخفي لرصد تحركات الجيش الإسرائيلي، وبناء على التقدير بأن الخبرة الاستخباراتية للفصائل الفلسطينية قد تطورت بدرجة كبيرة. وناقش خبراء الأركان الإسرائيلية الإستراتيجية العسكرية للفصائل، ورجحوا أن تطبق إستراتيجية حزب الله أي الصمود واستمرارية الردع الصاروخي والقتال البري المتحرك وإدخال إسرائيل في حالة من الإحباط فيما يتعلق بمستوى الرضا عن مقاتليها الذين يتسببون بالكثير من القتلى على الجانب الآخر، وضمان استمرار انطلاق صفارات الإنذار في المستوطنات بسبب القصف الصاروخي، وهو ما يتوقع أن تنجح المقاومة في تحقيقه حتى لو احتلت إسرائيل شمال القطاع أو محور فيلادلفي.

المرحلة الأولى - الضربات الجوية

بدأ التمهيد للحرب على غزة بعمليات استطلاع فوق وداخل غزة، هدفت إلى رصد أماكن المسلحين والذخيرة وطرق الإمداد، إضافة إلى أماكن وجود القيادات وعناصر السيطرة واتخاذ القرار. [١٥] وفي يوم السبت ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨، انطلق العدوان على غزة بضربة خاطفة وسريعة استهدفت المؤسسات الأمنية في ساعات عملها الرسمي مما أودى بحياة عشرات الفلسطينيين، خاصة من صفوف رجال الشرطة الذين كانوا يحتفلون بتخرّجهم، كما ضربت عدّة مكاتب ومواقع كانت تعتقد إسرائيل بوجود قيادات حماس فيها. هدفت إسرائيل من وراء ضربتها الأولى ومن خلال حدتها وشراستها الاستفادة من عنصر المفاجأة وشّل قدرة حماس على ردّ الفعل والمقاومة، ومن ثم فرض

معركة خاطفة، سريعة، وبأدنى الخسائر. كما سعت عبر استهدافها رجال أمن بزيهم العسكري، إظهار نفسها أمام العالم الخارجي كمن تستبعد المدنيين وأن ما يجري من قتل هو بين جيش وجيش وآخر.

وقد **اتبعت إسرائيل في حربها على غزة ما أصبح معروفا لديهم بـ «إستراتيجية الضاحية-الجنوبية»**،[١٦] التي سبق وطبقتها في حربها على لبنان ٢٠٠٦، حيث يتم بموجبها تدمير شامل وعشوائي للبنى التحتية، من دون الالتفات إلى وجود مدنيين في هذه المناطق.

وعلى الرغم من ذلك، يبدو وبحسب المصادر الإسرائيلية أن ترسانة مخزون حماس الإستراتيجية لم تصب بأذىً، وان استمرار سقوط الصواريخ يشير إلى عدم القدرة على حسم المعركة بل يؤكد دخول الجيش الإسرائيلي في حلقة مفرغة. وفي التقرير الذي أصدرته قيادة جهاز المخابرات الإسرائيلية الشاباك تم الاعتراف بان المنظومات الصاروخية والمقرات العسكرية ومنظومات الربط والاتصال والحماية التي أنشأتها حماس خلال فترة التهدئة لم تتأثر.[١٧]

وبعد مضي ستّة أيّام من الحرب على غزّة، صرّح أولمرت بأنه يريدها حربا (غير طويلة) غير أن خطته لم تنجح إذ استمر سقوط الصواريخ على مدن، ومستوطنات، وقواعد عسكريّة، تبعد قرابة ٤٠ كيلو مترا في عمق إسرائيل، وذلك رغم كثافة الطيران في سماء غزّة، الذي ترافق مع القصف الجوي، والبحري..

هدفت الحملة الجوية التمهيد للحملة البرية، التي بدأت تقترب مع نفاد بنك الأهداف العسكرية خلال الثلاثة أيام الأولى من العدوان، وكان الاستمرار في الضربات الجوية لبضعة أيام أخرى ليس إلا إعادة تكرار ضرب الأهداف نفسها.

المرحلة الثانية - مرحلة التهديد لتحسين شروط وقف إطلاق النار
خفض سقف التوقعات والتمهيد لاحتمالات الفشل.

انطلقت المرحلة البرية للعدوان في اليوم الثامن للحرب على قطاع غزة، وجاءت بعدما استهدف سلاح الجو بنك أهدافه، بأكثر من ألف غارة جوية طالت مدن القطاع ومخيماته. شارك في العدوان البري على قطاع غزة ثلاثة ألوية هي لواء «غولاني»، ولواء «أجوز»، ولواء «رجلانيم»(المشاة)، وهي ألوية محسوبة على النخب العسكرية. كما حشد الجيش الإسرائيلي فرقة مدرعة (٣٥٠ دبابة) تساندها ألوية جعفاتي والمظليّون، على تخوم قطاع غزة، من الشمال والشرق، استعداداً للحرب البرية، وترافقت العملية البرية مع غطاء جوي وبحري وذلك لتمهيد الطريق أمامها، وشّل قدرة المقاومة على مواجهتها.[١٨]

عمد المسؤولون الإسرائيليون منذ الساعات الأولى للإعلان عن الدخول في المرحلة البر ية إلى خفض سقف التوقعات من الحملة، وإعداد الجمهور الإسرائيلي لكافة النتائج بما فيها تكبد خسائر فادحة، فيما لم تحدد أهداف واضحة للحملة، وعوضا عن ذلك استخدمت مصطلحات عامة لتحديد الأهداف مثل توجيه ضربة للبنى التحتية لحركة حماس، بل أن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي امتنع عن تحديد هدف الحملة بوقف إطلاق الصواريخ.[١٩]

رافقت العملية البرية مخاوف من تطورها وتراوحت مواقف المحللين العسكريين الإسرائيليين ما بين التحذير من العملية وما بين توجيه التحذيرات من تكرار «أخطاء» حرب لبنان الثانية، وتزامن ذلك مع تلميح للمكاسب السياسية التي سيحققها السياسيون الإسرائيليون، عشية الانتخابات العامة..

أجمعت النخب العسكرية والصحافية أن إسرائيل قد تحتاج عدة حملات عسكرية لتحقيق الأهداف التي لم تفصح عنها. معلنة أن غزة أصبحت خزاناً عسكريا وبشرياً قد يجعل الدخول البري مكلفاً إسرائيليا إلى أبعد الحدود.

وكشف زئيفي فركش (رئيس هيئة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق) مع بداية العملية البرية أنه «وبحسب الخطة العسكرية لمهاجمة قطاع غزة فإنها سوف تستمر ما بين أربعة إلى ستة أسابيع»، وقال الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي آفي بنياهو في حديث للقناة التلفزيونية الأولى «إن المرحلة الثانية من عملية «الرصاص المصبوب» ستستمر أياما طويلة، رافضاُ تحديد هدف العمليات بوقف إطلاق الصواريخ، وقال «إن تجربة حرب لبنان تجعل من هذا الهدف غير عملي». [٢٠]

تشير تصريحات السياسيين والعسكريين والمحللين الإسرائيليين إلى وجود شبه إجماع على أن الهجوم البري هو وسيلة لضرب سلطة حماس وترميم قوة الردع الإسرائيلية وذلك من خلال إقامة توازن رعب جديد يتم تحقيقه من خلال هجوم بري يزعزع الخصم أكثر من الغارات الجوية التي سبقته منذ بدء الحملة الإسرائيلية في ٢٧ كانون الأول. [٢١]

قضت العملية البرية (المرحلة الثانية) بتقطيع أوصال القطاع واحتلال كل المناطق المفتوحة التي يفترض أنها مراكز للوحدات المكلفة إطلاق الصواريخ. وقد اعتمدت القيادة العسكرية في هذه المرحلة إستراتيجية عسكرية مبنية على عدة ركائز: أهمها:

- أولاً: الامتناع عن دخول الأماكن السكنية، مع استمرار الحصار و تغطية القطاع بالنار بشكل دائم مستمر.
- ثانياً: ممارسة تكتيك الصدمة الكهربائية المزدوجة، حيث تقوم القوات الإسرائيلية باستخدام الدبابات من اجل القيام بعمليات إغارة خاطفة لا تتجاوز مدتها الزمنية الساعتين. كان الهدف من ذلك منع تحول الجنود إلى أهداف ثابتة، أو وضعهم في مواقع دفاعية، كما هدفت إلى حرمان الفصائل الفلسطينية من عنصر الطمأنينة و منعها من العمل بهدوء في مهاجمة القوات الإسرائيلية المتقدمة في القطاع خاصة في الأماكن المكشوفة من جهة أخرى.
- ثالثاً: تحويل القوة النارية الإسرائيلية إلى قوة تدميرية تجعل الحياة في الأماكن المستهدفة بعد توقف العمليات العسكرية صعبة جداً، مما قد يحمل السكان على الاختيار بين النزوح عن هذه الأماكن، أو الانقلاب على حماس التي ستكون سلطتها عاجزة كما تتوقع إسرائيل عن تحمل أعباء الدمار و قاصرة عن إعادة بناء ما دمرته الحرب، أو إعادة الحياة الطبيعية إلى القطاع بمفردها.
- رابعاً: تشديد الخناق على الفصائل الفلسطينية براً بهدف إجبارها على قبول الشروط الإسرائيلية لوقف النار.
- خامسا: البحث بجدية عن أسر واعتقال مقاومين عبر محاولة إجبارهم على الخروج من تحصيناتهم وملاجئهم. وقد أعدت معسكرات اعتقال وطواقم محققين، فضلا عن طواقم مصورين، فالأسرى هم في كل الأحوال ذخر سواء في عمليات التبادل اللاحقة أو في الحصول على معلومات ميدانية أو حتى في إضعاف روح القتال لدى بقية المقاتلين.

تبلورت الصورة الميدانية من وجهة النظر الإسرائيلية باختراق القطاع شرقا-غربا في محورين مركزيين، أولهما جنوبي مدينة غزة والثاني بين مدينتي رفح وخان يونس جنوبا. وعنى ذلك عمليا تقطيع أوصال القطاع طوليا إلى ثلاثة أقسام، ليجري التضييق عسكريا بشكل أكبر على القسم الشمالي منها بسبب قربه من مراكز الاكتظاظ السكاني الإسرائيلية.

نوت القوات الإسرائيلية ومن خلال العمليات الميدانية، تقطيع أوصال القطاع إلى ثلاثة أجزاء، مع تفادي الدخول إلى الأماكن ذات الكثافة السكانية العالية. و تقدمت القوات الإسرائيلية من الشمال، ساعية لاحتلال بيت حانون وبيت لاهيا، والتوقف على مشارف مدينة غزة ومخيمي جباليا والشاطئ. أما من الشرق، فتوغّلت الوحدات الإسرائيلية عبر أكثر من محور، مع الإصرار على احتلال تلتي الكاشف والريس، للسيطرة بالنار على الأحياء الشرقية من مدينة غزة.

سعت تلك الوحدات إلى تحقيق عملية عزل نيراني للقسم الشمالي من القطاع، بما فيها مدينة غزة. وفي الوقت ذاته، حاولت القوات الإسرائيلية اختراق منطقة الوسط عند الخاصرة الضيقة (٨ كيلومترات)، التي تضم مدينة دير البلح ومخيمها، إضافةً إلى مخيمات البريج والنصيرات والمغازي، لعزلها عن القسمين الشمالي والجنوبي.

وفي الجنوب، دخلت الدبابات الإسرائيلية من معبر صوفا باتجاه مدينة خان يونس ومخيمها، في محاولة لعزل القسم الجنوبي الذي يضم مدينتي رفح وخان يونس ومخيمهما.

كان نجاح هذا السيناريو يسمح للجيش الإسرائيلي بوضع مدن القطاع ومخيماته تحت مرمى نيران الدبابات المباشرة، وبالتالي يستطيع التفاوض مع الطرف الفلسطيني المحاصر من موقع الإملاء. هناك مصادر إسرائيلية اعتبرت أن المرحلة الثانية هي مرحلة التهديد لتحسين شروط وقف إطلاق النار.

ومع نهاية المرحلة الثانية، عاش الجيش الإسرائيلي حالة المراوحة في المناطق التي دخلها والتي تشكل إطار الحدود للقطاع مع إسرائيل.

المرحلة الثالثة- التناغم بين الميدان والمفاوضات

لم تكن إسرائيل معنية بإدخال فرق الاحتياط إلى غزة لأن خطوة من هذا النوع تعتبر خطوة دراماتيكية إلى حد كبير في المجتمع الإسرائيلي. لهذا دخلت إسرائيل إلى «المرحلة الثانية»، أي بدء العملية البرية، لتمارس مزيدا من الضغط على سكان قطاع غزة من أجل حمل حماس على تغيير رأيها بشأن اتفاق التهدئة. [٢٢]

كانت المعضلة التي وقف أمامها الجيش في المرحلة الثالثة، هي الاختيار ما بين المضي في المعركة البرية مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية سقوط عدد كبير من الجنود، ويدعي المؤيدون لهذا الرأي بان الحملة البرية ستسهم في ضرب مناطق إطلاق الصواريخ، وتدمير البنى التحتية والإنفاق؛ أو التوجه نحو الإنهاء السريع للحملة على خلفية «الضربة الشديدة» التي تلقتها حماس. [٢٣]

استبعد معظم المحللين الاجتياح العسكري الكامل لغزة، حيث يحتاج ذلك إلى قوة برية تعمل في ظروف حرب المدن، بكل تعقيداتها العسكرية والبشرية، ومجرد اتخاذ القرار باحتلال غزة سوف يدفع بعيدا الأفق السياسي لهذه الأزمة من مجرد أشهر إلى سنوات قادمة، وهو ما قد يعقد مسيرة الشرق الأوسط كله، وربما يكون البديل المتاح للاجتياح الشامل، اللجوء إلى الاجتياح البري الجزئي من أجل تنفيذ مهام خاصة معينة، مثل القبض على شخصيات سياسية أو أمنية مهمة، أو تدمير مستودعات للذخيرة والأسلحة التي لا يمكن الوصول إليها بالقصف الجوي، أو احتلال منطقة معينة لأهميتها مثل تلك الملاصقة للحدود المصرية لمنع حفر أنفاق جديدة، أو لمجرد استعراض القدرة العسكرية

.الإسرائيلية لأغراض الردع ورفع الروح المعنوية وفرض الإرادة على الجانب الفلسطيني، وفي كل الأحوال ستكون مشكلة الصواريخ هي الموضوع المركزي لتلك الحملة العسكرية، وإذا انسحبت دون حل لهذه المعضلة، فسوف يمثل لها ذلك هزيمة ثانية أمام الرأي العام في إسرائيل.

حملت المرحلة الثالثة خلافات حادة بين القيادة الإسرائيلية **بحيث أيد رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت استمرار العملية العسكرية الواسعة في القطاع في موازاة المفاوضات مع مصر بشأن المبادرة المصرية – الفرنسية لوقف إطلاق النار**. فيما **أيد وزير «الدفاع» إيهود باراك وقف العملية العسكرية باتفاق** مؤكدا أن الحرب استنفدت نفسها، وأن حماس تلقت ضربة قاسية. فيما اتخذت وزيرة الخارجية **تسيبي ليفني موقفا ثالثاً وهو وقف إطلاق النار بصورة أحادية الجانب** بعدما تعلن إسرائيل أنها سترد بهجمات شديدة ضد حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى في القطاع في حال أطلقت صواريخ باتجاه إسرائيل.

كما تباينت الآراء أيضا داخل المؤسسة العسكرية، وأكدت مصادر إعلامية أن رئيس أركان الجيش، غابي أشكنازي، لم يكن معنيا بتوسيع الحملة البرية وإدخال فرق الاحتياط إلى غزة. وإن رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الجنرال عاموس يدلين أبلغ الحكومة أن أهداف الحرب الموضوعة تحققت وأنه يجب وقف الحرب بمخرج مقبول، وبالمقابل، أعلن قائد الجبهة الجنوبية الجنرال يوآف غالانت توفر «فرصة العمر» للإطاحة بحماس ودافع عن مواصلة العملية. .

لم تنجح الحرب في حسم المعركة مع حماس ولم تثمر عن انتصار عسكري واضح، إذ لم تسقط سلطة حماس واستمر سقوط الصواريخ على جنوب إسرائيل، وقد أصبح واضحاً في مراحل الحرب الأخيرة انه لم يعد مطلوباً القضاء على حماس، بل ضمان التزامها بوقف إطلاق نار طويل الأمد وعدم تهريب الأسلحة إلى القطاع من مصر، وهو موقف بالإمكان التوصل إليه دبلوماسياً خاصة بعد أن أبدت فرنسا وألمانيا استعدادهما للعمل على تطبيقه.

إسرائيل وغزة: الأحادية بدلاً من نموذجي ١٩٨٢ و ٢٠٠٦

باتت الوسائل العسكرية عاجزة عن تحقيق أي من الأهداف السياسية التي وضعت للحرب، وأمام هذا الواقع وجدت القيادة السياسية نفسها أمام مفترق طرق، فإما أن تختار نموذج ١٩٨٢ أي إعادة احتلال قطاع غزة بالكامل تماما كما حدث في لبنان عام ١٩٨٢ أو بلورة إستراتيجية خروج سياسية مشابهة لتلك التي تم التوصل إليها بعد حرب لبنان الثانية في آب من العام٢٠٠٦.

ترددت القيادة الإسرائيلية في قبول أي من الخيارين إذ لم تكن على استعداد للدخول في مستنقع غزة فيما رفض إيهود أولمرت الخيار الثاني، أي التوصل إلى صيغة اتفاق مع حماس برعاية طرف ثالث بحجة عدم الرغبة في إعطاء أي إنجاز سياسي لحماس والمقاومة الفلسطينية، ولرفضه استنساخ قرار ١٧٠١ الذي يحتوي برأيه على ثغرة أو نقطة ضعف أساسية تتمثل بعدم وجود آلية واضحة لمنع تزود المقاومة اللبنانية بالسلاح.

أمام هذا الواقع لجأت حكومة أولمرت إلى **الخيار أو الأسلوب الإسرائيلي الأحادي التقليدي بالإعلان عن وقف إطلاق النار من جانب واحد** وفي استنساخ معدل لنموذج الانسحاب الأحادي من لبنان عام ٢٠٠٠ ومن غزة عام ٢٠٠٥ مع

الاحتفاظ بحق معاودة واستئناف العدوان . وبما إن النموذج الأحادي فشل فشلاً ذريعاً شمالاً وجنوباً سعت حكومة أولمرت تفادي ذلك من خلال التوصل إلى تفاهمات سياسية وأمنية مع الإدارة الأميركية المنصرفة لتبرير وقف الحرب أحاديا وكذلك للتلويح بانجازات سياسية وأمنية تبرر الحرب وتثبت جدواها .

لم يفلح المخرج الأحادي في مواراة المأزق الإسرائيلي ، ووجدت إسرائيل نفسها مضطرة للتحاور ولو بشكل غير مباشر مع حماس وقيادتها السياسية حول ملفات المعابر والحصار والجندي الأسير جلعاد شاليت . .

وبالإمكان تلخيص الأسباب التي وقفت وراء عدم مضي إسرائيل في حربها ، كالتالي :

١ . **تثبيت الخروج بأقل خسائر ممكنة وتكريس مشاعر النصر التي سادت في صفوف الإسرائيليين والاعتقاد بان إسرائيل نجحت في تحقيق أغلبية أهدافها** . إذ تشير المصادر الإسرائيلية انه خلال ٢٢ يوما من الحرب على غزة سقط فقط ١٠ جنود إسرائيليين فيما أصيب ١١ جنديا بجروح بالغة ، و ١٦ بجروح متوسطه و٢٩٠ جنديا أصيبوا بشكل طفيف ، فيما أفادت إحصائيات نجمة داوود الحمراء سقوط ٣ قتلى مدنيين وإصابة ٢٨ شخصا بجروح بالغة و٣٧ بجروح متوسطة و ١١٨ بجروح طفيفة يضاف إليها ٥٤٨ حالة هلع[٢٤] . أما بالنسبة للخسائر المادية المعلنة فقد نشرت ضرائب الأملاك انه وحتى نهاية الحرب قدمت لها ١٧٢٨ مطالبة للتعويض عن الخسائر بالأملاك منها ١٣٠٠ إصابة للبيوت[٢٥] وهو رقم ضئيل بكل المقاييس إذا ما قورن بعدد الشكاوى التي قدمت بعد حرب لبنان الثانية والتي بلغت حوالي ٣٠,٠٠٠ شكوى عن أضرار بالأملاك[٢٦] . وفي المقابل سقط ١٣٣٤ شهيدا فلسطينيا وأصيب ٥٤٥٠ شخصا أغلبيتهم العظمى من المدنيين[٢٧] ، كما دمر ٤١٠٠ بيت وتضرر جزئيا أكثر من ١٧٠٠٠ بيت ودمر بشكل كامل أو جزئي ٩٢ مسجدا و٢٩ مبنى تعليميا إضافة إلى عشرات المباني الحكومية الأخرى ، وتدمير الطرقات ومولدات الكهرباء حيث وصل إجمال الخسائر الفلسطينية ما يعادل ١،٢٢٤,٦ مليار دولار[٢٨] . ومن المهم أن نشير هنا أن مشاعر الانتصار في إسرائيل لم تكن نابعة فقط من قلة خسائرها مقارنة بحربها السابقة على لبنان ، بل من شعور عام أن قوة حماس وأداءها القتالي كان دون التوقعات ، وهو ما يمكن استنتاجه مما كتبه في هذا السياق الخبير الاستراتيجي الإسرائيلي رؤوبين بدهتسور الذي قال أن ما حدث في غزة لم يكن حربا بل عملية عسكرية تخللتها بعض الاشتباكات ، وتضمنت تقدم قوات الجيش الإسرائيلي إلى داخل مناطق فلسطينية سكنية من غير أن يواجهوا بمقاومة جدية كما توقعوا ، مضيفاً أن توقعات الجيش السابقة عن معارك ضارية تتم وجهاً إلى وجه لم تحدث وان مقاتلي حماس فضلوا الانسحاب على المواجهة ، وان ضخامة عدد الضحايا من المدنيين الفلسطينيين لم تكن نتيجة معارك ضارية بين مقاتلي الطرفين بل بسبب تأكيد الجيش على ضرورة الحفاظ على حياة مقاتليه بأي ثمن وعدم المخاطرة[٢٩] حتى لو أدى ذلك إلى سقوط آلاف المدنيين بين قتل وجريح .

٢ . أما في سياق تعداد انجازات الحرب فكتب الصحافي الإسرائيلي المعروف اري شبيط انه وبعد ستة عشر يوماً على انطلاق عملية الرصاص المصبوب نجحت إسرائيل في تحقيق اغلب أهدافها : فقد تلقت حماس ضربة شديدة ، جدد الردع الإسرائيلي ونتجت فرصة حقيقية لإيقاف إطلاق الصواريخ على المدن الجنوبية ، وأضاف : «ان سلوكا

سياسيا صحيحا للقيادة الإسرائيلية سيكون بمقدوره تحقيق هدف آخر وهو إيقاف شبه تام للتهريب عبر محور فيلادلفي ومنع تعاظم التطرف الفلسطيني، وفي حال حصل هذا فان إسرائيل تكون قد حققت هدف حربها المتواضع أصلا، وهو خلق تعايش هادئ بين إسرائيل من جهة وحماس ضعيفة ومتحسبة من جهة أخرى[30]».

٣ . الخشية من أن يتحول احتلال قطاع غزة إلى حرب استنزاف طويلة، فإسرائيل خرجت من غزة كي لا تعود إليها.

٤ . تقدير إسرائيلي أن استمرار العدوان وتوسيعه قد يؤدي إلى تنديد عالمي أوسع، خاصة في ظل انطلاق تحركات شعبية عالمية منددة لم يسبق لها مثيل.

٥ . الخشية من حدوث تدهور إقليمي يشعل حربا واسعة تدخل فيها جهات مثل سورية وإيران.

دروس حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦ وتقرير فينوغراد

جاءت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة لتؤكد أن القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية استوعبت الكثير من دروس حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦، وأنها أخذت تقرير فينوغراد على محمل الجد[31]. من الممكن أن نلخص الدروس التي استخلصت من فينوغراد وعبر عنها في تسيير وإدارة الحرب على غزة كالتالي:

- الحد من التدخل السياسي في إدارة العمليات، ما يمنع أية محاولة لرفع مستوى التوقعات، كما يكشف عن عدم رغبة إدارة الجيش التورط في حسابات السياسيين خصوصاً على عتبة الانتخابات، إضافة إلى ذلك يكشف هذا عن هاجس حقيقي لدى قيادة الجيش من الفشل، وهو هاجس نابع من عدم امتلاك صورة كاملة عن العدو، ومن عدم وجود ضمانات كافية بشأن القدرة على تنفيذ الخطط الموضوعة.
- أظهرت قيادة الجيش مستوى جديدا من التنسيق بين وحداتها، آخذة بعين الاعتبار الوضع الصعب الذي من الممكن أن تواجهه القوات البرية، ومدركين أن أية ضربة موجعة تصيب القوات البرية، تنعكس على كل الخطط، وعلى ما تحقق من قبل سلاح الجو وسلاح المدفعية، وهذا ما جعل قادة الوحدات يذكّرون الجنود كل ساعة بضرورة أخذ كل الإجراءات لمنع الوقوع في الأسر، وعدم التردد في طلب الإسناد الجوي والمدفعي عند الشك في احتمال وجود كمائن، أو أشراك مفخخة.
- تقليل الجيش من التصريحات، حتى التقارير التي كتبها إعلاميون عن رحلات مع الجنود لم تقدم إضافات كالتي يعرفها الجميع في الحروب السابقة.
- انتهاج أسلوب التمويه والتضليل على لسان كبار المسؤولين حول قرار الحرب على غرار ما فعل مجلس الوزراء المصغر وعلى نحو ما فعلت تسيبي ليفني وزيرة الخارجية. والتقليل من سقف الأهداف وربطهاً بما ينجز على الأرض.
- الدرس الخامس – تجنب وصول أي تهديد إلى الجبهة الداخلية الإسرائيلية والحرص الشديد على تماسك هذه الجبهة والتفافها حول قرار الحرب ودعمه.
- – إعطاء أولوية قصوى لدور الإعلام في الحفاظ أولا على تماسك الجبهة الداخلية وثانياً تأمين القبول الدولي للأهداف التي قامت من أجلها. كما عملت القيادة السياسية على تعمد الحديث عن تفهم بعض الأطراف العربية للحرب.

- فيما عدا البيان الحكومي الرسمي، مراوغة السياسيين والقادة في تحديد أهداف الحرب حتى لا يتحول العجز عن تحقيقها إلى فشل يعرض القيادة السياسية والعسكرية للمساءلة والحساب داخليا، والى خسارة إسرائيل دعم وتأييد أو على الأقل عدم ممانعة أطراف إقليمية ودولية.

نتائج الحرب على غزة

لم تكن الحرب على غزة حرباً تقليدية بين إسرائيل وحماس يمكن من خلالها تحديد الغالب والمغلوب بالمقاييس التقليدية.

ومع ذلك كان أحد مكاسب الحرب من وجهة نظر إسرائيلية هو **تحويل مسألة منع وصول أسلحة إلى قطاع غزة إلى قضية دولية**: حققت إسرائيل من خلال «مذكرة التفاهم»[٣٢] بينها وبين الولايات المتحدة حول منظومة الرقابة على «تهريب الأسلحة» إلى غزّة، ومن مقررات الاتحاد الأوروبي حول ذلك، نظرياً على الأقل توسيع نطاق مسؤوليات ومجال «حلف شمال الأطلسي» ليشمل شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج عدن، بحجة مراقبة ومنع «تهريب» الأسلحة إلى غزّة، وهو تطور خطير لمصلحة إسرائيل.

بالمقابل لم تنجح إسرائيل في تحقيق هدف معنوي مهم، وهو تحرير الأسير غلعاد شاليت، كما فشلت في تحسين ظروف تحريره.

بالمجمل، لم تنته الحرب بحسم عسكري، لقد أنجزت بعض الأهداف المرحلية التكتيكية ليس بالضرورة بفضل قوة النيران، بل ربما بسبب دعم وضغط دبلوماسي، وما زالت مسألة التهدئة مرهونة باستمرار الحصار وفتح المعابر والأسير غلعاد شاليت وقضايا أخرى.

وفيما عدا تدمير البني التحتية وسقوط آلاف الضحايا الفلسطينيين بين شهيد وجريح، فقد كشفت الحرب على غزة أن إسرائيل فشلت استراتيجيا.[٣٣] في إيجاد إجابة عسكرية مناسبة للتهديد الذي تحمله منظمات عسكرية غير تقليدية وهو ما حدث أيضا في صيف ٢٠٠٦ .

استعادة الردع: حقيقة أم وهم؟

بعد حرب تموز، جرت عملية تغييرات درامية استثنائية في قيادات الفرق، والوحدات، وفي قيادة الأركان الإسرائيلية، وأعيد غابي اشكنازي إلى الخدمة بعكس التقليد الثابت في الجيش الإسرائيلي لتكليفه بمهمة رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، والهدف المعلن تأمين قيادة قادرة على استعادة قوة الردع.

هناك إجماع إعلامي وعسكري أن الحرب على غزة أعادت لإسرائيل «هيبة الردع» التي تبحث عنها منذ انتهاء الحرب الثانية على لبنان، بناءً على الفرضية القائلة أنه على الرغم من أن حماس لم تتردد في السنوات الأخيرة في إطلاق الصواريخ نحو إسرائيل، فانه بعد الضربات التي تلقتها في الحرب فأنها لن تتجرأ على عمل ذلك في المستقبل. وعلى الرغم من هذا، لم تحقق إسرائيل هدفها وهو «تغيير الوضع الأمني في جنوب إسرائيل».

ويرى خبراء المسائل الإستراتيجية من الجانب الإسرائيلي أن مشاركة القوات البرية الإسرائيلية في الهجوم على قطاع غزة ضد حركة حماس، يسهم بترميم قوة ردع إسرائيل وذلك بعد الضرر الذي لحق بها عقب إخفاقاتها في الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦ . و يرى هؤلاء أن الهجوم البري يزعزع العدو أكثر بكثير من الغارات الجوية ويؤدي إلى إقامة توازن رعب جديد. وقد أشار بعض المحللين العسكريين أن إنهاء العملية العسكرية وإعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد بعد بدء المرحلة البرية الثانية، يشير مجددا، إلى أن نقطة الضعف الأساسية التي تحول دون تحقيق الردع المطلوب هي الخشية من الخسائر. [٣٤]

كما يشير بعض المحللين العسكريين الإسرائيليين، انه يكاد يكون من غير الممكن تحقيق قوة ردع كاملة في مواجهة منظمات عسكرية غير رسمية، لذا يقترح هؤلاء تطوير «ردع عيني» يتم تفصيله بما يتلاءم وظروف الجهة التي يراد ردعها. وفي هذا السياق كتب جنرال في الاحتياط الإسرائيلي (شموئيل غوردون)، أن المقصود بهذا ملاءمة الردع مع معطيات الجماعة التي يقصد إخافتها. مضيفا أن: «هذه الجماعة تتشكل من القيادة العسكرية على اختلاف درجاتها، ومن القيادة المدنية التي تؤيدها بشكل فعال».

ويفترض هؤلاء المحللون أن التحدي في ردع المنظمات العسكرية ينبع من اختلاف الجهاز اللوجستي لديها عن الدول، مما يعني عدم إمكانية تأسيس سياسة الردع ضدها على القوة العسكرية فقط، بل ضرورة إدماج أساليب أخرى مثل الحصار الاقتصادي، التهديد بتصعيب حياة المواطنين المؤيدين لها وتهديد حياة قادتها وملاحقة أقارب كوادرها وتهديد مصالحهم السياسية والاقتصادية. [٣٥]

الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية إلى أين؟

تحولات في الفكر الاستراتيجي العسكري منذ حرب لبنان ٢٠٠٦

تتجاهل النخبة الإسرائيلية أن عصر الحروب النظامية في المنطقة قد ولى وأن نمطا جديدا للحروب ضدها قد تطور ونشأ يتمثل في مواجهة جماعات صغيرة العدد والعدة، ولكنها تمتلك قوة العقيدة والاستعداد للتضحية، وأن هذه الجماعات تتحرر من كثير من القيود التي تلتزم بها الدول وأنها قادرة على إطالة أمد الحروب.

وما زالت قائمة الفرضيات الأساسية لنظرية الأمن الإسرائيلية، التي وضعها بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل ووزير دفاعها، ثم طورتها القيادات الإسرائيلية المتعاقبة أساس النظرية الأمنية وبالإمكان إجمالها كالتالي:

- الفرضية الأولى: تخوض إسرائيل صراع وجود ضد أعداء يحيطون بها ويسعون لوضع حدٍ لهذا الوجود.
- الفرضية الثانية: لا يمكن لإسرائيل الاعتماد على جهة أو جهات خارجية لضمان وجودها، وأن العامل الإسرائيلي الذاتي له الدور الحاسم في الدفاع عن وجود الدولة، وأنه على أرضية العامل الذاتي وفاعليته يتم إقناع الدول الكبرى بتقديم الدعم لإسرائيل.

الفرضية الثالثة: ليس في وسع إسرائيل فرض حل للصراع على الدول العربية بالقوة العسكرية، بيد أنها أكدت في الوقت نفسه أن بإمكان القوة العسكرية الإسرائيلية تحقيق أهداف سياسية مختلفة.

لم تساهم الحروب الأخيرة في تحول جذري في الذهنية الأمنية الإسرائيلية. الأمر يعود إلى هيمنة التفكير العسكري على النخب الإسرائيلية وتبنيها عقيدة عسكرية هجومية تعتمد على الردع و «الحرب الوقائية» و «الضربة الاستباقية» و «نقل المعركة إلى أرض العدو» وتقصير فترة الحرب وإرغام «العدو» على قبول وقف إطلاق النار في الوقت المناسب لإسرائيل لتجنب حرب استنزاف طويلة.

ما زالت حصة «الأمن» من ميزانية الدولة عالية جدا قد تصل إلى نسبة ٣٠٪ من مجمل الميزانية. إن ميزانية إسرائيل للعام ٢٠٠٨ تصل إلى ٣٠٤ مليار شيكل، لتكون الميزانية الأكبر في تاريخ إسرائيل. وتبلغ ميزانية وزارة الأمن ٤٥ مليار شيكل (١١ مليار دولار)، ولكنها فعليا سترتفع إلى ٥٢ مليار شيكل، بفعل الدعم الأميركي العسكري. ووفقا للإحصاءات الواردة في نشرة «الميزان العسكري Military Balance». فإن الميزانية العسكرية الإسرائيلية تزيد عن مثيلاتها في دول الجوار العربي وإيران مجتمعة.

المفاوضات السورية - الإسرائيلية من المنظور الاستراتيجي والأمني

جديد عام ٢٠٠٨، هو التوافق بين المؤسسة السياسية والعسكرية في إسرائيل حول ضرورة تبني إستراتيجية تفاوضية مع سورية، كون سورية تستطيع تخليص إسرائيل من المعضلة الإستراتيجية التي دُفعت إليها منذ حرب لبنان الثانية. وإسرائيل تحلم بشرق أوسط جديد تنفصل فيه سورية عن إيران وحزب الله وحماس، وتنضم إلى إسرائيل والولايات المتحدة، في مقابل انسحاب إسرائيلي من الجولان و«مكانة خاصة» في لبنان. وتدرك إسرائيل عدم قدرتها منع إيران من تمرير أسلحة إلى حزب الله في لبنان عبر سورية وأن الجيش السوري يسلح الحزب أيضا. بل نشهد فترة تعاظم عسكرية غير مسبوقة لحزب الله.

اقتنعت إسرائيل مؤخرا بأن الرئيس السوري بشار الأسد لن يوقف تسلح حزب الله. وهو لا يعتزم عمل شيء من أجل وقف تسلح حزب الله.[٣٦]

لذلك، رغم الأجواء التفاوضيّة التي تسعى الحكومة الإسرائيلية إلى إضفائها على المسار السوري، لا تزال التحذيرات الإسرائيلية تتوالى على دمشق على خلفيّة علاقتها مع حزب الله. وما زالت إسرائيل تنقل رسائل مختلفة إلى السوريين، تحذّرهم فيها من أن نقل الوسائل القتالية المخلّة بالتوازن، سيدفعها إلى دراسة ردّها، في إشارة إلى إمكان إقدامها على تنفيذ عمليات عسكرية ضد لبنان أو سورية.

يقوم سلاح الجو الإسرائيلي بعمليات تحليق تحذيرية بوتيرة غير اعتيادية في سماء لبنان وعلى الحدود السورية- اللبنانية. والأنكى من ذلك، أن هناك خطاً أحمر إسرائيليّاً موضوعاً منذ منتصف الثمانينيات، تمنع إسرائيل بموجبه وصول صواريخ مضادة للطائرات إلى الأراضي اللبنانية. وحالياً، فإن الخشية هي من إدخال وسائل قتالية كهذه، من شأنها أن تحدّ من عمليات التعقّب والرصد التي يجريها سلاح الجو لتسلّح حزب الله. إن حزب الله طلب من سورية البدء بتدريب طواقم تشغيلية تابعة له على هذا النوع من بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات، وهي بغالبيتها من صناعة روسية. هناك رغبة لدى حزب الله وإيران في مواجهة طلعات سلاح الجو الإسرائيلي الاستكشافية فوق

لبنان . ناهيك عن ما تختزله الذاكرة السورية مما تعرضت له سابقاً من اعتداءات إسرائيلية جرت في عمق أراضيها، أحدها طال منشآت سرية سورية، قيل إنها مشروعات نووية، والآخر طال موقعا عسكريا قرب دمشق قيل إن فيه قوات تابعة لإحدى الفصائل الفلسطينية، وحلقت الطائرات الإسرائيلية فوق القصر الرئاسي في اللاذقية، وتم اغتيال عماد مغنية خلال وجوده على الأرض السورية .

باعتقادنا، ان السياسة الإسرائيلية في مجال هذه التكتيكات ترمي إلى كسب الوقت، ومحاولة لإرباك العلاقة الإيرانية – السورية، ولا توجد مؤشرات تدل على أن إسرائيل تنتقل تدريجيا من سياسات تكتيكية إلى منهج استراتيجي تفاوضي من خلال فهم المعادلات الإقليمية والدولية .

أما في سياق الموقف السوري فقد أبدت سورية استعدادها لإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل بشرط استيفاء نقطتين أساسيتين : أولاهما ضمان انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان، والثانية آن تكون المفاوضات برعاية أميركية، مدركة أن الولايات المتحدة ما زالت بحاجة آن تتعاون معها لتعزيز الاستقرار في العراق خاصة مع بدء القوات الأميركية انسحابها منه .

أثبتت سورية عام ٢٠٠٨ أنها حاضرة بامتياز في الساحة الإقليمية والدولية، وان نظرية سياسة عزل سورية بدأت تسجل تآكلا يثير قلق إسرائيل .

وباعتقادنا، تسعى سورية لتقليص الفجوة بينها وبين الطرف الإسرائيلي في مجال الدروع والجو، بالاستثمار في صواريخ مضادة للدروع، وبالصواريخ البالستية التي تهدد عمق إسرائيل، وصواريخ أرض جو تتحدى القوات الجوية .

ما زالت الأوضاع العسكرية في الجولان تتبدّل منذ نهاية الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦ . وفي عام ٢٠٠٨، عُززت القوات السورية بألوية صاعقة ووحدات مدفعية . وركزت سورية على الصواريخ؛ فنشرت ثلاثمائة سكود شمال خط فض الاشتباك بالجولان الواقع تحت سيطرتها . وخصصت فرقة من عشرة آلاف جندي لتشغيل الصواريخ، وتضم سكود «دي» بمدى سبعمائة كيلومتر، وهو قادر على حمل رؤوس غير تقليدية .

في شباط ٢٠٠٨ ، أوردت هآرتس أن البحرية السورية تسلحت بصواريخ إيرانية مضادة للسفن من طراز (C-803)، مماثلة لصاروخ استخدمه حزب الله في ضرب البارجة الإسرائيلية «هانيت» خلال حرب ٢٠٠٦ [٣٧].

تعتبر إسرائيل النشر الكثيف لصواريخ متخندقة جيداً «تهديداً إستراتيجياً حقيقياً لإسرائيل». لهذا، عزز الجيش الإسرائيلي وجوده لأعلى مستوى له في عقد، مضاعفاً عديد أفراده على جبل الشيخ، أعلى قمة جبلية تسيطر عليها إسرائيل، وموقع إستراتيجي لمراقبة سورية . وشرع سلاح الهندسة الإسرائيلي بتعزيز «العائق العريض» الممتد لاعتراض أي عمل عسكري سوري .

الملف النووي الإيراني ومستجداته من منظور إسرائيل

تتفق كل المستويات، السياسية والنخبوية العسكرية الإسرائيلية فضلاً عن المؤسسات البحثية ووسائل الإعلام، حول ما يسمونه «مخاطر البرنامج النووي الإيراني»، وبأنّ السلاح النووي، في حال امتلاك إيران له، سيكون

خطراً استراتيجيا على إسرائيل. وبناء على هذه النظرية، يقوم أنصارها بتقييم المخاطر الناجمة عن ذلك، والنتائج المحتملة على القرار السياسي والعسكري في إسرائيل، وسبل معالجة الوضع الجديد وفق المفاهيم الأمنية والإستراتيجية لإسرائيل. لا توجد علاقة بين مستوى الاهتمام بالخطر النووي وبين إمكانية تحقيق هذا الخطر. إلا أن هناك إجماعا وقناعة في إسرائيل بأن السلاح النووي الإيراني خطر على إسرائيل، له تأثيرات على الوضع الاستراتيجي.

في العام ٢٠٠٨، تراكمت معلومات استخباراتية لدى الدول الغربية دفعت هذه الدول ومعها إسرائيل إلى استنتاج أن المسافة الزمنية التي تفصل بين طهران والقنبلة النووية لا تتجاوز العام. وهذا يعني أنه إذا قررت القيادة الإيرانية إنتاج سلاح نووي، فإنها ستحصل على ما تريد عند منتصف العام ٢٠١٠ وفي حد أقصى منتصف العام ٢٠١١.

كشف الإعلام الإسرائيلي بأن إيران تجاوزت «السقف التكنولوجي». وقد بلغت الحد اللازم من إتقان التكنولوجيا النووية. والوصول إلى القدرة النووية بالمستوى العسكري أصبح مسألة تنسيق إستراتيجيتها مع إنتاج قنبلة نووية. وان إيران مستمرّة في جمع مئات الكيلوغرامات من اليورانيوم المخصّب بمستوى متدنّ، وتأمل باستغلال المحادثات مع الغرب والإدارة في واشنطن من أجل التقدم باتجاه صنع قنبلة نووية، هذا ما قاله رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية اللواء عاموس يدلين.[٣٨]

يعرف الإستراتيجيون الإسرائيليون المعنيون بالملف الإيراني أن الولايات المتحدة ليست جاهزة لإجهاض المشروع النووي الإيراني، وان الشروط اللازمة لمثل هذه الضربة قد لا تتوافر في عهد إدارة أوباما. بل العكس، إذ يزيد الحديث الأميركي عن احتمال فتح مفوضية أو مكتب لرعاية المصالح الأميركية في إيران من احتمالات الحل الدبلوماسي، وبالذات بعد أن أعلن الرئيس الأميركي للمرة الأولى في جولته الأوروبية الأخيرة أن من حق إيران امتلاك برنامج نووي سلمي.[٣٩] تتبنى السياسة الأميركية الحالية سياسة براغماتية وواقعية نحو إيران، وترى بأن توجيه ضربة أميركية جوية إلى المنشآت النووية الإيرانية أو ضربة إسرائيلية لن يؤدي إلا إلى تأخير برنامج إيران النووي. وفي كلتا الحالتين، ستحمل الولايات المتحدة المسؤولية وسيتعين عليها أن تدفع الثمن، ابتداء من زعزعة الاستقرار الإقليمي.[٤٠]

تتفق إسرائيل وأميركا بأنه من غير المرغوب أن يكون لإيران سلاح نووي غير أن اتفاقهم ينتهي هنا.

من نافل القول، أن إيران ستكون واحداً من أكبر التحديات التي تواجه الرئيس أوباما، الذي أعلن بان على الولايات المتحدة أن تسلك نهجاً جديداً تجاه إيران. حين عرضت أميركا على إيران حوارا مباشرا مشروطاً بتوقيف طهران برنامجها النووي العسكري والذي تنفي إيران أصلا وجوده، وأن تتوقف عن مساندة منظمات حزب الله وحماس.[٤١]

باعتقادنا، أن الإدارة الأميركية تنتظر نتائج الانتخابات الإيرانية في حزيران المقبل قبل أن تباشر الحوار مع طهران، وذلك على أمل أن يسقط الرئيس الإيراني، محمود احمدي نجاد، ويخلفه رئيس أقل تشدداً. وحتى ذلك الوقت، سيعمل الأميركيون على التنسيق مع دول أساسية في الضغط على إيران، كروسيا والصين من أجل تجنيد موافقتها مسبقاً في تفعيل عقوبات أشد قسوة على إيران في حال فشل الحوار.

خيارات إسرائيلية للتعامل مع الملف النووي الإيراني

تنطلق الخيارات من الفرضية الإستراتيجية الإسرائيلية القائلة بضرورة الاتكال على الذات وعدم الاتكال على الضمانات الخارجية عندما يتعلق الأمر بأمنها أو بقائها. إلا انه تبقى عدة خيارات مطروحة أمام القيادة الإسرائيلية للتعامل مع إيران.[٤٢]

احتمالات العملية العسكرية

تدرك الحكومة الإسرائيلية أن الخيارات محدودة بدون الدعم الأميركي. ما زال النقاش قائما حول كيفية الرد الإسرائيلي: هنالك أربعة احتمالات للرد:

١. دفاع فعال؛ وهو ما تتمسك به إسرائيل حتى الآن، ويشكل المصداقية الأساسية في استمرار برنامج تطوير صاروخ «حيتس» كوسيلة دفاعية أمام إمكانية هجوم نووي إيراني على إسرائيل.
٢. دفاع غير فعال؛ و بناء ملاجئ نووية لكل سكان إسرائيل، وذلك خيار غير واقعي بسبب الكلفة الباهظة جداً وكذلك قد يبقي عنصر المفاجأة السكان خارج الملاجئ.
٣. الردع النووي؛ وهي الفكرة الإستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحد ثم روسيا خلال الحرب الباردة. إلا أن إسرائيل غير قادرة على تحمل ولو ضربة نووية واحدة في عمقها الاستراتيجي. لأنه لا توجد منظومة صواريخ دفاعية قادرة على تأمين دفاع كامل محكم.
٤. توجيه ضربة لإيران بأسلحة نووية تكتيكية: يقوم الجيش الإسرائيلي بتدريبات مكثفة في الفترة الأخيرة. حيث يتدرب سلاح الجو على قصف المنشآت النووية الإيرانية بأسلحة نووية تكتيكية. سيخرج الهجوم بأسلحة نووية إلى حيز التنفيذ في حال فشل هجوم بأسلحة تقليدية، حيث أن تقديرات مسؤولين عسكريين إسرائيليين أن هجوما تقليديا على المنشآت النووية الإيرانية لن يُحدث دمارا كافيا فيها كونها محصنة، والتي بني قسم منها على عمق عشرات الأمتار تحت سطح الأرض.

وضع بنيامين نتانياهو رئيس الوزراء ما اسماه بالخطر الإيراني على قمة أولويات حكومته. وتناولت صحيفة «معاريف» ما أسمته «الاستعدادات الإسرائيلية لمواجهة التهديد الإيراني». وأشارت إلى أن نتنياهو، قد تسلم فور تسلمه لمهام منصبه تقريرا مفصلا من رئيس هيئة أركان الجيش وقادة الأجهزة الأمنية، تناول «الخطط الإسرائيلية لإزالة التهديد النووي الإيراني».

كما نقلت «معاريف» عن مصادر أمنية أن إسرائيل تبني «خيارا عسكريا مجديا وفعالا» ضد البرنامج النووي الإيراني، وأنه في حال قرر العالم التعايش مع تحول إيران إلى قوة نووية، فإن إسرائيل تستطيع أن تتخذ إجراءات مانعة بنفسها، على حد قول المصادر.[٤٣]

باعتقادنا، أنه رغم التهديدات الصريحة للحكومة الإسرائيلية والترويج الإعلامي للاستعدادات العسكرية من اجل توجيه ضربة للمنشآت الإيرانية، ورغبة المؤسسة السياسية والعسكرية لحسم الأمر عسكرياً من

قبل المجتمع الدولي، فإن احتمال قيام إسرائيل بمغامرة عسكرية يبقى مرتبطاً بتطور العلاقة الأميركية- الإيرانية.

في هذا السياق، كشفت التطورات التي شهدتها ساحة المواجهة بين روسيا وجورجيا عمق تعاطي إسرائيل مع الملف النووي الإيراني، فقد تناقلت وسائل الإعلام في الأشهر الماضية أنباء عن قيام روسيا بمهاجمة قاعدتين جويتين في جورجيا كانت تبليسي قد سمحت لإسرائيل باستخدامهما لإغراض الهجوم على المرافق النووية الإيرانية. إن الكشف عن حقيقة هذه الاستعدادات، تؤكد إصرار إسرائيل على توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، باعتبار أن الطيران من جورجيا عبر بحر قزوين في اتجاه إيران سيقلص بشدة المسافة التي كانت القاذفات المقاتلة الإسرائيلية ستضطر إلى قطعها لولا ذلك.

التهدئة بين إسرائيل وحزب الله

تدرك قيادة حزب الله استغلال إسرائيل قضية اغتيال عماد مغنية في رفع معنويات قيادتها العسكرية على نحو قد لا يقدره إلا من يعرفون حقيقة دوره في المعركة المتواصلة بينها وبين حزب الله وصولا إلى حرب ٢٠٠٦. وقد حسم حزب الله موقفه بالرد الانتقامي على عملية اغتيال مغنية إلا أن الظروف الحالية في لبنان، تحتم عليه عدم القيام بأية عملية تربك حساباته الداخلية قبيل الانتخابات النيابية. ولا بد له من التماشي مع حالة التهدئة القسرية على المدى القريب.

أما بالنسبة للموقف الإسرائيلي، فقد فشلت إسرائيل في استيعاب معطى استراتيجي مهم، وهو أن الانسحاب السوري من لبنان عام ٢٠٠٥، أعطى لحزب الله المرونة والقدرة عل توسيع سيطرتها الأمنية والعسكرية في لبنان من جهة، وحرم إسرائيل وحلفائها من تحميل سورية مسؤولية مباشرة عما يجري على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية.

كما أدركت إسرائيل مدى محدودية فعالية القوة العسكرية. فقد استخدمت إسرائيل في حرب تموز ٢٠٠٦ كل الأسلحة باستثناء النووية. وإذا كانت الصواريخ التي أطلقها مقاتلو حزب الله خلال الحرب أحدثت من الآثار ما يحاول الإسرائيليون استيعابه حتى الآن، فالأرجح ان لدى حزب الله الآن صواريخ اشد أثرا، كما تفيد معلومات متطابقة بعضها إسرائيلي المصدر، إلى امتلاكه صواريخ مضادة للطائرات للمرة الأولى، وثمة اعتقاد واسع في أن هذه هي المفاجأة التي تحدث عنها زعيمه حسن نصر الله في إحدى خطبه التعبوية الأخيرة. [٤٤]

وما زال الإسرائيليون يراهنون على انغماس حزب الله في حرب أهلية لبنانية مستقبلية، ويعتبرون تورطه فيها بداية مرحلة جديدة في المنطقة وليس فقط في الصراع بينهما.

خلاصة القول، إن حالة التهدئة غير الرسمية بين إسرائيل وحزب الله هي ناتج عن نجاح «الردع المتبادل» من الطرفين، في أعقاب الحرب على لبنان صيف ٢٠٠٦ [٤٥].

إجمال

تشير المعطيات الإستراتيجية لعام ٢٠٠٨، إلى أن المناطق الساخنة في الشرق الأوسط تتفاعل بشكل يرسم معالم جديدة لها صفة الديمومة، وتعد الساحة الفلسطينية الأكثر ديمومة وإستراتيجية في إشعال الصراعات في المنطقة، وتحديداً، الحرب الهمجية على قطاع غزة.

لم تكن حرب حقيقة بين إسرائيل وحماس يمكن من خلالها تحديد الغالب والمغلوب بالمقاييس التقليدية، وهي إحدى خصائص الحرب مع المنظمات غير النظامية. فالحرب لم تستطع إجبار حماس على الاستسلام، ولم ينجم عنها فرض اتفاق عليها يقضي بتوفير ترتيبات أمنية مناسبة إسرائيليا. لقد بات واضحاً في مراحل الحرب الأخيرة انه لم يعد مطلوباً القضاء على حماس، بل ضمان التزامها بوقف إطلاق نار طويل الأمد وعدم تهريب الأسلحة إلى القطاع من مصر، وهو موقف بالإمكان التوصل إليه دبلوماسياً خاصة بعد أن أبدت فرنسا وألمانيا استعدادهما للعمل على تطبيقه.

لم تستوعب النخبة الإسرائيلية دروس المواجهات في جنوب لبنان وقطاع غزة، ولم تكتشف بعد حدود القوة الإسرائيلية وقصورها عن تحقيق الأمن الذي تنشده خاصة في مواجهتها لقوى مسلحة غير نظامية، أضف إلى ذلك أن الأمن كما يعرفه المختصون هو مفهوم سياسي تتم صياغته وتحقيقه على ضوء ترتيبات متفق عليها عبر التفاوض، سواء كانت متبادلة أو متعددة الأطراف. وفي ظل انعدام تصور اسرائيلي سياسي واضح للحلّ يصبح الأمن المطلق الأحادي الذي تأمل إسرائيل الحصول عليه عبر الاستخدام المفرط لقوتها ضرباً من ضروب المستحيل بسبب جذوره السياسية. ومع ذلك ما زالت الرؤية الإستراتيجية الأمنية لإسرائيل تحتكم إلى فرضية القوة التي تفترض أن الجيش قادر على الانتصار، ويعني ذلك أن تطوير قوة الجيش الإسرائيلي هي التي ستبعد خطر الحرب وتجلب السلام.

في سياق العلاقات الإسرائيلية-السورية، جديد العام ٢٠٠٨، هو التوافق بين المؤسسة السياسية والعسكرية في إسرائيل حول ضرورة تبني إستراتيجية تفاوضية مع سورية، كون سورية تستطيع تخليص إسرائيل من المعضلة الإستراتيجية التي دُفعت إليها منذ حرب لبنان الثانية.

ما زالت السياسة الإسرائيلية في مجال السياسات التكتيكية الرامية إلى كسب الوقت، ومحاولة إرباك العلاقة الإيرانية – السورية، ولا توجد مؤشرات تدل على أن إسرائيل تنتقل تدريجيا من سياسات تكتيكية إلى منهج استراتيجي تفاوضي من خلال فهم المعادلات الإقليمية والدولية. أما سورية، فقد أثبتت عام ٢٠٠٨ أنها حاضرة بامتياز في الساحة الإقليمية والدولية، وتسعى لتحقيق نوع من «التوازن الإستراتيجي». وستستمر في بذل جهودها للتغلب على التفوق الإسرائيلي في الدروع والجو، بالاستثمار في صواريخ مضادة للدروع، وبالصواريخ البالستية التي تهدد عمق إسرائيل، وصواريخ أرض جو تتحدى القوات الجوية.

في سياق الشأن النووي الإيراني، فرغم التهديدات الصريحة للحكومة الإسرائيلية والترويج الإعلامي للاستعدادات العسكرية من اجل توجيه ضربة للمنشآت الإيرانية، ورغبة المؤسسة السياسية والعسكرية لحسم الأمر عسكرياً من قبل

المجتمع الدولي، فإن احتمال قيام إسرائيل بمغامرة عسكرية يبقى مؤجلاً حتى إجراء الانتخابات الرئاسية في إيران في منتصف العام ٢٠٠٩ ومراقبة تطور العلاقة الأميركية-الإيرانية.

تسود الحدود اللبنانية-الإسرائيلية حالة من التهدئة القسرية وهي ناتجة عن نجاح «الردع المتبادل» من الطرفين، في أعقاب الحرب على لبنان صيف ٢٠٠٦.

خلاصة القول، مجريات الأحداث لعام ٢٠٠٨، لم تبشر بتحول استراتيجي في الذهنية الأمنية الإسرائيلية، لطالما أن الاستراتيجيات الأمنية تقوم بحسب رؤيا وأهداف سياسية، ما زالت تفتقدها إسرائيل. إن إسرائيل في حالة تقترب من الإفلاس الاستراتيجي.

هوامش

١ يديعوت أحرونوت، هآرتس، ٢٨/١٢/٢٠٠٨.
٢ المصدر نفسه.
٣ أري شبيط، «حرب دفاع»، ١/١/٢٠٠٩:
http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1051790.html

4 Ben Meir Yehuda, "Political Dimensions and Public Opinion", **Strategic Assessment** ,November 2008, Volume 11, No. 2

5 Brom Shlomo, "Operation Cast Lead, January 2009: An Interim", **Strategic Assessment**, June 2009, Vol. 11, No. 3

6 Brom , "Operation Cast Lead, January 2009: An Interim", **Strategic Assessment**, June 2009, Vol. 11, No. 3

7 Debkafile (Debka.co.il). 4.1.2009 .

٨ يديعوت أحرونوت، ٤/١٠/٢٠٠٩.
9 Evron, "Deterrence: The Campaign against Hamas", **Strategic Assessment** ,November 2008, Volume 11, No. 2

١٠ هآرتس، ١٩/١/٢٠٠٩
١١ مركز المعلومات للاستخبارات والإرهاب، **عملية الرصاص المصبوب**، عدد رقم ٦، حولون.
١٢ ناحوم برنياع، يديعوت احرونوت، ٢٩/١٢/٢٠٠٨
١٣ يديعوت احرونوت، ٢٢/١٢/٢٠٠٨
١٤ هآرتس، ٢٤/١٢/٢٠٠٨.
١٥ مركز المعلومات للاستخبارات والإرهاب، عملية الرصاص المصبوب، عدد رقم ١، حولون.
١٦ وصف غادي ايزنكوت قائد المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي سياسة الرد الجديدة على حزب الله بـ«عقيدة الضاحية». وبموجبها، فإن «ما حل من دمار في الضاحية عام ٢٠٠٦، سيقع في كل قرية يطلق حزب الله النار منها باتجاه إسرائيل»، أي استهداف القرى والمدنيين اللبنانيين، مضيفاً أن الجيش الإسرائيلي «سيفعّل ضد هذه القرى قوة نارية غير تناسبية، وسيسبب أضراراً ودماراً هائلين، إذ إن هذه القرى بالنسبة إلى إسرائيل هي قواعد عسكرية، لا قرى مدنية».
17 Shapir, "Hamas' Weapons" , **Strategic Assessment** ,November 2008, Volume 11, No. 2

١٨ مركز المعلومات للاستخبارات والإرهاب، عملية الرصاص المصبوب، عدد رقم ٧، حولون.
١٩ القناة التلفزيونية الثانية، ٤/١/٢٠٠٩.
٢٠ يديعوت أحرونوت، ٣/١/٢٠٠٩.
٢١ مداخلة للجنرال المتقاعد شلومو بروم (الرئيس السابق للتخطيط الاستراتيجي في هيئة الأركان الإسرائيلية) في يوم دراسي بمعهد دراسات الأمن القومي في تل ابيب بتاريخ ٥/١/٢٠٠٩
٢٢ أليكس فيشمان، يديعوت أحرونوت، ٢٠/١/٢٠٠٩.
٢٣ مركز المعلومات للاستخبارات والإرهاب، عملية الرصاص المصبوب، عدد رقم ١٦، حولون.
٢٤ يوسي زيلبرمان«الحرب في غزة: كل الأرقام» القناة الثانية ١٨/١/٢٠٠٩:
http://www.mako.co.il/news-military/security/Article-1ec4d0ea599ee11004.htm

٢٥ عيدوا فراتي، في الحرب على غزة حوالي ١٣٠٠ بيت أصيب في الجنوب» معاريف، ١٨/١/٢٠٠٩:
http://www.nrg.co.il/online/16/ART1/841/748.html

٢٦ هادار كانا» كالكاليست» ١٨/١/٢٠٠٩:
http://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3194402,00.html

٢٧ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني « الشهداء والجرحى في قطاع غزة» ٢٨/٠١/٢٠٠٩:
http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar-JO&ItemID=1411&mid=12059

٢٨ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني٢ «الخسائر المباشرة في البنية التحتية»: ٢٨/ ٠١/ ٢٠٠٩
http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar-JO&ItemID=1412&mid=12059

٢٩ رؤوبين بدهتسور «الحرب التي لم تكن»، هآرتس ٢٥/ ١/ ٢٠٠٩.

٣٠ اري شبيط «التوقف الآن، كي تحافظ العملية على انجازاتها» هآرتس، ١٢/ ١/ ٢٠٠٩
http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1054762.html

31 Elran, "The Winograd Report: For the Drawing Board, not the Shelf" **Strategic Assessment**, February 2008, Vol. 10, No. 4

٣٢ هآرتس، ١٦/ ١/ ٢٠٠٩.

٣٣ أنتوني كوردزمان، إسرائيل وسورية: ا التوازن العسكري واحتمالات الحرب، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، واشنطن –الطبعة: الأولى/ آب٢٠٠٧.

٣٤ يديعوت أحرونوت، ١٢/ ١/ ٢٠٠٩.

٣٥ غوردون شموئيل، معاريف، ١٧/ ٢/ ٢٠٠٩ و كذلك: شموئيل غوردون ٢٠٠٢، **إسرائيل ضد الإرهاب: تقييم وضع قومي**، إصدار راعوت.

36 Zisser, "It's a Long Road to Peace with Syria: From the Second Lebanon War to Peace Overtures in Ankara", **Strategic Assessment**, June 2008, Vol. 11, No. 2

٣٧ هآرتس، ١٢/ ٢/ ٢٠٠٩

٣٨ معاريف، ١٩/ ٢/ ٢٠٠٩

٣٩ لانداو إميلي، « السلطة الاميركية الجديدة: إرباك وعدم اتخاذ قرار حول الشأن الإيراني» **مباط عال**، عدد ٩٥، ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٩.

40 Kam Ephraim, "Looking Ahead to Direct Talks between the United States and Iran", **Strategic Assessment**, June 2009, Vol. 11, No. 3 .

41 Kam Ephraim, "Looking Ahead to Direct Talks between the United States and Iran", **Strategic Assessment**, June 2009, Vol. 11, No. 3

٤٢ انظر: فادي نحاس، «المشهد الأمني–العسكري»، **تقرير «مدار» الاستراتيجي** ٢٠٠٧.

٤٣ معاريف، ٩/ ٣/ ٢٠٠٩

44 Yossi Kuperwasser, The Next War with Hizbollah: Should Lebanon be the Target? **Strategic Assessment**, June 2008, Vol. 11, No. 2.

45 Giora Eiland, "The Third Lebanon War: Target Lebanon" **Strategic Assessment**, June 2008, Vol. 11, No. 2

مراجع

كوردزمان، أ. إسرائيل وسورية التوازن العسكري واحتمالات الحرب، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، واشنطن -الطبعة : الأولى/ آب٢٠٠٧

ايدان، أ. (٢٠٠٤). تحدي النووي الإيراني - الوضع القائم واستراتيجيات التعاطي.

بار، م. (١٩٩٠). الخطوط الحمراء لإستراتيجية الردع الإسرائيلي. تل أبيب.

كام، أ. «تقديرات الاستخبارات الاميركية بشأن النووي الإيراني» **مباط عال**، عدد ٩٨/ ١٧/ ٣/ ٢٠٠٩

لانداو، إ. « السلطة الاميركية الجديدة: إرباك وعدم اتخاذ قرار حول الشأن الإيراني» **مباط عال**، عدد ٩٥، ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٩.

هوروفيتس، د. (١٩٧٣) الرؤيا الإسرائيلية للأمن القومي، الثابت والمتغير في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي. الجامعة العبرية.

مركز المعلومات للاستخبارات والإرهاب، **عملية الرصاص المصبوب**، حولون.

مركز لبحوث الأمن القومي، **عدكان إستراتيجي (المحتلن الاستراتيجي)**، جامعة تل ابيب.

مركز أبحاث الأمن القومي، **أوراق حول حرب غزة**، جامعة حيفا.

مركز هرتسليا المتعدد المجالات، **مؤتمر هرتسليا السابع (٢٠٠٨)**، هرتسليا.

صحيفة السفير (اللبنانية)

صحيفة الحياة (اللندنية)

صحيفة هآرتس.

صحيفة معاريف.

صحيفة يديعوت احرونوت.

Asia Times.com.

Debkafile (Debka.co.il)

Omedia. Com

Anthony H. Cordesman, **The War in Gaza: Tactical Gains, Strategic Defeat?,** Center for Strategic and International Studies, 9 January .2009

Bar, S and Rachel Machtiger and Shmuel Bachar (2008) "Deterrence of Palestinian Terrorism – The Israeli Experience: A Critical Analysis", **The Institute for Policy and Strategy, IDC Herzliya**.

Bar, S. and Rachel Machtiger and Shmuel Bachar. (2008) "Iranian Nuclear Decision Making under Ahmadinejad", **The Institute for Policy and Strategy ,IDC Herzliya**.

Bar, S. (2008) "Deterring Nonstate Terrorist Groups: The Case of Hizballah", **The Institute for Policy and Strategy ,IDC Herzliya.**

Bar, S. (2008) "Deterring Terrorist Organizations - **The Israeli Experience", The Institute for Policy and Strategy, IDC Herzliya.**

Ben Meir, Y.(2008). "Political Dimensions and Public Opinion", **Strategic Assessment** , Vol 11, No. 2

Brom, S.(March 2008) "The Real Choice : Ceasefire or.Reoccupation of Gaza". **INSS** . Brom, Sh. (2009). "Operation Cast Lead, January 2009: An Interim Assessment" Strategic Assessment, Vol. 11, No. 3

Eiland, G,(2008). "Civil-Military Processes and Results of the Campaign", **Strategic Assessment**, Vol 11, No. 2

Eiland, G,(2008). "The Third Lebanon War: Target Lebanon", **Strategic Assessment** Vol. 11, No. 2

Elran, M. (2008)."The Winograd Report: For the Dr wing Board, not the Shelf" **Strategic Assessment**, Vol. 10, No. 4
Evron, Y.(2006). "Deterrence and its Limitations". *Strategic Assessment*, Vol 9, No 2.

Evron, Y.(2008). "Deterrence: The Campaign against Hamas", **Strategic Assessment**,Vol 11, No. 2

Kam, E. A Nuclear Iran: *Analysis and Implications*. Tel Aviv: MOD Publishing House and Jaffee Center for Strategic Studies at Tel Aviv University, 2007 (Hebrew)

Kam, E.(2009). "Looking Ahead to Direct Talks between the United States and Iran" **Strategic Assessment**, Vol. 11, No.

Kam, E. "Regional Implications", **Strategic Assessment** ,November 2008, Vol 11, No. 2

Kam, E.(2008). "Military Action against Iran: The Iranian Perspective" **Strategic Assessment**, Vol. 11, No. 2

Klein, D.(2008) "Defense of the Home Front in the Gaza Periphery: Examining the National Investment", **Strategic Assessment**, Vol. 10, No. 4

Kulick,A.(2008). "Hizbollah and the Palestinians" , **Strategic Assessment** , Vol 11, No. 2

Kuperwasser, Y.(2008). "The Next War with Hizbollah: Should Lebanon be the Target?", Strategic Assessment, June 2008, Vol. 11, No. 2

Landau, E.(2008). "Egypt's Regional Position Revisited", **Strategic Assessment** , Vol 11, No. 2

Malka, A. (2008) "Israel and Asymmetrical Deterrence", The Institute for Policy and Strategy, *IDC Herzliya*.

Nevo, B. (2005). and Shor-Shmueli Y, . The Israel Defense and the National Economy.

Shapir, Y.(2008). "Hamas' Weapons" , **Strategic Assessment** , Vol 11, No. 2

Shapir, Y.(2007)." Iran's Strategic Missiles". *Strategic Assessment*, Vol 9, No 1.

Simhony, L. and Bart, R,(2008). "John McCain and Barack Obama: The Middle East and Israel", **Strategic Assessment**, Vol. 11, No. 1

Zisser,E .(2008). "It's a Long Road to Peace with Syria: From the Second Lebanon War to Peace Overtures in Ankara" **Strategic Assessment**, Vol. 11, No. 2
Zaki, Sh. (2008). "Decision against a Terrorist Organization? A Case Study", **Strategic Assessment** , Vol 11, No. 2

(٤)

المشهد الاقتصادي

د. حسام جريس

مدخل

يتناول هذا الفصل أوضاع الاقتصاد الإسرائيلي لعام ٢٠٠٨ ، عبر إلقاء الضوء على أهم الوقائع الاقتصادية، وسرد الظواهر والأحداث التي كان لها الوقع الكبير على أدائه، وعبر تقديم تحليل مفصل لكل المستجدات الاقتصادية على الساحة الإسرائيلية، وقراءة متمعنة ومتعمقة لأهم المؤشرات الرئيسية ومقارنتها محليا وعالميا، وذلك على امتداد السنوات السبع الماضية.

كما يجتهد التقرير بتقديم استشراف للاتجاهات المركزية في الاقتصاد الاسرائيلي لعام ٢٠٠٩.

يشمل هذا الفصل البنود التالية:

أولا: جرد شامل ومفصل لكل المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠٠٨

يتم ذلك من خلال الإستعانة ببعض اللوائح والرسومات البيانية، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي وتركيبة نموه، ناتج القطاع الخاص، العمالة والأجور، فروع الاقتصاد، الصادرات والواردات، الاستهلاك الخاص، الاستثمارات المحلية والأجنبية، نسبة البطالة، التضخم المالي، عجز الموازنة مع الإشارة إلى تأثير الأزمة الاقتصادية على هذه المؤشرات.

ثانيا: الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الإسرائيلي

بعد مرور خمسة أعوام على الكساد الاقتصادي الأخير الذي شهدته إسرائيل خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٣، قد تجد إسرائيل نفسها تقف على عتبة كساد اقتصادي كبير، وذلك وفقا لتقديرات أوساط اقتصادية، منها أوساط رفيعة المستوى في وزارة المالية والهيئتان البنكية والصناعية، الامر الذي قد يجر تباطؤاً في الإنتاج الإستهلاكي، تجميدا للأجور وإقالات

واسعة، مضاعفة دفع رسوم البطالة، تخفيض الضرائب، الاقتطاع من الميزانيات الضرورية مثل الرفاه الاجتماعي والصحة والتعليم، انخفاض المشتريات وتفضيل شراء المنتجات زهيدة الثمن، انخفاض أسعار الأسهم وما إلى ذلك.

وسيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى الخطط المختلفة للتعامل مع الأزمة بما في ذلك خطة وزير المالية السابق "روني بار-أون" وخطة محافظ بنك إسرائيل "ستانلي فيشر".

ثالثا: التضخم المالي في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٨

سجل التضخم المالي في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٨ ارتفاعا شديدا ازدادت على أثره المخاوف من تجاوزه حاجز ٣٪ وذلك للعام الثاني على التوالي، إذ كان التضخم في العام ٢٠٠٧، أعلى من سقف ٣٪ الذي حددته الحكومة، ووصل إلى نسبة ٣,٦٪. ومن أهم مؤثرات التضخم الارتفاع المستمر في أسعار المواد الغذائية وانتقال قطاع البيوت إلى تحديد سعر الشقق بالعملة المحلية (الشيكل) وتركه لتسعيرة الدولار لأول مرة في تاريخ إسرائيل. الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الأساسية واحتدام الصراع حول سيرورة رفع الأسعار لمعظم المواد الغذائية الأساسية والتي ستضرب معظم الطبقات الضعيفة.

رابعا: تأثير الحرب على قطاع غزة

تَظهر تكلفة الحرب ضد قطاع غزة بشكل واضح على بعض المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠٠٨، وسيواجه الاقتصاد الإسرائيلي على إثر ذلك مشاكل كبيرة تشمل: رفع معدل العجز في الميزانية وإضعاف القوة الشرائية للشيكل، فضلا عن خسائر كبيرة للمصانع والمشاريع في المناطق المتأثرة بالهجوم على قطاع غزة.

وأشارت تقارير اقتصادية نشرتها المؤسسات الرسمية وبعض الصحف العبرية[1] في الفترة الراهنة إلى خسائر أولية بسبب الحرب تصل حوالي ١٠,٤ مليار شيكل (٢,٦ مليار دولار)، إلا أنه من السابق لأوانه تقدير كل الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هذه الحرب، وذلك بسبب التأخير في بعض تقارير الشركات الإنتاجية حول مدى خسائرها جراء إغلاقها فترة الحرب.

خامسا: خصخصة الخدمات العامة في إسرائيل

تعمقت خلال العام ٢٠٠٨ توجهات الدولة لخصخصة غير مسبوقة في قطاعات الخدمات العامة في إسرائيل: خدمات الصحة، التعليم، ألرفاه الاجتماعي والسكن، وباتت هذه العمليات تؤثر بشكل واضح على حقوق العاملين، وتنعكس جليا على شكل إساءة في تشغيل النساء، ولقد شكلت الخدمات العامة ممراً لدخول النساء إلى سوق العمل. وتشكل النساء الجزء الأكبر من العاملين في القطاع العام الإسرائيلي، وعليه فإن تقليص هذا القطاع سيضر بالنساء في المقام الأول.

سادسا: ميزانية العام ٢٠٠٩

تعمل حكومة نتنياهو الحالية على إعداد ميزانية مزدوجة للأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وذلك بعد إقرار قانون يخول الحكومة الجديدة تمديد الفترة اللازمة للمصادقة على الميزانية بحوالي ٤ أشهر إضافية[2]، بعد أن كانت الفترة المحددة

سابقا ٤٥ يوما من موعد استلام الحكومة الجديدة مهامها الرسمية، بالإضافة إلى تحويل الميزانية إلى مشروع ثنائي الأعوام من اليوم فصاعدا.

يصل اقتراح الميزانية للعام ٢٠٠٩ إلى ٣٢٥ مليار شيكل[٣]، وهي ميزانية متأثرة جدا بالأزمة الاقتصادية الراهنة التي تمر بها إسرائيل كباقي دول العالم، بالإضافة إلى الحاجة الملحة لإيجاد المصادر المناسبة لتغطية تكلفة الحرب على قطاع غزة. وقد تمت المصادقة على اقتراح الميزانية خلال ولاية الحكومة السابقة برئاسة "إيهود أولمرت" بتأييد ثلاثة عشر وزيرا من أصل خمسة وعشرين، وقد كانت هذه الميزانية استمرارا لمنهجية الحكومة بتكريس أفضلياتها وأولوياتها للوضع العسكري، وارتكزت على فرضيات وزارة المالية وبنك إسرائيل بنمو اقتصادي نسبته ١,٥٪ خلال العام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى توجيه الضربات القاسية للشرائح الضعيفة. وكما هو معروف، أدت الانتخابات في إسرائيل إلى إلغاء كل القرارات السابقة المتعلقة بالميزانية واقتراح ميزانية مزدوجة للأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

سابعا: سعر صرف العملات الأجنبية

شهد الاقتصاد الإسرائيلي في العام ٢٠٠٨ عاصفة كبيرة على ضوء التراجع المستمر لسعر صرف العملات الأجنبية وخاصة سعر صرف الدولار أمام الشيكل، زاد هذا الأمر من خشية العديد من المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية وعلى رأسها اتحاد الصناعيين من ان يؤدي الشيكل القوي الى غلاء البضائع الإسرائيلية المصدّرة للأسواق الأوروبية والأميركية، مما قد يقلل الطلب عليها ويقود لخسائر مادية ملموسة. أضف إلى ذلك الخسائر الكبيرة التي تكبدتها فروع التصدير، الأمر الذي دفع ببنك إسرائيل للتدخل بشكل ملموس لمنع هبوط سعر صرف الدولار وإيقاف التدهور الحاصل في هذه الفروع.

ثامنا: استمرار الإصلاحات الضريبية للعام ٢٠٠٨، وتشمل ضريبة القيمة المضافة، ضرائب الدخل، الضرائب المفروضة على أسواق المال، ضرائب الدخل السلبية وغيره.

الفصل الأول: لمحة عن تطورات الاقتصاد الإسرائيلي للعام ٢٠٠٨

المقدمة

ازدادت حدة تباطؤ الفعاليات الاقتصادية مع انتهاء العام ٢٠٠٨ بشكل ملحوظ، وذلك بعد عدة سنوات سجل فيها الاقتصاد الإسرائيلي نموا عاليا فاق ٥٪ سنويا، ما أدى إلى تقلص نسبة البطالة بشكل جذري من ١١٪ تقريبا العام ٢٠٠٣ إلى ٦,٤٪ في نهاية العام ٢٠٠٧.

نتج هذا التباطؤ عن الأزمة المالية العالمية، ومن المتوقع ان يؤدي إلى زيادة التضخم المالي، والضغوطات المستمرة لارتفاع الأسعار العامة في إسرائيل، وهو ما بدأ بالظهور في النصف الثاني من العام ٢٠٠٧ واستمر حتى الربع الثالث من العام ٢٠٠٨، حيث فاقت نسبة التضخم المالي في هذه الفترة الحد الأعلى المعلن من قبل الحكومة والبنك المركزي ووصل إلى ٣,٨٪[٤].

أخذت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بالتوسع تدريجيا مع أواخر العام ٢٠٠٧، وأدى هذا الوضع الجديد إلى تباطؤ الفعاليات الاقتصادية في معظم الدول خاصة الصناعية منها، وظهر تأثير الأزمة المالية العالمية جليا على الاقتصاد الإسرائيلي باعتباره جزءا من الاقتصاد العالمي، وتتضح آثار هذه الأزمة بعدة أمور أو متغيرات اقتصادية من بينها: تباطؤ بالإنتاج الاستهلاكي، تجميد للأجور وإقالات واسعة، مضاعفة دفع رسوم البطالة، تخفيض الضرائب، الاقتطاع من الميزانيات الضرورية مثل الرفاه الاجتماعي والصحة والتعليم، انخفاض المشتريات وتفضيل شراء المنتجات زهيدة الثمن، انخفاض أسعار الأسهم، هبوط قيمة أملاك الجمهور، تراجع حاد في مستويات الطلب العالمي للبضائع والمنتوجات، وتزايد عدم اليقين الاقتصادي.

وقد أدى تقلص حجم التجارة العالمية إلى هبوط التصدير الإسرائيلي لأول مرة منذ سنين طويلة، بينما أدى انخفاض مدخول الجمهور وتراجع قيمة الأجر الفعلي وازدياد عدم اليقين بالنسبة لاستمرار العمل، إلى إضعاف ثقة المستهلكين، وتباطؤ وتيرة ارتفاع الاستهلاك الخاص بشكل عام، وإلى تراجع ملحوظ على اقتناء المنتجات المعمرة بشكل خاص.

وقد أدى التباطؤ الحاصل في الفعاليات الاقتصادية، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة مصادر التمويل المختلفة والصعوبات الجمة في الحصول على اعتماد من خارج البنوك إلى تأجيل أو حتى إلغاء مشاريع استثمارية جمة لدى العديد من الشركات الإنتاجية.

تطال هذه الأزمة معظم فروع الاقتصاد: تقليص حجم الإنتاج الصناعي، انخفاض في مدخولات فروع التجارة والخدمات، تجميد كل الفعاليات في فرع البناء. إضافة إلى علامات واضحة في أسواق العمل: وقف اتساع التشغيل في القطاع الإنتاجي، ازدياد عدد العمال المقالين وتقليل في تجنيد الوظائف، ارتفاع عدد طالبي العمل وبالأخص لدى فئات الأكاديميين، ازدياد عدد طالبي مخصصات البطالة وغيره.

وتأثرت جباية الضرائب من جراء تقلص الفعاليات الاقتصادية، حيث تعمقت الفجوة بين الضرائب المجبية فعليا وبين التوقعات السابقة لحجمها، ويشمل هذا الأمر ضرائب الدخل المباشرة وغير المباشرة، وعليه من المتوقع أن يزداد العجز

الحكومي خلال العام ٢٠٠٩ . أما في أسواق المال فقد هبطت قيمة الأملاك المالية وارتفع سحب الأموال من صناديق الإئتمان بشكل ملموس، وهبطت نسبة الأرباح من معظم الأوراق المالية (وبالذات أسهم الشركات وسندات الدين).

نتيجة لهذه التطورات السلبية خفض البنك المركزي نسبة الفائدة إلى مستوى غير مسبوق، حيث بلغت ٥ ,٢٪ [٥] .

حدت مجمل هذه التطورات بجميع الأوساط الرسمية: وزارة المالية، بنك إسرائيل، لجنة المالية التابعة للكنيست، الهستدروت[٦] واتحاد الصناعيين إلى الإعلان عن خطط لمعالجة الأزمة المالية، تشمل توسيع الاستثمارات وإعانة المصالح الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر المتضرر الأكبر من الأزمة المالية الراهنة[٧].

الناتج المحلي الإجمالي ونموه

سجلت نسبة النمو الاقتصادي في إسرائيل في الربع الأخير من العام الماضي ٢٠٠٨، تراجعا بنسبة ٥ ,٠٪، مقابل نمو إيجابي وصل إلى ٩ ,٠٪ في الربع الثالث من العام نفسه، و٢ ,٣٪ في الربع الثاني من السنة.

ويرى مراقبون اقتصاديون أن نسبة التراجع في معدلات النمو هي دليل على الركود الاقتصادي الذي تشهده إسرائيل منذ فترة.

ووصلت نسبة النمو في العام ٢٠٠٨ إلى ٨ ,٣٪ مقابل ٤ ,٥٪ في العام ٢٠٠٧ و١ ,٥٪ في العام ٢٠٠٦، ومعدل نمو سنوي بنسبة ٦ ,٥٪ بين الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، وذلك وفقا للمعطيات التي نشرتها دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل.

وبلغ حجم الاقتصاد الإسرائيلي ٢ ,٦٤٠ مليار شيكل[٨] (٥ ,١٥٣ مليار دولار) وكان النمو الاقتصادي في إسرائيل للعام ٢٠٠٨ أقل من النسبة التي توقعتها دائرة الإحصاء المركزية والتي قدرت أن تتجاوز ٣ ,٤٪ للفرد، فيما وصلت النسبة إلى ٢٪ فقط بعد ارتفاع بنسبة ٥ ,٣٪ في العام السابق.

وبلغ الناتج المحلي للفرد ١ ,٨٨ ألف شيكل (١ ,٢١ ألف دولار). وقد وصل النمو في النصف الثاني من العام ٢٠٠٨ إلى ١ ,١٪ فقط مقابل ٩ ,٤٪ في النصف الأول[٩]، وقد تشجع الاقتصاديون وصناع القرار خلال الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠٠٨ بقدرة الاقتصاد الإسرائيلي على تحمل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إذ ظلت الصادرات قوية وإنفاق المستهلكين كبيرا، غير ان هذا التفاؤل بدأ يتلاشى تدريجيا في النصف الثاني من العام نفسه، حيث تبدو الصورة فيه مغايرة تماما لما حدث في النصف الأول.

سجل الناتج الصناعي والتجاري انخفاضا بنسبة ٢ ,١٪ بعد أن كان سجل ارتفاعات متتالية في السنوات الماضية، وانخفض الإنتاج للفرد بنسبة ٣ ,٢٪ نتيجة الركود الاقتصادي. كما انخفض المصروف للاستهلاك الشخصي بنسبة ٦ ,٣٪ في الربع الأخير بعد تسجيله ارتفاعا بنسبة ٢٥ ,١٪ في الربع الثالث، الأمر الذي يعني أن مستوى الحياة في إسرائيل انخفض بنسبة ٤ ,٥٪ في المعدل السنوي.

وقد سجلت نسبة المشتريات للسيارات والأدوات الكهربائية انخفاضا بنسبة ٣٩٪، كما ارتفعت المصروفات الحكومية بنسبة ١٩٪ في الربع الأخير مقابل ٦٪ في الربع الأول، وسجلت نسبة الاستثمارات في فروع كثيرة انخفاضا بنسبة ٨ ,١٪.

وسجلت نسبة الاستثمار في البيوت هبوطا بنسبة ٧,٩٪ وهي نسبة غير مسبوقة في السنوات الأخيرة. وأدى الركود الاقتصادي العالمي والإنخفاض في التجارة الخارجية إلى انخفاض بنسبة ٤٤٪ في تصدير البضائع والخدمات، وانخفاض بنسبة ٢١٪ في استيراد البضائع والخدمات، وهذا الأمر يفسر حقيقة كون إسرائيل دولة تعتمد بدرجة كبيرة على التجارة الثنائية، وتمثل الصادرات نحو ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبعد نمو بلغ ٩,٥٪ في العام ٢٠٠٧ نمت الصادرات بمعدل ٦,٣٪ فقط هذا العام. ونمت الواردات بنسبة ٩,٢٪ هذا العام بعد ارتفاعها بنسبة ٣,٥٪ في العام ٢٠٠٧، في حين تباطأ نمو انفاق المستهلكين من ٧,٦٪. إلى ٦,٣٪.

وتعكس هذه المعطيات التباطؤ الاقتصادي العميق الذي أصاب الاقتصاد الإسرائيلي، والذي من المتوقع أن يتفاقم في العام ٢٠٠٩، نتيجة ازدياد الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا. ويتوقع بنك إسرائيل أن يسجل العام ٢٠٠٩ نسبة نمو سلبية، وارتفاعاً كبيراً في نسبة البطالة، وانخفاضاً شديداً في الصادرات خارج البلاد.

وتوقع البنك المركزي (والذي يعدل توقعاته بشكل مستمر طبقا للتطورات الحاصلة على الصعيد المحلي والعالمي) أن يكون النمو الاقتصادي في العام ٢٠٠٩ سلبيا بنسبة تتراوح ما بين -٥,١٪ و-٨,١٪، بينما قد يكون النمو بنسبة -١,١٪ إذا طبقت الحكومة خطة تحفيز الاقتصاد بقيمة ٤,٤ مليار شيكل (١,١ مليار دولار)[١٠].

وأوصى البنك بالإسراع بتنفيذ مشروعات في مجال المواصلات وتنفيذ تعديلات ضريبية عام ٢٠٠٩، وزيادة الإنفاق على الشركات الجديدة. كما طالب بزيادة مخصصات البطالة التي تصرفها الدولة للعاطلين عن العمل. وقدر البنك أنه إذا لم ينفذ برنامج التحفيز فإن العجز في الميزانية سيبلغ ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠٠٩، وإذا ما زاد الإنفاق الحكومي الإجمالي على خطط التحفيز سيصل العجز إلى ٨,٥٪ من الناتج المحلي.

معنى نمو الناتج سلبيا، تقلص حجم الاقتصاد بالنسبة ذاتها، والتي تعتبر أدنى نسبة في تاريخ الاقتصاد الإسرائيلي وفقا لتقديرات محافظ بنك إسرائيل "ستانلي فيشر"، فيما أشارت التقديرات السابقة إلى أن النمو سيسجل خلال العام ٢٠٠٩ نسبة -٢,٠٪، كذلك توقع البنك المركزي الإسرائيلي أن يسجل النمو الاقتصادي في القطاع الخاص نسبة سلبية تصل إلى -٥,٢٪ وأن تصل نسبة البطالة إلى ٨٪، ما يعني ارتفاع عدد العاطلين عن العمل إلى ما يقارب الربع مليون عامل، وأن ينخفض حجم الصادرات بـ١١٪، ومن الجائز تعديل هذه المعطيات خلال الأشهر القليلة القادمة، إذ يتعلق الأمر بنمو الاقتصاد العالمي خلال الفترة ذاتها، علما أن التوقعات الحالية تعتبر التوقعات الخامسة من نوعها، حيث سبق للبنك نشر أربعة توقعات كانت أكثر تفاؤلا من التوقعات الحالية.

وقد كان التراجع الحاصل في نمو ناتج القطاع الإنتاجي[١١] لهذا العام، والذي وصل إلى ٤٪,٥ (مقارنة مع ٦,٦٪ في العام السابق)، هو السبب الرئيسي في انخفاض نسبة النمو إلى ٣,٨٪، علما أن ناتج هذا القطاع يشكل عمليا

المحرك الأكبر للنمو الاقتصادي المتحقق سنة بعد الأخرى (أنظر لائحة رقم ١ ورسوم ١، ٢ و ٣). ويعود تراجع ناتج القطاع الإنتاجي بشكل رئيسي إلى الانخفاض في الأنشطة الاقتصادية لكل من فروع البناء، والصناعة، ومن الجدير ذكره أن ناتج فروع التجارة والخدمات تراجع العام ٢٠٠٨ إلى ٧,٤٪ وأما ناتج القطاع الصناعي فقد تراجع إلى ٨,٩٪.

أدت كل هذه الأمور إلى تحقيق ناتج محلي إجمالي للفرد بلغ ٢١،١ ألف دولار، وهو يشكل ارتفاعا بنسبة ٢,١٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٧، ما يضمن له المرتبة الثامنة عشرة على قائمة[١٢] OECD العالمية متراجعا من المرتبة السادسة عشرة العام ٢٠٠٧.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الولايات المتحدة ٤٣,٧ ألف دولار، وفي اليابان ٣٥,٦ ألف دولار، وفي النمسا ٣٤,٤ ألف دولار، وفي أيطاليا ٢٨,٢ ألف دولار، وفي نيوزيلاندا ٢٥,٩ ألف دولار، وفي كوريا الجنوبية ٢٢,٣ ألف دولار (أنظر رسوم رقم ١، ٢ و ٣ فيما يلي)[١٣].

لائحة رقم 1: المؤشرات الإقتصادية الرئيسية 2008

المقياس	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	127.9	133.7	140.5	147.9	153.5
نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (%)	4.3%	5.2%	5.1%	5.3%	3.8%
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (آلاف الدولارات)	18	18.7	19.9	20.7	21.1
نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للفرد (%)	3.0%	3.4%	3.2%	3.2%	2.0%
صادرات البضائع والخدمات (مليار دولار)	52.8	57.9	62.6	5.9% ↑	3.6%
واردات البضائع والخدمات (مليار الدولارات)	52.3	57.5	61.7	5.3% ↑	2.9%
نمو القطاع الإنتاجي (%)	4.2%	5.1%	5.3%	6.6%	5.4%
نمو فروع التجارة والخدمات (%)	4.9%	6.2%	7.9%	8.9%	7.4%
نمو ناتج القطاع الصناعي (%)	6.9%	8.4%	9.1%	10.9%	8.9%

المصدر: دائرة الإحصاءات المركزية، بنك إسرائيل ووزارة المالية

يبدو أن الاقتصاد الإسرائيلي سيعود في الفترة القريبة إلى حالته الطبيعية المتميزة بتقلبات جمة كما كان يشهدها على مرّ السنين. فأحياناً يتميز الاقتصاد الإسرائيلي بفترات ازدهار تصل فيها معدلات النمو الفعلية للناتج المحلي إلى أكثر من ٥٪، وهي نسبة لم تشهد لها العديد من الدول المتطورة مثيلاً، وأحيانا أخرى نجد أن فترات الكساد والركود الاقتصادي تهيمن، إذ تنخفض نسب النمو بشكل ملحوظ ويتراجع الناتج الفعلي كما يحدث مع بداية العام ٢٠٠٩، اذ يتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي والناتج المحلي للفرد سلبياً كما أعلن محافظ البنك المركزي مع نهاية العام ٢٠٠٨.

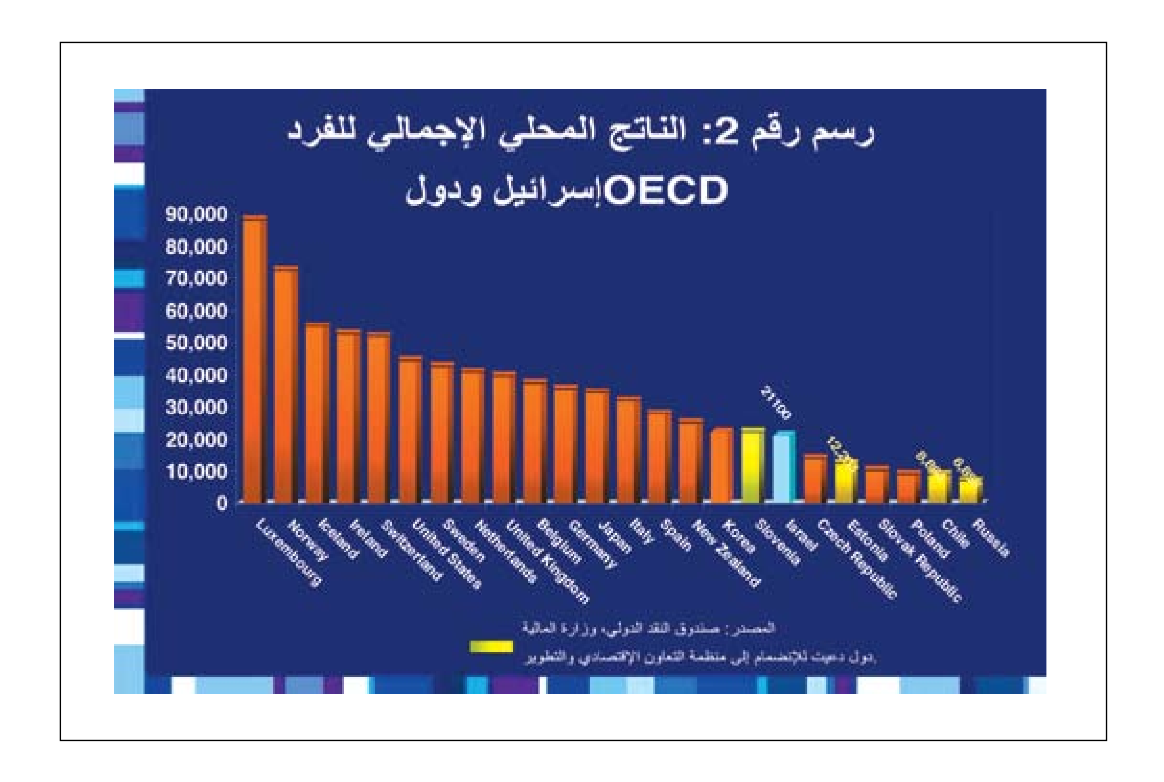
تنتج هذه التقلبات من عوامل داخلية وخارجية، وقد يكون أحد الأسباب الرئيسية لها عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تعيشه إسرائيل منذ نشوئها العام ١٩٤٨، وتؤكد الفترة الأخيرة (نهاية العام ٢٠٠٨) أهمية تأثير هذين العاملين في تضعضع أركان الاقتصاد، فللعامل السياسي مظاهره الداخلية والخارجية أيضاً.

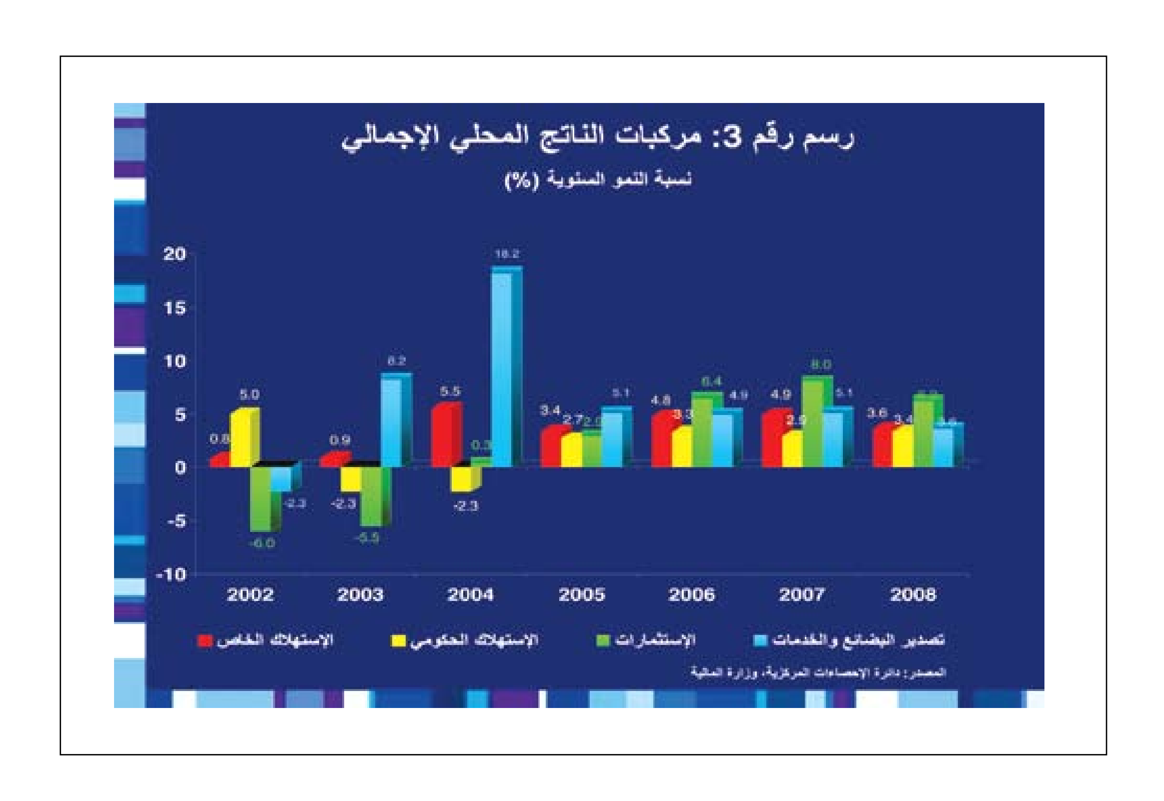
من بين المظاهر الداخلية: استبدال الحزب الحاكم وإجراء انتخابات بوتيرة عالية تضعف الأسس الاقتصادية التي ترتكز عليها الدولة، إذ ينتهج كل حزب سياسة اقتصادية تختلف كلياً عن الفلسفة المنتهجة لدى سابقيه، وهذا ما حصل في نهاية العام ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩ حيث انتزع حزب "الليكود" اليميني الحكم من حزب "كاديما"، وتم على أثر ذلك استبدال معظم صناع القرار وخاصة في المجال الاقتصادي.

ومن الجدير ذكره أن تعيين وزير المالية الجديد "يوفال شطاينيتس" لاقى معارضة شديدة من قبل العديد من الجهات الرسمية في إسرائيل، وعليه فمن المتوقع أن تتغير السياسة الاقتصادية المنتهجة، والتي تختلف كليا عما يؤمن به كل من رئيس الوزراء السابق "إيهود أولمرت" ووزير ماليته "روني بار-أون".

من جهة أخرى يؤدي عدم الإستقرار الأمني إلى ضعف الاقتصاد وتكبيده خسائر فادحة، وتغيير سلم الأفضليات وطرق توزيع الموارد، فإذا نظرنا إلى تاريخ إسرائيل نجد أن هذا العامل ينبع مباشرة من حالة الحرب الدائمة التي تعلنها إسرائيل على الفلسطينيين والعالم العربي، وقد تجلى هذا الأمر بالعدوان على قطاع غزة والذي استنفد موارد اقتصادية عديدة قد تعمق الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تعيشها إسرائيل مع معظم دول العالم.




رسم رقم 2: الناتج المحلي الإجمالي للفرد
إسرائيل ودول OECD
90,000
80,000
70,000
60,000
50,000
40,000
30,000
20,000
10,000
0
21100
Luxembourg
Norway
Iceland
Ireland
Switzerland
United States
Sweden
Netherlands
United Kingdom
Belgium
Germany
Japan
Italy
Spain
New Zealand
Korea
Slovenia
Israel
Czech Republic
Estonia
Slovak Republic
Poland
Chile
Russia
المصدر: صندوق النقد الدولي، وزارة المالية
دول دعيت للإنضمام إلى منظمة التعاون الإقتصادي والتطوير.


رسم رقم 3: مركبات الناتج المحلي الإجمالي
نسبة النمو السنوية (%)
20
15
10
5
0
-5
-10
2002
2003
2004
2005
2006
2007
2008
الإستهلاك الخاص
الإستهلاك الحكومي
الإستثمارات
تصدير البضائع والخدمات
المصدر: دائرة الإحصاءات المركزية، وزارة المالية

العمالة والأجور

بلغ عدد المشتركين في قوة العمل المدني ٢,٩٨١ مليون شخص، منهم ٢,٧٩٢ مليون مشتغل و ١٨٩ ألف شخص عاطل عن العمل. وكان عدد الرجال المشتغلين ١,٤٨٩ مليون عامل، يضاهي عددهم في الربع الثالث من العام ٢٠٠٨، و ١,٣٠٣ مليون عاملة مقابل ١,٢٩١ في الربع الثالث من العام نفسه.

وصلت نسبة المشاركة في قوة العمل في الربع الأخير من ٢٠٠٨ إلى ٥٦,٦٪ مقابل ٥٦,٤٪ في نهاية العام ٢٠٠٧. وارتفعت النسبة بين الرجال إلى ٦١,٨٪ بدلا من ٦١,٧٪ أما نسبة المشاركة لدى النساء فارتفعت من ٥١,٤٪ إلى ٥١,٦٪. ولكن هذه النسبة لا زالت الأدنى بين الدول الغربية خاصة، وذلك بسبب المشاركة المتدنية للقطاع اليهودي الأصولي (الحرديم) والبالغة ٤٥٪ من القوة العاملة، وكذلك مشاركة العرب الفلسطينيين في إسرائيل والبالغة ٣٩٪ (أنظر رسم ٤).

في المقابل، هبط عدد المشتغلين بوظائف كاملة بنسبة ١,٤٪ (٧٥ ألف مشتغل)، بينما ارتفع عدد المشتغلين بوظائف جزئية بحوالي ٥٨ ألف مشتغل، وعليه فقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى ٦,٣٪ في الربع الأخير من ٢٠٠٨، بعد أن كانت ٦٪ فقط عند انتهاء الربع الثالث من العام ٢٠٠٨، وقد كان ارتفاع نسبة البطالة لدى النساء ملحوظا أكثر (من ٥,٧٪ إلى ٦,٦٪) مقابل (من ٥,٦٪ إلى ٦,١٪) لدى الرجال.

يذكر أن نسبة البطالة كانت قد وصلت في نهاية ٢٠٠٧ إلى ٧,٣٪ (وهم نحو ١٩٤ ألف عاطل عن العمل)، قياسا إلى ٢٤٠ ألف عامل شكلوا نسبة ٨,٧٪ عند نهاية ٢٠٠٦، مع العلم أن نسبة البطالة خلال العام ٢٠٠٤ كانت ١٠,٧٪، وهي أعلى نسبة خلال الستة عشر عاما الماضية.

كانت نسبة البطالة المسجلة مع نهاية العام ٢٠٠٧ هي الأدنى منذ أحد عشر عاما، وفقا لاستطلاع القوة البشرية الصادر عن دائرة الإحصاءات المركزية، وعليه فإن نسبة البطالة المسجلة في نهاية الربع الثالث من العام ٢٠٠٨ (٦٪) هي الأدنى منذ تسعة عشر عاما.

يعد العاطلون عن العمل حسب دائرة الإحصاءات المركزية أناس لم يعملوا ولو ساعة واحدة في أسبوع الاستطلاع، وبحثوا عن عمل على نحو نشيط في الأسابيع الأربعة الأخيرة التي سبقته، بالتسجيل في مكاتب العمل، والتوجه الشخصي أو برسالة إلى رب عملٍ وما شابه، وكان يمكنهم بدء العمل في أسبوع الاستطلاع لو عرض عليهم عمل ملائم. وقد أحتسبت معطيات اتجاه نسبة غير العاملين بعد حسم التأثيرات الموسمية.

تجدر الإشارة هنا أن التباطؤ الملحوظ في سوق العمل حدث في مستوى التشغيل في القطاع الإنتاجي، حيث **طرأ وقف كلي لتوسع التشغيل الذي ميز القطاع مع بداية ومنتصف العام ٢٠٠٨**، بالإضافة إلى تقليل عدد الساعات المخصصة العامل. هذه الظاهرة إن دلت على شيء فهي تدل على دخول الاقتصاد في مرحلة ركود عميق، كما حدث تماما مع اندلاع الانتفاضة الثانية العام ٢٠٠٠ عندما بدأ المشغلون تقليل عدد ساعات العمل لعمالهم وفصلهم في مرحلة لاحقة.

تتجلى بوادر الأزمة الاقتصادية في سوق العمل من خلال متغيرات أخرى منها: هبوط عدد وظائف الأجيرين في القطاعات المختلفة وعلى الأخص في القطاع الإنتاجي وذلك بعد ارتفاعه عدة سنوات متتالية، هبوط عدد الوظائف الشاغرة لدى المشغلين، تحول ميزان التشغيل إلى سلبي لأول مرة منذ العام ٢٠٠٣. وقد شملت هذه الظواهر كل فروع الاقتصاد، وعليه هبط الطلب على العمال من قبل المشغلين هبوطا حادا وارتفع عدد طالبي العمل وخصوصا من قبل الأكاديميين، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الطلبات المقدمة للحصول على رسوم بطالة.

يتجلى التباطؤ الحاصل في الفعاليات الاقتصادية بتآكل الأجر الفعلي بنسبة ٢,٤٪، وهبوط معدل الأجر للأجير الواحد إلى ٧٦٨٩ شيكلا (١٨٤٤ دولارا) بعد أن كان ٧٧٥٤ شيكلا في نهاية العام ٢٠٠٧، مرتفعا بذلك ٣٪ عما كان عليه العام ٢٠٠٦.

ولكن إذا أمعنا النظر وحللنا تطورات دخل العمال في إسرائيل قد نجد صورة غير متكافئة تماما. هنالك تفاوت ملحوظ في الدخل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة إذ تفيد مؤشرات دائرة الإحصاءات المركزية ووزارة المالية إلى أن الدخل المتوسط الشهري في قطاع الصناعة يعلو الدخل العام بنسبة ٤٠٪، ويصل في الوقت الراهن إلى ١٠،٧٠٠ شيكل (٢٥٦٦ دولارا). هذا التفاوت يبرز أيضا داخل قطاع الصناعة نفسه، فقد كانت قيمة الدخل المتوسط الشهري في قطاع التكنولوجيا الرفيعة أكثر من ٢٠ ألف شيكل (٤٧٩٧ دولارا)، وفي صناعة التكنولوجيا المختلطة ١٥ ألف شيكل (٣٥٧٩ دولارا)، فيما بلغ في الصناعات التقليدية ٨ آلاف شيكل ويقارب معدل الدخل العام.

بدا هذا التفاوت جليا بين الفئات العشرية المختلفة، ففي أعقاب الطفرة التي شهدها النمو الاقتصادي بين الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٧ لم تحرز سوى الفئتين العشريتين الأكثر ثراء، ولا سيما الأولى بينهما، ارتفاعا في حصتيهما من كعكة الدخل، وقد استمرت الظاهرة خلال العام ٢٠٠٨ رغم صعوبة الأوضاع، خاصة في الربع الأخير من العام ٢٠٠٨.

فقد أحرزت الفئتان المذكورتان على مدى السنوات الماضية ارتفاعا متتاليا في نصيبهما من كعكة الدخل بلغ في العام ٢٠٠٤ نسبة ٤٤,٢٪، وفي العام ٢٠٠٥ إلى ٤٤,٧٪، وإلى ٤٤,٨٪ في العام ٢٠٠٦، وإلى ٤٤,٩٪ في العام ٢٠٠٧، وإلى ٤٥,١ في العام ٢٠٠٨.

وقد بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري للفئة العشرية الأكثر ثراء في العام ٢٠٠٨ حوالي ٤٣،٦٩٨ شيكلا، وهو ارتفاع بنسبة ٢,٦٪ عما كان عليه في العام ٢٠٠٧ ويعادل نحو ٤ أضعاف متوسط دخل الأسرة المتوسط في الفئة العشرية الخامسة. في المقابل طرأ انخفاض في حصة الفئات العشرية السبع الدنيا، فيما بقيت حصة الفئة العشرية الثامنة على حالها (أنظر لائحة رقم ٢).



لائحة رقم 2: مؤشرات سوق العمل الرئيسية

المقياس	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة البطالة (%)	10.7	9.6	7.8	7.4	6.3
نسبة المشاركة بقوة العمل (%)	54.9%	55.4%	55.9.%	56.4%	56.6%
متوسط الدخل الشهري العام (شاقل)	7285	7496	7536	7754	7689
متوسط الدخل الشهري في قطاع الصناعة (شاقل)	9125	9670	10280	10800	10700
متوسط الدخل الشهري للفئة العشرية 1 (شاقل)	40128	40908	41980	42904	43698
متوسط الدخل الشهري للفئة العشرية 10 (شاقل)	3301	3335	3425	3685	3545

المصدر: دائرة الإحصاءات المركزية، بنك إسرائيل ووزارة المالية

الصناعة

نما فرع الصناعة في النصف الأول من العام ٢٠٠٨ بنسبة ٦٪ مقارنة مع نهاية ٢٠٠٧، وهو استمرار للنمو المتواصل منذ العام ٢٠٠٤، وعليه فقد نمت الصناعة بنسبة ٣٥٪ حتى هذه الفترة، ولكن مع بداية النصف الثاني من السنة نفسها، انقلبت هذه التطورات من نمو سريع إلى تراجع أدى إلى تقليص كل النمو الحاصل في النصف الأول من العام ٢٠٠٨،

ومن هنا عاد الناتج الصناعي في نهاية ٢٠٠٨ إلى ما كان عليه عند نهاية ٢٠٠٧ أو حتى أقل منه .

كان نمو فروع الكيمياء والأدوية هو المحرك الرئيسي لنمو الصناعة في النصف الأول من العام ٢٠٠٨ حيث نما بمعدل ٣٢٪ ، بينما نمت باقي فروع الصناعة بمعدل ١٪ فقط .

نشر إتحاد الصناعيين مع بداية ٢٠٠٨ استطلاعا حول توقعات أرباب العمل ، كشف النقاب مسبقا عن التغيير الذي طرأ فعليا في النصف الثاني من العام ٢٠٠٨ والذي نشرت نتائجه رسميا من قبل دائرة الإحصاء المركزي في نهاية الربع الثالث من السنة نفسها . كانت هذه التوقعات حيوية من أجل معرفة كيفية التعامل مع الأزمة المالية ، ولو استغلت هذه الفترة من أجل وضع سياسة مالية مناسبة (كما فعل محافظ بنك إسرائيل في سياسته النقدية) قد يكون وضع فروع الصناعة أفضل بكثير مما كانت عليه في نهاية السنة ، وبالأخص فيما يتعلق بسيولة أفضل للشركات الصناعية .

كان النمو الصناعي في بداية ٢٠٠٨ نتيجة لازدياد حاد في التصدير إلى جانب ارتفاع متجدد في المبيعات للسوق المحلية . وصل مدخول الصناعة إلى ٤٠٦,٥ مليار شيكل (٩٧,٥ مليار دولار) منها ١٦٧,٢ مليار شيكل (٤٠,١ مليار دولار) تصدير للخارج .

ويمكننا تفسير التباطؤ الإجمالي في الصناعة عن طريق التباطؤ الحاصل بفروع الصناعات التكنولوجية الرفيعة "الهاي تك" ، والتي نمت خلال العام ٢٠٠٨ بنسبة ٢٪ فقط ، وذلك بعد نمو حاد خلال السنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ بمعدل ١٤٪ سنويا . وبالرغم من النمو الضئيل في فروع "الهاي تك" فإن هذه الفروع ساهمت بحوالي ٤٠٪ من مجمل الإنتاج الصناعي ، وقد جسّد نمو "الهاي تك" السريع خلال العقد المنصرم تغييرا بنيويا جذريا في فرع الصناعة ، يتلخص بوتيرة استيعاب عمال جدد مساوية لنسبة نمو الصناعة ، مما يعكس تراجعا خفيفا في نتاج العمل في فرع الصناعة ، وبالفعل فإن المعطيات تشير إلى تراجع بنسبة ٠,٣٪ في العام ٢٠٠٨ وذلك بعد خمس سنوات متواصلة من ارتفاع نتاج العمل في الصناعة بمعدل ٣,٥٪ سنويا .

نما التصدير الصناعي الفعلي في العام ٢٠٠٨ بنسبة ٧٪ ما يشكل تراجعا ملموسا عما كان عليه في العام٢٠٠٧ ، إذ كان نمو التصدير الصناعي آنذاك ١٦,٩٪ . وبالمقابل ، تباطأت وتيرة توسع فروع التصدير الصناعي (ما عدا الفروع الكيميائية والأدوية) من ارتفاع سنوي يصل إلى ١١,٥٪ في العام ٢٠٠٥ إلى ارتفاع بنسبة ٤٪ سنة ٢٠٠٨ .

وقد ساهم الوضع الاقتصادي العالمي بنمو التصدير الصناعي بشكل ملموس (أنظر رسم رقم ٥) ، وبالأخص تطوير فرع التكنولوجيا الرفيعة (الهاي تك) ، ويمكن القول إن هذا العامل ساعد المصدر الإسرائيلي على زيادة مبيعاته في الأسواق العالمية ، ولكنه اضطر بالمقابل أن يواجه التآكل الواضح في أرباحه ، وابتداء من العام ٢٠٠٨ مواجهة التراجع على الطلب العالمي ، إذ من المعروف أن نمو تجارة البضائع والمنتوجات العالمية تراجع بشكل ملموس من ٨,٧٪ في العام ٢٠٠٧ إلى ٤,٤٪ في ٢٠٠٨العام .

من بين العوامل المفسرة لتآكل أرباح التصدير كان الارتفاع الحاد والشاذ (٣٥٪) في كلفة العمل للوحدة الإنتاجية الواحدة المصدرة خلال مدة عامين من الزمن ، مع العلم أن ارتفاعها خلال السنوات التسع السابقة كان ٣٣٪ فقط .

ويعود ارتفاع كلفة العمل للوحدة الإنتاجية الواحدة إلى الارتفاع الحاد في مستوى الأجور الفعلية خلال الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ [١٤].

إضافة لذلك، **كان انهيار سعر صرف الدولار[١٥] بأكثر من ٣٠٪ من بين العوامل الرئيسية لتآكل أرباح التصدير،** وارتفاع اسعار المواد الخام اللازمة للصناعة بنسبة ٥٢٪، وارتفاع بنسبة ١٧٪ في أسعار التصدير.

ارتفع عدد العمال في فروع الصناعة بنسبة ٨,١٪ بعد ارتفاعه بنسبة ٦٪ عام ٢٠٠٧، أي بما معناه استيعاب ٦٤٠٠ شخص لهذه الفروع. وقد شمل هذا الاستيعاب كل الفروع الصناعية، وعلى النحو التالي: ٣٥٪ من العمال الجدد تم استيعابهم في فروع الصناعات التكنولوجية المتطورة، وذلك رغم تراجع نمو الإنتاج في هذه الفروع مقارنة مع الأربع سنوات السابقة، ٣٠٪ من العمال الجدد تم استيعابهم في فروع التكنولوجيا المختلطة، وأما الباقي فقد تم استيعابهم بشكل متساو بين فروع الصناعات التقليدية وفروع الصناعات الرفيعة.

وقد ازداد عدد العمال في فروع الغذاء والمشروبات، فروع المواد الكيميائية، فرع الأدوية، المراقبة الطبية، المطاط والبلاستيك، ولكن بالمقابل قل عدد العاملين في فروع المجوهرات، فروع الطباعة ودور النشر، وفي بعض فروع الهاي تك. ومن بين مجمل العاملين في فروع الصناعة عمل ٦٠٪ في فروع الصناعة التقليدية والتقليدية–المختلطة. وقد سجلت فروع الصناعة المختلفة تباطؤاً باستيعاب العمال، بل انتقل بعضهم إلى فصل العمال وخصوصا في فروع الصناعة التقليدية، وذلك بعد ٤ سنوات متواصلة من استيعاب عمال جدد بنسبة ١٪ للسنة.



أما بالنسبة **للصناعات العسكرية، فتعتبر إحدى دعائم الاقتصاد الإسرائيلي، وتشكل صادرات الأسلحة الإسرائيلية نسبة عالية منها تصل إلى أكثر من ٧٥٪ من إجماليها**، الأمر الذي يرجع في الأساس للاهتمام الذي أولته الإستراتيجية

الإسرائيلية الشاملة في بُعديها العسكري والاقتصادي إلى الصناعة الحربية الإسرائيلية . وقد بلغ حجم إنتاج الصناعات العسكرية حوالي ٥٪ من مجمل الناتج المحلي الإجمالي، وعليه تصبح إسرائيل رابع مصدر عالمي للاسلحة متجاوزة للمرة الاولى بريطانيا في هذه القطاع .

وتجدر الإشارة إلى أن **الصناعات العسكرية الإسرائيلية توظف نحو ١٣٥ ألف عامل، أو ما يعادل ١٠٪ من إجمالي العمالة الإسرائيلية في القطاع الإنتاجي** .

وقد تأسست الصناعات العسكرية العام ١٩٣٣ ، وتحولت من شركة منتجة للأسلحة والذخيرة الأساسية إلى شركة تنتج كل أنواع الأسلحة، بما في ذلك معدات فضائية . تعتمد الصناعات العسكرية اعتمادا كليا على التكنولوجيا الرفيعة (الهاي - تك)، وهي تعمل في عدة مجالات منها الدبابات، الطائرات، الأسلحة الالكترونية، الصواريخ، الأسلحة الخفيفة، المدرعات وغيرها .

وإذا أمعنا النظر في الصناعات العسكرية الإسرائيلية يمكننا استنتاج ما يلي :

- **أولا** : إرتباط التطور التدريجي للتصنيع الحربي الإسرائيلي على نحو وثيق، بالمهمات التي وضعها المشروع الإسرائيلي نفسه .
- **ثانيا** : قطعت إسرائيل، بمعيار حجم القوى والوسائط المستخدمة في التصنيع الحربي الإسرائيلي، أشواطاً مديدة على طريق التحول إلى دولة عظمى، من حيث القدرة على إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة .
- **ثالثا** : تقدم صادرات الصناعات العسكرية الإسرائيلية صورة مركبة بثلاثة أبعاد، هي : الحالة الإنتاجية لهذه الصناعات، ومدى النجاح الإسرائيلي في بناء العلاقات أو التغلغل على المستوى العالمي، وتوظيف صادرات الأسلحة في خدمة الإستراتيجية العليا لإسرائيل، ووجود علاقة عضوية بين التصنيع الحربي الإسرائيلي والدعم الأميركي لإسرائيل في الميادين الاقتصادية والعسكرية والسياسية كافة؛ واتسام هذه العلاقة بصفة الاستناد الدائم إلى قاعدة التحالف والمصالح المشتركة، سواء في ميدان الصراع ضد العرب أم في الدور الوظيفي للمشروع الإسرائيلي في المنطقة على المدى الطويل . وهو ما يفسر التركيز الأميركي على تفوق إسرائيل في مواجهة الدول العربية .
- **رابعا** : تتعرض الصناعات العسكرية الإسرائيلية لكثير من المشكلات الذاتية والموضوعية، بعضها ناجم عن هويتها ودورها وتأثرها بالواقعين الاجتماعي والاقتصادي القائمين في الدولة، وبعضها الآخر ناجم عن المناخ العام الذي يحيط بعملية التصنيع الحربي في العالم .

الصناعات التكنولوجية الرفيعة (الهاي تك)

تقلصت أرباح فرع الصناعات التكنولوجية الرفيعة (الهاي تك) بنسبة ٥٪ فقط خلال العام ٢٠٠٨ ، كما نمت مداخيل أكبر ٢٧ شركة إسرائيلية في بورصة "وول ستريت" بنسبة ١٠٪ مقارنة مع ٢٠٠٧ ، وإن كان تآكل الربح بمستوى "يمكن احتماله" فان التوقعات تشير إلى مستقبل لا يبشر بخير .

يعتبر فرع الصناعات التكنولوجية الرفيعة محرك نمو الاقتصاد، وعليه فهو أول من يتأثر من عواقب الأزمات المالية .

وبعد سنين عديدة من جذب هذا الفرع للعمال من خلال دفع رواتب عالية وإعطاء فوائد ومنافع جمة، وصلت التقليصات بدورها، لتأخذ شكلا رمزيا في البداية، تمثل بتقليل عدد السفرات لخارج البلاد وتوسع ليشمل إلغاء جزئيا أو كليا لتمويل الوجبات الغذائية، وانتهي بتقليص حاد في الأجور وإقالة عمال. وقد كان على رأس المتضررين مدراء المشاريع ومدراء المراتب العليا الموجودون في أعلى السلم الإداري، حيث تقلص أجرهم بنسبة ١٩٪. أما العمال الجدد (أصحاب خبرة حتى عامين) فقد تقلص أجرهم ١٢٪ وتقلص أجر المدراء أصحاب خبرة ١٠ سنوات أو أكثر بنسبة ٣٤٪، ولكن الغريب في الأمر أن المدراء العامين لشركات الهاي تك" تقلص أجرهم بنسبة ٥٪ فقط.

هبط توظيف الأموال في فرع الصناعات التكنولوجية الرفيعة بنسبة ٢٢٪ في الربع الأخير من العام ٢٠٠٨ ووصل إلى ١,٦٤ مليار شيكل (٣٩٤ مليون دولار) ولكن إذا أخذنا بعين الإعتبار توظيف الأموال الكلي خلال العام ٢٠٠٨، نجد أنه سجل رقما قياسيا في السنوات الثماني السابقة ووصل إلى ٨,٦٧ مليار شيكل (٢,٠٨ مليار دولار).

في المقابل هبط الطلب العام على العمال في هذه الفروع بنسبة ٩٪ حيث وصل إلى ٢٥١١٠ طلب مقارنة مع ٢٧٢٠٠ طلب في الربع الثالث، ومقارنة مع ٣٦٨٢٥ طلبا في الربع الرابع من ٢٠٠٨ (هبوط بنسبة ٣٣٪).

وقد دلت تقارير دائرة الإحصاء المركزية أن هبوط الطلب شمل تقريبا جميع المجالات ما عدا فرع البرامج المحوسبة. وقد تبين من استطلاعات أجرتها دائرة الحصاء المركزية أن ٧٣٪ من شركات التكنولوجيا الرفيعة تنوي إقالة ١٢٪-١٥٪ من مجمل عمالها خلال الفترة القريبة، وسيصل مجمل العمال المفصولين من هذه الشركات إلى ٣٥٠٠٠ عامل، وتتوقع هذه الشركات هبوط مدخولاتها السنوية بنسب تتراوح بين ١٢٪-٢٩٪، ودخلت ٥٦٪ منها بمشاكل اعتماد مختلفة.

الزراعة

وصلت قيمة الإنتاج الزراعي في العام ٢٠٠٨ إلى ٢٤,٨ مليار شيكل (٥,٦ مليار دولار)، منها ١٤,٤ مليار شيكل إنتاج نباتي والباقي إنتاج حيواني، وتشكل هذه القيمة ارتفاعا بنسبة ٧,٨٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٧. كان الناتج المحلي الإجمالي في فرع الزراعة[١٦] ٩,٩ مليار شيكل وأما الناتج المحلي الصافي فكان ٧,٨ مليار شيكل.

حصل المزارعون عام ٢٠٠٨ على تعويضات مختلفة من شركات التأمين أو من الدولة (بسبب الصقيع الذي دمر محاصيل زراعية كثيرة) بمبلغ ١,٣ مليار شيكل وهو ارتفاع بنسبة ٨٧٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٧.

هبطت كمية الإنتاج الزراعي خلال العام ٢٠٠٨ بحوالي ٥٪ في حين هبط الإنتاج النباتي بنسبة ٤,٤٪[١٧]، وارتفع الإنتاج الحيواني بنسبة ٣,٦٪. وبالمقابل ارتفعت أسعار الإنتاج الزراعي بنسبة ١٤,٥٪، ما يعني ارتفاع قيمة الإنتاج الزراعي بنسبة ٧,٨٪ كما ذكر سابقا[١٨].

هبط التصدير الزراعي عام ٢٠٠٨ بنسبة ٢١٪ مقابل عام ٢٠٠٧، وكان الهبوط الأكبر بتصدير الخضار والبطاطا (٢٦٪)، رافقه هبوط في أسعار التصدير بنسبة ١٣,٥٪. بالإضافة لذلك هبط تصدير الحمضيات بنسبة ٢,٨٪ ولكن مع ارتفاع أسعار التصدير بنسبة ٢٨,٥٪.

ارتفعت عام ٢٠٠٨ أسعار مدخلات الإنتاج أو أسعار المواد الخام في فرع الزراعة بنسبة ١٦٪، بعد أن ارتفعت

بنسبة ٨٪ فقط في العام ٢٠٠٧ مقارنة مع ٢٠٠٦ . وقد سجل ارتفاع في أسعار معظم مركبات العوامل الإنتاجية بنسب تتراوح بين ٨ , ٢٪ (مواد التعبئة) إلى ٦١٪ (السماد والزبل) . هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار اوقود، الزيوت والكهرباء (١ , ٢٦٪) والشعير (٢ , ٢٠٪).

وقد وضعت وزارة الزراعة أهدافا لعام ٢٠٠٩ تتلخص في مواجهة الأزمة المالية الحادة، ومواجهة النقص الشديد في كميات المياه، والمحافظة على المناطق المفتوحة، وتشجيع الزراعة البيئية وبالأخص في منطقة مركز البلاد. وقد لخصت وزارة الزراعة تأثر الفرع بعدة أمور، كان أهمها انهيار سعر صرف العملات الأجنبية في التصدير الزراعي، هبوط الطلب على الإنتاج الزراعي ذي الجودة العالية، صعوبات تمويل واعتماد بسبب الأزمة المالية، أزمة المياه المعدة للري والتاثير السلبي للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة[١٩].

وتوقعت الوزارة أن تتضرر معظم الفروع المعتمدة على التكنولوجيا الزراعية عام ٢٠٠٩، إذ يكاد القطاع الزراعي يعتمد كلياً على الأبحاث والتطوير، ويتم تطبيق الأبحاث في هذا المجال بالتعاون بين المزارعين والباحثين، وتنقل نتائج الأبحاث إلى الحقل بسرعة عن طريق شبكة واسعة للخدمات.

نسبة العاملين في مجال الزراعة من بين إجمالي العاملين في قطاعات الاقتصاد عام ٢٠٠٧ كانت ٩ , ٢٪، وفي العام ٢٠٠٨ كانت ٥ , ٢٪. وبلغ متوسط الأجر الشهري في مجال الزراعة ٣٨٩٥ شيكلا في العام ٢٠٠٧ وفي العام ٢٠٠٧ بلغ ٣٧٦٥ شيكلاً، وهو يعد من أقل الأجور على الإطلاق في إسرائيل.

يعتمد فرع الزراعة في إسرائيل اعتمادا كليا على عمال من غير اليهود، وتبلغ نسبة اليهود العاملين في الزراعة حاليا ١٥٪ فقط من إجمالي العاملين في هذا المجال. أما باقي العاملين في الزراعة فهم من العمال الأجانب (ويصل عددهم نحو ٣٠ ألف عامل، معظمهم من دول شرق آسيا مثل تايلاند والصين) والأقلية الفلسطينية في إسرائيل (ويصل عددهم نحو عشرة آلاف عامل). وقد زاد عدد العمال الأجانب خلال السنوات الاخيرة، خلافا للإلتزام الحكومي المستمر بخفض عددهم، وبالتالي تغلق الباب في وجه آلاف العمال المحليين. ويفضل ألمزارعون الإسرائيليون العمال الأجانب لأن أجورهم زهيدة. ويصل معدل أجر عامل الزارعة التايلاندي ١٥٠، ٣ شيكلا شهريا حسب تقرير مراقب الدولة[٢٠]، بما في ذلك الساعات الاضافية الكثيرة، مع العلم أن الحد الأدنى للأجور ٣،٧٣٥ شيكلا تقريبا، بدون احتساب الساعات الأضافية.

ويعمل معهد فولكاني[٢١] بشكل مستمر وبالتعاون مع دول أخرى على استخدام أساليب علمية متطورة وتطوير التكنولوجيا الزراعية في الري بالتنقيط واستخدام الطاقة الشمسية لتحسين التربة واستغلال مياه الصّرف الصحي في الزراعة.

السياحة

وصل عدد السياح القادمين الى إسرائيل عام ٢٠٠٨ إلى ٣ ملايين سائح، منهم ٥ , ٢ مليون سائح بقوا في إسرائيل لمدة تزيد عن ٢٤ ساعة، والباقي زوار عابرون لعدة ساعات. يشكل هذا العدد من السياح القادمين ارتفاعاً بنسبة ٤٢٪ مقارنة مع ٢٠٠٧العام، حيث وصل عدد السياح الإجمالي إلى ١ , ٢ مليون سائح. وقد قدم ٢٧٪ من مجمل السياح من الولايات

المتحدة وأميركا الجنوبية، ٦١٪ من أوروبا، منهم ١١٪ من روسيا، ٧٪ من آسيا، ٣٪ من أفريقيا والباقي من دول أخرى.

ارتفع المدخول الإجمالي من السياحة الوافدة من ١١,٧ مليار شيكل (٢,٨ مليار دولار) إلى أكثر من ١٥ مليار شيكل (٣,٦ مليار دولار)، ولكن المدخول من الزائر الواحد هبط من ٦٤٦٠ شيكلا (١٥٥٠ دولارا) عام ١٩٩٩ إلى ٥٠٠٠ شيكل (١٢٠٠ دولار) عام ٢٠٠٨، وذلك بسبب ارتفاع عدد الزائرين لبضع ساعات لا تتعدى ٢٤ ساعة.

كان عدد النزلاء الكلي في الفنادق الإسرائيلية ٢١,٣ مليون شخص منهم ١١,٣ مليون نزيل محلي، والباقي نزلاء من خارج إسرائيل. هبط عدد النزلاء الإسرائيليين في الفنادق من ١٢,٥ مليون عام ٢٠٠٦ إلى ١٢,١ مليون عام ٢٠٠٧ وإلى ١١,٣ مليون عام ٢٠٠٨، وبالمقابل ازداد عدد النزلاء الأجانب من٦,٨ مليون عام ٢٠٠٦ إلى ١٠ مليون عام ٢٠٠٨. ووصلت نسبة الغرف المحجوزة عام ٢٠٠٨ إلى ٦٥٪ (بمعدل سنوي) وهي أعلى نسبة خلال العقد الأخير.

ارتفع عدد العمال في فرع السياحة بنسبة ٤٪ خلال ٢٠٠٨ ووصل إلى ١٠٤٠٠٠ عامل، منهم ٣٢ ألف عامل يعملون في الفنادق، وبالمقابل ارتفع المدخول الإجمالي للسياحة بنسبة ١٠٪ ليصل إلى ١٢,٢ مليار شيكل (حوالي ٣ مليار دولار).

ارتفعت أسعار العوامل الإنتاجية في فرع السياحة على النحو التالي: ارتفاع معدل الأجر بنسبة ٥٪، ارتفاع أسعار الغذاء بنسبة ١٣٪، ارتفاع أسعار الطاقة بنسبة ١٥٪، ارتفاع سعر المياه بنسبة ٤٥٪. وقد أدت هذه الارتفاعات إلى إضافة مصاريف سنوية بمبلغ ٤٠٠ مليون شيكل (٩٥,٩ مليون دولار).

ويتوقع مسؤولو وزارة السياحة أن تكون سنة ٢٠٠٩ سنة صعبة جدا لفرع السياحة حيث سيهبط عدد السياح القادمين حسب التوقعات بنسبة ٢٥٪ وسيصل ٢,٣ مليون سائح، وسيتم فقدان ٢٠٠٠٠ مكان عمل، وهبوط الناتج المحلي الإجمالي لفرع السياحة بمبلغ ٣,٩ مليار شيكل (٠,٩٣ مليار دولار)، أما على الصعيد المحلي فيتوقع هبوط عدد النزلاء الإسرائيليين في الفنادق بحوالي ١ مليون نزيل، ما سيؤدي إلى فقدان ٣٦٠٠ مكان عمل، وهبوط الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٩٠٠ مليون شيكل (٢١٥,٩ مليون دولار).

يمكننا قياس حجم الفعاليات في فرع الفندقة عن طريق عدد النزلاء في الفنادق، بالإضافة إلى عدد زائري الأماكن المختلفة في الدولة.

تطورت السياحة الداخلية في إسرائيل بشكل ملموس خلال السنوات الأخيرة، وقد نزل حوالي ٨٥٪ من مجمل السياح في فنادق مختلفة في إسرائيل، بينما نزل ٨٪ منهم فيما يسمى الضيافة القروية، وأما الباقون فقد نزلوا في نزل الشبيبة.

وقد ارتفع عدد النزلاء في الأماكن المختلفة من ١٠ مليون في العام ١٩٩٩ إلى ١١,٣ مليون في العام ٢٠٠٨. وقد كانت مدينة إيلات هي المدينة الأولى في إسرائيل من حيث عدد القاطنين في أماكنها المختلفة (٤٧٪ من مجمل النزلاء نزلوا في إيلات).

ووصلت مساهمة فرع السياحة الداخلية للاقتصاد الإسرائيلي في العام ٢٠٠٨ إلى حوالي ١٢ مليار شيكل، هذا بالإضافة إلى خلق العديد من أماكن العمل والدخل الصافي. يصل عدد العاملين في السياحة الداخلية إلى حوالي ٨١ ألف شخص.

يشمل فرع الفنادق في إسرائيل ٣٣٤ فندقا تحتوي على نحو ٤٦،٥٠٠ غرفة، وتشكل ٧٧٪ من مجمل غرف الضيافة. أما الضيافة القروية فتحتوي على ٨،٢٠٠ وحدة ضيافة، وتشكل ١٢٪ من مجمل غرف الضيافة.

يشكل فرع الفنادق البنية التحتية للجذب والإشهار والإزدهار السياحي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع الحيوي من حيث صافي الدخل الناتج عنه هو قطاع خدماتي من الدرجة الأولى. وهو قطاع مرتبط بالتهدئة والتوتر في المنطقة، وقد تأثر جدا من الإنتفاضة الأولى والثانية[٢٢]. وكنا قد تطرقنا في تقرير سابق إلى أن إسرائيل تتحكم بالإماكن المقدسة في القدس الشرقية وفي بعض الأماكن في الضفة الغربية، وهي جاذبة للسياحة، وبالتالي فهي تنهب ما هو للفلسطينيين[٢٣].

البناء والإنشاءات

يعاني فرع البناء من أزمة خانقة تفوق معظم الصعوبات التي تواجه باقي فروع الاقتصاد، نابعة من مشكلة تقليص الاعتمادات البنكية وغير البنكية بصورة مجحفة وخصوصا في فرع البناء.

وقال رئيس اتحاد المقاولين "نيسيم بوبليل" أن الحل يكمن لدى الحكومة، حيث يتحتم عليها حل أزمة الاعتماد المقدم لفرع البناء، وبدون حل كهذا سينتج نقص كبير في المباني الجديدة سيسبب ارتفاعا حادا في الأسعار. وتوقع اتحاد المقاولين في آخر تقرير له[٢٤] حصول كساد عميق في إقامة المباني الجديدة، يصل مستواه إلى ما كان عليه قبل ٢٠ عاما.

بلغ عدد المباني التي اقيمت عام ٢٠٠٨ إلى ٢٩٠٠٠ وحدة سكنية، و تشير التوقعات إلى هبوط بنسبة ٧٪ عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٢٧٠٠٠ وحدة سكنية بسبب تضييق الخناق وتصعيب عملية الحصول على الاعتماد البنكي، وأيقاف تام تقريبا للاعتماد غير البنكي. يشار هنا أن عملية تجنيد الأموال عن طريق البورصة المتمثل بإصدار سندات دين مختلفة قد توقف تماما في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠٠٨ عقب الأزمة المالية الحالية[٢٥].

يعكس مخزون الشقق الجديدة المعروضة للبيع في مجال البناء الخاص استمرار توجهات الهبوط في فرع البناء. فمع بداية العام ٢٠٠٨ كان عدد الشقق المعروضة للبيع ١١٠٠٠ شقة سكنية، بينما كان عددها في نهايته ٨٩٠٠ شقة فقط (نسبة ١٩٪ عام ٢٠٠٨ و ١٥٪ عام ٢٠٠٧).

من المتوقع ان يضيء الكساد الحاصل في فرع البناء الضوء الأحمر لدى صناع القرار، اذ من المتوقع ان ينخفض عدد المباني الجديدة التي ستقام انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات القادمة، وذلك بسبب الصعوبات التي تواجه المقاولين في تجنيد أموال. وستتجلى الصعوبات بانخفاض رغبة المقاولين في اقامة مشاريع جديدة او الاشتراك في مناقصات لإقامة المباني العامة. ومن المتوقع أيضا ان تمس هذه الامور الشركات المزودة في فرع البناء (منتجو مواد البناء، منتجو البلاط والمطابخ وغيرهم) والذين يطلبون ضمانات بسبب عدم اليقين المسيطر والخوف من عدم تمكن المقاولين دفع التزاماتهم لهم. سيؤدي هذا الأمر بطبيعة الحال إلى وجود عدد أقل من المشاريع الجديدة، والتسبب بنقص كبير بالشقق وبالتالي رفع أسعارها بصورة حادة. من هنا تنبع أهمية تدخل وزارة المالية وبنك إسرائيل لضمان توسيع نطاق الاعتماد، وايجاد مصادر حكومية تمكن من استمرار الفعاليات في فرع البناء وزيادة المشاريع الجديدة.

وعلى الرغم من ذلك، تقدر وزارة الإسكان أن أسعار الشقق والمباني السكنية لن تنخفض. ويشار هنا إلى أن أسعار الشقق والمباني تختلف اختلافا شديدا من منطقة لأخرى، ففي حين أن أسعار الشقق في مركز الدولة ارتفعت بمعدل يفوق ارتفاع جدول غلاء المعيشة خلال ٢٤ سنة القادمة، حتى في أوقات الأزمات المالية المختلفة بقيت أسعار الشقق في شمال البلاد وجنوبها دون ارتفاع فعلي، ولم تتمتع مدن هذه المناطق بنفس الارتفاعات الحاصلة في المركز، ويعزى هذا الأمر إلى تعرض مناطق الشمال والجنوب للحروب أكثر من مناطق المركز.

هبطت الأسعار الفعلية للمباني والشقق عام ٢٠٠٨ بنسبة ٥٪ بشكل عام، وبنسبة ٢٢٪ منذ عام ١٩٩٧. إذا أخذنا بعين الاعتبار هبوط سعر صرف الدولار، نحصل على صورة مغايرة مفادها أن أسعار المباني والشقق ارتفعت بنسبة ٩,٥٪ بمفاهيم الدولار.

يتسم فرع البناء والإنشاءات عام ٢٠٠٨ بعدم توافق ملموس بين نموه بشكل خاص وبين نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٨٪.

ويمكننا تفسير تباطؤ الطلب من قبل الأكثرية السكانية، ونشاطه في أوساط الشريحة العليا والأجانب، وحصول هذا بالتوازي مع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الخلل "الرأسمالي" في توزيع المداخيل. فالنمو يترجم في النهاية إلى مداخيل تتوزع على الجيوب. ومن لا يحظى بنسبة عالية لا يمكنه التمتع بكل ما يرغب. وهذا يفتح على الاستقطاب الطبقي في إسرائيل[٢٦]، وهي حالة من ارتفاع في متوسط دخل الفرد دون توزيع مواز أو عادل لذلك الدخل. لعل استمرار هذا التوجه منوط باتباع النيو لبرالية[٢٧] وهو بالطبع يتماشى مع سياسة رئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو.

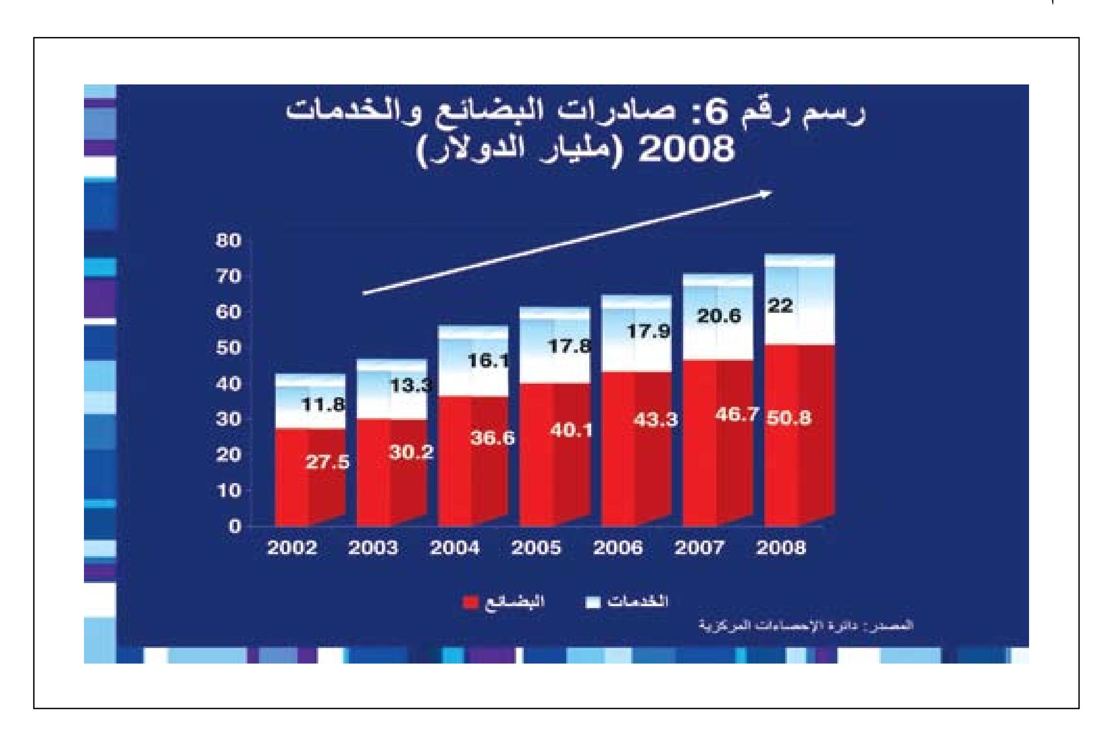
أما على صعيد البناء في المستوطنات فقد واصلت إسرائيل التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي في الضفة الغربي. **وبلغ إنفاق حكومة إسرائيل على الاستيطان نحو ٣٥ مليار شيكل، أي ما يعادل ٨,٤ مليار دولار أنفقت على المستوطنات اليهودية المقامة بالضفة الغربية في موازنة عام ٢٠٠٨**. وتشمل المبالغ أعلاه إقامة وحدات سكنية جديدة في المستوطنات بالإضافة إلى شق الطرق ومشاريع صناعية، وتمويل الإعفاءات الضريبية التي يتمتع بها المستوطنون، وتشغيل قوى الأمن لحماية المستوطنات. ويذكر أن نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في المستوطنات اليهودية فاق نصيب الفرد داخل إسرائيل عام ٢٠٠٨ بنحو ألف وخمسمئة دولار.

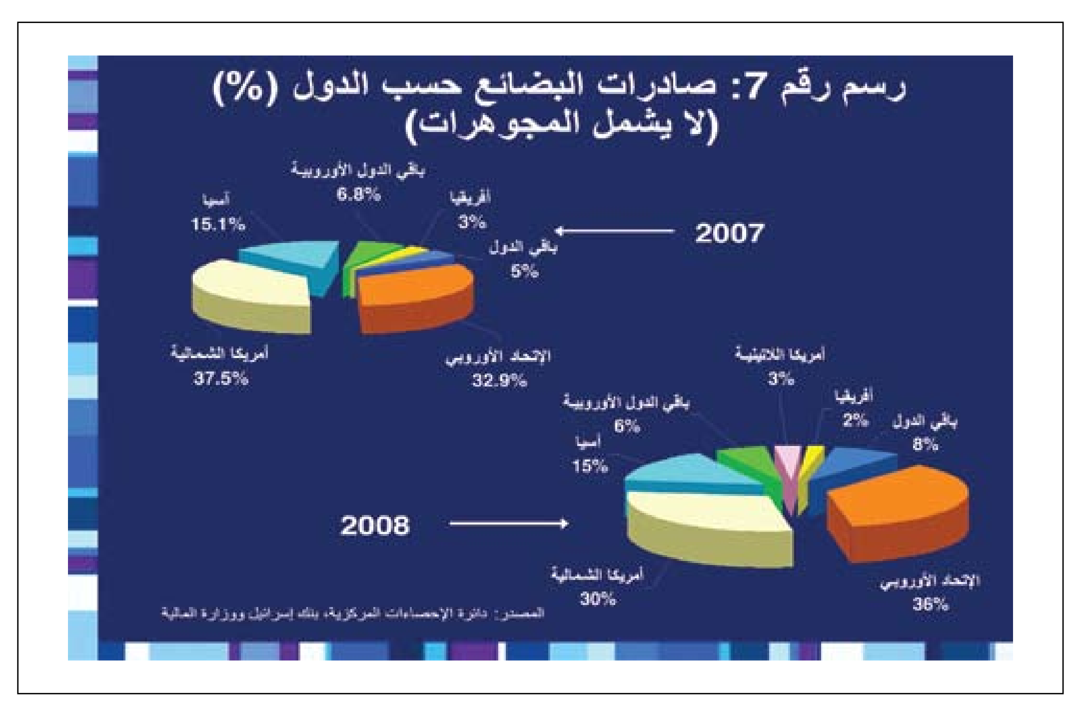
الصادرات والواردات وميزان المدفوعات

وصل استيراد البضائع عام ٢٠٠٨ إلى ٥٧,٥ مليار دولار مقابل تصدير بضائع وصل إلى ٥٠,٨ مليار دولار، وعليه كان العجز في الميزان التجاري من ميزان المدفوعات ١٣,٧ مليار دولار مقابل عجز بقيمة ١٠,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٧.

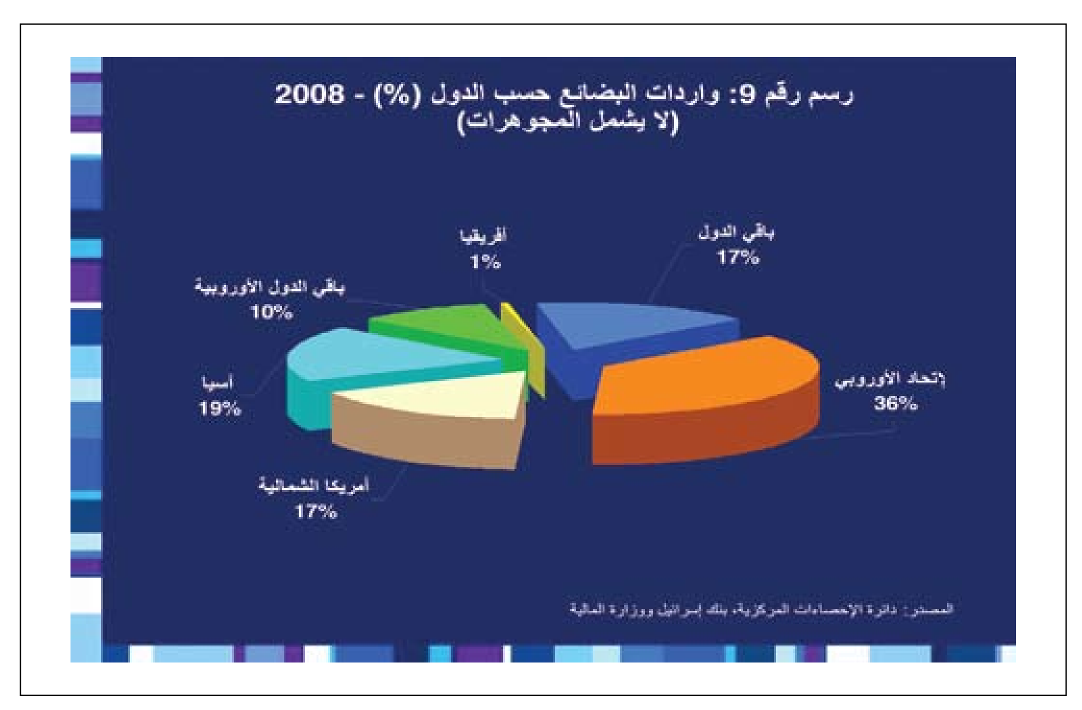
كان مجمل التصدير من الاستيراد (بدون السفن، الطائرات، الألماس والطاقة) عام ٢٠٠٨ يشكل ٧٤,١٪ مقابل ٧٧,٣٪ عام ٢٠٠٧. ارتفع مجمل استيراد البضائع عام ٢٠٠٨ بنسبة ١٥٪ أما مجمل تصدير البضائع فقد ارتفع بنسبة ١٠,٦٪.

ارتفع تصدير الخدمات بنسبة ٧٪ مقارنة مع ٢٠٠٧ وهي تشكل تراجعا ملحوظا مقابل الارتفاع الحاصل بين الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ (١٥٪). انخفض استيراد الخدمات إلى ١٤,٣ مليار دولار بدلا من ١٥,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧ (أنظر رسوم ٦، ٧، ٨ و ٩).









تفيد معطيات دائرة الإحصاءات المركزية أن التصدير الصناعي (لا يشمل الماس) وصل عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٣٩,٩ مليار دولار (ارتفاع بنسبة ١٧,٢٪)، أما التصدير الزراعي فقد هبط بنسبة ٢١٪ وبلغ حجمه ١,١ مليار دولار، أما تصدير الماس فقد كان ٩,٦ مليار دولار هبوطا من ١١ مليار دولار عام ٢٠٠٧، وذلك مقارنة مع ٩,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٦.

ويستدل من هذه المعطيات أن الفائض التجاري في الحساب الجاري كان إيجابيا عام ٢٠٠٨ ووصل إلى ١,٦ مليار دولار بدلا من ٢,٧ مليار عام ٢٠٠٧.

ونلاحظ أن الصادرات الإسرائيلية عام ٢٠٠٧ تتجه أساساً إلى الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وهذا مؤشر على كونها جزءاً من المركز الرأسمالي الذي تغلب عليه المبادلات الذاتية/ البينية. حيث تبلغ حصة هاتين الكتلتين ٧٠,٤٪، وإذا أضفنا لها بقية الدول الأوروبية تصل إلى ٧٧,٢٪.

لكن هذه الحصة تراجعت قليلا عام ٢٠٠٨، لتصل إلى ٦٦٪ لأميركا والإتحاد الأوروبي، ولتصل إلى ٧٢٪ بإضافة بقية الدول الأوروبية (طبعا هذا لا يبين أنها أوروبا الشرقية أو الدول الأوروبية التي لم تدخل عضوية الاتحاد الأوروبي). والمهم أن هذا النقص في التصدير إلى أوروبا وأميركا ذهب إلى أميركا اللاتينية ٣٪ ودول أخرى ٣٪.

فيما يخص الواردات، فإن الميزان التجاري راجح لصالح إسرائيل في تبادلها مع المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة، حيث تصل النسبة إلى ٥٦٪، وحتى لو أضفنا الدول الأوروبية الأخرى لوصلت النسبة إلى ٦٦٪. وقد يعود هذا إلى اتفاقات المتاجرة الحرة بين إسرائيل وهاتين الكتلتين. على أن واردات وصادرات إسرائيل من وإلى المجموعة الأوروبية متساوية، في حين أن وارداتها من الولايات المتحدة أقل بكثير من صادراتها إليها.

الاستثمارات الخارجية

أظهر مجمل الحساب المالي[٢٨] لعام ٢٠٠٨ استثمارات صافية[٢٩] بقيمة ٢,٩ مليار بالمقارنة مع استثمارات صافية بقيمة ٣,١ مليار دولار خلال العام ٢٠٠٧. تشمل الاستثمارات الإسرائيلية خارج البلاد (أو الاستثمارات الخارجية داخل إسرائيل) استثمارات مباشرة، استثمارات بأوراق نقدية وأسهم متداولة، وكذلك استثمارات أخرى مثل إيداعات، قروض واعتماد قصير الأمد. وقد بلغت الاستثمارات الإسرائيلية في الخارج قيمة ١٧,٩ مليار دولار[٣٠]، بعد ارتفاعها إلى قيمة ١٨,١ مليار دولار عام ٢٠٠٧ وإلى قيمة ٢٩,٧ مليار دولار خلال العام ٢٠٠٦. في المقابل كانت الاستثمارات الأجنبية داخل إسرائيل بقيمة ١٥ مليار دولار بعد أن كانت ١٤,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٧، وبعد أن ضربت رقما قياسيا عام ٢٠٠٦ إذ بلغت هذه الاستثمارات قيمة ٢٥,٨ مليار دولار، منها مبلغ ١٤,٢ مليار دولار استثمارات مباشرة وحوالي ٥ مليار دولار استثمارات بأوراق نقدية وأسهم شركات إسرائيلية متداولة (أنظر لائحة رقم ٣ ورسم رقم ١٠).

لائحة رقم 3: الإستثمارات الأجنبية في إسرائيل والإستثمارات الإسرائيلية في الخارج (مليار دولار)

	2006	2007	2008
الإستثمارات الإسرائيلية خارج البلاد	29.7	18.1	17.9
الإستثمارات الإسرائيلية المباشرة خارج البلاد	17.2	8.2	8
الإستثمارات الإسرائيلية في الأوراق النقدية والأسهم خارج البلاد	6.8	3.8	4.1
الإستثمارات الإسرائيلية الأخرى خارج البلاد	5.7	6.1	5.8
الإستثمارات الأجنبية داخل إسرائيل	25.8	14.8	15
الإستثمارات الأجنبية المباشرة داخل إسرائيل	14.2	8.8	9.2
الإستثمارات الأجنبية في الأوراق النقدية والأسهم داخل إسرائيل	5.1	2.7	2.8
الإستثمارات الأجنبية الأخرى داخل إسرائيل	6.5	3.3	3

المصدر: دائرة الإحصاءات المركزية، بنك إسرائيل ووزارة المالية

وإذا عاينا اللائحة أعلاه نجد أن حركة تخارج رؤوس الأموال المحلية أكثر تأثيرا من التدفق الاستثماري الأجنبي إلى إسرائيل على مرّ السنين. تعتبر إسرائيل من البلدان القليلة في العالم التي تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الظروف حتى الحربية منها. وقد يكون تفسير ظواهر تدفق رؤوس الأموال من وإلى إسرائيل مرتبطا بشدة مع ازدياد تشابك الاقتصاد الإسرائيلي مع الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يبرر تحول إسرائيل من نمط الاقتصاد الزراعي الاستيطاني العسكري إلى اقتصاد المعرفة القائم على الصناعات الإلكترونية والتكنولوجيا الرفيعة (الهاي – تك).

الغريب أن الاقتصاد الإسرائيلي الذي عانى دائما من عدم استقرار الأوضاع الأمنية، يتصرف كالواحة في الصحراء. وهو يخرج من محنة الحروب الدائمة كما لو أنها لم تحدث بتاتا. تستمر الاستثمارات الاجنبية بضرب أرقام قياسية بعد حروبه المختلفة، مما قد يشير للثقة المطلقة من المستثمرين الأجانب بمستقبل إسرائيل السياسي.

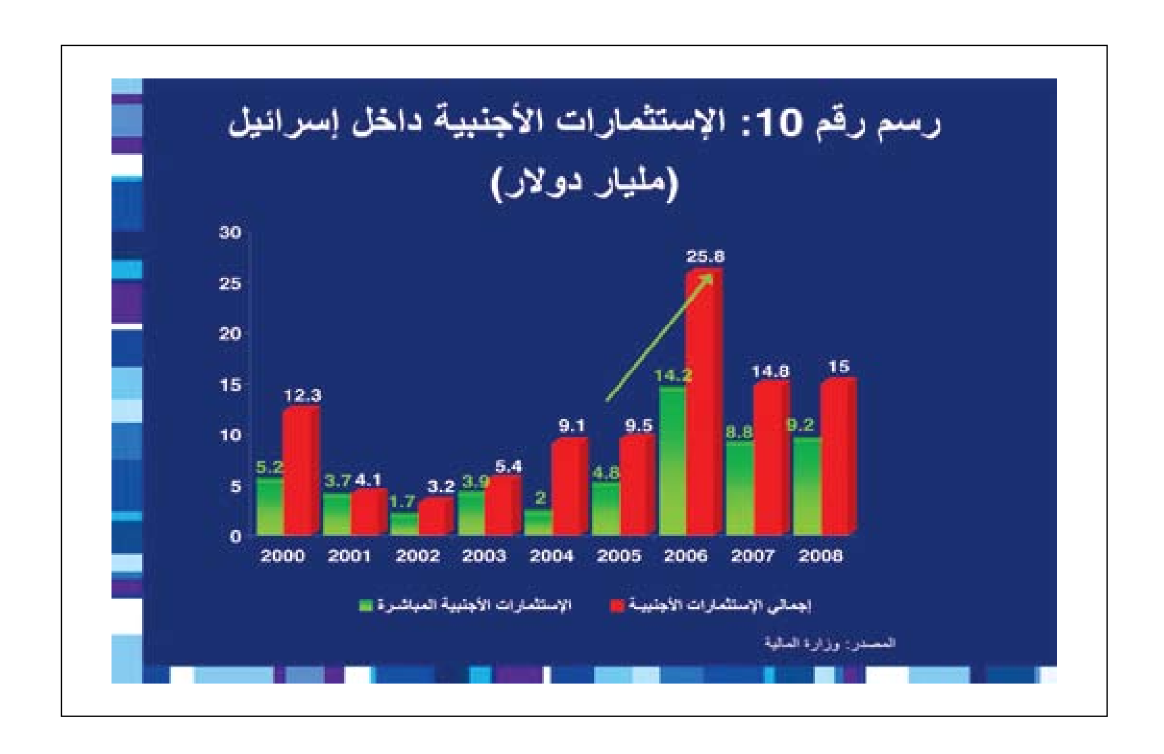
وتعود أسباب تدفق رؤوس الأموال إلى إسرائيل بهذا الشكل إلى حقيقة كون إسرائيل استثمارا إستراتيجيا يمكن أن تتوجه إليها الاستثمارات الأجنبية بدوافع سياسية وايديولوجية، بالإضافة إلى تدفقها من دوافع اقتصادية على المدى الطويل. وقد واصلت الاستثمارات الأجنبية تدفقها إلى إسرائيل حتى بعد فترات الحروب التي شنتها بالأساس على لبنان وغزة.

ولا يسعنا هنا إلا أن نبين مدى تدخل حكومات إسرائيل على اختلاف أنواعها بتوجيه الاستثمارات الإسرائيلية إلى الخارج وإعطاء شرعية لاندماج إسرائيل في الاقتصاد العالمي. تتبنى الحكومة ظاهرياً سياسة "السوق الحرة" مدعية أنها تترك القرار بشأن الاستثمارات لأصحاب رأس المال. غير أن مثال صناعة الالكترونيات يدل على أن الحكومة تستطيع العمل والتدخل أكثر بكثير.

وقد أشار بنك إسرائيل في تقريره لسنة ٢٠٠٨ إلى عدد من العوامل التي ساهمت في ازدياد وزن صادرات الصناعة الإلكترونية: "التدخل الحكومي، الذي ساعد فروع التصدير الغنية بالمعلومات عن طريق مِنَح العالِم الرئيسي وقانون تشجيع الاستثمارات المالية، حيث تقوم الحكومة الإسرائيلية بتشجيع الاستثمار الأجنبي والمشاركة في صناديق دولية للبحوث.

ولتوضيح هذه الأمور يمكننا القول أن حكومة إسرائيل تعمل بشكل دائم على إزالة القيود المختلفة على الاستثمار الأجنبي فيها، إلا فيما يتعلق بصناعات السلاح حيث يمنع الاستثمار الأجنبي فيها. وقد عملت إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة وحلفائها على جعل اقتصادها بمثابة مركز لجذب الاستثمارات الاجنبية فى منطقة الشرق الاوسط اعتمادا على ما تتمتع به من "مناخ استثماري" ملائم لجذب هذه الاستثمارات بفضل ما اتخذته من إجراءات وما تقدمه من تسهيلات، من منطلق أهمية الاستثمارات الأجنبية كمصدر لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والحصول على التكنولوجيا اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة الصادرات وتنويع مصادر الدخل. وتأخذ إسرائيل في سياستها لجذب الاستثمارات الأجنبية بمجموعة متنوعة من الأساليب، منها المشروعات المشتركة أو بتأسيس مشروعات اقتصادية تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالإضافة إلى السماح للشركات متعددة الجنسية بفتح فروع لها للعمل في إسرائيل أو اتخاذها كقاعدة للانطلاق للعمل فى دول أخرى. كذلك توفر إسرائيل العديد من الحوافز والتسهيلات التشريعية والقانونية والإدارية والفنية، والبنية التحتية المتميزة، لجذب مثل هذه النوعية من الاستثمارات ما أدى إلى قيام العديد من المشاريع الاستثمارية التى جعلت من إسرائيل "مركزا ماليا دوليا مهما" في منطقة الشرق الاوسط، وتتمثل الحوافز والتسهيلات القانونية في مجموعة متنوعة من التشريعات والقوانين التي توفر الأرض الخصبة لإقامة المشروعات الاستثمارية، سواء فيما يتعلق بتأسيس الشركات أو الحرية الاقتصادية أو قوانين الضرائب والجمارك، وغيرها، بما يتماشى مع سياسة "الاقتصاد الحر" التي تتبناها إسرائيل.

أضف إلى ذلك أن الاستثمار الحكومي المباشر في تطوير تقنيات عسكرية متقدمة، والذي أوجد تفوقاً نسبياً للصناعة الإسرائيلية في السلع المخصصة للسوق العسكرية والمدنية. بعبارة أخرى، تستطيع الحكومة، إذا رغبت، أن تلعب دوراً مركزياً في سياسة الاستثمارات، سواء عن طريق توجيه استثمارات أصحاب رؤوس أموال أو استثماراتها هي. وكانت الحكومة، التي تعد أكبر المستثمرين، قد قلصت من جهتها أيضاً استثماراتها في الاقتصاد المحلي، وزادت من استثماراتها في السوق العالمية.



المساعدات الخارجية

تقرر عام ٢٠٠٧ زيادة المساعدات الأميركية لإسرائيل بمبلغ ٣٠ مليار دولار خلال الأعوام العشرة القادمة، أي بزيادة قدرها ٤٠٠ مليون دولار سنويا، حيث بلغت المساعدات العسكرية والمدنية المقدمة لإسرائيل في السابق حوالي ٢,٦ مليار دولار سنوياً، مع العلم أن إسرائيل كانت قد صرحت في السابق برغبتها تخفيض الاعتماد على المساعدات الأميركية، وإلغاء المساعدات الاقتصادية بشكل تدريجي، وذلك بموجب اتفاق وقعه رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو عام ١٩٩٨ مع الولايات المتحدة يقضي بتخفيض المساعدات الأميركية بمقدار ١٢٠ مليون دولار سنويا.

تشير المساعدات الأميركية لإسرائيل إلى مستوى العلاقة الاستراتيجية بين الطرفين، حيث تُعتبر إسرائيل ذخراً استراتيجيا للولايات المتحدة في المنطقة. فمنذ سنة ١٩٦٧ وإسرائيل تحصل على أكبر مساعدات خارجية من الولايات منذ الحرب العالمية الثانية. وتساهم المساعدات الأميركية السنوية بما يعادل ٣٤٠ دولارا سنوياً للفرد في إسرائيل. وهو أعلى متوسط مساعدات في العالم، حيث يبلغ متوسط المساعدات للفرد في العالم ٢٢ دولاراً فقط.

وإذا كان من الصحيح أن المساعدات الأميركية تشكل حوالي ٤٪ فقط من ميزانية إسرائيل السنوية، فإنها تساهم مساهمة نوعية في تعزيز التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة. لأن المساعدات العسكرية الأميركية مفتوحة على أوسع مدى بالنسبة للتقنية العسكرية التي تحصل عليها إسرائيل، والتي لا يحصل عليها حتى شركاء لها في الحلف الأطلسي.

ويجب علينا في هذا الصدد أن نفصل قيمة المساعدات العسكرية عن المدنية، إذ بلغت قيمة المساعدات العسكرية نحو ٢,٤ مليار دولار خلال العام ٢٠٠٨، أما المساعدات الاقتصادية فقد بلغت حوالي ٦٠٠ مليون دولار في العام

نفسه . وتستطيع إسرائيل استخدام المساعدات العسكرية للبحث والتطوير في الولايات المتحدة، وكذلك لشراء معدات عسكرية من منتجين إسرائيليين .

وكان للمساعدات الأميركية لإسرائيل دور في دعم الاقتصاد الإسرائيلي، وبالذات من أجل تطوير قطاعات التقنيات العالية، لكي تصبح إسرائيل بلدا صناعيا يوازي بعض الدول الأوروبية المتقدمة .

لا تشمل المساعدات المذكورة أعلاه فوائض عتاد بقيمة مئات ملايين الدولارات . لا تشتمل المساعدة العسكرية الثابتة على أموال من أجل مشروعات للبحث والتطوير، مثل ١,٣ مليار دولار مُنحت لمشروع مشترك لتطوير نظام مضاد للصواريخ "حيتس"، جاءت بواسطة ميزانية الأمن . إن العتاد المُعد سلفا في إسرائيل للاستعمال العسكري الأميركي الممكن، يوفر على إسرائيل تكاليف ملحوظة من إمدادات الطوارىء .

الفصل الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الإسرائيلي

بعد مرور خمسة أعوام على الكساد الاقتصادي الأخير الذي شهدته إسرائيل خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٣، ربما تجد إسرائيل نفسها تقف على عتبة كساد اقتصادي كبير، وذلك وفقا لتقديرات أوساط اقتصادية، منها أوساط كبيرة في وزارة المالية، والهيئتان البنكية والصناعية .

ووفقا للتقديرات فان الكساد الاقتصادي قد يجر في أعقابه ليس فقط تباطؤا بالإنتاج الاستهلاكي، بل وأيضا تجميدا للأجور وإقالات واسعة، وجراء هذا القلق دعا شراغا بروش رئيس اتحاد الصناعيين الحكومة إلى العمل على الفور وإعداد مخطط طوارئ اقتصادي، من أجل الحد من الكساد الاقتصادي وذلك "قبل فوات الأوان" .

وكما أشرنا في الفصل الأول تشهد إسرائيل حاليا تباطؤاً وليس كسادا، حيث كان نمو الناتج بنسبة ٣,٨٪ عام ٢٠٠٨، ولكن التراجع الحاصل في الربع الأخير من العام ٢٠٠٨ قد يدل على أن التباطؤ سيتحول إلى كساد خلال العام ٢٠٠٩ .

وعلى العكس من التباطؤ الذي يستمر فيه الاقتصاد بالنمو لكن ببطء، فان الكساد هو أحد الظواهر الخطيرة في الاقتصاد، ويعني عدم وجود نمو اقتصادي . وفي فترة الكساد ينخفض الاستهلاك، ويلجم الإنتاج، وتبدأ المصانع بإقالة العمال الأمر الذي يجبر الدولة على مضاعفة دفع رسوم البطالة وإفراغ ميزانيتها، وتتوقف الدولة عن تخفيض الضرائب، ويزداد عدد العاطلين عن العمل، وتجبر الدولة على الاقتطاع من الميزانيات الضرورية مثل الرفاه الاجتماعي والصحة والتعليم .

وقد كانت شركات "الهاي تك" أول المتضررين من الأزمة المالية العالمية التي تترك آثارا سيئة على الاقتصاد الإسرائيلي بمجمله، وخاصة من جهة ارتفاع نسبة البطالة والعاطلين عن العمل . وقد قامت شركات "الهاي تك" بفصل ما يقارب ١٠ آلف عامل خلال العام ٢٠٠٨ . كما من المتوقع أن يتم فصل عدد آخر يتراوح ما بين ٥-١٠ آلاف عامل خلال العام الحالي . يشار في هذا السياق إلى أن شركة "الهاي تك" "كومبارس" قامت بفصل ٥٠٠ عامل من بين ٤٥٠٠ عامل يعملون في فروع الشركة في كافة أنحاء العالم، نصفهم يعمل في إسرائيل . وأشارت إلى أن كبرى شركات "الهاي تك" تسجل انخفاضا في الطلب على منتجاتها في العالم .

ويشار هنا أن فصل كل عامل في مجال " الهاي تك " يؤدي إلى فقدان أربعة عمال آخرين مقابله في صناعات ذات صلة، وخاصة في الحراسة والصيانة. وتؤكد ذلك التقارير التي تشير إلى فصل ٤٠ ألف عامل من عملهم، خلال العام الماضي، في أعقاب فصل ١٠ آلاف عامل في شركات " الهاي تك " .

تجدر الإشارة إلى أن تعزز قيمة الشيكل مقابل الدولار في العام الماضي قد فاقم مصاريف شركات " الهاي تك " ، التي تدفع لعمالها بالشيكل، في حين تبيع منتوجاتها بالدولار. ومن هنا سينخفض التصدير الإسرائيلي، الذي كان أحد محركات النمو في الأعوام الأخيرة، ولن يسجل الارتفاعات المثيرة التي سجلها في الماضي، خصوصا أن السوق الأميركية تغرق في ركود عميق جدا. وتتوقف البنوك عن منح التسهيلات إلى الشركات والمصانع في ظل غياب الضمانات المطلوبة.

وقد عرضت خلال العام ٢٠٠٨ على طاولات المسؤولين في وزارة المالية وبنك إسرائيل وموظفين في وزارات مختلفة معطيات تشير إلى إمكانية مواجهة الاقتصاد الإسرائيلي مرحلة كساد. وعلى سبيل المثال يقدم المنتجون والتجار تقارير عن انخفاض المشتريات وتفضيل شراء المنتجات زهيدة الثمن . ويقدم اصحاب المحال التجارية تقارير عن " أوضاع صعبة " وعن أخطار إغلاق، ويتحدثون في فرع العقارات عن تباطؤ المبيعات، ويقدمون في مكاتب العمل تقارير عن ارتفاع عدد العاطلين عن العمل.

ويتوقعون في مؤسسة " دان آند بردستريت " ارتفاعا بنسبة ٢٠٪ للشركات والمحال التجارية التي ستغلق في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٩ وذلك بالمقارنة مع العام الماضي. ووفقا لتقديرات هذه المؤسسة فان عدد الشركات الجديدة التي ستفتح أبوابها سيكون أقل من عدد الشركات التي ستغلق أبوابها، وذلك للمرة الأولى منذ أربعة أعوام.

وتشمل التخوفات فرعي السياحة والمجوهرات، إذ يتوقع وصول عدد سياح أقل في عيد الميلاد القادم، انخفاض السياحة الداخلية، فيما يتخوف المستثمرون في فرع المجوهرات أن يؤدي الكساد إلى تقليص الأرباح وإلى إقالات عديدة، وحسب المعطيات المتوفرة لدى الهستدروت حتى اليوم تم فصل ما بين ٣٥-٣٧ الف عامل من عدة مصانع وأماكن عمل، عدا عن فصل مئات العمال الذين عملوا في أماكن عمل خاصة وفي حالات فردية.

وعليه، يتراوح عدد العمال المفصولين اليوم ما بين ٤٠-٤٢ الف عامل. ومن جانبها أعلنت وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية أن عدد الوظائف الشاغرة تدنى بنسبة ١٥٪ خلال الربع الثالث من العام الجاري، وبلغ نسبة ٢٣٪ خلال سنة ٢٠٠٨. وقالت الوزارة أن تدني الطلب على المستخدمين، إلى جانب التوقعات المتشائمة نسبياً فيما يتعلق بأرباب العمل، يشيران إلى أنه من المتوقع أن يشهد سوق العمل فترة أصعب خلال الأشهر المقبلة، حيث سيتم فصل ٦٠ ألف عامل إضافي ليصل عدد العاطلين عن العمل إلى أكثر من ٢٧٠ ألف عاطل.

وتشير التقديرات الآن، إلى أن الأزمة المالية وانخفاض أسعار الأسهم في جميع أرجاء العالم، ألحقت أضرارا بخزينة الدولة بحوالي ٤,٥ مليار شيكل خلال العام ٢٠٠٨. وتبرز معظم الصحف العبرية[٣١] أن حالة من الذعر وفقدان الثقة تعم الأسواق، تسببت في تراجع عدد كبير من الأسهم تجاوز بعضها الانخفاض بنسبة ٤٠٪ من قيمتها. ومن المتوقع استمرار تحطم أسواق المال الإسرائيلية في الفترة القادمة إزاء تزايد التقديرات بانتشار حالة الركود أو حتى

الكساد في إسرائيل واتساع آثار الأزمة العالمية لتؤثر على جميع المرافق الاقتصادية، ما يسبب ظاهرة الإقبال الشديد على بيع الأسهم كنتيجة لذلك.

وقد كان انهيار الأسواق المالية في بورصة تل أبيب بمثابة هزات ارتدادية لانهيارات أسواق المال العالمية.

ويشار إلى أن امتلاك البنوك الإسرائيلية الخمسة الكبرى أرصدة في المصارف الأجنبية خارج البلاد بقيمة ٥٠ مليار دولار، ما يعادل ١٨٪ من إجمالي رأسمالها، أدى إلى شروع هذه البنوك في تقليص حجم استثماراتها الخارجية عقب الأزمة الاقتصادية العالمية وإعلانها عن خسائر تفوق ٢ مليار شيكل عام ٢٠٠٨.

وقد تراجعت أسعار الشقق السكنية حتى الآن بنسبة ٩٪ وفقا لتقديرات المدير العام للمركز الإسرائيلي للبناء "كوبي لانجليب"، الذي قال إن سوق السكن يشهد انخفاضا في الطلب على المنازل في ظل الانخفاض المستمر في أثمانها جراء الأزمة الاقتصادية العالمية.

وتبرز آثار الأزمة الاقتصادية بخسارة كبار أثرياء إسرائيل في الأشهر القليلة الماضية ما لا يقل عن ١٥,٥ مليار دولار[٣٢] نتيجة الضربات التي تلقتها أسواق المال العالمية[٣٣]. فعلى سبيل المثال كانت خسائر شركة "أفريكا يسرائيل" برئاسة "ليف ليفايف" ٥ مليار شيكل، أي أنه مُني بخسائر بنسبة ٥٠٪.

وتبين أن التراجع الحاصل في مجمل المداخيل لدى أغنى ٣٥ عائلة في إسرائيل بلغ نسبة ٤٠٪، إذ كانت ثروتهم مجتمعة نحو ٤٠ مليار دولار، تراجعت الآن إلى مستوى ٢٦ مليار دولار. ومن أبرز الخاسرين عائلة "عوفر" التي سجلت خسائر بقيمة ٣,٥ مليار دولار، إذ كانت ثروة العائلة حتى قبل ثمانية أشهر نحو ٥,٥ مليار دولار، وتراجعت في هذه المرحلة إلى نحو ملياري دولار. كذلك الأمر بالنسبة للثري "أركادي غايداماك"، الذي كانت ثروته قبل ثمانية اشهر نحو ثلاثة مليارات دولار، وهي اليوم في حدود ١,٧ مليار دولار، ويواجه سلسلة من قرارات المحاكم، التي فرضت حجزا على بعض ممتلكاته وأسهمه في عدد من الشركات، ويجري الحديث عن اقتراب حدوث انهيار اقتصادي كبير لديه. وتشمل القائمة أيضا اسم الثري "يتسحاق تشوفا"، التي كانت ثروته تقدر بنحو ٢,٦ مليار دولار، لتهبط الآن إلى مستوى ١,٢ مليار دولار.

إلا أن الخسائر لا تتوقف عند كبار الأثرياء، بل إنها تضرب أيضا وبقوة المصالح الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، التي تطالب الحكومة بإعداد خطة طوارئ لإنقاذها، لأن انهيار قسم كبير منها يعني خروج آلاف العاملين إلى البطالة.

وقد عمل البروفسور ستانلي فيشر محافظ بنك إسرائيل على تخفيض قيمة الفائدة بشكل مستمر خلال الأشهر الأخيرة بهدف مواجهة أخطار الكساد الاقتصادي، وذلك رغم التضخم المالي العالي الذي يسود إسرائيل منذ أشهر والذي يحوم حول ٥٪ سنويا، مع العلم أن التضخم المالي يتضاءل بسبب الكساد وانخفاض الاستهلاك.

وقد أوصى فيشر الحكومة الإسرائيلية بمواصلة الاستقرار المالي والمحافظة على استقرار الأسعار، وهو ما يشكل "تحديا خاصا في ضوء التوقعات المتشائمة باستمرار التباطؤ العالمي". واعتبر أنه يمكن للحكومة الإسرائيلية أن تحقق هذه الغاية عبر مواصلة كبح الميزانيات، وإبقاء العجز العام في أدنى درجاته. ولاحظ أن هذا هو ما يكفل للاقتصاد الإسرائيلي مواجهة الهزات الكبيرة الآتية من الخارج. وشدد على وجوب ملاحظة السيرورات الإشكالية الراهنة في الاقتصاد الإسرائيلي، لمنع تأثيرات التباطؤ عن هزّ الاقتصاد الإسرائيلي أكثر وإدخاله في حالة كساد.

وتحدث تقرير بنك إسرائيل عن وجوب إتمام الإصلاحات البنيوية في التعليم والمؤسسات الاجتماعية والعامة، ومحاربة الفقر وتحديد سقف للتضخم المالي.

وتعتبر نسبة النمو المعلنة من جانب بنك إسرائيل الأقل في السنوات الخمس الماضية، ما يعني تراجعا في مستوى الحياة والصادرات. ويتوقع البنك عجزا في ميزان المدفوعات بحوالي نصف مليار دولار، في حين كانت إسرائيل تتمتع بفائض في هذا المجال طوال السنوات الخمس الأخيرة.

وقد أعلن وزير المالية السابق "روني بار- أون" عن خطة التحفيز الاقتصادي، وذلك بالتنسيق مع محافظ بنك إسرائيل "ستانلي فيشر" لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، جاء فيها أن الحكومة ستقوم بتخصيص مبلغ ٢١,٧ مليار شيكل مع استثمار بقيمة ١,٥ مليار شيكل من فائض ميزانية عام ٢٠٠٩ وخلق ١٠،٠٠٠ فرصة عمل.

وتتلخص بنود الخطة بتحويل مليارات الشواكل للأسواق المالية والبنوك، وإيجاد شبكة أمان اجتماعي تحمي مدخرات الجمهور في صناديق التقاعد المختلفة، فيما لم تضمن الخطة أية نية لحماية الودائع الشخصية للمواطنين، ما سيؤدي إلى حالة من الهلع والخوف تنتهي بسحب جنوني وغير مدروس لهذه الودائع.

وتهدف هذه الخطة إلى زيادة الائتمان بثلاثة مليارات وثلاثمئة مليون شيكل، ومنح المصدرين زيادة ائتمانية أخرى، وإنشاء صندوق لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإرجاء موعد تسديد ضريبة القيمة المضافة بحق أصحاب المحال الصغيرة.

تستند هذه الخطة إلى أربعة أركان أساسية:

١. الاستثمارات بالبنية التحتية وإضافة مبلغ ٦٠٠ مليون شيكل لتوسيع الشوارع وبناء ٥٠٠ غرفة تعليمية في مناطق مختلفة من إسرائيل.
٢. رفع حجم الاعتماد البنكي وإقامة صندوق خاص لمساعدة المحال التجارية الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون شيكل لدعمها، وبالإضافة لذلك ستمنح هذه المصالح تسهيلات معينة عند حصولها على اعتماد بنكي.
٣. زيادة الاستثمارات في الأبحاث والتطوير بمبلغ ٢٥٠ مليون شيكل، وإقامة صناديق مشتركة بالتعاون مع القطاع الخاص.
٤. تنفيذ خطوات إضافية تتعلق بأسواق العمل، وتشمل هذه الخطوات استثمارات بقيمة ٤٠٠ مليون شيكل لبرامج الإرشاد المهني في فروع الصناعة، البناء، وفروع التكنولوجيا الرفيعة.

يذكر أن هذه الخطة لاقت معارضة شديدة من عدة أوساط، منها منظمة العمال العامة "الهستدروت"، والتي أعلنت عن نزاع عمل يمكنها من الإعلان عن الإضراب الشامل بعد أسبوعين في حال عدم تعديل الخطة، بإضافة بند يتعلق بتأمين يضمن حقوق المدخرين في صناديق التقاعد وصناديق الائتمان.

وقد عارض رئيس الحكومة السابق "إيهود أولمرت" هذه الخطة، وقال أنه يجب مواجهة الأزمة الاقتصادية حالا، إذ أنها لا تنتظر إلى ما بعد الانتخابات، ويجب التحلي بالمسؤولية وعدم الانجرار وراء سياسة تتأثر بالاعتبارات الانتخابية.

ومن بين معارضي الخطة رئيس اتحاد أرباب العمل " شراغا بروش " ، ورئيس لجنة المالية السابق " أفيشاي برافرمان " الذي قال إنها جاءت متأخرة ولا تفي بالغرض المطلوب .

ورأى " برافرمان " أنه يجب توسيع إطار ميزانية الدولة للعام المقبل بهدف تحريك النشاط الاقتصادي ، كما أنه حث الحكومة على دفع مشاريع كبيرة لتطوير البنى التحتية والاستثمار في الضواحي وفي التعليم ، ومنح شبكة أمان لصناديق التقاعد وللمدخرات الشخصية .

أما " شراغا بروش " فقد قال هو أيضا أن الخطة لا تفي بالخطوات المطلوبة من أجل إخراج الدولة من الأزمة المالية المتوقعة ، ودعا الحكومة إلى إنشاء صندوق برأسمال ٢ مليار شيكل لمساعدة المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم .

وأشار " بروش " إلى أن الحكومة مستعدة لتوظيف مبلغ ضئيل يعادل مئة مليون شيكل فقط في مثل هذا الصندوق ، كما دعا رئيس اتحاد أرباب الصناعة الى السماح للمصانع بإخراج مستخدمين في إجازة لبضعة أشهر في ظل انخفاض الطلبات ، وصرف أجور مخفضة للمستخدمين بواسطة مؤسسة التأمين الوطني .

وقد تزامن الإعلان عن خطة التحفيز مع خطوة إضافية اتخذها محافظ بنك إسرائيل " ستانلي فيشر " تقضي بتخفيض نسبة الفائدة البنكية إلى ٢,٥٪ في نهاية العام ٢٠٠٨ [٣٤] وهي نسبة غير مسبوقة في تاريخ إسرائيل . وقد هدف " فيشر " من وراء هذه الخطوة تحفيز الاستثمارات والنمو الاقتصادي ، وإلى خفض تكلفة الاعتماد البنكي وتقوية قدرته على التعامل مع التباطؤ الاقتصادي المتوقع .

أسفرت معارضة أوساط عديدة للخطة المطروحة من قبل وزارة المالية ، عن تعديل بعض البنود فيها ، وعليه أعلنت الوزارة عن تنفيذها لخطة أخرى بقيمة ٢,٨ مليار دولار لتدعم بها الأسواق المالية ، ولتضمن بها القروض المصرفية ، ولتؤمن بواسطتها تعويضات التقاعد .

وأوضحت وزارة المالية أن الهدف الأساسي من الخطة هو ضخ ما يقرب من ١١ مليار شيكل لدعم الاقتصاد الإسرائيلي ، ليواجه الفوضى الناجمة عن الأزمة المالية العالمية ، ولإصلاح العيوب في الاقتصاد والائتمان والاحتياطيات في أعقاب الأزمة ، موضحة أن هذه المبالغ ستستخدم أيضا من أجل ضمان القروض المصرفية الممنوحة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وإلى العائلات ، من أجل زيادة حجم القروض المتوافرة .

وتأتي هذه الخطة بعد خطة الإنقاذ الأولى للاقتصاد ، تبلغ كلفتها الرسمية ٢١ مليار شيكل كما ذكر سابقا ، وهي مخصصة للاستثمارات العامة وتوفير فرص عمل ، كما تأتي بعد انتقاد اتحاد أرباب العمل والهستدروت لها ، باعتبار أنها غير كافية ، لأنها لا تنص على أي ضمان على صناديق التعويضات التي تأثرت بشكل لا سابق له نتيجة التراجع في بورصة تل أبيب .

يذكر أن الأزمة المالية تسببت في انخفاض الناتج الداخلي الصافي في إسرائيل ، وبناء عليه عدل بنك إسرائيل توقعاته بالنسبة للنمو الاقتصادي لعام ٢٠٠٩ ، إذ أشارت التوقعات السابقة إلى نمو بنسبة ٢,٧٪ بينما تشير التوقعات الحالية إلى نمو سلبي بنسبة ١,٥٪ مقابل ٣,٥٪ في العام ٢٠٠٧ ، وعلى إثر هذه التقديرات سيكون نمو الناتج المحلي للفرد سلبياً في العام القادم .

ويتوقع البنك المركزي أن تتراجع الاستثمارات في إسرائيل بنسبة ١٦,٥٪ خلال الربع الثالث من العام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع الربع الثاني. ومن المتوقع أن تصل نسبة البطالة إلى أكثر من ٨٪ خلال الأشهر القليلة القادمة، علما أنها كانت بنسبة ٦,٣٪ في نهاية العام ٢٠٠٧، وبعد أن تدنت بشكل مستمر منذ العام ٢٠٠٤ ، حيث كانت نسبة البطالة عندئذ ١٠,٧٪.

أما محافظ البنك المركزي الإسرائيلي، ستانلي فيشر، فعرض توصياته لمواجهة الأزمة الاقتصادية، واقترح خطة اقتصادية قال عنها إنها "متواضعة". وكشف عن توقعات البنك المتشائمة للنمو الاقتصادي، وقال إنه يتوقع نموا سلبيا بنسبة ١,٥٪ (كانت توقعات المحافظ قبل شهور نموا سلبيا بنسبة ٠,٢٪.)

تبلغ تكلفة الخطة الاقتصادية التي يقترحها المحافظ ٤,٤ مليار شيكل، وتعتمد على النهوض بمشاريع إنشائية في مجال البنى التحتية ودعم سوق العمل، وتشمل توسيع مخطط ويسكونسين، وإحلال ضريبة الدخل السلبية على كافة المناطق في البلاد، إلى جانب زيادة فترة استحقاق مخصصات البطالة.

ويقترح فيشر صرف مبلغ ١,٥ مليار شيكل على مشاريع في البنى التحتية، و ١,١٥ مليار شيكل لدعم الصناعة والتصدير، و١,٨ مليار شيكل تخصص لتقديم مساعدات لسوق العمل. وينصح فيشر بإرجاء الزيادة في الرواتب في القطاع العام. وقال: إن تطبيق توصياته دون تقليص المصروفات الأخرى سيرفع العجز الحكومي إلى نحو ٥,٨٪ من الناتج.

الفصل الثالث: التضخم المالي في إسرائيل عام ٢٠٠٨

سجل التضخم المالي في العام ٢٠٠٨ ارتفاعا ملحوظا وصل على إثره جدول غلاء المعيشة إلى ٣,٨٪، وهذه هي أعلى نسبة منذ العام ١٩٩٩، وهي نسبة تتجاوز السقف الذي حددته الحكومة والبنك المركزي، والذي يتراوح ما بين ١٪ إلى ٣٪.

تجاوز التضخم للعام ٢٠٠٨، كما حصل في العام الماضي، سقف ٣٪ الذي حددته الحكومة الإسرائيلية ووصل إلى ٣,٨٪، وأهم مؤثرات التضخم، الارتفاع المستمر في أسعار المواد الغذائية، وانتقال قطاع البيوت لتسعيرة الشيكل وترك تسعيرة الدولار لأول مرة في تاريخ إسرائيل.

وقد سجل التضخم المالي في إسرائيل، شهرا تلو الآخر ارتفاعات، رغم أن التوقعات المسبقة والمتعلقة بالأشهر ذاتها، كانت تشير إلى ارتفاعه بنسبة أقل من ذلك، وهذا ما أدى بالفعل أن يجتاز التضخم المالي حاجز ٣٪ مع نهاية العام ٢٠٠٨، وذلك للعام الثاني على التوالي، إذ كان التضخم في العام ٢٠٠٧، أعلى من سقف ٣٪ الذي حددته الحكومة، ووصل إلى نسبة ٣,٦٪.

وبقي العامل الأساس لارتفاع التضخم المالي هو ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بما فيها الخضراوات والفواكه، كما هي الحال بالنسبة لأسعار الوقود، لكن ما أدى إلى ارتفاع التضخم وعدم هبوطه هو أن قطاع بيع وتأجير البيوت أصبح يسجل أسعاره بالشيكل، متخليًا لأول مرّة في تاريخ إسرائيل عن تسعيرة الدولار.

وكان التضخم المالي يتراجع في العامين الأخيرين بفعل تراجع سعر صرف الدولار، الذي كان ينعكس مباشرة على

أسعار البيوت من بيع وتأجير وصيانة، إضافة إلى أسعار السيارات والمعدات الكهربائية البيتية وغيرها من البضائع المستوردة. ونتيجة لهذا التخلي عن تسعيرة الدولار سجل قطاع البيوت شهرا تلو الآخر ارتفاعات بنسبة ٤,٠٪ أو أكثر، مما ساهم في رفع التضخم وليس تراجعه.

وقد سجل التضخم المالي في الربع الأول من العام ٢٠٠٨ ارتفاعا بنسبة ١,٠٪، ورغم هذه النسبة الضئيلة إلا أن التوقعات بتجاوز حاجز ٣٪ تكاثرت، خاصة وأنه إبتداء من شهر آذار سجل جدول غلاء المعيشة ارتفاعا فاق نسبة ٣,٠٪ لتصل قيمته في ١٢ شهر إلى ٣,٧٪، وكان ذلك دلالة على توجه بالعودة إلى وتيرة تضخم أعلى من وتيرة السنوات الست الأخيرة.

وقد كان مؤشر التضخم المالي المتعلق بتجارة الجملة، والذي سجل ارتفاعات عدة في أشهر سابقة بنسبة علت ٢,٢٪ في الصناعات الموجهة للسوق المحلية، ما يعني ارتفاعا مستقبليا لهذه الأسعار في السوق، يعدّ من مؤشرات ارتفاع التضخم المالي مستقبلا.

وعلى الرغم من ذلك، هناك من يتوقع أن يتم لجم التضخم المالي في إسرائيل بتأثيرات عالمية، كما يرى الخبير الاقتصادي في شركة توظيف الأموال "اكسلانس"، شلومو معوز.

وبحسب معوز سيؤدي الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة إلى تقليص حجم الطلب، وبالتالي سيتراجع الطلب على الطاقة والمواد الغذائية، وإذا ما حصل هذا فإنه سيتم لجم التضخم المالي في إسرائيل.

وفي المقابل يرى الخبير الاقتصادي في الشركة المالية "هارئيل"، ميخائيل شارئيل، العكس، ويقول: حتى وإن استقرت أسعار النفط والمواد الغذائية في العالم، فإن التضخم المالي في إسرائيل سيواصل ارتفاعه، بفعل ارتفاع أسعار البيوت والطاقة، التي في ظل مثل هذه الوضعية ستسجل زيادات كبيرة، خاصة بعد أن يبدأ الدولار في مسار ارتفاع سعر صرفه أمام الشيكل وسائر العملات في العالم.

ويقول المحلل الاقتصادي في صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية، موطي بسوك: إنه على ما يظهر فإن عميد بنك إسرائيل، ستانلي فيشر، لن يكون بمقدوره الحفاظ على مجال التضخم المالي، الذي حددته الحكومة للعام القادم، ويتراوح ما بين ١٪ إلى ٣٪، وهو ما حصل أيضا في العام الماضي- ٢٠٠٧.

وقد سجلت أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية ارتفاعا بنسبة ١٢,٧٪، أي أكثر بثلاثة أضعاف من مجمل التضخم، وما منع ارتفاع التضخم بنسب أعلى هو انهيار سعر صرف الدولار أمام الشيكل في الفترة نفسها، بنسبة تزيد عن ٢٠٪، ومنذ مطلع العام ٢٠٠٧، بأكثر من ٣٠٪.

ومن بين المواد الأساسية التي سجلت أسعارها ارتفاعا كانت الخضراوات والفواكه بنسبة ٢٥٪، وهناك أصناف تضاعفت أسعارها، وارتفعت أسعار منتوجات الطحين بنسبة ٦٠٪، والألبان والأجبان بنسبة تتراوح من ١٣٪ إلى ١٧٪، والزيت النباتي (عدا زيت الزيتون) ارتفع بنسب وصل بعضها حتى ٥٥٪، الأرز الذي سجل ارتفاعا يتراوح ما بين ٧٠٪ إلى ١٠٠٪.

وسجل معدل أسعار لحوم الماشية والطيور والأسماك ارتفاعا بنسبة ٢,٥٪ بالمعدل، لكن أسعار اللحوم الطازجة سجلت ارتفاعا يتراوح ما بين ١٠٪ إلى ١٢٪.

وقد ازدادت الضغوط على شبكات التسوق لرفع أسعارها، وخاصة على ضوء الارتفاع المتواصل لأسعار الوقود،

والنقص المستفحل في المواد الغذائية الخام والمصنعة في الأسواق العالمية. إلا أن الأسعار قد لجمت نوعا ما، بسبب المنافسة الشديدة بين شبكات التسوق، علما أن هذه المنافسة باتت ملموسة في جوانب كثيرة في السوق المحلية، إذ بالإمكان أن تصل الفوارق في سعر الصنف نفسه إلى أكثر من ١٥٪ في أحيان عديدة.

وقد كان ارتفاع سعر الأرز في النصف الثاني من شهر نيسان ٢٠٠٨ بنحو ٧٠٪، بمثابة أزمة حادة، أدت إلى حجب كميات كبيرة من الأرز عن السوق المحلية، في انتظار مطلع شهر أيار لرفع الأسعار، وكان نقص الأرز ملموسا.

وقد تبع الأرز ارتفاع أسعار الحبوب ومنتجاتها المصنعة بنحو ٢٠٪، ثم ارتفاع أسعار لحوم الطيور الطازجة والمجمدة بنحو ٢٥٪، ولم يبق أي صنف من المواد الغذائية من دون ارتفاع.

هذا، وأعلنت وزارة الزراعة الإسرائيلية أنها بلورت خطة متكاملة تهدف إلى تخفيض الاعتماد على استيراد الحبوب، وفي الوقت نفسه تخفيض استهلاكها في إسرائيل، إذ تبين أن ٧٢٪ من الحبوب المستوردة، يتم إطعامها للبهائم والدواجن، "وهذا ما يتطلب تغيير النظام الغذائي لها".

وبحسب معطيات وزارة الزراعة، فإن إسرائيل تستورد سنويا قرابة ٤ر٤ مليون طن من الحبوب، في حين أن ٢ر١ مليون طن فقط موجهة لطعام البشر، و٢ر٣ مليون طن لإطعام البهائم (أبقار وماشية)، والدواجن والطيور، وذلك بكلفة إجمالية لاستيراد الحبوب تبلغ ٦ر١ مليار دولار.

ويتضح من المعطيات ذاتها، أن ما تنتجه إسرائيل سنويا من الحبوب هو ١٥٠ ألف طن، مما يعني أنه لن يكون بالإمكان التنازل كليا عن الاستيراد، ولهذا فإن الهدف هو تقليص كميات الاستيراد وليس وقفه.

أدى هذا الوضع إلى أن يرتفع التضخم في السنة الأخيرة، بالنسبة للشرائح الفقيرة، بنسبة ٦,٤٪، في حين أن معدله العام كان ٨,٣٪، أما بالنسبة للشرائح ذات المداخيل الأعلى فقد ارتفع التضخم بالنسبة لها بنسبة ٣,٣٪، وهذا عوضا عن أن مداخيلها المرتفعة لا تجعلها تشعر بهذه النسبة.

ويؤكد مراقبون أن هذه المعطيات المتراكمة من شهر إلى آخر، إلى جانب عوامل أخرى مثل اتساع رقعة العمل الجزئي هربا من البطالة، والانخفاض المستمر للمخصصات الاجتماعية، التي إن لم تتقلص فإن قيمتها في تراجع مستمر، ستؤدي حتما إلى اتساع دائرة الفقر وزيادة حدته، بعد أن أشار آخر تقريرين للنصف الأخير من العام ٢٠٠٦ والنصف الأول من العام ٢٠٠٧، إلى لجم الفقر وعدم ارتفاعه بنسب عالية.

وهذا يعني أيضا استمرار اتساع الفجوات الاجتماعية في إسرائيل بين أصحاب المداخيل العالية وأصحاب المداخيل المنخفضة. وقد أشارت سلسلة من التقارير الرسمية المحلية، وحتى الصادرة عن مؤسسات اقتصادية عالمية، إلى أن الفجوات الاجتماعية في إسرائيل تعتبر الأكثر اتساعا من بين الدول المتطورة.

على ضوء ارتفاع التضخم المالي بسبب ارتفاع المواد الغذائية الأساسية، وكون أن الشرائح الضعيفة والفقيرة التي تعتمد على المخصصات الاجتماعية، هي الأكثر تضررا من هذا الغلاء، فقد تعالت أصوات كثيرة تنادي برفع المخصصات الاجتماعية، وخاصة مخصصات الأولاد والمسنين.

وسارع وزير المالية، روني بار- أون، إلى إعلان ما يشبه "حرب استنزاف" ضد رفع مخصصات الأولاد، كما

ذكرت ذلك صحيفة "ذي ماركر" . ونقلت الصحيفة عن "مقربين" من الوزير رفضه المطلق لرفع المخصصات، بزعم أنها تخرق إطار الموازنة العامة.

وقال المقربون إن بار- أون سيعرض على الطاقم الوزاري الخاص، الذي يبحث مسألة المخصصات، خطة لمواجهة استفحال الفقر وتعمقه، تعتمد بالأساس على زيادة ميزانيات وزارة التعليم، وتشجيع من هم خارج سوق العمل على الانخراط به، إضافة إلى توسيع مخططات باتت مقررة، مثل "الضريبة السلبية"، وهو نمط ضريبي من المفترض أن يطبق العام الجاري في بعض البلدان كنموذج، ويقضي بدفع أموال ضمن الراتب لعائلات فقيرة من التي يعمل رب أو ربة العائلة لديها.

كما يعارض بار- أون الاقتراح الذي قدمه وزير الرفاه، إسحق هرتسوغ، والذي يقضي بأنه بدلا من رفع المخصصات، تدخر الحكومة لكل ولد مخصصاته إلى أن يصبح في جيل ٢١ عاما، ويتسلمها دفعة واحدة.

ويرأس الطاقم الوزاري الخاص زعيم حزب "شاس"، الوزير إيلي يشاي، الذي يهدد بالانسحاب من الحكومة في حال عدم رفع مخصصات الأولاد على وجه الخصوص، كما أنه هو أيضا يرفض خطة وزير الرفاه التي تدعو لادخار المخصصات بدلا من دفعها للعائلات كثيرة الأولاد.

الفصل الرابع: تأثير العمليات العسكرية في قطاع غزة

أشار العديد من التقارير الاقتصادية إلى أن تكلفة الحرب وصلت إلى ١٠٠ مليون شيكل يوميا (٢٤ مليون دولار)، وهذا دون حساب الخسائر جراء سقوط الصواريخ، ولا تأثر الاقتصاد في مناطق الجنوب.

وتشير التقارير الاقتصادية الإسرائيلية[٣٥] إلى أن العملية البرية لقوات الإحتلال الإسرائيلية في قطاع غزة زادت بنسبة كبيرة تكاليف الحرب، والتي اقتصرت بداية على ساعات غارات الطائرات الحربية وتكاليف القذائف. ومع دخول القوات البرية إلى قطاع غزة اضيف إليها تكاليف تفعيل القوات المدرعة وقوات المشاة والبحرية، وتكاليف الذخيرة والوقود والعتاد العسكري الذي يتضرر، بالإضافة إلى تكاليف تجنيد عشرات آلاف جنود الاحتياط.

وتشير التقارير إلى أن معدل تكلفة تجنيد جندي احتياط لليوم الواحد يصل إلى ١٢٠ دولارا، وتصل تكلفة استدعاء ١٠ آلاف جندي احتياط إلى ١,٢ مليون دولار في اليوم الواحد، دون الأخذ بالحسبان التكاليف العسكرية الخاصة بهم كالطعام والإيواء وتوفير شروط الراحة والعيادات الطبية والنفسية، ودون أن تشمل هذه الأرقام التكلفة الاقتصادية من جهة الإنتاج، وذلك بعد استدعاء هذا العدد من الجنود من أماكن عملهم.

ويمكن التوصل إلى أرقام تقريبية استنادا إلى معطيات رسمية مختلفة، حيث تقول مصادر في وزارة المالية أن الجيش تحمل تكاليف الحرب في أسبوعها الأول، والتي تقارب ١٨٥ مليون دولار، وعليه لم تحدث أية زيادة في ميزانية الأمن، حيث استفاد الجيش من ميزانية عامة تقدر بـ ٦٩٠ مليون دولار للعام ٢٠٠٩ والتي من شأنها أن تساهم في تغطية تكاليف الحرب.

وعلى ما يبدو سيكون هناك عجز في الميزانية قد يصل إلى ٥٪ من الناتج القومي، أي ما يقارب ٣٥ مليار شيكل، وعليه فإنه لتوفير مصاريف الحرب، ستضطر الحكومة إلى تقليص ميزانية الوزارات الاجتماعية وزيادة العجز في الميزانية في السنوات ٢٠٠٩، ٢٠١٠ و ٢٠١١.

تشير التقارير إلى أن إطلاق الصواريخ من قطاع غزة يؤدي إلى أضرار غير مباشرة تتمثل في توقف المصانع عن العمل أو منع عمال من الوصول إلى أماكن عملهم، تزيد تكلفتها عن الأضرار المباشرة، التي تتضمن إصابة صاروخ لمبنى أو مركبة أو أية ممتلكات أخرى. وقد توقفت بشكل تام ٢٥٪ من الأنشطة التجارية والصناعية في المدن الجنوبية والتي تم إغلاقها تماماً بعد تدهور الأوضاع الأمنية، نتيجة لسقوط صواريخ على تلك المدن.

ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية داخل المناطق الجنوبية، قررت وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية تقديم قروض مالية عاجلة لأصحاب المشروعات الصغيرة لمنع انهيارهم.

وقد طلب وزير الدفاع الإسرائيلي "إيهود باراك" من وزارة المالية ٣ مليارات شيكل إضافية خلال الشهور القليلة الماضية، نصفها لعام ٢٠٠٨ والنصف الأخر لعام ٢٠٠٩. وقال باراك إن أولمرت وعد بتقديم المزيد لكن بسبب الوضع السياسي ودخول إسرائيل معركة انتخابات برلمانية[٣٦] لم يتم اتخاذ قرار نهائي. كما طلبت وزارة الدفاع نحو ٤ مليار شيكل للعامين القادمين، وقالت إنها في حاجه لهذا المبلغ من أجل تعويض فارق الأسعار المرتفع وتطوير أنظمة سلاحية جديدة وشراء معدات أخرى.

الفصل الخامس: خصخصة الخدمات العامة

تم خلال العقود الثلاثة الممتدة بين العام ١٩٧٠ والعام ٢٠٠٠ بيع أسهم ٤٩ شركة حكومية، كما جرى منذ العام ٢٠٠٠ خصخصة جزء من الشركات الحكومية الكبرى في الاقتصاد ومن بينها شركة الطيران "إل عال"، شركة الاتصالات "بيزك"، شركة "تسيم" للملاحة البحرية ومصافي تكرير النفط (في حيفا).

إضافة إلى ذلك هناك شركات حكومية كبرى أخرى مثل المياه "مكوروت" و"بريد إسرائيل" وشركة الكهرباء القطرية، اتخذت قرارات بشأن خصخصتها، وقد قطعت هذه العملية مراحل مختلفة وأثرت تأثيرا سلبيا على حقوق العاملين والعاملات، تجلى في إجراءات فصل وتسريح وإحالة على التقاعد المبكر، وتقليصات في الأجور، بالإضافة إلى ذلك فقد كان لهذه العملية (الخصخصة) انعكاس سلبي آخر على جمهور العاملين، تمثل في خفض تكلفة القوى العاملة وتحويلها إلى سلعة تجارية.

فضلاً عن ذلك فقد أضرت الخصخصة على المدى البعيد، حتى في الشركات التي كانت توجد فيها لجنة عمال قوية، بحقوق العاملين والعلاقات بين العامل ورب العمل بشكل بعيد الأثر.

وعلى سبيل المثال، أدت خصخصة مصافي تكرير البترول إلى اتفاقية قلصت حقوق العمال الجدد، حيث انتقصت من شروط الأجر والتقدم، وأفسحت المجال لفصلهم من العمل بسهولة أكبر.

اتسمت مسيرة الخصخصة في إسرائيل بمسار متعرج عكس الصعوبات التي كان الاقتصاد الإسرائيلي يعاني منها بنيويا، فطبيعة إسرائيل، فرضت عليها منذ نشأتها عام ١٩٤٨ التدخل القوي في توجيه العمليات الاقتصادية، بحيث نشأ قطاع عام إسرائيلي قدر له أن يهيمن على إدارة الاستثمارات وحركة النشاط الاقتصادي لسنوات طويلة امتدت حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي، ويعود البعض بتاريخ الخصخصة في إسرائيل إلى منتصف السبعينيات، بينما يرى آخرون أن البداية الحقيقية لهذه السياسة كانت بتبني الدولة لبرنامج خصخصة واضح المعالم عام ١٩٨٥ بدعم من الولايات المتحدة

الأميركية . ففي ذلك العام، وصلت معدلات التضخم إلى أقصى مستوياتها ولم يكن هناك بد من إتباع سياسة انكماشية بخفض الدعم المتزايد من جانب الحكومة للمواد الغذائية والعديد من الخدمات، مع محاولة تدعيم الصادرات وزيادة حجم الاستثمارات . ونجحت هذه السياسة في تخفيض معدلات التضخم إلى ١٥٪ عام ١٩٩٤، وبدءا من ذلك العام وضعت الحكومة الإسرائيلية نصب عينيها جعل نسبة التضخم ثابتة بحيث لا تتجاوز ٥٪ فقط .

خصخصة الخدمات الاجتماعية

لقد شكلت الخدمات العامة ممراً لدخول النساء إلى سوق العمل . وتشكل النساء الجزء الأكبر من العاملين في القطاع العام الإسرائيلي، وعليه فإن تقليص هذا القطاع وخصخصته يضر بالنساء في المقام الأول، إذ يبلغ مجموع العاملات في هذا القطاع (يشمل الإدارة العامة، والتعليم، الصحة والخدمات الجماهيرية) قرابة ٥١٥,٤ ألف مستخدمة يشكلن ما نسبته ٧١,٤٪ من مجموع العاملين في هذا القطاع . وتشكل النساء العاملات في الخدمات العامة ما نسبته ٤٥٪ من مجموع النساء العاملات في سائر المرافق الاقتصادية في إسرائيل .

خصخصة في جهاز الصحة

تعمل في خدمات الصحة نحو ١٢٠ ألف امرأة يشكلن ٧٣٪ من مجموع العاملين في جهاز الصحة، والذي تجلت فيه عملية الخصخصة في أربعة أشكال :

١ . ارتفاع مساهمة الاقتصاد المنزلي في تمويل جهاز الصحة من ٢٦٪ العام ١٩٩٥ إلى ٣١٪ في العام ٢٠٠٥، إلى جانب انخفاض في مساهمة الحكومة من ٧٠٪ إلى ٦٥٪ . وقد عبرت الزيادة في إنفاق قطاع الأسر على الصحة عن نفسها في شكل أساس في شراء تأمينات صحية مكملة من صناديق المرضى، وشراء تأمينات (صحية) تجارية من شركات تأمين . وهكذا بات الإسرائيليون اليوم، بعد مرور ١٣ عاماً على سن قانون التأمين الصحي الحكومي الذي ضمن سلة خدمات موحدة وسخية مقابل دفع رسوم صحة، ينفقون مبالغ كبيرة إضافية على التأمينات الصحية . هذا الاتجاه يؤدي أيضاً إلى عدم المساواة في الوصول إلى خدمات الصحة .

٢ . هوية الجهة المقدمة فعليا للخدمات الصحية : ارتفع منذ العام ١٩٨٥ نصيب الجهات التجارية في تنفيذ الخدمات الصحية من ١٩٪ إلى ٢٥٪ تقريباً . مع ذلك فإن نصيب المؤسسات العامة (الحكومية والسلطات المحلية وصناديق المرضى) في تنفيذ الخدمات الصحية ما زال النصيب الأكبر، إذ يصل إلى نحو ٦٢٪ .

٣ . انخفاض في "عائد العمل" من وزارة الصحة وارتفاع في "شراء الخدمات والسلع" من الجمعيات والمقاولين وشركات القوى البشرية (فقد انخفضت نسبة "عوائد العمل" من ٤٧,١٪ في العام ١٩٩٥ إلى ٣٣٪ في العام ٢٠٠٣، في حين ارتفعت نسبة "شراء السلع والخدمات" في تلك السنوات من ٤٧,٣٪ إلى ٦٢,٧٪) . معنى ذلك هو استبدال العاملات والعاملين في جهاز الصحة، الذين يتمتعون بشروط عمل مكرسة في

اتفاقية جماعية، بعاملات وعاملين مشغلين من قبل جهات غير حكومية، قسم كبير منهم غير محميين بواسطة اتفاقيات عمل جماعية.

٤. تغيير في طريقة عمل وإدارة المستشفيات العامة وصناديق المرضى، وبين الأمثلة البارزة على ذلك:

- تعاني سلة الخدمات الصحية المقدمة في إطار قانون التأمين الصحي الحكومي من تمويل ضعيف نظراً لأنها لا تأخذ في الحسبان كامل النمو السكاني، وتقدم أعمار السكان وارتفاع تكاليف الصحة. نتيجة لذلك تنشأ فجوة بين التمويل المرغوب وبين التمويل المتوفر أو المتاح، ما يدفع صناديق المرضى إلى البحث عن مصادر تمويل إضافية.
- تقوم صناديق المرضى ببيع خدمات صحة خاصة وعقاقير طبية بأسعار مرتفعة نسبياً.
- تحول المستشفيات إلى العمل بطريقة تجارية لا تضع مصلحة المريض على رأس اهتمامها.

هناك ثلاثة أنواع من الخدمات الصحية ما زالت ضمن مسؤولية وزارة الصحة وهي: الطب الوقائي، والعلاج التمريضي الذي يستمر لفترة طويلة، وخدمات الصحة النفسية. غير أن هناك خطط خصخصة لكل فرع من هذه الفروع بعضها قيد التنفيذ.

خصخصة في جهاز التعليم

يبلغ عدد النساء العاملات في جهاز التعليم (الرسمي) ٢٤٤ ألفًا يشكلن ٧٨٪ من مجموع العاملين في التعليم. وللخصخصة في جهاز التعليم انعكاسات على النساء سواء كعاملات أو كراعيات أساسيات للأولاد.

وتجد الخصخصة في جهاز التعليم تعبيراً لها في تقليص الإنفاق العام على التعليم من جهة، وزيادة الإنفاق الخاص من جهة أخرى، وتعتبر نسبة الإنفاق الخاص على التعليم في إسرائيل من النسب المرتفعة بين الدول المتطورة، ففي العام ٢٠٠٤ احتلت إسرائيل المكان السادس على هذا الصعيد بين مجموعة الدول المتطورة OECD.

خصخصة جهاز الرفاه

يختلف طابع مناقشة الخصخصة في ما يتعلق بجهاز الرفاه، ذلك لأن قسماً كبيراً من النشاطات التي تتم في إطاره، كان على الدوام في أيد غير حكومية.

ففي إسرائيل لم تقم الدولة على الإطلاق بإدارة جهاز رفاه تابع للدولة، ولم تحدد الحق المدني بالحصول على خدمات رفاه، كما لم تقم أبداً بتحديد سلة أساسية لخدمات رفاه شخصية لسكان إسرائيل.

جهاز خدمات الرفاه الشخصية القائم في إسرائيل خاضع للدولة جزئياً فقط، ذلك لأن جزءاً كبيراً من الخدمات يقدم من قبل جهات غير حكومية، كما أن جزءاً كبيراً من التمويل يأتي من متبرعين يهود يعيشون خارج البلاد، إضافة إلى أن جانباً من العمل يُنفذ بواسطة متطوعين.

الفصل السادس: ميزانية العام ٢٠٠٩

تعمل حكومة نتنياهو الحالية على إعداد ميزانية مزدوجة للأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وذلك بعد إقرار قانون يخول الحكومة الجديدة تمديد الفترة اللازمة للمصادقة على الميزانية بحوالي ٤ أشهر إضافية[٣٧]، بعد أن كانت الفترة المحددة سابقا ٤٥ يوما من موعد استلام الحكومة الجديدة مهامها الرسمية، بالإضافة إلى تحويل الميزانية إلى مشروع ثنائي الأعوام من اليوم فصاعدا.

يصل اقتراح الميزانية للعام ٢٠٠٩ إلى ٣٢٥ مليار شيكل[٣٨] (وهي ميزانية متأثرة جدا بالأزمة الاقتصادية الراهنة التي تمر بها إسرائيل كباقي دول العالم، بالإضافة إلى الحاجة الملحة لإيجاد المصادر المناسبة لتغطية تكلفة الحرب البشعة على قطاع غزة). وقد تمت المصادقة على اقتراح الميزانية خلال ولاية الحكومة السابقة برئاسة "إيهود أولمرت" بتأييد ثلاثة عشر وزيرا من أصل خمسة وعشرين وزيرا، وقد كانت هذه الميزانية استمرارا لمنهجية الحكومة بتكريس أفضلياتها وأولوياتها للوضع العسكري في إسرائيل، وارتكزت على فرضيات وزارة المالية وبنك إسرائيل بنمو اقتصادي بنسبة ١,٥٪ خلال العام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى توجيه الضربات القاسية للشرائح الضعيفة.

وكما هو معروف، أدت الانتخابات في إسرائيل إلى إلغاء كل القرارات السابقة المتعلقة بالميزانية واقتراح ميزانية مزدوجة للأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، لا تعرف عنها أي تفاصيل إضافية إلى حين كتابة هذا التقرير.

الفصل السابع: سعر صرف العملات الأجنبية

شهد الاقتصاد الإسرائيلي في العام ٢٠٠٨ عاصفة كبيرة على ضوء التراجع المستمر لسعر صرف العملات الأجنبية، وخاصة سعر صرف الدولار أمام الشيكل، وهذا الأمر زاد من خشية العديد من المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية وعلى رأسهم اتحاد الصناعيين من ان يؤدي الشيكل القوي الى غلاء البضائع الإسرائيلية المصدّرة للأسواق الأوروبية والأميركية، ما قد يقلل الطلب عليها ويقود لخسائر مادية ملموسة. أضف إلى ذلك الخسائر الكبيرة التي تكبدتها فروع التصدير، ما دفع بنك إسرائيل إلى التدخل بشكل ملموس لمنع هبوط سعر صرف الدولار وإيقاف التدهور الحاصل في هذه الفروع.

وعقدت لجنة المالية التابعة للكنيست جلسة خاصة لمناقشة تداعيات هذا الأمر على المرافق الاقتصادية الإسرائيلية. وأوضح رئيس اتحاد الصناعيين "شراغا بروش" الذي شارك في الجلسة أنه قرر سحب اقتراحه بتعديل قانون بنك إسرائيل ليعمل على تشجيع النمو الاقتصادي على غرار ما يقوم به في مجال الحفاظ استقرار الأسعار.

بينما رفض بنك إسرائيل أية محاولة لحمله من خلال إجراءات تشريعية على خفض نسبة الفائدة المصرفية الأساسية، ويأتي هذا الحراك في ظل تفاقم أزمة المصدرين الإسرائيليين إلى الولايات المتحدة الأميركية الذين خسروا مبالغ طائلة على مدار الشهور الماضية بسبب تراجع قيمة الدولار مقابل الشيكل.

وليس واضحاً أيضا فيما إذا كان تخفيض الفائدة في إسرائيل سيحل المشكلة، حيث واصل سعر صرف الدولار تراجعه بشكل ملحوظ، في حين كان معدل الفائدة في إسرائيل أدنى منه في أميركا.

تعرض الاقتصاد الاسرائيلي الى هزة على ضوء هبوط أسعار صرف العملات الأجنبية، وخصوصا الدولار أمام الشيكل الذي هبط إلى أدنى مستوى له في السنوات التسع الماضية، حيث وصل إلى ٣,٢ شيكل للدولار الواحد. وخشي اتحاد الصناعيين من أن يؤدي الشيكل القوي إلى غلاء البضائع الإسرائيلية المصدّرة للأسواق الأوروبية والأميركية، ما قد يقلل الطلب عليها ويقود لخسائر مادية ملموسة.

يذكر ان هبوط الدولار نابع من أزمة حقيقية يشهدها الاقتصاد الأميركي، بسبب أزمة سوق الرهن العقاري الثانوي (sub-prime)، بالإضافة للعجز الكبير في الميزانية وفي الميزان التجاري مع دول العالم. وقد أثرت الأزمة في أميركا على بورصات العالم وسببت خسائر فادحة بلغت سبعة تريليونات دولار خلال أيام معدودة. ومع أن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها إسرائيل، خاصة منذ عهد نتنياهو، شهدت تقليصات حادة في الميزانية والتزمت حرفيا بإملاءات مؤسسات المال العالمية مما خلق فائضا كبيرا، إلا أن القلق ساد الأوساط الإسرائيلية من احتمال انتقال عدوى الأزمة إلى اقتصادها أيضا.

وادعى اتحاد الصناعيين انه شارف على كارثة اقتصادية بسبب هبوط الدولار، ويشير تقرير له إلى أن قدرة المصدِّر الإسرائيلي على المنافسة كانت الأكثر تضررا من البلدان الأخرى، رغم أن التصدير للولايات المتحدة يشكل ٣٣٪ فقط من مجمل التصدير الإسرائيلي للبضائع. ويعود السبب إلى أن ٧٥٪ من البضائع التي تصدرها إسرائيل محددة بسعر الدولار، حتى عندما يكون الهدف بلدانا ذات عملة مختلفة مثل جنوب شرق آسيا وشرق أوروبا.

قال رئيس اتحاد الصناعيين، شراغا بروش، في أوج العاصفة أن "بقاء سعر الدولار على حاله قد يسبب كارثة للاقتصاد الإسرائيلي، علما أن التصدير ساهم بنسبة ٤٠٪ من النمو الاقتصادي في السنوات الأربع الناجحة الأخيرة. وسيؤدي استمرار الوضع الحالي الى خسارة ٤,٥ مليار دولار من صادرات العام ٢٠٠٨، ما سيدفع الصناعيين الى فصل ٣٥ الف عامل".

جاءت إشارة رئيس اتحاد الصناعيين للخسائر وفصل العمال، على خلفية الاعتقاد بان سعر صرف الدولار المنخفض مقابل الشيكل القوي سيؤدي لارتفاع ملموس في تكلفة القوة العاملة المحلية التي تتقاضى أجرها بالشيكل، الأمر الذي سيزيد أسعار البضائع المصنوعة محليا، ويجعلها أقل ربحيةً من البضائع المستوردة. على هذه الخلفية طالب الصناع الحكومة بتعويضهم عن الخسائر. كما حاولوا بالتعاون مع الهستدروت، الضغط على بنك إسرائيل للتدخل في سوق العملات الأجنبية وخفض الفائدة، وبالتالي خفض قيمة الشيكل.

قرر محافظ بنك إسرائيل تخفيض نسبة الفائدة لتطويق الأزمة، وخاصة لمنع التأثيرات السلبية لحالة الركود الأميركية على إسرائيل، وجاء هذا القرار المفاجئ في فترة لم تكن فيها أية حاجة لتخفيض نسبة الفائدة، ولم يكن لهذا القرار أي مبرر خاصة وأن معطيات الاقتصاد الإسرائيلي أشارت إلى نسبة نمو جيدة (في الربع الأخير من العام ٢٠٠٧ بلغت نسبة النمو ٦,٤٪)، بل له علاقة بالخوف الكبير من وضع الاقتصاد الأميركي وانعكاساته.

ودلت كل العلامات على أن الركود في أميركا، وفي العالم كله، أصبح حقيقة لا يمكن التغاضي عنها، وعليه فإن محافظ بنك إسرائيل فيشر تصرف كما يبدو على أساس الإفتراض بأن الأزمة العالمية ستؤثر على إسرائيل أيضا، لذا سعى إلى تقليل الأضرار.

يعتبر خفض الفائدة، من وجهة النظر الاقتصادية الصرفة، أحدى الأدوات الاقتصادية الأساسية التي يتم إتباعها عادة لمنع ارتفاع قيمة العملة. ولكن في بداية الأزمة رفض فيشر والحكومة التدخل في الفائدة وسوق العملات، حيث اتضح أن هناك من يربح من الفائدة المرتفعة في إسرائيل. المستثمرون الكبار يقترضون المال من أميركا مقابل فائدة منخفضة ثم يستثمرونها في إسرائيل مقابل فائدة أعلى ويربحون من الفارق بين النسبتين. خفض الفائدة يعني تراجع حركة الاستثمار الأجنبي، وهذا ما لا يريده فيشر.

ويشار هنا إلى أن ما يجذب الأموال الهائلة لإسرائيل، ويزيد من قيمة الشيكل ليس متانة الاقتصاد، بل اعتقاد المستثمرين بأنهم سيربحون من الفائدة المرتفعة على الشيكل. ويشير تقرير دافيد آرتسي، مدير معهد التصدير الإسرائيلي، المقدم للجنة الكنيست إلى أن ٧١٪ من التجارة في العملات الأجنبية في إسرائيل، تهدف إلى كسب الأرباح على المدى القصير وهي تتم من خلال "صناديق التحوط"، التي تعتبر أموالا غير إنتاجية ومتنقلة.

وقد أكد آرتسي وجود "ظاهرتين جديدتين خطيرتين في سوق العملات الاجنبية في إسرائيل: زيادة حجم الدور الذي تلعبه عناصر أجنبية، وزيادة حجم النشاط الذي يمكننا أن نسميه مضاربة في السوق. ثقل الأجانب ارتفع من نسبة ٤٢٪ في العام ٢٠٠٣ إلى ٦٢٪ في العام ٢٠٠٨، وبشكل مواز، ارتفع حجم الصفقات التي لها صفة المضاربة. أظهر التقدير الذي أجراه معهد التصدير في صفوف مدراء غرف الصفقات في البنوك المحلية والأجنبية في إسرائيل أن هذه البنوك تقدر أن نسبة المضاربة من مجمل التجارة بالعملات تصل الى ٧١٪".

يتضح إذن أن النمو الاقتصادي في إسرائيل مبني في الواقع على أسس هشة، إذ تدل التجربة على أن "صناديق التحوط" هذه تميل للانتقال السريع من مكان لمكان حسب فرص كسب الأرباح السريعة. المضاربة التي تلاعبت بها هذه الصناديق، هي التي تقف وراء أزمة الاقتصاد الأخيرة في أميركا وخاصة في مجال الرهن العقاري الثانوي.

وعلى خلفية استمرار هبوط أسعار العملات الأجنبية أعلن بنك إسرائيل، يوم الخميس- ٢٠/٣/٢٠٠٨، عن عزمه القيام بخطوة غير مسبوقة تقضي بشراء ٢٥ مليون دولار يوميا خلال السنتين المقبلتين، ليصل مجموع ما سيشتريه خلال هذه الفترة إلى ١٠ مليارات دولار، وذلك بهدف وقف انهيار سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي. وأعلن محافظ بنك إسرائيل، ستانلي فيشر، عن هذه الخطوة، وقال إنه سيبدأ بتنفيذها خلال أيام معدودة.

وتهدف هذه الخطوة، إضافة إلى وقف تدهور سعر صرف الدولار، إلى زيادة أرصدة العملات الأجنبية لدى إسرائيل من ٢٨ مليار دولار إلى ما بين ٣٥ إلى ٤٠ مليار دولار، وذلك في أعقاب النمو الاقتصادي السريع في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة وانخراط الاقتصاد الإسرائيلي في الاقتصاد العالمي الأمر الذي يستدعي أرصدة عملة أجنبية أكبر.

وحققت خطوة بنك إسرائيل نتائج قبل البدء في تطبيقها. فقد ارتفع سعر صرف الدولار مباشرة بعد الإعلان عن الخطة من ٣,٣٩٩ شيكل مقابل الدولار إلى ٣,٤٥ شيكل.

من جهة ثانية، شدد بنك إسرائيل على أن الخطة لن تغير غايات سياسة البنك، وهي الحفاظ على استقرار الأسعار ودعم أهداف اقتصادية أخرى للحكومة الإسرائيلية، وخصوصا في مجالي النمو الاقتصادي والتشغيل ودعم الاستقرار المالي في إسرائيل.

غير أن محللين اقتصاديين إسرائيليين أعربوا عن تخوفهم من أن تؤدي الخطة الجديدة لبنك إسرائيل إلى ارتفاع في التضخم المالي، لأن شراء الدولارات سيتسبب في تمرير ما يقارب ١٠٠ مليون شيكل للأسواق في كل يوم. لكن من الجهة الثانية فإن التباطؤ الاقتصادي المتوقع من شأنه تعديل التضخم. كذلك فإن التوقعات تشير إلى أن الخطة الجديدة ستجعل فيشر يخفض الفائدة البنكية بنسبة تتراوح ما بين ٠,٢٥٪ إلى ٠,٥٠٪ وهي نسبة أقل من التوقعات.

من جهة أخرى قالت صحيفة يديعوت أحرونوت [٣٩] إن الأزمة الاقتصادية في إسرائيل تتفاقم، حيث تم خلال الأشهر الثلاثة الماضية تسجيل تباطؤ اقتصادي ملموس في نمو الاقتصاد الإسرائيلي. وأضافت الصحيفة أن الدليل الرسمي على ذلك برز من خلال المعطيات التي نشرها مكتب الإحصاء المركزي، وتبين منها أنه بين الأشهر كانون الأول ٢٠٠٧ وشباط ٢٠٠٨ سجل نمو مجمل المبيعات في شبكات التسويق الكبرى نسبة ٢,٦٪ فقط، علما أن هذه النسبة كانت ٥,٢٪ في الأشهر الثلاثة التي سبقتها.

واتضح من المعطيات أيضا أن الصورة أسوأ فيما يتعلق بمجال المواد الغذائية، إذ سجل النمو فيه معدلا سنويا بنسبة ١,١٪. وتثير هذه النسبة قلقا خصوصا وأن وتيرة التزايد السكاني في إسرائيل تقارب ٢٪، ما يعني أن استهلاك المواد الغذائية أقل من الزيادة الطبيعية. وأكدت مصادر مكتب الإحصاء أن المعطيات تدل على تقليص استهلاك المواد الغذائية.

يذكر في هذا المجال أن قيمة الدولار أمام الشيكل تراجعت بنسبة ١١٪ منذ مطلع العام ٢٠٠٨ وحتى نهاية الربع الأول من السنة نفسها، ونسبة ٢٢٪ منذ النصف الثاني من شهر تموز عام ٢٠٠٧، في حين أن البورصات الإسرائيلية فقدت منذ مطلع العام ١٦٪ بالمعدل خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٨، في حين أنها اختتمت عام ٢٠٠٧ بارتفاع بنسبة ١٨٪.

ولكن بالنسبة للبورصة، فإنها حتى الأسبوع الأخير من شهر تموز الماضي كانت قد سجلت ارتفاعا بأكثر من ٢١٪، ثم بدأت مسيرة تخبطات وازدادت وتيرة الهبوط، التي استمرت وحتى تسارعت منذ مطلع العام، وبالذات منذ مطلع شهر شباط عام ٢٠٠٨، وعمليا بالإمكان القول إن الانخفاض الحاصل، يصفي الارتفاع الذي كان على مدى العام الماضي ٢٠٠٧.

وكانت المرّة الأخيرة التي تدخل فيها بنك إسرائيل المركزي في سوق العملات الأجنبية في العام ١٩٩٧، ولكن حتى تلك الفترة لم يكن البنك يتدخل بشكل علني، بل كان يشتري الدولارات تحت أسماء لشركات أجنبية وهمية، بينما بادر البنك مؤخرًا للإعلان عن خطوته على الملأ، الأمر الذي فسّره محللون بأنه خطوة تهدف ليس فقط للجم تدهور سعر صرف الدولار، وإنما أيضا لطمأنة جهات أخرى في الاقتصاد الإسرائيلي.

وقدرت مصادر اقتصادية أن محافظ بنك إسرائيل، ستانلي فيشر، أراد بهذه الخطوة أن يلوح لأصحاب رأس المال في تل أبيب، وبالأساس للتجار في سوق العملات الأجنبية، أن البنك الإسرائيلي قد يشارك في السوق.

يعتقد المحللون الاقتصاديون، والى جانبهم بنك إسرائيل المركزي، أن هذا لا يعتبر إنجازا إسرائيليا، وإنما بفعل عدة عوامل، أهمها معطيات الاقتصاد في الولايات المتحدة، في ظل عجز ضخم جدا في ميزان المدفوعات الأميركي الذي وصل إلى حد ٨٠٠ مليار دولار، والتضخم المالي الأميركي في السنوات الأخيرة الذي يتراوح ما بين ٣,٥٪ إلى ٥٪، ونتيجة لهذا فإن الدولار يتراجع في دول كثيرة في العالم، وليس فقط في إسرائيل.

إلا أن بعض المحللين الاقتصاديين يصرون على عدم تغييب معطيات الاقتصاد الإسرائيلي عما يجري، فإسرائيل سجلت في العام ٢٠٠٦، ورغم الحرب على لبنان، نموا اقتصاديا بنسبة ٥,١٪، وارتفعت نسبة النمو إلى ٥,٣٪ عام ٢٠٠٧، وهي تأثرت أقل من غيرها من الدول بالأزمة العالمية إضافة إلى معطيات أخرى، ومن بينها الفائض في ميزان المدفوعات، الذي بلغ حتى الآن سبعة مليارات دولار.

ورغم هذا، يؤكد المحللون أن ما حصل لسعر صرف الدولار ليس "حكاية إسرائيلية"، وإنما لأن سعر صرف الدولار يتراجع أمام الكثير من العملات في العالم، بنسبة تتراوح من ٥٪ وحتى ١٢٪ في بعض الدول، ولهذا فإن تراجع سعر صرف الدولار لا يمكن اعتباره ظاهرة إسرائيلية، وإنما عالمية.

وخسرت فروع الاقتصاد في إسرائيل في ٢٠٠٨ صفقات بمقدار ٤,٤ مليار دولار في أعقاب تدهور أو انحدار شديد في سعر الدولار؛ كذلك فقد نحو من ١٧ ألف مكان عمل - وهذا ما يبينه استطلاع قام به الخبير الاقتصادي الرئيس في اتحاد الصناعيين، روبي غينيل، بين مصانع تتصل بالاتحاد.

وقال غينيل أن حجم أضرار قطاع التصدير في أعقاب تآكل الدولار سيكون بمقدار ٣,٩ مليار دولار، وأن الأضرار بالمبيعات للسوق المحلية ستقف عند ٤٥٠ مليون دولار. وأضاف غينيل انه يتوقع انخفاض ٧٠٪ بالأرباح الصافية للمصانع في إسرائيل. كذلك يبين الاستطلاع أن المصانع قد خسرت في ٢٠٠٧ مبلغ ٢,٦ مليار دولار، في حين أن خسارة صفقات الاستيراد وقفت عند ٢,٣ مليار.

الفصل الثامن: الإصلاحات الضريبية

اعترف التقرير السنوي الصادر عن مديرية مداخيل الدولة في وزارة المالية الإسرائيلية، بأن العبء الضريبي في إسرائيل أعلى بنسبة ١٥٪ من معدل العبء في الدول الصناعية، في حين أن معطيات وزارة المالية تتوقع أن تشكل مداخيل الضرائب في العام ٢٠٠٩، ما نسبته ٥٨٪ من الميزانية العامة.

ويتضح من التقرير أن العبء الضريبي الذي يدفعه المواطنون لوزارة المالية وصل في العام ٢٠٠٨ إلى ما نسبته ٢٨،٥٪ من الناتج المحلي، وبإضافة رسوم الضمان الاجتماعي والصحي التي تخصم من الرواتب، والضرائب التي تجبيها المجالس البلدية والقروية، فإن النسبة ترتفع إلى ٣٧٪، في حين أن معدل العبء الضريبي في الدول الصناعية المتطورة المنضوية في منظمة (OECD) يصل إلى ٣٢،٢٪، ولو أن إسرائيل كانت عضوا في هذه المنظمة، لاحتلت المرتبة ١٤ من أصل ٣١ دولة.

وحسب التقرير فإن العبء الضريبي المباشر في إسرائيل بلغ في العام ٢٠٠٤ ما نسبته ١٩٪ من الناتج، بينما المعدل في منظمة دول (OECD) كان في ذلك العام ٢١٪، إلا أن ما يرفع العبء الضريبي في إسرائيل هو العبء الضريبي غير المباشر، الذي يصل إلى قرابة ١٨٪، مقابل أكثر بقليل من ١٠٪ في دول (OECD).

ويقول التقرير: إن ما يزيد العبء الضريبي هو تدني مداخيل المواطنين في إسرائيل مقارنة مع دول الغرب، ففي العام ٢٠٠٨ بلغ معدل الناتج المحلي للفرد ٢١ ألف دولار، وهو ما يعادل ٦٢٪ من معدل الناتج للفرد في الولايات

المتحدة، وحسب هذا المقياس، فإن إسرائيل كانت ستحتل المرتبة ٢٢ من أصل ٣١ دولة في منظمة (OECD) الدولية السابق ذكرها.

وجاء أيضا أن المستقلين في سوق العمل في إسرائيل يشكلون ١٣٪ من القوى العاملة، ومداخيلهم غير الصافية تساوي ضعفي مداخيل الأجيرين، إلا أن حصتهم في ضريبة الدخل لم تكن بنفس القدر، فقد كانت أعلى بـ٣٣٪ فقط من الضريبة التي يدفعها الأجيرون، أي أن معدل الضريبة لدى المستقلين كان ٦، ٢٠٪ مقابل ٩، ١٤٪ لدى الأجيرين.

ويرى التقرير أن هذا العبء في إسرائيل قد يرتفع من ٣٧٪ إلى ٤١٪ في حال تم سن قانون راتب التقاعد الإلزامي، الذي سيقتطع من الرواتب، لغير المنظمين في أي برنامج تقاعدي، نسبة ٥٪ من دخلهم الصافي،

وعلى الرغم من ذلك، فإن التقرير يدعي أن العبء الضريبي يقع بالأساس على أصحاب المداخيل العالية، إذ يظهر أن ٤٧٪ من الجمهور الذي عليه دفع ضريبة الدخل لم يصلوا إلى خط الحد الأدنى الملزم بدفع ضريبة دخل، وهم ٣٦٪ من الرجال و٦٢٪ من النساء، إلا أن مداخيل الضرائب في العام الماضي ارتفعت بنسبة ١١٪، وهو ارتفاع حاد جدا قياسا مع سنوات سابقة.

ويقول التقرير: إن هذه الزيادة الحادة ناجمة عن صفقات خصخصة القطاع العام، وأيضا نتيجة عمليات بيع شركات كبرى، ومن دون هذه الصفقات كانت الزيادة في جباية الضرائب ستصل إلى ٨٪، وهي أيضا نسبة عالية جدا مقارنة مع سنوات سابقة، وهي أعلى بضعف ونصف الضعف من نسبة ارتفاع الناتج المحلي.

ويذكر في هذا المجال أن سلطة الضرائب أعلنت في السنة الماضية، أن لديها حوالي ١٠ مليارات شيكل فائضا من دفع الضرائب، وترفض وزارة المالية تحويل هذه الأموال لميزانية الدولة لسد العجز الذي يتراوح حول ٩, ٢٪ حتى الآن، أو تحويله إلى ميزانيات الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة الرفاه، التي عانت في السنوات السابقة من تخفيض كبير فيها.

ويدعي التقرير أيضا أنه على الرغم من النسب السابقة، فإن نسبة ضريبة الدخل المباشرة على الرواتب المتدنية هي أقل من مثيلتها في الدول المتطورة، في حين أن ضريبة الدخل المباشرة على الرواتب العالية هي أعلى من مثيلاتها في دول منظمة (OECD)، ولكن ما يزيد نسبة الضرائب، كما ذكر سابقا، هو الضرائب المكملة، مثل ضريبة القيمة المضافة على المشتريات التي تبلغ نسبتها ٥، ١٥٪، المفروضة على جميع المشتريات تقريبا، والضرائب على المسكن والسيارات وغيرها.

ويذكر في هذا المجال أن نسبة ضريبة الدخل والرسوم الاجتماعية والصحية التي يدفعها الأجير الذي يتروراح دخله الصافي (بالنسبة للرجال) من ١٦٠٠ دولار إلى ٢٣٠٠ دولار، تتراوح من ٢٠٪ إلى ٢٦٪، وهذا يشمل أيضا حصة الأجير المنظم في تأمين التقاعد.

أما بالنسبة للنساء، فإن هذه النسبة قائمة من حيث المبدأ، ولكن هناك تسهيلات ضريبية تدفع للمرأة بشكل عام، ثم تضاف تسهيلات أعلى للمتزوجات، ولهن أولاد دون سن ١٨ عاما.

ويسري هذا الأمر أيضا على الضرائب المفروضة على الشركات في إسرائيل، فعلى الرغم من أن الضريبة المفروضة

على هذه الشركات انخفضت خلال أربع سنوات من ٣٦٪ إلى ٣١٪، فأنها تبقى أعلى من معدل مثيلتها في دول منظمة (OECD)، إلا أن هذه الضريبة من المتوقع أن تشهد انخفاضا تدريجيا إلى نسبة ٢٥٪ حتى العام ٢٠١٠ .

ويذكر هنا أن وزارة المالية أقرت في العام ٢٠٠٥ برنامجا لتخفيض العبء الضريبي حتى العام ٢٠١٠، ومن يستفيد من هذا البرنامج بالأساس هم أصحاب المداخيل العالية جدا، الذين كان أعلى سقف ضريبي على مداخيلهم حتى قبل أربع سنوات يصل إلى ٦٠٪، وهذا يشمل الرسوم الاجتماعية والصحية، ولكن هذه النسبة لا تشمل كل الراتب بل أجزاء منه، ليصل بالمعدل إلى حوالي ٤٠٪، أما اليوم فإن السقف الأعلى لهذه الضريبة هو ٤٩٪ .

وتوصي مديرية الضرائب بتصحيح "الخلل" القائم في الضرائب المفروضة على الأرباح من البورصة والمداخيل من الخارج للأفراد، وهي نسب ضريبية عالية، إضافة إلى وقف عملية تقليص التسهيلات الضريبية .

ويقول التقرير: إن التسهيلات الضريبية على مختلف أنواعها ستصل في العام القادم ٢٠٠٨ إلى قرابة ٦،٨ مليار دولار، وهي ما نسبته ١٨٪ من مداخيل الدولة من الضريبة، و٥٪ من الناتج المحلي .

اجمال

تناول هذا التقرير بإسهاب الوضع الاقتصادي لإسرائيل خلال سنة ٢٠٠٨ من خلال النظر إلى المؤشرات الرئيسية مثل النمو، والتغيرات البنيوية الكثيرة الحاصلة في الاقتصاد، والتغييرات الحاصلة في أجهزة الضرائب، والتغييرات على المستوى العالمي وتأثر إسرائيل منها، وما إلى ذلك .

تم أستعراض معظم نواحي الحياة الاقتصادية في إسرائيل . في هذا التقرير تظهر بوضوح الأحداث الاقتصادية التي شهدتها أسرائيل خلال العام ٢٠٠٨، وقد تم الأمر من خلال الاستعانة بوصف مبنى الاقتصاد وفروعه الرئيسية، السياسات الحكومية (المتغيرة مع تغير السلطة أو الأحزاب الحاكمة)، التغييرات الجمة بالناتج القومي ومعدلات نموه، مستويات البطالة، مستويات غلاء المعيشة، قوانين العمل والضرائب، التطورات المالية والتي قد تكون ذات تأثير عميق، الصراعات الداخلية بين المنظمات العمالية والوزارات المختلفة وغيره .

شهد العام ٢٠٠٨ تطورات سلبية تمت الإشارة اليها، وأدت هذه المؤشرات السلبية إلى زيادة الأعباء الاقتصادية الملقاة على كاهل القطاع الإنتاجي وقطاع الأسر على حد سواء: إلى جانب النمو الاقتصادي بنسبة ٣,٨٪ وانخفاض مستوى المعيشة فإن هذا النمو لم يحسن الظروف الحياتية للطبقات الضعيفة، وتركت الطبيعة العسكرية والاحتلالية لإسرائيل وقعا شديدا على الوضع الاقتصادي، ويبرز هذا الأمر بحجم المصادر المقتطعة لهذه الغاية .

تركت الحرب التي بادرت إليها إسرائيل على قطاع غزة أثرا شديدا على الوضع الاقتصادي، إذ تقدر الخسائر المادية التي تكبدتها إسرائيل خلال السنة الحالية بأكثر من عشرة مليارات دولار .

وإذا أجملنا المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠٠٨ يمكننا تلخيص ذلك بما يلي:

بلغ معدل النمو ٣,٨٪ في العام ٢٠٠٨، متأثرا من الأزمة العالمية والتي تمثلت بشكل واضح بتراجع المؤشرات الاقتصادية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ وليصل اجمالي معدل النمو المتراكم منذ ٢٠٠٣ الى ٢٧,٣٪ . واستمر

تدفق الرساميل الاجنبية على اسرائيل وبلغ ١٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٨ بعد ان بلغت ٢٥,٨ مليار دولار في ٢٠٠٦ وفق ارقام وزارة المالية.

وتم هذه السنة خفض الديون العامة التي تعتبر الحلقة الضعيفة في الاقتصاد الى ٨٤٪ من اجمالي الناتج المحلي بعد ان تجاوزت سقف ١٠٠٪ في ٢٠٠٣.

وفي الخارج، باتت اسرائيل اليوم رابع مصدر عالمي للاسلحة متجاوزة للمرة الاولى بريطانيا في هذه القطاع، كما تؤكد وزارة الدفاع. وانخفض سعر صرف الدولار امام الشيكل بنسبة عالية جدا وصلت إلى أكثر من ٢٠٪ منذ بداية السنة وخاصة خلال شهر نيسان ٢٠٠٨.

كما تسبب انهيار سعر صرف الدولار من جهة ثانية في بداية التخلي عن اشهار الاسعار بالدولار. فللمرة الاولى بات اكثر من نصف الشقق المطروحة للبيع او الايجار معروضا بالشيكل. ومن المؤشرات الأخرى على الأداء المتباطئ للاقتصاد الاسرائيلي، ارتفاع معدل العاطلين عن العمل الى ٦,٣٪ في نهاية ٢٠٠٨، مع زيادة في عدد السياح بنسبة ٢٤٪ خلال العام الماضي.

بعد مرور خمسة أعوام على الكساد الاقتصادي الأخير الذي شهدته إسرائيل خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٣، قد تجد إسرائيل نفسها تقف على عتبة كساد اقتصادي كبير، وذلك وفقا لتقديرات أوساط اقتصادية، منها أوساط كبيرة في وزارة المالية، والهيئتان البنكية والصناعية، ما قد يجر في أعقابه ليس فقط تباطؤا بالإنتاج الاستهلاكي، بل وأيضا تجميدا للأجور، وإقالات واسعة، وإساءة ملحوظة بمعظم المتغيرات الاقتصادية.

سجل التضخم المالي في العام ٢٠٠٨ ارتفاعا ملحوظا وصل على إثره جدول غلاء المعيشة إلى ٣,٨٪ وهذه هي أعلى نسبة منذ سنة ١٩٩٩ وتتجاوز السقف الذي حددته الحكومة والبنك المركزي والذي يتراوح ما بين ١٪ إلى٣٪.

وبقي العامل الأساس لارتفاع التضخم المالي هو ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بما فيها الخضراوات والفواكه، كما هي الحال بالنسبة لأسعار الوقود، لكن ما أدى إلى ارتفاع التضخم وعدم هبوطه هو أن قطاع بيع وتأجير البيوت أصبح يسجل أسعاره بالشيكل، متخليًا لأول مرّة في تاريخ إسرائيل عن تسعيرة الدولار.

أشارت العديد من التقارير الاقتصادية إلى أن تكلفة الحرب على غزة وصلت إلى ٦,٢ مليار شيكل، وهذا يشمل تكلفة النشاط الحربي الإسرائيلي، وحساب الخسائر جراء سقوط الصواريخ وتأثر الاقتصاد الإسرائيلي في مناطق الجنوب.

تم خلال العام ٢٠٠٨ الأستمرار بالتهج الحكومي المتمثل بخصخصة الخدمات العامة وتقليل دور الدولة في حياة مواطنيها. وتستمر أيضا الإصلاحات الضريبية للسنة الخامسة على التوالي.

المصادر

تقارير بنك إسرائيل (www.bankisrael.gov.il) .

تقارير دائرة الإحصاءات المركزية (www.cbs.gov.il) .

تقارير مؤسسة التأمين الوطني (www.btl.gov.il) .

تقارير وزارة المالية (www.mof.gov.il) .

هوامش

١ وزارة المالية، بنك إسرائيل، صحيفة "هآرتس" في عددها الصادر في ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٩ .

٢ تم إقرار القانون بتاريخ ٧ نيسان ٢٠٠٩ وأتاح للحكومة إقرار الميزانية في ١٦ تموز ٢٠٠٩ (١٠٦ أيام على بدء عمل حكومة نتنياهو) .

٣ سعر صرف الدولار عند كتابة التقرير ١٧ , ٤ شيكل للدولار الواحد .

٤ أهداف التضخم المالي المعلنة من قبل الحكومة والبنك المركزي هي من ١٪ - ٣٪ .

٥ نسبة الفائدة في نهاية شهر آذار ٢٠٠٩ هي ٥ , ٠٪ .

٦ هي منظمة النقابات العمالية في إسرائيل

٧ لتفاصيل أوفى حول الموضوع أنظر الفصل الثاني فيما يلي والمتعلق بالأزمة المالية وخطط معالجتها .

٨ بأسعار حقيقية .

٩ أنظر تقرير البنك المركزي الإسرائيلي وتقرير دائرة الإحصاء المركزية .

١٠ لتفاصيل أوفى حول خطط تحفيز الاقتصاد أنظر الفصل الثاني .

١١ القطاع الإنتاجي يشمل فروع الصناعة على اختلاف أنواعها، فروع التجارة، فرع البناء، المواصلات والإتصالات، فرع الفندقة وفروع الخدمات الإنتاجية .

١٢ هي منظمة التطوير والتعاون الاقتصادي Organization of Economic Cooperation and Development

١٣ سيتم تحليل الرسوم البيانية واللوائح في البند المخصص لتحليل وقائع الاقتصاد الإسرائيلي فيما يلي .

١٤ لتفاصيل أوفى حول الموضوع أنظر التقرير الإستراتيجي للأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ .

١٥ أنظر لاحقا الفصل المتعلق بانهيار سعر صرف الدولار .

١٦ قيمة الإنتاج الزراعي ناقص عوامل الإنتاج التي يشتريها المنتجون في الفرع .

١٧ بالأساس كمية الخضار والحمضيات .

١٨ ارتفاع بقيمة ٢٪ بقيمة الإنتاج النباتي و ١٩٪ بقيمة الإنتاج الحيواني .

١٩ أنظر لاحقا الفصل المتعلق بخسائر الحرب وتكلفتها الاقتصادية .

٢٠ تقرير مراقب الدولة رقم ٥٦ للعام ٢٠٠٧ .

٢١ هو معهد الأبحاث الزراعية الأكبر في إسرائيل .

٢٢ لتفاصيل أوفى حول هذا الموضوع أنظر التقرير الإستراتيجي الصادر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار- للأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ في الفصول المتعلقة بتأثير الانتفاضة الأولى والثانية على الاقتصاد الإسرائيلي .

٢٣ التقرير الإستراتيجي للعام ٢٠٠٤ .

٢٤ أنظر تقرير اتحاد المقاولين لعام ٢٠٠٨ .

٢٥ لتفاصيل حول الموضوع أنظر التقرير الخاص بتأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الإسرائيلي .

٢٦ لتفاصيل أوفى حول الاستقطاب الطبقي أنظر الفصل الخاص عن "المشهد الإجتماعي" في هذا التقرير .

٢٧ يشمل المشهد الاقتصادي في التقرير الإستراتيجي لعام ٢٠٠٥ شرحا مفصلا حول اتباع السياسة الليبرالية والنيولبرالية والتي بدأ بتطبيقها بشكل ملموس رئيس الحكومة السابق وعضو حزب الليكود بنيامين نتنياهو، من خلال معاينة دقيقة لكل التبعات والإسقاطات المتعلقة بهذه السياسة .

[28] هو جزء من ميزان المدفوعات وييين حجم الاستثمارات الإسرائيلية في خارج البلاد وحجم الاستثمارات الأجنبية داخل إسرائيل .
[29] هو الفرق بين حجم الاستثمارات الإسرائيلية في خارج البلاد وبين حجم الاستثمارات الأجنبية داخل إسرائيل .
[30] منها حوالي ١٠ مليار دولار استثمارات بشركات إنتاجية أجنبية عن طريق الاستثمار المباشر والاستثمار في الأوراق النقدية المتداولة .
[31] صحيفة "غلوبس" ، العدد الصادر في ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٨ .
[32] صحيفة "هكلكليست" ، العدد الصادر قي ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٨ .
[33] سعر صرف الدولار هو ١٧ , ٤ شيكل للدولار الواحد .
[34] صحيفة "ذي ماركر" ، العدد الصادر في ١/ ١٢/ ٢٠٠٨ .
[35] نسبة الفائدة الآن هي ٥ , ٠٪ .
[36] وزارة المالية وبنك إسرائيل .
[37] جرت الانتخابات في ١٠ شباط ٢٠٠٩ .
[38] تم اقرار القانون بتاريخ ٧ نيسان ٢٠٠٩ وأتاح للحكومة إقرار الميزانية في ١٦ تموز ٢٠٠٩ (١٠٦ أيام على بدء عمل حكومة نتنياهو) .
[39] سعر صرف الدولار عند كتابة التقرير ١٧ , ٤ شيكل للدولار الواحد ، وهي ميزانية لم يتم التطرق لتفاصيلها بعد .
العدد الصادر في ٣ آذار ٢٠٠٨ .

(٥)

المشهد الاجتماعي

نبيل الصالح

مدخل

يحاول فصل المشهد الاجتماعي من هذا التقرير أن يجيب عن سؤال رئيس فحواه: أين وصل المجتمع الإسرائيلي في سياق تحوّله إلى «مجتمع طبيعيّ» بعد ستين عامًا على إقامة إسرائيل؟ وبالتالي ما هي أبرز المستجدّات في موضوع قدرة الصهيونيّة - كفكر وممارسة- على استمرار التحكّم في حركة المجتمع وفي توجيهها على نحو يخدم مصالح الصهيونية في تمثيل إسرائيل أمام العالم، باعتبارها «نورًا للأغيار» («أور لَغوييم» بالعبريّة)، كما أريد لها أن تكون في العام ١٩٤٨، أو كما صرّح زعماء الحركة الصهيونية، في إسرائيل وخارجها، بأنهم لا يريدون لهذه الدولة أن تكون مثل باقي الدول، وأنها بتشابهها مع الدول الأخرى تفقد مسوغات وجودها؟.

سنحاول فحص هذا السؤال الشامل من خلال تحليل ثلاث ظواهر اجتماعية برزت على وجه خاص خلال العام ٢٠٠٨، الذي يصادف مرور ٦٠ عاماً على إعلان دولة إسرائيل، وإن كانت جذورها متصلة بسيرورات اجتماعية طويلة، ودلالاتها تنبئ بمزيد من التحولات المهمّة في المستقبل. **وهي ظواهر الفقر، والفساد في السلطة، والجريمة المنظمة والعنف المجتمعي**، والتي تشكل مقياسا لدرجة التضامن الاجتماعي ولعلاقة جهاز الدولة بالمجتمع. وسيجري تحليل حركة هذه الظواهر بصفتها مترابطة من خلال حقل المعاني الناتج عن الانتقال المتسارع إلى الاقتصاد الليبرالي والخصخصة المنفلتة، وذلك في محاولة لفهم وجهة المشهد الاجتماعي الإسرائيلي في الفترة المقبلة.

بالإضافة إلى ذلك سيشمل الفصل تحديثا للمعلومات حول الخصائص الاجتماعية الأساسية للمجتمع الإسرائيلي، ورصدا لوجهة التطورات في المستقبل من خلال تحليل عمق التحولات ومميزات العوامل الدافعة إليها. وقد اخترت التركيز على بعض الخصائص التي تكتسب دلالة خاصة في العام الستين لقيام إسرائيل، مثل التغييرات الحاصلة في مجال أعداد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل وأعداد الإسرائيليين العائدين بعد غياب.

وكان من المفروض أن يقوم الفصل برصد الآثار الاجتماعية للأزمة الاقتصادية العالمية داخل المجتمع الإسرائيلي، حيث أن إسرائيل، بنمط اقتصادها الرأسمالي المتجه نحو زيادة الخصخصة والليبرالية، لم تنجُ من تأثير هذه الأزمة ومن انعكاساتها السلبية على مجمل المشهد الاجتماعي، وخاصة على حياة الطبقات الضعيفة والموظفين. غير أنّ المحاولات الإسرائيلية لمجابهة الأزمة جاءت في ظل انتهاء ولاية حكومة إيهود أولمرت والإعلان عن موعد الانتخابات البرلمانية الجديدة في إسرائيل، ما أخضع معالجة الأزمة لاعتبارات حزبية انتخابية زادت من المماحكة والتوترات على حساب طرح خطط جديّة للتعافي، أو - على الأقلّ- للحدّ من التفاقم. وعلى الرغم من ذلك يبدو أنه من المبكر جدا تعقّب الآثار السلبية لهذه الأزمة إلى الآن، فضلاً عن أنه لا توجد معطيات جادة في هذا المجال بعد.

الفقر في إسرائيل ٢٠٠٨

في بداية العام ٢٠٠٨ نظّم مسنّون يهود مظاهرات هادئة أمام مباني الوزارات الإسرائيلية، حاملين شعارات على نسق «عذرًا لأننا بقينا على قيد الحياة». وكان هؤلاء مسنّين ناجين من المحرقة النازيّة، يطالبون بتحسين ظروف حياتهم بعد أن فقدوا مقومات الحياة الكريمة، ولم يعودوا قادرين على دفع مقابل علاجاتهم ولقمة عيشهم.

عاش **في إسرائيل، في العام ٢٠٠٨، نحو ٢٦٠ ألف ناج يهودي من المحرقة** التي حلّت بجماعات وشعوب عديدة خلال الحكم النازي في أوروبا. وقد كشفت إحصائيات أوردتها جمعيات إسرائيلية غير حكومية وتنظيمات رسمية عن **أن نحو ٦٠ ألفا- ٧٠ ألفا من هؤلاء يعيشون تحت خط الفقر** في إسرائيل،[١] ويعانون من ظروف معيشيّة قاسية ونقص في الغذاء والدواء، ويتلقون مخصصات شهرية من التأمين الوطني وجهات رسمية أخرى، لا تحميهم من الجوع.

وفي تقرير حول أوضاع الناجين أعده معهد بروكدايل للأبحاث، بناء على طلب من حكومة إسرائيل في العام ٢٠٠٧، ورد أن نحو ٤٠٪ من الناجين من المحرقة يعيشون تحت خط الفقر، وأن كثيرين منهم يضطرون الى وضع جدول أولويات لضرورات الحياة بحيث يضطرون احيانا الى تفضيل شراء الدواء على اقتناء الطعام الضروري، أو يتنازلون عن تدفئة المنازل لصالح حاجة ضرورية أخرى.[٢]

إذا كان هذا وضع الفقر في أوساط هذه الفئة، التي تحظى بمكانة خاصة في الرواية الصهيونية المتداولة وفي الخطاب الشعبي والرسمي السائد في إسرائيل، وتُعتبر في نظر الإسرائيليين رمزا إنسانيا للتضحية، وتخّصص لها طقوس سنوية يستذكر فيها الإسرائيليون بطولات الناجين والضحايا، فما هو وضع الفقر في إسرائيل بشكل عام؟

يتضح من المعلومات الرسمية المتوفرة عن معطيات الفقر في إسرائيل في العام ٢٠٠٨، وأبرزها تقرير الفقر الذي تصدره مؤسسة التأمين الوطني سنويا، أن هناك ثباتا في معدلات الفقر، المرتفعة أصلا، في إسرائيل.[٣]

جدول معدل الفقر في الأسر اليهودية والعربية (١٩٩٠ – ٢٠٠٨)

السنة	يهود			عرب		
	معدل الفقر قبل دفع التحويلات والضرائب ٪	معدل الفقر بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة ٪	نسبة الانخفاض ٪	معدل الفقر قبل دفع التحويلات والضرائب ٪	معدل الفقر بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة ٪	نسبة الانخفاض ٪
١٩٩٠	٣٣,٥	١٣,٢	٦٠,٦	٤٧,٢	٣٤,٥	٢٦,٩
١٩٩٢	٣٣,٨	١٦	٥٢,٧	٤٩,٨	٣٩	٢١,٧
١٩٩٤	٣٣,١	١٦,٨	٤٩,٢	٥١,٩	٣٨,٥	٢٥,٨
١٩٩٦	٣٢,٧	١٤,٤	٥٦	٤٦,٣	٢٨,٣	٣٨,٩
١٩٩٨	٣١,٣	١٣,٥	٥٦,٩	٥٢,٨	٣٧,٦	٢٨,٨
٢٠٠١	٣١,٦	١٤,٧	٥٤,٥	٥٤,٧	٤١,٣	٢٤,٦
٢٠٠٢	٣٠	١٤,٨	٤٥,٦	٥٥,٦	٤٤,٧	٢٠,١
٢٠٠٣	٣٠,٥	١٤,٩	٥١,٥	٥٦,٩	٤٨,٤	١٥
٢٠٠٤	٣٠,٣	١٥,٩	٥١,٥	٥٧,٥	٤٩,٩	١٣,٢
٢٠٠٥	٢٩,٨	١٥,٩	٤٦,٦	٥٨,٦	٥٢,١	١١,١
٢٠٠٧	٢٨,٣	١٥,٠	٤٦,٨	٥٨,٣	٥١,٤	١١,٨
٢٠٠٨*	٢٧,٩	١٥,٢	٤٥,٥	٥٦,٥	٥٠,١	١١,٣

المصدر : مؤسسة التأمين الوطني : درجات الفقر وعدم المساواة ٢٠٠١–٢٠٠٧ . * وقد أضيفت معطيات الفقر لسنة ٢٠٠٨ الى الجدول .

يوضح الجدول السابق ارتفاع معدل الفقر لدى الأسر العربية واليهودية في إسرائيل، منذ مطلع التسعينيّات حتى العام ٢٠٠٨ . وتدل المعطيات على أمرين أساسيين : الأول هو ارتفاع معدلات الفقر بشكل عام، والثاني وجود فروق جوهرية بين معدلات الفقر بين العرب وبين اليهود .[٤]

على المستوى الرسمي، يتم قياس الفقر في إسرائيل بحسب المقياس النسبي المتبع في غالبية الدول الغربية، وبحسبه يعتبر الشخص فقيرا إذا كان دخله أدنى من مقياس محدد متغير على محور الزمن . تتبع إسرائيل منذ السبعينيات من القرن الفائت، حين بدأ قياس معدلات الفقر في إسرائيل، نفس الأسلوب لحساب خط الفقر . ووفق التعريف المتبع فان الفقير في إسرائيل هو شخص يعيش في أسرة يكون دخلها مع المخصصات للفرد العادي أقل من نصف متوسط الدخل في إسرائيل . وهكذا مثلا فان **شخصا واحدا يتقاضى دخلا ومخصصات تقل عن ٢،١٥٠ شيكلا في الشهر يعتبر بين من يعيشون تحت خط الفقر**، وإذا كان الدخل المشترك الصافي لزوجين تحت ٣،٤٤٠ شيكلا فهما يعيشان تحت خط الفقر أيضًا .[٥]

كما هو واضح من مركبات هذا المقياس لخط الفقر فان هذه الطريقة تعتمد مركبات «موضوعية» من دون التطرق إلى المركبات الذاتية للأفراد الفقراء، ومن دون الأخذ في الحسبان المصاعب الحياتية والقسوة التي يعيشها الفقير . وهناك

نقاش واسع حول مقياس الفقر وجدواه في التعامل مع قضايا حساسة مثل قضية الفقر وما يترتب عليها من نواتج اجتماعية مرافقة ليس أدل عليها من مشاعر الفقراء إزاء الصعوبات التي يواجهونها.

في السنوات الأخيرة، وتحديدا بعد مؤتمر لشبونة ٢٠٠٠[٦] تبنى الاتحاد الأوروبي عددا من المؤشرات التي أدخلت حساب قياس مستوى الفقر في الدول الأوروبية المشاركة في دول الاتحاد الأوروبي. لا تركز معظم هذه المؤشرات على الدخل والعمل والبطالة وإنما تتعداها إلى مستوى الحياة، وعدد سنوات التعليم، ودرجات الرضا من الوضع الاقتصادي، ومدى استعمال تكنولوجيا محوسبة، والعلاقة مع الأصدقاء والعائلة وغيرها من العوامل الذاتية المتعلقة بالفقير، ليس بواسطة الأرقام فقط، لكي لا يفقد الفقر معناه، كظاهرة اجتماعية كارثية.

يشير تقرير الفقر للعام ٢٠٠٨ إلى أنه كان في إسرائيل نحو ٤١٨ ألف عائلة فقيرة تضم ١,٦٣ مليون إنسان منهم ٧٧٧,٤٠٠ طفل. **انخفض معدل دخل العائلة الفقيرة في إسرائيل في السنة الأخيرة بـ ٢٪**، ومن المتوقع أن يحدث انخفاض إضافي في الدخل وارتفاع في نسبة الفقراء بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت آثارها تتضح بوتيرة سريعة، وخاصة مع ارتفاع نسبة البطالة ومع إغلاق المصانع، وهو أمر يحدث يوميا في إسرائيل.[٧]

وتدل المعطيات الرسمية المتوفرة عن الفقر في العام ٢٠٠٨، على أن عدد العائلات التي يعمل أفرادها والتي تعيش تحت خط الفقر، ازداد من ٤٥,٧٪ من هذه العائلات إلى ٤٦,٤٪، في حين ارتفع عدد العائلات التي لا يعمل أفرادها والتي تعتبر تحت خط الفقر من ٦٩٪ إلى ٧١,٤٪. كذلك ارتفعت نسبة العائلات ذات المعيلين وأكثر (اثنان من أبناء العائلة على الأقل يعملان) من ٢١,٣٪ الى ٢٣,٦٪، وقد انخفض معدل دخل هذه العائلات بنسبة تتراوح بين ٧٪ و ١٠٪.

ومن النتائج البارزة لتقرير الفقر في العام ٢٠٠٨ **أن ما يزيد عن نصف العائلات الفلسطينية في إسرائيل يرزح تحت خط الفقر**. وحتى في الحالات التي تدل فيها الإحصائيات على انخفاض في نسبة الفقر لدى فئات عمرية معينة، مثل المسنين مثلا، فإن الانخفاض ضئيل حتى انه لا يكاد يذكر.

ويعرب خبراء إسرائيليون في قضايا الفقر والرفاه الاجتماعي عن قلقهم إزاء هذه الوضع حيث أن هذه المعطيات لا تشمل آثار التدهور الاقتصادي العالمي الذي أدخل العديد من دول العالم، وبينها إسرائيل، في فترة ركود اقتصادي وانخفاض في مستويات النمو الاقتصادي ما سيؤدي بالضرورة إلى زيادة نسبة البطالة وأعداد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر.

نلاحظ، في السنوات الأخيرة، في إسرائيل ايضاً، توجّهًا مختلفا في التعامل مع ظاهرة الفقر يحاول كشف الوجه الذاتي والشعوري اليومي للفقراء الذي يختفي وراء الإحصائيات والأرقام التي تملأ التقارير المختلفة عن الفقر في إسرائيل.

يظهر هذا التوجه جليًا في التقرير البديل عن الفقر، الذي تصدره جمعية «لتيت» (عطاء) التي تعمل في مناطق مختلفة على امتداد مساحة إسرائيل، بالتعاون مع ١٢٠ جمعية أهلية تُعنى بتقديم العون الأساسي للمحتاجين.[٨]

ورد في مقدمة التقرير البديل لهذه السنة انه «خلافا للتقارير الرسمية للدولة يسعى التقرير البديل عن الفقر إلى تجسيد فحوى الحياة مع الفقر في كافة المجالات. لذلك يورد التقرير رؤية وتحليلا سوسيولوجيين للفقر في إسرائيل ولا يكتفي بالتحليل الإحصائي الضيق، مما يجعله متميزا قياسا بتقارير أخرى».[٩]

يشير التقرير البديل، الذي يتبنى تعريفات ومقاييس للفقر تختلف عن التعريفات المعتمدة في التقارير الرسمية، وتحليلات مختلفة بالضرورة، إلى صورة قاتمة جدا فيما يتعلق بزيادة الفقراء والصعوبات التي يواجهونها في حياتهم اليومية.

يتحدث التقرير عن الفقر الفعلي، ويصف المعاناة والعوز والحرمان الذي يصل لقمة عيش الأطفال، ويأخذ القارئ إلى جولة في عالم الفقراء ومشاعرهم وصعوباتهم كما يصفونها.

والفقر حسب التقرير البديل يعني عدم القدرة على شراء حاجيات أساسية وعلى توفير ما يحتاجه الأولاد، وهو شعور يرافقه دائما خجل وشعور بالعجز وبضرورة الاعتماد على الآخرين.

ومن بين المقاييس التي يتخذها التقرير البديل، مقياس **خط الجوع** ويُقاس بكمية الغذاء الأساسية الأدنى الضرورية لوجود متوازن وصحي للإنسان. ويعادل هذا الخط بالمصطلحات المالية في العام ٢٠٠٨ ما قيمته ٢،٦٠١ شيكل جديد شهريا، وهو المبلغ المطلوب لسلة أغذية أساسية لعائلة من ٥ أنفار- أي لعائلة مؤلفة من والدين وثلاثة أبناء تتراوح أعمارهم بين ٣-١٦ سنة.

يبيِّن التقرير البديل للفقر، الذي ركز اهتمامه على المحتاجين فعلا الذين يتلقون المساعدات من جمعيات تعنى بالفقراء، وعددهم يقدّر بمئات الآلاف من الأشخاص،[١٠] أن ٨٢٪ من هؤلاء يعيشون تحت خط الجوع ولا يملكون القدرة على الحصول على الغذاء اللازم لحياة صحية أساسية للغاية. هذا مع العلم أن هناك مصروفات حيوية أخرى لدى كل عائلة لا تقل أهمية عن الطعام، مثل أجرة السكن، ومقابل العلاج والتعليم ومواد التنظيف وما إلى ذلك.

ويبين التقرير البديل عن الفقر في العام ٢٠٠٨ **أن ٦٧٪ من الذين يتوجهون إلى الجمعيات لتلقي المساعدة هم من النساء و ٢٩٪ من الرجال**. وان ٥٦٪ من الحاصلين على المساعدة تتراوح أعمارهم بين ٣٠-٤٩ سنة، وهذا سن صغير نسبيا.

٨٦٪ من الحاصلين على المساعدة هم عائلات لديها أولاد.

٣٥٪ من العائلات التي تتلقى الدعم هي عائلات أحادية المعيل.

٢٩٪ من الحاصلين على المساعدة هم علمانيون.

٤١٪ من الحاصلين على المساعدة هم محافظون من الناحية الدينية والاجتماعية.*

٢٩٪ من الحاصلين على المساعدة هم من الفئات المتديّنة بتزمّت (حريديم).

معدّل الدخل الصافي من العمل والمخصّصات لمتلقّي الدعم في ٢٠٠٨ كان ٣،١٣٤ شيكلا، في حين أن معدل المصروفات الشهرية للعائلة التي تتلقى المساعدة من الجمعيات هو ٤،٤٠٩ شيكل في الشهر، هذا في حين أنهم يصرحون عن أنهم يحتاجون إلى نحو ٦،٩٦٠ شيكلا على الأقل لحياة معقولة. أي أن هناك فرقا يعادل ٢،٥٥١ شيكلا بين حاجتهم حسب تقديرهم وبين المصاريف الفعلية، وفرقا يعادل ٣،٨٢٦ شيكلا بين الدخل المطلوب لسد الحاجات وبين الدخل الصافي الفعلي (دخل من العمل ومن المساعدات).

أما في مجال السكن، فيشير التقرير البديل الى أن نحو ٦٩٪ من الفقراء الذين يتلقون العون يجدون صعوبة في تسديد القسط الشهري من قرض الإسكان أو في دفع أجرة السكن.

١٠٪ من المحتاجين الذين يتلقون الدعم صرّحوا أن شخصا قريبا لهم قد توفي بسبب عدم قدرته على تأمين علاج صحي لازم.

٥٧٪ من متلقي العون أو من عائلاتهم يمتنعون عن شراء بعض الأدوية التي يحتاجونها بسبب أوضاعهم الاقتصادية.

٦٠٪ تنازلوا عن علاجات صحية للسبب نفسه. ٩٪ فقط من متلقي العون قادرون على الدفع مقابل علاج أسنان.

٦٢٪ من متلقي المساعدة لا يملكون أي تأمين صحي إضافي لذلك التأمين الصحي الأساسي الذي تضمنه الدولة.

وفيما يتعلق بالغذاء اللازم، صرّح ٨٢٪ من متلقي المساعدة أنهم لا يوفرون لعائلاتهم الغذاء الأساسي اللازم لحياة صحية متوازنة، مع العلم أن المبلغ الذي يصرفه متلقو الدعم على الغذاء شهريا هو ٩٢٤،١ شيكلا وهو يساوي ٦,٤٣٪ من دخلهم الصافي الإجمالي، وهذه نسبة مرتفعة جدا.[١٢] وهذا ما يفسر شعور غالبية الفقراء بانعدام الأمن الغذائي.

٢١٪ من المحتاجين يكتفون بتناول وجبة واحدة يوميا، و ٢٨٪ من المحتاجين كانوا سيحصلون على وجبتين ساخنتين فقط في الأسبوع لولا الدعم الذي تؤمنه لهم جمعيات المساعدة.

في ٧٠٪ من عائلات متلقي العون حدث أن امتنع الأولاد عن المشاركة في النشاطات المدرسية بسبب عدم قدرة الأهل على الدفع مقابل هذه النشاطات.

٨٠٪ من الأهالي غير قادرين على تأمين القرطاسية والمعدّات المدرسية اللازمة لأولادهم.

٨٢٪ لا يستطيعون أن يؤمنوا لهم أو لأولادهم تعليما جامعيا. وقد اضطر ولي أمر من كل ٤ أولياء أمور أن يخرج أولاده من إطار العائلة إلى إطار آخر (مدرسة داخلية، عائلة تربّي الأولاد وغير ذلك من الأطر) بسبب الضغوط المالية.

٤٩٪ من المحتاجين يظنون أن ما ينقص أبناءهم أكثر من غيره هو الطعام ذو القيمة الغذائية الجيّدة، وهو الأمر الذي سيعمل ٤٨٪ من المحتاجين على تحقيقه قبل كل شيء، لو مكّنهم وضعهم الاقتصادي من ذلك. وتحلم غالبية المحتاجين (٦٠٪) بالتمتع باستقلال اقتصادي والاستغناء عن الاعتماد على الآخرين، وهذا يعني، حسب التقرير، رغبتهم في الحصول على عمل يضمن لهم حياة كريمة.

٥٩٪ من المحتاجين يعانون من تقييد حساباتهم البنكية.

٣٦٪ من المحتاجين جرّبوا حياة الجوع.

٢٤٪ من المحتاجين صرّحوا بأنهم يخافون بشدة من الجوع و ٧٪ يخافون من الموت جوعا. وصرّح ٥٩٪ منهم أن أشد ما يوجعهم هو عدم القدرة على توفير الحاجيات الضرورية لأولادهم. ٣٧٪ عبّروا عن الشعور بالخجل من وضعهم و ٣٣٪ تحدثوا عن شعور باليأس والكآبة.

ما يقرب من نصف المحتاجين (٤٤٪) لا يتوقعون الخروج من براثن الفقر خلال حياتهم و ٣٠٪ يعتقدون أن أولادهم من بعدهم سيعيشون حياة فقر.

٦٠٪ من المحتاجين قالوا بأن وضعهم الاقتصادي تدهور في السنوات الخمس الأخيرة و ٦٩٪ يتوقعون تدهورا إضافيا في الأوضاع الاقتصادية يتمثل في اضطرارهم إلى طلب المساعدة المالية من الأصدقاء.

ويشير التقرير أيضا إلى أن كل محتاج خامس (٢٠٪) قال انه فكر بالانتحار بسبب صعوباته الاقتصادية.

الفساد في إسرائيل

ليس الفساد في السلطة ظاهرة جديدة في إسرائيل، كما في غيرها من الدول، **ولكن وتيرة كشف قضايا الفساد وإساءة أصحاب المناصب الرسمية لاستعمال صلاحياتهم كانت سريعة جدا في العامين الأخيرين**. وكان بين المتورطين في مخالفات فساد وفضائح أخلاقية كل من: رئيس الدولة، ورئيس الحكومة ووزير المالية، وقد اضطروا جميعا إلى التخلّي عن مناصبهم جرّاء تقديم لوائح اتهام ضدهم.

في العام ٢٠٠٨، تابع الإعلام الإسرائيلي انشغاله بتهم الفساد الموجهة ضد وزير المالية في حكومة كديما الأخيرة، أبراهام هيرشزون، الصديق الشخصي لشارون وأولمرت وأحد أبرز شخصيات حزب كديما. اتهم هيرشزون باختلاس وسرقة مبالغ تقدر بملايين الشواكل أثناء تولّيه مناصب إدارية رفيعة في منظمات صهيونية، شبه رسمية، مثل نقابة العمال الوطنية وجمعية نيلي، التي تعمل في مجال توثيق الصلات مع الجاليات اليهودية في العالم وتشجيع الهجرة إلى إسرائيل. كذلك اتهم هيرشزون باستغلال شخصي لأموال منظمة «مسيرة الحياة»، وهي منظمة تعمل على إحياء ذكرى ضحايا النازية من اليهود.[١٣] وما زالت محاكمة هيرشزون مستمرة بسبب تشعّب قضايا السرقة التي تورط فيها مع عدد كبير من الموظفين الكبار في المنظمات المذكورة التي شكلت قناة لإيصال الأموال إلى جيوب هيرشزون وأصدقائه، لكي تنفق الأموال التي تعود إلى ضحايا النازية على الولائم الفاخرة في المطاعم والفنادق وعلى دعم مشاريع تجارية فاشلة لأبناء العائلة، كما يتضح من شهادة هيرشزون أمام المحكمة.[١٤]

وفي **السادس والعشرين من تشرين الثاني ٢٠٠٨، أعلم المستشار القضائي للحكومة ميني مزوز رئيس الحكومة ايهود أولمرت عن نيته تقديمه للمحاكمة بتهم فساد تتلخص في استغلال المال العام للمصالح الخاصة**. وكان أولمرت قد استدعي خلال السنة الأخيرة ما يزيد عن عشر مرات إلى التحقيق في الشرطة حول قضايا فساد تورط فيها في السنوات الأخيرة التي شغل فيها مناصب تمثيلية ورسمية مختلفة مثل رئيس بلدية القدس، وزير التجارة والصناعة وغيرها. ومن القضايا التي اتهم أولمرت بالتورط فيها:

- قضية مركز الاستثمارات[١٥]
- قضية المليونير اليهودي الأميركي موريس تالانسكي[١٦]
- قضية ريشون تورز[١٧]
- قضية البيت في شارع كرمييه في القدس[١٨]

حظيت ظاهرة الفساد باهتمام كبير في الرأي العام الإسرائيلي[١٩] وأثارت قلقا واضحا في الأوساط المنشغلة بضمان تطبيق سيادة القانون وبالقضم المتعاظم في قيم التصرف بالمال العام.

وكان مراقب الدولة في إسرائيل ميخا لندنشتراوس خاض معركة ضد أولمرت وقمة الهرم السلطوي لكشف الفساد، ونشر عدة تقارير عن انتشاره. ويعتبر لندنشتراوس من الجهات التي ألحت وثابرت على عدم التغاضي عن سلوك رئيس الوزراء الذي بدا له فاسدا بناء على الأدلة التي توفرت حول تورطه في القضايا المذكورة.[٢٠]

جاءت هذه الأحداث على خلفية تزايد الحالات التي يمكن ادراجها تحت اساءة استغلال الصلاحية والسلطة.

يعتبر الفساد في أوساط السلطة أحد مصادر المس الخطير بقيم العدالة وبجودة السلطة وبالتماسك الاجتماعي وبمستوى حياة السكان في الدولة. كما أن للفساد أثرا سلبيا بالغا على النمو وعلى معدلات الاستثمار الاقتصادي، وخاصة من جانب رؤوس أموال أجنبية تفقد ثقتها بنظام الدولة ومدى استقراره، كما تخاف من ارتفاع التكاليف المرافقة للمباشرة بمشاريعها الاقتصادية بسبب فساد الأوساط الرسمية التي تصدر التصاريح والأذون اللازمة للمستثمر الأجنبي والمحلي أيضا لانطلاق مشاريعه.

ويعتقد طاقم البحث في موضوع الفساد في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢١ مثل منظرين ديمقراطيين آخرين، أن الفساد السلطوي يلحق ضررا فادحا بقيم الديمقراطية وبالقدرة على إدارة الحياة العامة بوسائل قانونية مشروعة. ومن شأن الفساد المتفاقم الذي لا يحظى بمعالجة جدّية أن يلحق الضرر بأسس الحكم والمجتمع حتى يفقد النظام شرعيته.

أثّر هذا الازدياد في سلوكيات الفساد على تدريج إسرائيل بين الدول في مقياس الفساد السلطوي الذي تعده وتنشره سنويا منظمة الشفافية العالمية IT (International Transparency). **ففي العام ٢٠٠٨ حصلت إسرائيل على العلامة ٦ واحتلت الموقع ٣٣ من أصل ١٨٠ دولة تم فحص سلوكيات الفساد فيها.** في العام ٢٠٠٧ احتلت إسرائيل الموقع ٣٠، في حين كانت في العام ٢٠٠٦ في الموقع ٣٤. وتقود تدريج الدول على هذا المقياس، في العام ٢٠٠٨، الدنمارك ثم نيوزيلندا ثم السويد الحاصلات على العلامة ٩,٣، التي تدل على درجات منخفضة جدا من الفساد السلطوي في هذه الدول. تأتي بعد ذلك سنغافورة (علامة ٩,٢)، ثم فنلندا وأيسلندا (علامة ٩) ثم هولندا (علامة ٨,٩) ثم استراليا وكندا (علامة ٨,٧).

ومن النتائج البارزة لمقياس الفساد أيضا، احتلت الهند والصين الموقعين ٨٥ و ٧٢ حسب الترتيب، وروسيا الموقع ١٤٧، وجميعها دول تربطها بإسرائيل علاقات اقتصادية وثيقة. ويبين الجدول التالي موقع إسرائيل في مقياس الفساد خلال ما يزيد عن عقد من الزمن، ويمكن أن **نلاحظ التدهور المستمر في مكانة إسرائيل وفي العلامة التي تنالها وهي محصلة قياس مظاهر عديدة تتعلق بسلوك الفساد.**

جدول حول التغيير في موقع إسرائيل في مقياس الفساد العالمي وحول أقل الدول فسادًا

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
إسرائيل/ تدريج	١٥	١٩	٢٠	٢٢	١٦	١٨	٢١	٢٦	٢٨	٣٤	٣٠	٢٣
إسرائيل/ علامة	٧,٩٧	٧,١	٦,٨	٦,٦	٧,٦	٧,٣	٧	٦,٤	٦,٣	٥,٩	٦,١	٦
عدد الدول المشاركة في الفحص	٥٢	٨٥	٩٩	٩٠	٩١	١٠٢	١٣٣	١٤٦	١٥٩	١٦٣	١٨٠	١٨٠
أقل الدول فساداً	دنمرك	دنمرك	دنمرك	فنلندا	فنلندا	فنلندا	فنلندا	فنلندا	أيسلندا	فنلندا	دنمرك	دنمرك
أكثر الدول فساداً	نيجيريا	كامرون	كامرون	نيجيريا	بنغلادش	بنغلادش	بنغلادش	هايتي	تشاد	هايتي	الصومال	الصومال

* هذا الجدول يعتمد على معطيات جدول CPI

أشغل هذا التراجع في موقع إسرائيل في مقياس الشفافية والفساد وسائل الإعلام والعاملين في مجال جودة الحكم في إسرائيل، خاصة وان التراجع يأتي ضمن اتجاه عام يتكرر منذ سنوات. يعتقد هؤلاء أن هذا التراجع يستدعي تفكيرا جذريا حول كيفية محاربة الظواهر التي تلحق الضرر بسمعة إسرائيل في العالم، حيث من المعروف انه في الأماكن المصابة بالفساد السلطوي لا تصل الموارد اللازمة إلى حيث خصصت، ما يلحق الضرر بالكثير من المجالات الحيوية مثل التعليم والصحة والبنى التحتية والرفاه وغير ذلك.[٢١]

كما أعقبت نشر التدريج للعام ٢٠٠٨ ردود تتلخص في أن حملة محاربة الفساد في إسرائيل لم تنجح ولم تؤت ثمارها إلى ذلك الوقت، ولذلك يجب العمل على تنجيعها ودوامها، وعلى رفع مستوى ضلوع الجمهور العام في حملة محاربة الفساد، لأن من شأن تدني الفساد أن يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي ومستوى حياة المواطنين.

ويبدو أن انتشار ظاهرة الفساد السلطوية قد بلورت الرأي العام الإسرائيلي في هذا الشأن.

ففي استطلاع شامل أجري لصالح مؤتمر سديروت للمجتمع بواسطة لجنة قياس المناعة الاجتماعية بالتعاون مع كلية سابير في بئر السبع تبين أن غالبية المجتمع الإسرائيلي قلقة من تفاقم الفساد.[٢٢]

٧٢٪ من الجمهور الإسرائيلي يعتبر درجة الفساد العامة في النظام بين عالية إلى عالية جدا.

٧٣٪ من الجمهور يرى أن درجة الفساد السلطوي الآن أعلى بكثير مما كانت عليه في الماضي. (قياسا ب ٦٩٪ في ٢٠٠٧ و ٦٨٪ في ٢٠٠٦).

١٪ فقط من الجمهور يعتبر أن مستوى الفساد السلطوي في إسرائيل الآن منخفض حتى منخفض جدا. (قياسا ب ٩٪ في ٢٠٠٧ و ٣٪ في ٢٠٠٦ و ٦٪ في ٢٠٠٥).

أكثر المؤسسات فسادا هي: الأحزاب والوزارات والكنيست، في حين أن البنوك هي أكثر المؤسسات التي تدار بشكل سليم وأن تحسنا قد طرأ على إدارتها قياسا بسنوات سابقة.

٦٩٪ من المستجوبين رأوا في الأحزاب أجساما فاسدة، وهذا تراجع كبير مقارنة مع ٢٠٠٧ حيث رأى فيها ٥٩٪ من المستجوبين مؤسسات فاسدة.

٤٤٪ من المستجوبين اعتبروا أن الوزارات تدار بشكل فاسد حتى فاسد جدا وهكذا هو الوضع بالنسبة للكنيست.

في المقابل هناك اتفاق عام على أن الجيش والمنظومة الأمنية تدار بشكل سليم جدا. ١١٪ فقط من الجمهور الإسرائيلي يعتبر أنها، أي الجيش والمؤسسات الأمنية، تدار بشكل فاسد حتى فاسد جدا، وهذا معطى شبيه بالمعطى من سنة ٢٠٠٧.

وقد عقّب الجنرال في الاحتياط عوزي ديان، رئيس مؤتمر سديروت للمجتمع وأحد الشخصيات السياسية المهمة في إسرائيل، بقوله إن هذه المعطيات تثبت أن الفساد السلطوي هو عدو الجمهور رقم ١. فالغالبية الساحقة من الجمهور الإسرائيلي تعتبر أن فساد قادة النظام هو العامل الأول الذي يمنع هذا الجمهور من أن يفتخر بدولته. وقد فهم الجمهور الإسرائيلي أن الفساد ليس جريمة بدون ضحايا، وأن علاقة مباشرة تربط بين الفساد السياسي وبين انعدام الشفافية السياسية التي تؤدي إلى تعيين أشخاص غير مناسبين لمناصب مهمة لاعتبارات الصداقة والمصالح السياسية الشخصية، كما تقود إلى إهمال المجتمع الإسرائيلي.[٢٣]

تدل هذه المعطيات على مستوى متدن من الثقة بالمؤسسات الرسمية المختلفة، وهناك بعض النتائج التي تستحق التناول بشكل خاص بسبب دلالاتها الخطيرة، فمثلا نجد أن **المؤسسات غير المنتخبة من قبل الجمهور تحظى بثقة أكبر وتستحق وصفها بحارس الديمقراطية . وفي المقابل نجد أن نسبة منخفضة فقط تعتبر المؤسسات المنتخبة حارسا للديمقراطية .**

أضف إلى ذلك بروز ظاهرة بالغة الخطورة تتلخص في حدوث انخفاض في ثقة الجمهور بالأحزاب، من جهة، وفي عدم اعتبار الكنيست مدافعا عن الديمقراطية في إسرائيل والنظر إليه كجسم غير نزيه، من جهة أخرى. ولكن الكنيست هو المؤسسة المنتخبة الوحيدة على المستوى القطري الوطني. هذا يعني أن تصور المجتمع الإسرائيلي لذاته متدن جدا. هذا التصور الذاتي من ناحية واعتبار الأجسام المعيّنة (وليس المنتخبة) أكثر نزاهة وأقل فسادا يشكلان ظاهرة خطرة على مستوى الديمقراطية، وقد قاد في حالات أخرى في العالم إلى دعم الانقلابات العسكرية وحكم مجموعات نخب صغيرة.

الجريمة المنظمة والعنف في إسرائيل ٢٠٠٨

في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨، قتل يعقوب ألفرون في سيارته في أحد شوارع مدينة تل أبيب. وكان ألفرون أحد زعماء أبرز عصابات أو عائلات الجريمة المنظمة في إسرائيل. ومن المعروف حسب تقديرات الشرطة أن في إسرائيل ١٦ تنظيما للجريمة المنظمة تقودها أكبر العائلات الضالعة في عالم الجريمة في إسرائيل، وعائلة ألفرون هي إحداها.[٢٤] وقد أعلنت الشرطة في إسرائيل مرات عدة خلال السنتين الأخيرتين عن مواصلتها العمل بمثابرة وجدّية ضد هذه المنظمات[٢٥] التي تنطبق عليها التعريفات المتبعة عالميا في تحديد منظمات الجريمة المنظمة،[٢٦] وهي منظمات تعمل من خلال تراتبية داخلية صارمة، وتعمل على نطاق واسع من حيث المناطق الجغرافية والربحية في مجالات مثل المتاجرة بالمخدرات وبالنساء وتبييض الأموال وجباية رسوم حماية المحال التجارية في المدن (protection) والمقامرات.

تتنافس منظمات (عائلات) الجريمة المنظمة في إسرائيل فيما بينها على السيطرة على تقاسم مناطق النفوذ في المدن الكبيرة على امتداد البلاد، ولذلك يحتدم الصراع بين هذه العائلات وأتباعها حتى يصل حد العنف الشديد، الذي أدى إلى قتل ألفرون، ولكن هناك ضحايا كثيرون لهذا الصراع هم عادة من الأبرياء العابرين أو المتواجدين قرب منطقة الاشتباك.[٢٧]

منذ سنوات طويلة، تعمل منظمات (عائلات) الجريمة المنظمة في إسرائيل في أطر محكمة التنظيم والترتيب، حتى يمكن اعتبارها قد عبرت عملية مأسسة حقيقية، فجميعها تعيش وتبقى حتى بعد تبديل قياداتها، نتيجة العنف المتبادل بينها أو نتيجة عمل الشرطة. وهذا ما يزيد من حصانتها وقوتها أمام أجهزة الحفاظ على الأمن، التي تحاول جاهدة، وبنجاح معيّن في السنتين الأخيرتين، تحقيق درجة من النجاعة تساوي نجاعة منظمات الجريمة.[٢٨]

استدعى قتل ألفرون اهتماما متجددا بموضوع مجابهة منظمات (عائلات) الجريمة المنظمة في إسرائيل، كانت نتيجته تشدّد الشرطة في التعامل مع أعضاء هذه المنظمات، والإكثار من استعمال أنظمة الطوارئ لإجراء اعتقالات وقائية لهؤلاء، حيث أن درجة الإتقان والمهنية التي يتمتعون بها في تنفيذ مخالفاتهم تحول دون ضبط أدلة كافية لمحاكمتهم بالطرق العادية ووفق الإجراءات القانونية اللائقة.

ويقول الخبير القانوني البروفسور زئيف سيغل أن أحد أسباب الفشل في القضاء على منظمات الجريمة المنظمة في اسرائيل هو عدم قيام الشرطة بتطبيق قانون محاربة منظمات الجريمة ٢٠٠٣، بحيث يتم استغلال البنود الصارمة في هذا القانون ضد رؤساء عائلات الجريمة بدل الاكتفاء بتطبيق القانون على أعضاء هامشيين في هذه العصابات. كما أن هناك سببا آخر يكمن في عدم وضع خطة للدفاع عن شهود ملك من داخل هذه المنظمات يشهدون في المحاكم ضد رؤسائهم، حيث أنهم يخافون من التعرض للانتقام والقتل.[٢٩]

ويضيف سيغل أن الوضع نفسه يسري أيضا على قانون منع تبييض الأموال الذي يمكن لو استغل بصورة شاملة أن يكون قناة يمكن عبرها الوصول إلى قيادات هذه المنظمات. كذلك فان الإجراءات القانونية اللائقة، في رأي سيغل، تمنح للمتهمين من رؤساء العصابات ولمحاميهم حق الاطلاع على الإفادات والأدلة وعدم الاحتفاظ بأية مواد مصنفة مغلقة أمامهم، مما يردع الكثيرين من تقديم إفادات تدينهم. هذه الإجراءات تصعب عمل الشرطة بشكل كبير كما تجعل الجانب الاستخباراتي في كشف المجرمين صعبا ونادرا بسبب خطورة كشف شخصية المتعاونين مع الشرطة كمخبرين.

ثمة من يعزو بدايات الجريمة المنظمة في إسرائيل إلى نهاية الستينيات، عندما صدم المجتمع الإسرائيلي، «الفخور بتميّزه» بوجود أنماط من الجريمة المنتشرة في داخله، لم يكن يتوقعها، مثل القتل والابتزاز، والمغامرات وجبي رسوم الحماية (Protection) على أصحاب المتاجر وغيرها. أضف الى ذلك ان هناك عصابات إجرامية منظمة وممأسسة ترتكب مثل هذه الجرائم، وعلى اطار واسع من حيث الحجم والانتشار الجغرافي. وقد كان لوصول مئير لانسكي الايطالي من أصل يهودي، أحد رموز عصابات المافية الايطالية في الولايات المتحدة، الى اسرائيل في سنة ١٩٧١، دور في تعزيز الشعور بانتشار جريمة منظمة في اسرائيل.

في الفترة نفسها راجت اشاعات حول نسج علاقات بين أوساط الجريمة المنظمة وبين شخصيات سياسية مهمة ومتنفذة في حزب مباي، الحاكم في حينه، إلا أن لجان تحقيق وتقارير رسمية أنكرت وجود جريمة منظمة بالتعريف الكلاسيكي في اسرائيل.[٣٠]

منذ ذلك الوقت ثمة انهماك في اسرائيل بسؤال لم يحظ باجابة حاسمة حتى يومنا هذا، حول وجود جريمة منظمة في إسرائيل وحول مدى تغلغل منظمات الجريمة في أوساط السلطة. ويقول دكتور داني غمشي، رئيس دائرة علم الجريمة وفرض القانون في قسم علم السلوك في كلية الإدارة (همخلالا لمنهال)، أكد أن هناك أدلة تثبت وجود عصابات جريمة منظمة في إسرائيل تعمل، اضافة الى مجال الجريمة، في مجال ما يسمى في اسرائيل السوق الرمادية، وهو يشمل أعمالا مشروعة من الناحية القانونية على الرغم من موضعتها على تخوم المقبول أخلاقيا. ترتكب هذه المنظمات جرائم مختلفة أبرزها الابتزاز بالتهديد، جباية رسوم الحماية (Protection)، تجارة المخدرات، المقامرات مخالفة القانون، اقتحام الأراضي العامة والسيطرة عليها، المتاجرة ببضائع مسروقة، التهريب، الدعارة، المتاجرة بالفتيات الأجنبيات اللاتي يجبرن على العمل في الدعارة، تبييض الأموال، والقروض بفوائد باهظة خلافا للقانون.[٣١]

ويضيف غمشي أن **هناك أدلة على وجود علاقات غير مشروعة بين منظمات الجريمة وبين أوساط في السلطة وبضمنها داخل الشرطة الاسرائيلية**، كما أن العديد من هذه المنظمات أقامت لها فروعا وامتدادات في عدد من دول العالم.

«لا تنبت الجريمة المنظمة في فراغ اجتماعي، بل تتغذى من عوامل مختلفة منها، وعلى رأسها، ضعف أجهزة فرض القانون مما يلحق الضرر بأثر الردع الضروري لمنع تطور الجريمة المنظمة، كذلك فان ثقة الجمهور بجهاز فرض القانون منعدمة تماما الأمر الذي يضعف قدرات الشرطة بشكل كبير» .[٣٢]

كذلك فان انتشار الفساد السلطوي وتورط شخصيات رسمية في قضايا فساد واستغلال المال العام لأغراض شخصية، كما بيّنّا في قسم آخر من هذا المقال، يقلل من حدة رفض هذه المخالفات بين الجمهور وموظفي السلطة ما يفيد منظمات الجريمة المنظمة بشكل كبير. ويتوصل غمشي إلى استنتاج مفاده انه على الرغم من الجهود التي تبذلها الشرطة لمحاربة الجريمة المنظمة وإقامتها لوحدات خاصة لهذا الغرض، إلا أن المحاربة الفعالة لهذا النوع من الجريمة بتطلب إقامة تنظيم خاص شبيه بالشاباك الإسرائيلي والبوليس الفيدرالي الأميركي FBI. يعمل في هذا التنظيم عناصر ذات مهارات في مجال محاربة الجريمة تسود بينها ثقافة تنظيمية سليمة وجرأة ومسؤولية وحرفية عالية.

فيما يتعلق بمجابهة الجريمة المنظمة، ثمة توجه يقول إن نجاح هذه المجابهة لا تتعلق بالردع والقدرة على اعتقال وسجن رؤساء عصابات الجريمة المنظمة، بل بضرب الخاصرة الرّخوة لمنظمات الجريمة المنظمة وهي نقطة ضعف هذه المنظمات إذا ما تضررت بقوة، والمقصود مصادر الربح الكبيرة لهذه المنظمات. إذا ضربت هذه المصادر تضعف جاهزية المخاطرة وتفقد هذه المنظمات أسباب وجودها. ويأتي منطق هذا الأسلوب للمواجهة من مصدرين. الأول هو ما تواجهه أذرع السلطة من صعوبات في القبض على زعماء وعناصر عصابات الجريمة ونجاحهم في الافلات من قبضة الشرطة بعد كل جريمة يرتكبونها بفضل تجربتهم «الغنية» في مجال الجريمة. هذا عدا عن أن عملية المأسسة التي عبرتها هذه المنظمات جعلتها غير معتمدة على هذا الشخص أو ذاك بل انها تملك القدرة على الاستمرار بعد تبدّل أو غياب زعيمها القديم أو حتى جزء كبير من أعضائها.

أما المصدر الثاني لمنطق الحرب الاقتصادية ضد منظمات الجريمة المنظمة فيأتي من التجربة الأميركية في هذا المجال، حيث تم اتباع أسلوب الحرب الاقتصادية ابتداءً من بداية القرن الماضي عندما تمت ادانة أبرز شخصيات المافيا الأميركية بمخالفات إخفاء المدخولات وعدم دفع الضرائب المستحقة للدولة[٣٣]. هذا اضافة الى إصرار أذرع فرض القانون على تجفيف منابع الربح لعصابات الجريمة المنظمة في حينه.

عن العنف في إسرائيل ٢٠٠٨

كشفت الشرطة في تقريرها التلخيصي لسنة ٢٠٠٨، أن هناك ارتفاعا في حوادث القتل التي ازداد عددها من ١١٨ حادث قتل خلال ٢٠٠٧ إلى ١٢٢ حادثا في ٢٠٠٨. كما شهدت السنة نفسها، حسب التقرير، ارتفاعا بنسبة ١٤٪ في عدد المخالفات الجنائية التي يرتكبها الأحداث.[٣٤] ففي العام ٢٠٠٨ حققت الشرطة في ٣،٥٨٢ مخالفة استعمال عنف بين الأحداث داخل المدارس، في حين كان العدد في ٢٠٠٧ هو ٣،٢٢٩ حادثا مشابها. كما شهد هذا العام ارتفاعا بنسبة ٣٨٪ في عدد حالات القبض على مرتكبي جرائم تجارة المخدرات، وهو نتيجة الارتفاع البارز في المخالفات المتعلقة بتجارة المخدرات. وقد تم ضبط ٣٠٣ كغم هيروين في ٢٠٠٨ مقارنة ب ١٣٦ كغم في ٢٠٠٧ [٣٥].

ويؤكد التقرير السنوي للشرطة على ما تعتبره نجاحا في مواجهة الجريمة المنظمة في إسرائيل حيث يعلن التقرير أن تسعة من زعماء المنظمات الإجرامية معتقلون رهن التحقيق أو أدينوا وسجنوا.

ويستدل من المعطيات التي أوردها التقرير **أن الشرطة الإسرائيلية تلقّت في سنة ٢٠٠٨ ٤١٩،٨٣٧ تبليغا عن مخالفات جنائية مختلفة**، أي أن هناك انخفاضا بنسبة ٦٪ عن السنة السابقة، وهو انخفاض مصدره انخفاض عدد حالات سرقة محتويات السيارات والمتاجر والبيوت،[٣٦] كما أن هناك انخفاضا في عدد الاعتداءات الجنسية بنسبة ٤٪ وفي عدد التصرفات المشينة بنسبة ٦٪.[٣٧]

ولكن على الرغم من الانخفاض في بعض أنواع المخالفات والجرائم في إسرائيل، وخاصة مخالفات السرقة كما أوضحنا أعلاه، إلا أن هناك إشارات إلى ارتفاع في مستوى القلق في أوساط الجمهور، ففي ٢٠٠٨ سجل ارتفاع يعادل نصف مليون محادثة إلى خدمة بلاغات الشرطة ١٠٠، بحيث وصل عدد المحادثات إلى هذه الخدمة ٩،٦٤١،٧٦٣ محادثة، ما يزيد عن ثلثها في منطقة تل أبيب.[٣٨]

ويستدل من بحث شامل حول مستويات العنف في إسرائيل بين السنوات ١٩٨٠ – ٢٠٠٧، ثم عرض نتائجه **مؤخرا أنه على الرغم من الارتفاع المطّرد في عدد الجرائم في إسرائيل إلا أن وضعها ما يزال معتدلا قياسا إلى دول غربية أخرى**.[٣٩]

يبين البحث الذي فحص المعطيات حول العنف في إسرائيل خلال ثلاثة عقود وجود ارتفاع بنسبة ٣٧٪ في عدد المخالفات الجنائية لكل مائة ألف إنسان، وأن القسم الأكبر من الارتفاع حصل خلال التسعينيات، وأنه منذ سنوات الألفين هناك ثبات في وتيرة ارتكاب المخالفات الجنائية التي تباشر الشرطة التحقيق بشأنها.

معدل عدد حالات القتل لكل ١٠٠ ألف إنسان في إسرائيل كان في العام ١٩٨٠ ٢،٢٩ حالة، وفي ١٩٩٠ ١،٨٢، وفي ٢٠٠٧ ١،٧٥.

وبالرغم من أنه لا تجوز الاستهانة بهذه الاحصائيات، إلا أنها تعتبر منخفضة قياسًا بالمعدلات في الدول التي ترغب اسرائيل في التمثّل بها، مثل الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، ففي الولايات المتحدة يصل المعدل الى ٧–٨ حوادث قتل لكل ١٠٠ الف إنسان، في انكلترا ١,٦٢، في كندا ١،٧٤، وفي روسيا ١٨ حادثة قتل لكل ١٠٠ الف نسمة خلال السنوات الأخيرة. وفي حين لوحظ الاتجاه نفسه التحوّل في محاولات القتل ايضًا إلا انه حدث ارتفاع ملحوظ في مخالفات الاعتداء الجسدي. ففي حين دلت احصائيات الشرطة على حدوث ٢٨١ حالة اعتداء جسدي لكل ١٠٠ الف نسمة في ١٩٨٠، في اسرائيل، نجد ان هذا الرقم ارتفع الى ٤٤٤ حالة من هذا النوع في ٢٠٠٧ [٤٠]. كذلك حدث ارتفاع بنسبة ١٢٠٪ في حالات الاغتصاب وارتكاب الأعمال الجنسية المشينة، خلال فترة البحث.

أمّا فيما يتعلّق بتوزيع الجريمة وفق متغير الانتماء الإثني لليهود في اسرائيل، فقد أوضح البحث، خلافا للأفكار المسبقة السائدة، ان نسبة المهاجرين من دول رابطة الشعوب من بين مرتكبي المخالفات ضد أفراد لا تزيد عن نسبتهم بين السكان، في حين ان نسبة المهاجرين من أثيوبيا من بين مرتكبي هذا النوع من المخالفات تزيد عن ضعفي نسبتهم بين السكان، ففي حين يشكل هؤلاء أقل من ١٪ من السكان أصبحت نسبة مرتكبي هذه المخالفات من بينهم نحو ٢٪.

على الرغم من ذلك، إذا أخذنا مخالفي القانون في مجال أعمال العنف من الشريحة العمرية ١٢-١٨ سنة فسنجد تمثيلا كبيرا للمهاجرين من أصل روسي ومن المهاجرين من دول رابطة الشعوب، يفوق نسبتهم من السكان.

أما في ما يتعلق بالفلسطينيين في إسرائيل، فيشير البحث الى الاتجاه نفسه الذي ظهر في تقرير الشرطة السنوي لتلخيص العام ٢٠٠٨. كان هناك ارتفاع مطرّد بشكل منهجي في نسب مخالفات العنف على امتداد الفترة التي غطّاها البحث. على سبيل المثال، يشكّل التابعون للشريحة العمرية ١٩ سنة فما فوق من العرب ١٥٪ من جميع ابناء هذه الفئة العمرية في اسرائيل، خلال فترة البحث، في حين أنه من بين مخالفي القانون في مجال الاعتداءات الجسدية من كل الانواع، الذين قُدمت ضدهم شكاوى الى الشرطة من هذه الفئة العمرية يشكِّل العرب ٤٣٪. ويحاول البحث تفسير أسباب انتشار الجريمة بين العرب في اتجاهين مختلفين، أحدهما يعتبر العنف وليد القمع والحرمان النسبي والتمييز والفقر التي تشكل بمجموعها أرضا خصبة لازدياد مظاهر العنف، بينما يعزو الاتجاه الثاني الأسباب الى الثقافة العربية التي تتميّز، حسب رأي الباحث أريبه رطنر، بميل الى حل الخلافات بوسائل عنيفة.

أما عن الخوف من الجريمة في إسرائيل فهو في ازدياد، كما ظهر من خلال التقرير السنوي التلخيصي للشرطة للعام ٢٠٠٨، كما أوضحنا أعلاه من خلال عدد البلاغات الموجّهة إلى خدمة البلاغات السريعة للشرطة (خدمة هاتف رقم ١٠٠). فقد توصّل البحث الذي نحن بصدده، بناءً على نحو ٢٥٠٠ مقابلة أُجريت ضمن هذا البحث، إلى أن ٧٠،٦٪ من الذين أجريت معهم المقابلات صرّحوا عن خوف من جرائم العنف (٧٣٪ من النساء و ٦٧٪ من الرجال)، وقد كانت هذه النسبة أكبر بين العرب مقارنة باليهود (٧٤٪ بين العرب و ٦٩،٥٪ بين اليهود).

ويقول رطنر إنه لا يوجد بالضرورة أساس للخوف الذي يعبر عنه الناس، حيث أن الإحصائيات الموضوعية أقل بكثير من مستوى الخوف. ويضيف أن السبب لهذا الخوف المبالغ فيه هو تغطية وسائل الإعلام التي تسبب حالة من الهلع من الجريمة.[٤١]

وبغض النظر عن الأسباب والمسببات التي يراها رطنر غير مبرّرة إلا أن لحالة انعدام الأمن الذاتي تأثيرا كبيرا على الحالة النفسية العامة، وعلى لجوء الناس إلى الانعزال أو حتى إلى التزوّد بالأسلحة ووسائل الحماية، وهو أمر يجلب معه أنواعا أخرى من المخاطر.

بروفيل اجتماعي للمجتمع الإسرائيلي

بلغ عدد سكان إسرائيل بداية ٢٠٠٨ حوالي ٦,٢٤٣,٧ مليون نسمة منهم ٥,٧٥٪ (أي: حوالي ٢,٤٧٨,٥ مليون) من اليهود و٢,٢٠٪ (أي: قرابة ٤٥٠,١ مليون) من العرب، و٣,٤٪ (أي: ٤,٣١٥ ألف نسمة) مصنّفون كآخرين، ويُقصد بهم مهاجرون غير معرّفين كيهود في وزارة الداخلية، جميعهم مسيحيون غير عرب أو غير مصنفين دينيا[٤٢].

تشير الإحصائيات الرسمية الى أن حصة موازنة الهجرة من مجمل الازدياد انخفضت في العام الستين لقيام إسرائيل مقارنة مع العام السابق نتيجة الانخفاض في عدد المهاجرين الذين وصلوا في ٢٠٠٨ مقارنة مع ٢٠٠٧.

عدد المهاجرين اليهود الجدد في ٢٠٠٨ هو ١٥٨٧٥ مقابل ما يزيد عن ١٨٠٠٠ مهاجر وصلوا في ٢٠٠٧. يكتسب

هذا المعطى دلالة خاصة في الذكرى الستين لقيام إسرائيل حيث ان عدد المهاجرين في هذا العام وصل الى أدنى درجاته منذ التسعينيات على الأقل ، وهو في انخفاض مستمر .

الهجرة إلى إسرائيل حسب فترة الهجرة (١٩٤٨ – ٢٠٠٨)

فترة/ سنة الهجرة	أعداد مطلقة	نسبة من عدد السكان الكلي
المجموع	٣،٠٣٠،٣٩٥	١٠٠
١٩٤٨ – ١٩٥١	٦٨٧،٦٢٤	٢٢,٧
١٩٥٢ – ١٩٥٩	٢٧٢،٤٤٦	٩,٠
١٩٦٠ – ١٩٦٩	٣٧٣،٨٤٠	١٢،٣
١٩٧٠ – ١٩٧٩	٣٤٦،٢٦٠	١١,٤
١٩٨٠ – ١٩٨٩	١٥٣،٨٣٣	٥,١
١٩٩٠ – ١٩٩٩	٩٥٦،٣١٦	٣١,٦
٢٠٠٠ – ٢٠٠٧	٢٤٠،٠٧٣	٧,٩
١٩٩٠	١٩٩،٥١٦	٦,٦
١٩٩١	١٧٦،١٠٠	٥,٨
١٩٩٢	٧٧،٠٥٧	٢,٥
١٩٩٣	٧٦،٨٠٥	٢,٥
١٩٩٤	٧٩،٨٤٤	٢,٦
١٩٩٥	٧٦،٣٦١	٢,٥
١٩٩٦	٧٠،٩١٩	٢,٣
١٩٩٧	٦٦،٢٢١	٢,٢
١٩٩٨	٥٦،٧٣٠	١,٩
١٩٩٩	٧٦،٧٦٦	٢,٥
٢٠٠٠	٦٠،١٩٢	٢,٠
٢٠٠١	٤٣،٥٨٠	١,٤
٢٠٠٢	٣٣،٥٦٧	١,١
٢٠٠٣	٢٣،٢٦٨	٠,٨
٢٠٠٤	٢٠،٨٩٣	٠,٧
٢٠٠٥	٢١،١٨٠	٠,٧
٢٠٠٦	١٩،٢٦٤	٠,٦
٢٠٠٧	١٨،١٢٩	٠,٦
٢٠٠٨*	١٥،٨٧٥	–

يتأسس الجدول على مواد نشرت في بيان للصحافة صادر عن مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل في تاريخ ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٧ .

* العدد في ٢٠٠٨ من المعطيات الرسمية لوزارة استيعاب الهجرة . بيان للصحافة ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٨ .

وكان وزير استيعاب الهجرة من حزب كاديما أيلي أفلالو انتبه الى الانخفاض في أعداد المهاجرين فصّرح في نهاية ٢٠٠٨ بأن» هجرة اليهود وعودة الإسرائيليين الى إسرائيل، خاصة في هذا الوقت، حيويتان بالنسبة للدولة ولتعزيز مناعتها الاجتماعية والاقتصادية . وتشكل الأزمة الاقتصادية العالمية مجموعة من الفرص التي ينبغي ان لا نضيعها، وأنا أدعو اليهود والإسرائيليين في أنحاء العالم الى الهجرة والعودة الى البلاد والتمتع بالمساعدات التي نمنحها لهم لترسيخ حياتهم فيها» . [٤٣]

واعتبر أفلالو أن ارتفاع عدد الإسرائيليين العائدين بعد مكوث متواصل لفترات طويلة خارج البلاد يعدّ مؤشرا ايجابيا، حيث وصل عددهم في ٢٠٠٨ إلى نحو ٨٨٠٠ شخص، وهذا يشكل ارتفاعا بنسبة ٩٤٪ قياسا الى نسبة الإسرائيليين العائدين في ٢٠٠٧، حيث كان عددهم ٤٥٣٥ إسرائيليا .

ويتوقع ان يصل عدد الإسرائيليين العائدين في سنة ٢٠٠٩ الى نحو ١٢٠٠٠ . ويبدو أن لتفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية نصيبا في هذا الازدياد، كما ورد في أقوال الوزير أعلاه .

وقد جاء أكثر من نصف «العائدين» من الولايات المتحدة وكندا، ١٣٪ من دول غرب أوروبا واسكندنافيا، ٥,٥٪ من دول الاتحاد السوفييتي سابقا، ٥,٣٪ من استراليا ونيوزيلندا و٣٪ من أفريقيا، والباقي من أميركا اللاتينية وغيرها . وقد خصّصت وزارة الاستيعاب العديد من الموارد الهادفة الى إقناع الإسرائيليين الذين غادروا البلاد بالعودة الى إسرائيل واستيعابهم فيها .

وهذه بعض المعطيات التي وفّرتها وزارة استيعاب الهجرة حول مميزات المهاجرين اليهود الى إسرائيل في ٢٠٠٨ :

المجموع ١٥٨٧٥
من شرق أوروبا ٥٩٠٩
من غرب أوروبا ٢٩٨٧
من شمال أميركا ٣٢٧٥
من مركز وجنوب أميركا ٩٥٢
من الدول العربية في أفريقيا ٤٦
من باقي دول أفريقيا ١٩٣١
من الدول العربية في آسيا ٤
من باقي دول آسيا ٤١٣
من أوقيانيا ١٩٥
من دول أخرى ١٦٣

توزيع المهاجرين اليهود في ٢٠٠٨ حسب مجال المهنة[٤٤] :

المجموع ١٥٨٧٥
مهن علمية وأكاديمية ٢٣٤٥

مهن حرة تكنولوجية ٢٦٨١
مديرون ٢٥٩
موظفون ٤٤١
مسوقون ووكلاء مبيعات ٥٩٧
عمال خدمات ٢٨٦
عمال زراعيون ٤١
عمال في مجال الصناعة ٢٤٧
عمال مهنيون مهرة ٣٢٩
عمال غير مهنيين ٢٥٧
بدون أية مهنة ١٥٥٨
٤٨٠٩
٢٠٢٥

اجمال

إن الحصيلة العامة لأوضاع الفقر والفساد والجريمة المنظمة والعنف المجتمعي هي أن إسرائيل، **بحسب ما تتبدى من خلال أوضاعها الاجتماعية، تبتعد أكثر فأكثر عن الصورة أو المثال الذي رغب آباء الصهيونية في بنائه. بكلمات أخرى تتجه في مسار التحوّل من «مجتمع مثالي» إلى مجتمع طبيعي.**

ولا شكّ في أن ذلك ناجم، أساسًا، عن تطورها الاقتصادي، الذي يتميز في الآونة الأخيرة بالانتقال المتسارع إلى الاقتصاد الليبرالي وإلى الخصخصة. إن ما يجري في إسرائيل، خلال الأعوام الأخيرة، هو سيطرة السوق الخاصة على الدولة كلها تقريبًا، وإن إحدى عواقب ذلك هي الفساد. إن الفساد، بحسب أحد التعريفات، هو عملية سيطرة رأس المال الخاص، الذي يبدأ بأخذ حصة الدولة واستبدال دورها. أي أنك تفسح المجال أمام رأس المال الخاص للاستيلاء على الحيّز العام. وبالمناسبة، فإن اتساع ظاهرة الإجرام المنظم نابع من الأسباب نفسها. فالجريمة المنظمة تنهض في الوقت الذي تضعف فيه الدولة ويسيطر السوق على أملاك الدولة. لذا فإن قصة الفساد والجريمة المنظمة في إسرائيل تكاد أن تكون صفقة شاملة ناجمة عن خصخصة أملاك الدولة والخدمات الاجتماعية، مثل بيع الأملاك العامة.

ويُطرح السؤال: كيف يؤثر مستوى الفساد السلطوي على صناعة القرار الإسرائيلي؟.

قد يكون من المبكر الإجابة عن هذا السؤال، علمًا بأن كثيرين يعتقدون أنه يؤثر فعلا على اتخاذ القرارات. وهناك ادعاءات بأن أولمرت (المشتبه بارتكاب عدد من مخالفات الفساد السلطوية) اتخذ قرارات مهمة بتأثير أعمال فساد منسوبة إليه. وهي تضاف إلى ادعاءات أخرى بأن (رئيس الحكومة الإسرائيلية السابقة) أريئيل شارون نفذ الانسحاب

من غزة بسبب التحقيقات ضده في شبهات فساد. وحتى لو افترضنا أن التبعات السلطوية وعملية اتخاذ القرارات على المستوى الإستراتيجي لا تتأثر به إلى حدّ كبير، إلا أن الفساد قد يؤثر على اتخاذ قرارات في مستوى متدن (مثل تمويل مصنع أو بيع أسهم شركة حكومية وما شابه ذلك).

أما واقع أن الغالبية الساحقة من الإسرائيليين تعتقد أن مؤسسات الحكم في إسرائيل، أي الحكومة والكنيست والأحزاب، هي بؤر فساد، فإنه يعني أن غالبية الإسرائيليين تعيش في مجتمع فاقد الثقة بهذه المؤسسات. ولا بُدّ أن يكون هناك فقدان للثقة، لأن أجهزة الدولة تخرج من حياة هؤلاء رويدًا رويدًا في سياق عملية الخصخصة.

هوامش

١ رسالة مفتوحة من زئيف بيلسكي رئيس الوكالة اليهودية عن إقامة جمعية خاصة لمعالجة شؤون الناجين من المحرقة، وقد أرسلت إلى المجتمع الإسرائيلي في ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٨ بمناسبة حلول يوم الكارثة والبطولة الذي يسبق يوم إعلان قيام إسرائيل في كل سنة. أنظروا موقع الوكالة اليهودية : / www.jewishagency.org

٢ «عذرا لأننا بقينا على قيد الحياة»، موقع انترنت www.walla.co.il ، في تاريخ ١٣/ ٤/ ٢٠٠٧

٣ لمعاينة مضمون تقرير الفقر في إسرائيل ٢٠٠٨ انظروا : http://www.btl.gov.il/פרסומים/pub/oni_report/Documents/oni0708.pdf

٤ منذ مطلع التسعينيّات، ما زالت معدلات الفقر في إسرائيل مرتفعة جدا قياسا إلى جميع دول أوروبا الشرقية التي تنسب إسرائيل نفسها إليهم، في حين أن هناك اتجاها عاما يتمثّل في ارتفاع معدل الفقر في أوساط الأسر العربية. نسبة الفقر في أوساط الأقلية الفلسطينية تفوق نسبته لدى السكان اليهود، وتدل الفروق الشاسعة بين اليهود والعرب على عمق الفقر وتجذّره في صفوف الأقلية الفلسطينية، على امتداد الفترة كلّها.
تنخفض نسبة الفقر في أوساط العائلات اليهودية بصورة ملموسة، بعد احتساب مدفوعات التحويلات والضرائب. فغالبية العائلات التي عاشت دون خط الفقر، وفق مقياس الدخل الإجماليّ، في أوساط المجتمع اليهودي نجحت في الخروج منه بعد قبض مدفوعات التحويلات، ووصلت نسبتها (أي العائلات الفقيرة) إلى ما يقارب الـ ١٥ ٪. في المقابل، تنخفض نسبة الفقر في الأسر العربية في الأعوام ٢٠٠٥–٢٠٠٨ بنحو ١١ ٪ فقط بعد تدخل الدولة عبر الضرائب ومدفوعات التحويلات والمخصصات.

٥ تقرير الفقر لسنة ٢٠٠٨ (أنظروا الموقع الالكتروني المدرج في الهامش رقم ٣).

٦ وهو مؤتمر اقتصادي اجتماعي للبرلمان الأوروبي عقد في ٢٣–٢٤/ ٣/ ٢٠٠٠، لبحث قضايا العمل والإصلاحات الاقتصادية والتماسك الاجتماعي في دول السوق الأوروبية.
تطرق المؤتمر في تلخيصاته إلى ضرورة تعزيز التعاون البحثي في مجالات الإصلاحات الاقتصادية لمجابهة أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول الأوروبية مثل الفقر والبطالة.
وقد دفعت مقررات المؤتمر إلى تكثيف البحث في قضية مقاييس الفقر المتبعة في أوروبا وضرورة تعديلها، وقد أسفر ذلك عن اعتماد مقياس معدّل يحوي عوامل اجتماعية عديدة، عُرضت للمرة الأولى في اجتماع لدول السوق في بروكسل في كانون الأول ٢٠٠١. لمعاينة التقرير التلخيصي لمؤتمر لشبونة، أنظر الرابط : http://ue.eu.int/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/en/ec/00100-r1.en0.htm

٧ انظر الملاحظة رقم ٥ .

٨ تنظيم لتيت، التقرير البديل عن الفقر ٢٠٠٨ .

٩ التقرير البديل صفحة ٣ .

١٠ لا يورد التقرير البديل أرقاما مطلقة لأعداد المحتاجين، حيث أنه من الصعب حصر الأرقام الدقيقة.

* وصف مستعمل للعائلات التي تطبق بعض الفروض الدينية المطلوبة مثل الصيام والصلاة في يوم السبت، واحترام أحكام الحلال في المأكولات ولكن أفرادها غير متزمتين أو متشددين من ناحية الالتزام بالنصوص الدينية.

١١ التقرير البديل للفقر صفحة ١٥ .

١٢ ١١ موقع ynet ٨/ ٣/ ٢٠٠٩ وموقع هآرتس ١٨/ ٨/ ٢٠٠٨

١٣ المصدر السابق

١٤ قضية مركز الاستثمارات: القضية الأكثر خطورة من بين القضايا التي اتهم أولمرت بالتورط بها، وتتلخص في أن أولمرت استعمل صلاحيته وتأثيره كوزير للصناعة والتجارة لمنح امتيازات وتسهيلات لمصنع «سليكت» الذي كان يمتلكه صديق أولمرت المحامي أوري ميسر، وبتقديم المساعدة لأصحاب مصنع «طيبع بوست» للحصول على منح مالية وعلى تسهيلات أخرى، وذلك لأن مالك المصنع كان في حينه عضو مركز حزب الليكود (أولمرت كان عضوا في الليكود في ذلك الوقت).

١٥ قضية تلانسكي : تم التحقيق مع أولمرت في قضية علاقاته القريبة مع رجل الأعمال اليهودي الأميركي موشي (موريس) تلانسكي، وتعود هذه العلاقات إلى سنة ١٩٩٣، عندما كان أولمرت رئيسا لبلدية القدس وقد استمرت إلى ما بعد انتخابه لمنصب رئيس الحكومة.
وقد اتهم أولمرت بأنه تلقى من تلانسكي مغلفات تحوي آلاف الدولارات عندما كان رئيسا لبلدية القدس ثم وزيرا للتجارة والصناعة وبعد ذلك. وقد اعترف تلانسكي بأن أولمرت ومديرة مكتبه شولا زاكن قد توجهوا إليه مرات عدّة يطلبون المال وقالوا بأنهم يريدون تلقيه بأوراق نقدية وليس بالشيكات أو التحويلات. كذلك تم التحقيق مع أولمرت بتهمة تلقي ٣٨٠ ألف دولار من حسابات شركات يملكها تلانسكي. انتقل هذا المبلغ إلى جمعية «يروشلايم ملوكيدت» (القدس متماسكة) التي عملت لصالح انتخاب أولمرت لرئاسة بلدية القدس في حينه.
وقد قال تلانسكي في شهادته أمام المحكمة انه موّل رحلة لعائلة أولمرت إلى ايطاليا بقيمة ٢٥،٠٠٠ دولار.

اعترف أولمرت بأنه تلقى مغلفات تحوي مبالغ من المال من تلانسكي إلا أنها مبالغ أقل بكثير مما ذكر تلانسكي في شهادته. وتم التحقيق مع أولمرت حول المقابل الذي أعاده إلى تلانسكي مقابل هذه الدفعات، مما يمكن من اعتبارها رشوة. ومن بين ما تم التحقيق مع أولمرت بشأنه هو انه حاول إقناع رجال أعمال في إسرائيل بشراء منتوجات مصانع يملكها تلانسكي، كما قام بالاتصال بوزير الأمن التشيكي لإقناعه بالتعامل التجاري مع شركة تصوير عبر الأقمار الصناعية يملكها تلانسكي.

١٦ قضية ريشون تورز: وقد كشفت الشرطة عن علاقة خاصة لأولمرت مع وكالة السفر ريشون تورز. تم فحص ٥٤ سفرة لأولمرت إلى الخارج في إطار عمله حيث تحمّلت منظمات عامة مختلفة مصاريف سفره وإقامته في الخارج. وتم التحقيق مع أولمرت حول أنه تلقى مصاريف السفر والإقامة عن كل مرة من عدة أجسام وجمعيات زارها في الخارج وشارك في نشاطاتها الهادفة إلى جمع التبرعات لإسرائيل. كانت الأموال ترسل من هذه الجمعيات إلى وكالة السفر مباشرة، وكانت هذه تحفظ الأموال الفائضة في حساب لأولمرت لاستعمالها لرحلاته الخاصة مع عائلته.

١٧ قضية البيت في شارع كرمييه: تتحدث عن تلقي أولمرت رشوة بقيمة ٤٨٠ ألف دولار عند شرائه بيتا في شارع كرمييه في القدس، مقابل السعي لدى أوساط رسمية في بلدية القدس لتقديم تسهيلات لدافع الرشوة وهي شركة هندسة واستثمارات بادرت إلى إقامة مشروع البناء الذي امتلك أولمرت وعائلته بيتا فيه.

١٨ ثم من يعتبر أن المركب الأهم لظاهرة الفساد ليس الفساد نفسه وإنما الانطباع الجماعي الذي يسببه الفساد في المجتمع، فالفساد نفسه يسبب ضررا ماليا محدودا مهما كان حجمه ولكن الضرر الحقيقي يكمن في انعدام الثقة بين الشعب وبين الجهاز الحاكم والسياسة بشكل عام. هذا إضافة إلى ما يقود إليه ذلك من تشكك في التعامل مع الحياة العامة في جميع المجالات.

١٩ انظر تقريرا خاصا لمراقب الدولة حول «مشروع أكواريا السياحي» نشر في ٢٧/٨/٢٠٠٨، وبُحث في «لجنة مراقبة الدولة» في الكنيست في تاريخ ٢/٩/٢٠٠٨. وقد كشف هذا التقرير تورطا جديدا لأولمرت في قضايا الفساد.

٢٠ انظروا موقع المعهد الاسرائيلي للديمقراطية www.idi.org.il حول الفساد السلطوي في اسرائيل.

٢١ أنظر موقع منظمة Transparency international: www.transparency.org

٢٢ موقع هآرتس ٢٥/١١/٢٠٠٨.

٢٣ المصدر السابق.

٢٤ يونتان ليس، صحيفة هآرتس ١٥/٣/٢٠٠٩.

٢٥ نفس المصدر.

٢٦ انظروا قانون محاربة منظمات الجريمة، ٢٠٠٣.

٢٧ انظروا مثلا هآرتس ٢٩/٧/٢٠٠٨.

٢٨ أنظروا مقال المحلل القانوني لجريدة هآرتس زئيف سيغل في هآرتس ٢٣/١١/٢٠٠٨.

٢٩ المصدر نفسه.

٣٠ موقع ynet، ١٨/١١/٢٠٠٨.

٣١ داني غمشي، الجريمة المنظمة لا تنبت في الفراغ. موقع ynet، ١٨/١١/٢٠٠٨.

٣٢ المصدر نفسه.

٣٣ موقع Themarker، ٣١/٧/٢٠٠٨.

٣٤ يديعوت أحرونوت ٢٤/٢/٢٠٠٩.

٣٥ هآرتس ٢٤/٢/٢٠٠٩.

٣٦ هآرتس ٢٤/٢/٢٠٠٩.

٣٧ موقع ynet ٢٤/٢/٢٠٠٩.

٣٨ يمكن معاينة المعطيات عن الجريمة والعنف في الفصل الحادي عشر من الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل-٢٠٠٨ على موقع دائرة الإحصاء المركزية www.cbs.gov.il

٣٩ هذا البحث الذي أعدّه البروفسور آرييه رطنر والبروفسور جدعون فيشمان، وقد صدر بتمويل وزارة العلوم الإسرائيلية. يتعامل البحث مع إسرائيل كدولة غربية لها صفات الدول الأوروبية ولا يقارنها مع دول العالم الثالث أو دول الشرق الأوسط.

٤٠ جزء كبير من هذه الاعتداءات وتسبب الأضرار الجسدية البالغة يأتي على خلفية ما يسمى «العنف العائلي». وقد حدث ارتفاع بنسبة ١٥٧٪ في حالات الاعتداء الجسدي والتسبب بأضرار جسدية بالغة في مجال «العنف العائلي».

٤١ هآرتس ٢٦,٣,٢٠٠٩

[٤٢] تشمل دائرة الإحصاء الإسرائيلية في إحصاءاتها سكان القدس الشرقية وهضبة الجولان التي احتلت عام ١٩٦٧، وفي حال استثنيناهم سيكون عدد سكان إسرائيل ٧,٠٩٠ . انظر ملاحظة رقم ٢ في الملخص التنفيذي.

[٤٣] بيان للصحافة، وزارة استيعاب الهجرة ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٨

[٤٤] جدول تقسيم المهاجرين في ٢٠٠٨ حسب المهنة والعمر. وزارة استيعاب الهجرة، بيان للصحافة ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٨

(٦)

محور الفلسطينيين في إسرائيل: «من الاحتواء إلى العداء»

امطانس شحادة

مدخل

تم في التقارير الإستراتيجية السابقة لـ «مدار»، عرض التغيرات التي طرأت بعد اندلاع انتفاضة الأقصى وهبة أكتوبر وحرب لبنان على علاقة الفلسطينيين في إسرائيل مع الدولة. وأوضحنا أن دولة إسرائيل لا ترى في المواطنين الفلسطينيين مواطنين متساوي الحقوق مع المواطن اليهودي، بل أعداء في معظم الحالات، وبيّنا أن هذا التعامل يعكس إجماعا يشمل متخذي القرارات في الدولة، والسواد الأعظم من شرائح المجتمع الإسرائيلي.

وتعكس حالة الإجماع هذه نفسها على محاولات المؤسسة الحاكمة فرض قواعد تعامل جديدة على المواطنين العرب تهدف إلى تكريس حالة «اللا مواطنة» الكاملة، المشروطة والمهددة، وتؤسس لفرض قواعد صارمة لقواعد «الديمقراطية» المتاحة أمام الأقلية العربية، يُحَدد فيها سقف المطالب الجماعية المتاحة للأقلية الفلسطينية وفقا لاحتياجات وضروريات المشروع الصهيوني. كما ادعينا انه في سنوات التسعينيات، قامت الدولة بتكثيف استعمال «الجزرة» بغية احتواء الأقلية الفلسطينية دون التنازل عن آليات التبعية والإقصاء. لقد سادت في سنوات التسعينيات قناعة لدى صناع القرار بشأن الأقلية الفلسطينية مفادها انه يمكن احتواء «مشكلة الأقلية الفلسطينية» بدفع «ثمن» معقول، دون المساس بالطابع اليهودي للدولة ودون المساس بطابعها «الديمقراطي».

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى وهبة أكتوبر وتنامي التيار الوطني داخل الأقلية الفلسطينية؛ ونشر وثائق الرؤية المستقبلية في أواخر العام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ وإبداء عدم رضا على صيغة النظام القائم، والمطالبة بإقامة دولة كل مواطنيها (نزع يهودية الدولة)، بدأت إسرائيل بتشديد شروط المواطنة الممنوحة للأقلية، وحدود المسموح والممنوع لوسائل العمل السياسي. بل إن عدداً من صناع القرار السياسي والأمني أعلنوا بشكل رسمي أن العرب في إسرائيل باتوا يشكلون

خطراً استراتيجياً على دولة إسرائيل كدولة يهودية.[١] تحت هذه المستجدات تغيرت القناعات لدى صناع القرار في إسرائيل، وباتت قضية «الأقلية الفلسطينية» تتطلب حلولاً جذرية، تتركز أكثر على زيادة جرعات الاحتواء المباشر وغير المباشر، بالترافق مع زيادة وتيرة استعمال «العصا»، وتفعيل صارم لآليات التبعية خاصة الاقتصادية. ومن الممكن إجمال مجموعة من تجليات تحول العلاقة مع العرب من خلال:

- سياسة عدائية أكثر وضوحا تجاه الأقلية الفلسطينية.
- قضم مستمر في صيغة المواطنة الممنوحة للأقلية الفلسطينية.
- تحديد سقف مطالب الأقلية الفلسطينية بحيث يمكنها، في أفضل الحالات، المطالبة بحقوق فردية ومطالب بتحسين الأحوال المعيشية دون ربطها بالبعد السياسي القومي.
- تنامي المطالبة بالتعامل مع ما يسمى التهديد الديمغرافي للأقلية الفلسطينية على الطابع اليهودي للدولة، وباتت مشاريع تهجير الأقلية أو قسم منها أكثر رواجا وشرعية.[٢]

تميزت الفترة الممتدة من العام ٢٠٠٠ وحتى بدايات ٢٠٠٩ بمحاولات الاحتواء والترغيب المعمول بها من قبل الدولة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل،[٣] وتجلت من خلال العمل على تفعيل برنامج الخدمة المدنية الطوعي وربطه بإغراءات مالية، بالتوازي مع استخدام آليات الترهيب والملاحقات السياسية والأمنية وسن قوانين تمس بالفلسطينيين.[٤] غير أن تلك السياسات لم تشمل محاولة فرض قبول المضمون والطابع اليهودي للدولة على المواطنين الفلسطينيين بواسطة القوانين أو ربط الولاء بالحقوق. ولعل هذا التغيير هو الميزة الأبرز للعام ٢٠٠٩.

يمكننا الادعاء أن العام ٢٠٠٩ **يشكل مفصلا في تعامل الدولة والأغلبية اليهودية مع الفلسطينيين في إسرائيل**، نتيجة لعدة عوامل ومتغيرات تراكمت في السنوات الماضية، ابتداء بانتفاضة الأقصى، مرورا بحرب لبنان ونشر الوثائق المستقبلية وانتهاء بالحرب على غزة، ونتائج الانتخابات الأخيرة لدى المجتمع الإسرائيلي والفلسطيني. يمكننا في هذه المرحلة استشراف الإطار العام لتعامل الدولة مع الفلسطينيين في السنوات القادمة، وذلك بالارتكاز على الفرضيات التالية:

١. بات واضحًا لصنّاع القرار في إسرائيل، أنّهم لم ينجحوا في طمس الهُويّة الوطنيّة والانتماء الفلسطينيّ للفلسطينيين في إسرائيل، ولم ينجحوا في صقل وعي سياسيّ يفرض على الأقليّة أنماط تصرّف سياسيّ مقبول على المجتمع الإسرائيليّ. وهذا يعني فشل مؤسّسات الدولة وسياسات العصا والجزرة في أسرلة الفلسطينيّين في إسرائيل.

٢. **بروز شبه إجماع بين الأحزاب الصهيونيّة الأساسيّة على قبول خطاب ليبرمان وحزبه «إسرائيل بيتنا» الذي يطالب بسَنّ قانون يقرن بين قَسم الولاء للدولة -من جهة-، والمواطَنة -من جهة أخرى-، ويدعو لتبادل مناطق بين دولة إسرائيل والدولة الفلسطينيّة المستقبلية.**

وبالإمكان التكهّن بأنّ حكومة نتنياهو لن تكتفي باستمرار الوضع القائم والإبقاء على محاولات كبح المَطالب القوميّة والسياسيّة للأقليّة الفلسطينيّة، بل ستنتقل إلى التهديد المباشر والمساومة على المواطَنة الممنوحة للأقليّة. وسوف

تطالِب الأقليّة الفلسطينيّة بحسْم موقفها على نحو نهائيّ في مسألة قبول الشروط الإسرائيليّة للإبقاء على المواطَنة، بل إدراج هذه المطالب في برنامج عمل الحكومة. **في المقابل يمكن إيجاز المَطالب من الفلسطينيين في إسرائيل على النحو التالي:**

١. القبول بمواطَنة تحت سقف الشروط الإسرائيليّة، والتخلّي عن الهُويّة القوميّة الجماعيّة ومطالب الحقوق الجماعيّة لأقليّة وطن أصليّة، والاكتفاء بالحقوق الفرديّة المنتقصة.
٢. التصريح بقبول إسرائيل كدولة الشعب اليهوديّ.
٣. قبول الادّعاء الإسرائيليّ أنّ تحقيق المَطالب القوميّة للفلسطينيّين في إسرائيل سيكون فقط بواسطة إقامة دولة فلسطينيّة في المناطق المحتلة.
٤. قَوْنَنة نهائيّة للمكانة الدونيّة للفرد الفلسطينيّ في إسرائيل في جميع المجالات.
٥. في حال عدم الرضوخ للشروط الإسرائيليّة، سيأتي التهديد بحلّ تبادل الأراضي أو السكّان مع السلطة الفلسطينيّة، وبفرض الاحتواء بواسطة قانون الجنسيّة.

سنعمل في هذا التقرير على توضيح التغيرات في علاقة الدولة بالمواطنين الفلسطينيين من خلال عدة محاور، منها: استمرار تشريع القوانين التي تمس المكانة القانونية والسياسية للفلسطينيين في إسرائيل؛ السياسات الحكومية العنصرية تجاه الفلسطينيين؛ شرعنة الاعتداءات على الفلسطينيين؛ مواقف الدولة والمجتمع اليهودي من معارضة الفلسطينيين للحرب الإسرائيلية على غزة؛ وصول اليمين المتطرف إلى سدة الحكم، وعدم انهيار التيار الوطني داخل المجتمع الفلسطيني. كما سوف نستعرض بعض المعطيات الرقمية حول الفلسطينيين في إسرائيل كونها توضح بعض الجوانب من سياسات الدولة تجاههم.

معطيات عامة ٢٠٠٨

بلغ عدد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل (لا يشمل ذلك القدس المحتلة والعرب في الجولان المحتل) بداية العام ٢٠٠٨ قرابة مليون و ٢٩٦ ألف عربي، تصل نسبتهم إلى ١٨٪.٥

منهم ٥١٪ من الذكور و٤٩٪ من الإناث، وأعمار ٥٧٪ منهم لا تزيد عن ٢٥ سنة فيما وبلغ متوسط الأجيال ٢٠,١ سنة.

يعيش نحو ٩٤٪ من مجموع المواطنين الفلسطينيين في مجمعات سكانية مدنية وقروية. ٨٤٪ منهم في البلدات والمدن العربية؛ و٨٪ في القرى غير المعترف بها. ويتضح فقا للمسح الاجتماعي الاقتصادي الذي أعده «ركاز» (بنك المعلومات عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل التابع لمركز الجليل») وجمعية الأهالي، أن نسبة المشاركة في قوى العمل لدى الفلسطينيين قد بلغت في العام ٢٠٠٧ نحو ٤٣٪ مقارنة ب ٥٩٪ لدى المواطنين اليهود. وان ١٩٪ من النساء العربيات يشاركن في قوى العمل مقابل ٥٦,٢٪ لدى النساء اليهوديات. وقد **بلغت نسبة البطالة لدى الفلسطينيين ١٠,١٪ مقابل ٧٪ لدى المواطنين اليهود**. أما بالنسبة لمعدل دخل الأسر العربية مقابل اليهودية فنجد أن هناك فروقاً

شاسعة بين المجموعتين، إذ **بلغ متوسط الدخل الشهري للأسرة العربية قرابة ٦٩٠٠ شيكل مقابل ١٣٣٠٠ هي المتوسط العام بين الأسر اليهودية في إسرائيل**. متوسط الإنفاق للأسرة العربية ٧٠٠٠ شيقل مقابل ١١٥٠٠ لدى الأسر اليهودية. ووفقا لمعطيات دائرة الإحصاء المركزية بلغ الدخل السنوي للفرد الفلسطيني في إسرائيل ٨٠٠٠ دولار مقابل قرابة ٣٠٠٠٠ دولار للفرد اليهودي.

تظهر هذه المعطيات أن المجتمع الفلسطيني في إسرائيل هو مجتمع فتي يتمركز بالأساس في مناطق الشمال، ويعيش في دونية اقتصادية مقارنة مع المجتمع اليهودي. ولا ينتج هذا الاختلاف في المكانة الاقتصادية، بالضرورة من مواصفات الفرد الفلسطيني التعليمية فقط، بل يعكس أساسا مكانة سياسية مختلفة ونهج تعامل منحاز من قبل مؤسسات الدولة، كما سنبين في الصفحات التالية.

التشريع المميز ضد الفلسطينيين في إسرائيل

- **قانون المواطَنة (التعديل السابع) ٢٠٠٨**

صادق الكنيست الإسرائيليّ في ٢٨ أيّار العام ٢٠٠٨، بالقراءتين الثانية والثالثة على اقتراح قانون المواطَنة (التعديل التاسع).[٦] يمنح تعديل القانون دولةَ إسرائيل إمكانيّةَ سلب مواطَنة أيّ مواطن يُتّهم «بخرق الولاء لدولة إسرائيل». وبناء على تعديل القانون، يحقّ «لمحكمة الشؤون الإداريّة، وبناءً على طلب وزير الداخليّة، سلبُ مواطَنة أيّ فرد قام بخرق الولاء لدولة إسرائيل، شريطة ألاّ يبقى هذا الفرد بعد سحب مواطنته دون أيّة مواطَنة.»[٧]

ويعرّف القانون «خرق الولاء لدولة إسرائيل» بكلّ ممّا يلي:

- العمل الإرهابيّ كما عُرّف في قانون تمويل الإرهاب لعام ٢٠٠٥، والمساعدة أو الحثّ في عمل إرهابيّ أو المشاركة على نحو فعّال في منظّمة إرهابيّة كما عُرّفت في القانون المذكور؛
- أيّ عمل يشكّل خيانة حسب القانون الجنائيّ، أو التجسّس الخطير؛
- الحصول على مواطَنة أو حقّ الإقامة الدائمة في أيّ من الدول أو المناطق التالية: إيران، أفغانستان، لبنان، ليبيا، السودان، سوريّة، العراق، باكستان، اليمن، مناطق قطاع غزّة.

يتّضح من خلال قراءة ملحق تفسير اقتراح القانون، أنّ القانون موجّه -في الأساس- ضدّ المواطنين العرب، الذين عارضوا معارضةً شديدةً حربَ لبنان العام ٢٠٠٦، وكان هذا موقفًا يناقض موقف الإجماع الصهيونيّ اليهوديّ حول دوافع الحرب ونتائجها.[٨] في شرحه للقانون، يقول عضو الكنيست غلعاد أردان (الليكود): «خلال المواجَهات مع الفلسطينيّين، وخلال حرب لبنان الأخيرة التي فُرضت على إسرائيل، واجهْنا مرّة تلو المرّة تماثُلَ المواطنين العرب مع أعداء الدولة ومع التنظيمات الإرهابيّة، لذلك يجب على السلطة التشريعيّة توفير أدوات ناجعة بيد مطبّقي القانون لمحاربة هذه الظاهرة».[٩]

- **تمديد سَرَيان مفعول قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت) لعام ٢٠٠٣:**

صادقَ الكنيست الإسرائيليّ في الأوّل من شهر حزيران العام ٢٠٠٨، وبغالبيّة ٢١ صوتًا ومعارضة ٨ أصوات على **تمديد سَرَيان مفعول قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل سنة إضافيّة**. وعليه أصبح القانون ساري المفعول حتّى شهر حزيران ٢٠٠٩. وينصّ تعديل القانون من العام ٢٠٠٣ على ما يلي: «لا يُسمح لسكّان الضفّة الغربية وقطاع غزّة بالسكن الدائم (في إسرائيل)، إذا قرّر وزير الداخليّة أو القائد العسكريّ للمنطقة أنّ صاحب الطلب، أو أحد أفراد عائلته، قد يشكّل خطرًا على أمن دولة إسرائيل، وذلك حسب المقتضَى وبناء على رأي عناصر الأمن المختصّة.»[١٠]

رغم تعريف القانون على أنّه أمر الساعة، أي قانون مؤقّت، فقد جرى تمديده منذ سُنّ لأوّل مرّة في حزيران ٢٠٠٣ ثماني مرّات. وفي حزيران العام ٢٠٠٨، وقد صادق الكنيست على تمديده بالرغم من قرار المحكمة العليا، الذي أقرّ أنّ القانون غير دستوريّ. كذلك أصدرت المحكمة العليا، في أيّار ٢٠٠٨، أمرًا مشروطًا (أمرًا مؤقتا)، وذلك استجابة لالتماس قدّمه مركز **عدالة** ومؤسّسات حقوق إنسان أخرى، العام ٢٠٠٧، ضدّ تمديد القانون وتوسيع سَرَيان مفعوله، حيث أمرت المحكمةُ الدولةَ بتفسير عدم إلغائها للقانون رغم كوْنه غير دستوريّ.[١١]

وبناء على تعديل قانون المواطَنة، لا يحصل فلسطينيّو المناطق المحتلّة المتزوّجون من مواطنين إسرائيليّين على أيّة مكانة قانونيّة في إسرائيل، وبالتاليّ يُمنعون من الحصول على الجنسيّة أو حقّ الإقامة الدائمة. كما يحرم القانون مواطني إسرائيل (عمليًا من المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل)، ممارسة حقّهم في تأسيس عائلات في موطنهم هم. وفي آذار ٢٠٠٧، صادق الكنيست على تعديل القانون وتوسيع منع لَمّ الشمل ليشمل مواطني «دولة معادية» -سورية؛ لبنان؛ إيران؛ العراق- وكلَّ مَن يعيش في منطقة تجري فيها «عمليّات تهدّد أمن إسرائيل»، وَفق ما يحدّدها جهاز الأمن العامّ».[١٢]

وعلى الرغم من الحجّة الأمنيّة المطروحة لتبرير تعديل القانون، فإنّ هدفه الحقيقيّ هو محاربة ما يسمّى «الخطر الديمغرافيّ» الذي تخشاه المؤسّسة الإسرائيليّة. وقد عبّر رئيس الحكومة السابق أريئيل شارون، وغيرُهُ من متّخذي القرارات، عن هذه المخاوف، وقالوا إنّ هدف التعديل هو منع تكاثر العرب في إسرائيل.[١٣]

- **تعديل قانون أساس الكنيست (التعديل ٣٩): مكوث مرشّح في دولة عدو بصورة غير قانونيّة**

صادق الكنيست في ٣٠ حزيران العام ٢٠٠٨، بالقراءتين الثانية والثالثة على تعديل قانون أساس الكنيست (مكوث مرشّح في دولة عدوّ بصورة غير قانونيّة).[١٤]

يَحرم تعديلُ القانون هذا كلَّ مواطن إسرائيليّ من الترشيح للكنيست إذا زار دولة يعرّفها القانون الإسرائيليّ على أنّها دولةُ عدوّ، دون إذن من وزير الداخليّة، خلال فترة سبع سنوات قبل ترشّحه. أمّا دول العدوّ حسب القانون، فهي دول عربيّة وإسلاميّة فقط، كسوريّة، ولبنان، والعراق، وإيران. وهذا يعني أنّ القانون يبتغي منع المواطنين العرب، أو على الأقلّ مَن ينوي من بينهم الترشيح للكنيست، من زيارة دول عربيّة.

الدولة تمتنع عن محاكمة رجال الشرطة المتّهمين بقتل مواطنين عرب

بعد مرور ثماني سنوات على أحداث هبّة أكتوبر ٢٠٠٠، وانقضاء خمس سنوات على نشر توصيات لجنة أور، التي اعتقدت بإمكانيّة التعرّف على رجال الشرطة الذين أطلقوا النار، وأنّه ينبغي تقديم لوائح اتّهام ضدّهم،[١٥] قرّر المستشار القضائيّ للحكومة عدم التدخّل في قرار وحدة التحقيقات مع الشرطة (ماحش) الذي يقضي بإغلاق ملفّات التحقيق.

في تشرين الأوّل عام ٢٠٠٨، أرسلت لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربيّة إلى رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، عريضة موقّعة من ربع مليون مواطن عربيّ، يطالبون بمحاكمة المسؤولين عن مقتل ١٣ شابًّا عربيًّا في تشرين الأول ٢٠٠٠. في ردّ رئيس الحكومة على العريضة، قال إنّه «لا يستطيع ولا ينوي التدخّل في قرارات المستشار القضائيّ للحكومة».[١٦]

يتّضح أنّ عدم تطبيق القانون على رجال الشرطة، المتّهمين بقتل مواطنين عرب، قد ساهم مساهمة غير مباشرة في مقتل المزيد من المواطنين العرب برصاص الشرطة. **فمنذ تشرين الأول ٢٠٠٠، قَتل رجال الشرطة والجيش سبعة عشر مواطنًا عربيًّا**.[١٧] في آذار العام ٢٠٠٨، اعتدى اثنان من رجال الشرطة بصورة وحشيّة على مواطن عربي من قرية شقيب السلام في النقب. وقد توفّي المواطن في تمّوز في العام نفسه، بعد أن كان فاقدًا الوعي طيلة أربعة أشهر.[١٨]

الاعتداء على المواطنين العرب في عكّا

على الرغم من تواجد مشترك لسكان عرب ويهود في مدينة عكا الساحلية، إلا انه لا يمكن الادعاء بوجود تعايش بين المجموعتين. فمنذ احتلال عكا، عاش معظم الفلسطينيين الذين بقوا فيها في داخل المدينة القديمة، فيما يعيش اليهود في الأحياء الجديدة. وقد بدأ قسم من المواطنين العرب ينتقل إلى الأحياء الجديدة فقط في السنوات الأخيرة. في المقابل كانت هناك محاولات لتعزيز تواجد اليهود في مدينة عكا خاصة بعد هبة تشرين الأول ٢٠٠٠ وذلك بواسطة نقل مدارس دينية شبه عسكرية «يشيفوت» للمدينة، ومن ثم نقل جزء من المستوطنين الذين نقلوا من مستوطنات القطاع بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع. إضافة إلى العوامل التاريخية والقومية والسياسية، فقد كانت هذه التحولات مصدر توتر في العلاقات بين المواطنين اليهود والعرب. فعلى غرار واقع الفلسطينيين في إسرائيل، لم يلغ التواجد في حيز جغرافي مشترك الفروق القومية والسياسة والاجتماعية والاقتصادية بين المجموعتين، بل على العكس، زادت الهوة بينهما اتساعا وتنامى عداء المجتمع اليهودي وكراهيته للفلسطينيين. في هذه الظروف، فان مسألة وقوع تصادم عنيف كان مسألة وقت وذرائع. وقد حقق يوم الغفران في العام ٢٠٠٨ ذريعة كافية للسكان اليهود للاعتداء على الفلسطينيين في عكا.

سافر توفيق جمل -وهو من سكّان مدينة عكّا- عشيّة يوم الغفران،[١٩] في ٨/ ١٠/ ٢٠٠٨، بسيّارته لإعادة ابنته التي كانت في زيارة لأقربائها الذين يسكنون في حيّ مختلط في عكا («شيكون مزراح»). ولدى دخوله إلى الحيّ، هاجمت مجموعة من الشبّان اليهود سيّارته بالحجارة. دخل جمل إلى منزل أقربائه في الحيّ، واتّصل بالشرطة. في تلك الأثناء، كان حشد من الشبّان اليهود يحاصرون البيت الذي كان فيه خمسة عشر شخصًا. وقام الشبّان اليهود برشق البيت بالحجارة. وبناءً على شهادة أفراد العائلة، وقف رجال الشرطة يتفرّجون على الشبّان اليهود ولم يفعلوا

شيئًا. وسرعان ما انتشر الخبر في عكّا، وشاع نبأ قتل أحد العرب ممّن كانوا في البيت المحاصَر. فقام البعض ببثّ نداء للمواطنين العرب، عبر مكبّرات الصوت، ودعوتهم لتخليص المحاصَرين وإنقاذهم. أمّا رجال الشرطة، فكانوا يفاوضون المعتدين اليهود للسماح للمحاصَرين بمغادرة البيت. ولم يجْرِ تخليص المحاصَرين إلاّ بعد عدّة ساعات؛ عند ذاك عاد مئات الشبّان العرب، الذين قَدِموا لإنقاذ المحاصَرين، إلى بيوتهم في البلدة القديمة. في طريق العودة، قام بعضهم بإلقاء الحجارة على سيّارات ومتاجر ليهود.[٢٠] كانت هذه نقطة الانطلاق لهجوم مجموعات من الشباب اليهود على الأحياء العربية وسكانها.

في يوم الخميس التاسع من تشرين الأوّل، بعد انقضاء العيد، بدأت مجموعات يهودية بالاعتداء على المواطنين العرب وأملاكهم (على البيوت والسيّارات والحوانيت). واستمرّت الاعتداءات على العرب في اليوم التالي، الجمعة، ولم تهدأ إلاّ في يوم السبت (الحادي عشر من تشرين المذكور). خلال الأعمال العدوانيّة، قام اليهود بإحراق اثنتي عشرة سيّارة يمتلكها مواطنون عرب، وتسبّبوا في جرح العديد منهم.[٢١] خلال ثلاثة أيّام الشغب، اعتقلت الشرطة أربعة وخمسين شخصًا، نصفهم من اليهود والنصف الآخر من العرب. وقد جاء في تقرير اللجنة من أجل عكّا: «حين أُحضِر المعتقلون إلى المحكمة، تم وعلى نحو منهجيّ، إطلاق سراح غالبيّة المعتقلين اليهود، بينما مُدِّد اعتقال المعتقلين العرب»،[٢٢] وذلك رغم أنّ «اليهود كانوا العنصر الأكثر فعّاليّة في الإخلال بالنظام في عكّا»، وذلك تبعا لما صرّح به قائد شرطة منطقة الشمال[٢٣]، الذي تواجد طيلة أيام الشغب في المدينة.

شَكّلت أحداثُ عكّا ذروة توتر العلاقات بين المواطنين اليهود والعرب في عكا، خاصة بعد انتقال مستوطنين يهود للسكن في عكا بهدف تقوية «الوجود اليهودي» في المدينة. واغتنم العديد من القيادات اليهوديّة الأحداث للتحريض العنصريّ ضدّ الأقلية العربيّة. وصرح في هذا الإطار **رئيس بلدية عكا، شمعون لنكري: «عكّا كانت لنا، وستبقى لنا إلى أبد الآبدين. ولن نسمح لأيّ شخص المسّ بهذه المدينة. هنالك من يريد إفسادها، ولكنّنا لن نسمح له»**.[٢٤]

انعكست أحداثُ عكّا على الوجود العربيّ في ما يسمى «المدن المختلطة» والتجمّعات يهوديّة التي يسكنها العرب. ففي يافا، كُتبت العديد من شعارات «الموت للعرب» على جدران البيوت العربيّة.[٢٥] وفي نتسيرت عيليت (التي أقيمت في ستينيّات القرن الماضي على أراض صودرت من المواطنين العرب في مدينة الناصرة)، صرّح زئيف هيرطمان، الذي كان مرشَّحًا لرئاسة البلديّة، أنّ الوجود العربيّ في المدينة مشكلة خطيرة يجب معالجتها، واقترح منح العرب «حقّ العودة إلى الناصرة العربيّة»،[٢٦] أي ترك مكان سكناهم والانتقال إلى الناصرة العربيّة.

تداعيات الحرب على غزة

أطلقت إسرائيل، المرحلة الأولى من حربها على غزّة صبيحة يوم السبت ٢٧ كانون الأوّل ٢٠٠٨، وسقط في هجماتها الجوية الأولى نحو ٢٠٠ فلسطينيّ وأصيب المئات[٢٧]. ولدى سماع الأنباء، بدأ المواطنون الفلسطينيّون في إسرائيل بسلسلة من أعمال الاحتجاج؛ حيث خرجت مظاهرة عصر ذلك اليوم من وسط مدينة الناصرة. وفي مساء اليوم نفسه، نظّمت الأحزاب العربيّة مظاهرة جماهيريّة في المدينة بدأت بصورة منظّمة وبدون أحداث غير اعتياديّة

وبدون تدخّل الشرطة[٢٨] . **وتصاعدت الأعمال الاحتجاجيّة مع استمرار الحرب وتصاعُد همجيّتها ، وبلغت ذروتها في مظاهرة سخنين بتاريخ ٣-١-٢٠٠٩ والتي شارك بها قرابة ١٥٠ ألف فلسطيني ، وتعد الأكبر منذ نكبة ١٩٤٨ .**

أظهرت الحرب الإسرائيلية منذ بداياتها الفروق الجذريّة بين موقف اليهود وموقف العرب . وبحسب استطلاع «مقياس الحرب والسلم» الذي أجراه مركز تامي شطاينمتس لدراسة السلم في جامعة تل أبيب بعد بدء الحرب بأسبوع ونصف الأسبوع ، اتّضح أنّ ٩٤٪ من اليهود يؤيّدون الحرب ، وَ ٩٢٪ يعتبرونها مُجْدِيةً أمنيًا لإسرائيل . ٩٢٪ من اليهود أيّدوا الهجوم الجوّيّ على قطاع غزّة ، وذلك رغم الأضرار التي لحقت بالبنى التحتيّة ومعاناة المدنيّين . في المقابل ، عارض ٨٥٪ من المواطنين الفلسطينيّين الحرب[٢٩] . وهو الموقف الذي لم يرق للأكثريّة اليهوديّة وزعاماتها ، فطُولِبَ المواطنون الفلسطينيّون بالوقوف جانبًا وعدم معارضة الحرب أو التماثل مع أبناء شعبهم في قطاع غزّة .[٣٠]

وعلى سبيل المثال لا الحصر ، نشر الحقوقيّ والمحاضر د . شلومو تسيدق مقالاً في صحيفة «هآرتس» ، وجّه من خلاله تحذيرًا مباشرًا للمواطنين العرب[٣١] . جاء فيه « . . . كان المتوقَّع أن يتعلّم عرب إسرائيل الصمت (على الأقلّ) في مثل هذه الأوقات ، إن لم يستطيعوا التعاطف مع معاناة دولة اليهود ومدنها الجنوبيّة . . . على جميع مواطني إسرائيل التعبير عن ولائهم للدولة ، ولقراراتها الديمقراطيّة . . . ومن ليس في استطاعته أن يكون شريكًا في هذه الديمقراطيّة ، لأنّها تتناقض مع هُويّته القوميّة ، فليذهب من هنا إذًا وليهاجر إلى دولته الجديدة . وغزّة هي خَيار فعليّ» .

لم يكن موقف تسيدق هذا نشازا في المشهد السياسيّ الإسرائيليّ ؛ فلقد عبّر بعض السياسيّين وبعض متّخذي القرارات في إسرائيل عن مواقف مماثلة . ففي خطاب له ، في ٢٩ كانون الأوّل ، خلال جلسة خاصّة للكنيست لمناقشة الحرب ، قال رئيس المعارضة بنيامين نتنياهو : «أقول لعرب إسرائيل تقيّأوا المتطرّفين من داخلكم ، وحافظوا على نسيج التعايش بيننا ؛ وللمتطرّفين أقول : حاذروا ، فسوف نعمل بيد من حديد ضدّ مؤيّدي حماس في داخلنا . . . نحن نطالب جميع مواطني إسرائيل بالولاء التامّ للدولة . من ليس لديه الولاء التامّ للدولة التي يعيش فيها ، سيجد صعوبة في المطالبة بجميع الحقوق منها[٣٢]» .

أمّا وزيرة الخارجيّة تسيبي ليفني ، فقد اختارت توجيه رسالة تهديد إلى قيادات المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل ؛ إذ قالت الوزيرة : «إنّها [هذه الحرب] أيضًا مِحكّ للقيادات العربيّة في إسرائيل . أنتم تجعلون الجماهير العربيّة في دولة إسرائيل ، تسير على حبل دقيق ، ولا يمكنكم تجاوز الخطّ الواضح الذي يفصل بين المسموح والممنوع ، بين الشرعيّ وغير الشرعيّ ، بين الأخلاقيّ والخطأ . على كلّ واحد أن يختار طرفًا ، والخَيار ليس بين عروبتكم وإسرائيل أو الشعب اليهوديّ ؛ الخَيار المطلوب هو اختيار الطرف الصحيح ، ونحن في الخندق نفسه ، فدولة إسرائيل مع جميع الأطراف المعتدلة في المنطقة ، بما في ذلك السواد الأعظم من الجماهير الفلسطينيّة وفي العالم العربيّ ، مقابل جهة الإرهاب ، جهة التطرّف . سيّداتي ، هنا لا توجد منطقة وسطى[٣٣]» .

وفي الاجتماع نفسه ، قال عضو الكنيست ليبرمان : «أعتقد أنّه حان الوقت لوضع معادلة واضحة بين المواطَنة والولاء ، بين التأمين الوطنيّ والخدمة الوطنيّة ، بين المطالَبة بحقّ العودة وحقّ التهجير . . . لذلك ، لا ينبغي التردّد ، فهؤلاء الأشخاص الذين يشكّلون هنا طابورًا خامسًا ، الذين يشكّلون ذراعًا سياسيًا في كنيست إسرائيل للمخرّبين من تنظيم حماس ؛ هذا

العمل هو خيانة فعليّة، ونحن في فترة حرب. التماثل مع العدوّ في فترة الحرب؛ ليس له سوى تعريف واحد هو: الخيانة. لذا لا ينبغي التردّد، ويجب ممارسة الطرد، طرْد مَن يقوم بالتحريض يوميًا... حان الوقت لكسر الصمت. حان الوقت لنرى قيادة عربيّة معتدلة تقول قبل كلّ شيء: نحن مواطنون إسرائيليّون ونحن معكم[٣٤]».

وبالإضافة إلى التهديدات التي وجّهها السياسيّون إلى المواطنين العرب، قامت الشرطة الإسرائيليّة بالبطش بهم خلال احتجاجاتهم. لكن، على العكس من الأحداث السابقة، بدل استعمال العنف استغلّت الشرطة عامل القوّة لردع وترهيب المواطنين العرب. وعلى ما يبدو، إنّ هذا كان نوعًا من استخلاص عِبَر مواجهات تشرين الأول العام ٢٠٠٠ حيث قتلت الشرطة خلالها ١٣ شابًا عربيًا؛ أي إنّ الأعمال الاحتجاجيّة للجماهير العربيّة لم تتطوّر إلى أحداث عنيفة. فقوّات الشرطة لم تدخل إلى مراكز المدن والقرى العربيّة خلال الاحتجاجات لِلَجْم المظاهرات[٣٥]، منها مظاهرة سخنين الكبرى، مع ذلك، لم تتردّد الشرطة في استخدام العنف (لكن بغير الرصاص الحيّ) لتفريق مظاهرات محلّيّة لم تتضمّن أيّ تهديد -كمظاهرة الطلاّب العرب في جامعة حيفا، حيث اعتقلت الشرطة ١٢ طالبًا وجرحت ٨ آخرين[٣٦].

خلال الأيّام الأولى من أيّام الحرب، ومع انطلاق موجة الاحتجاجات، استدعى جهاز المخابرات العامّة (الشاباك) السكرتير العامّ للجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة، أيمن عودة، وحقّق معه حول دوره في تنظيم المظاهرات وكتابة مقالات ضدّ الحرب، وطالبه بـ«لجم» موجة الاحتجاج[٣٧]. كما استدعى الشاباك عشرات الناشطين في حزب التجمّع للتحقيق معهم، وحذّرهم من المشاركة في تنظيم مظاهرات الاحتجاج ضدّ الحرب[٣٨]. ووفقا لتقارير صحافية **اعتُقل خلال فترة الحرب على غزة ٧٦٣ شابًا عربيًا خلال المظاهرات، من بينهم كان هناك ٢٤٤ معتقَلاً دون سنّ الثامنة عشرة.** «بالإضافة إلى اعتقال المتظاهرين، جرت اعتقالات وإجراءات أخرى في صفوف القيادات العربيّة؛ فقد اعتُقِلَ الأمين العامّ لحزب التجمّع، عوض عبد الفتاح، لليلة واحدة ثمّ أُطلِق سراحه دون تقديم لائحة اتّهام. كذلك اعتُقِل القياديّان في حركة أبناء البلد: محمّد كناعنة ورجا إغباريّة[٣٩].»

بدأت الحرب على غزّة بالتوازي مع افتتاح معركة الانتخابات الإسرائيليّة، مما ساهم في توضيح الفروق السياسية والانتماءات القومية بين الفلسطينيين واليهود في إسرائيل. وكان لذلك أيضا إسقاطات على تعامل الأحزاب اليهوديّة والمواطنين اليهود مع المواطنين العرب وأحزابهم. علاوة على ذلك، موقف الفلسطينيين المعارض للحرب وأعمال الاحتجاج رفعت مسألة المواطنيّة «الممنوحة» للفلسطينيّين في إسرائيل ونشاط بعض الأحزاب العربيّة، إلى أولويات الحملة الانتخابية لدى بعض الأحزاب الإسرائيلية، كما سنوضّح ذلك في القسمين التاليين.

محاولة شطب أحزاب عربية قبل الانتخابات

في الرابع من كانون الثاني ٢٠٠٩، قُدّمت ثلاثة طلبات للجنة الانتخابات المركزيّة لمنع حزب التجمّع من خوض الانتخابات بحجة تماثل الحزب مع الكفاح المسلّح ضدّ إسرائيل: الأوّل قدّمه حزب «إسرائيل بيتنا»؛ الثاني قدّمه حزب «الاتّحاد القوميّ»؛ الثالث قدّمه مواطن عاديّ. كما قدّم حزب «الاتّحاد القوميّ» طلبًا آخر لمنع القائمة العربيّة الموحّدة من خوض الانتخابات.[٤٠]

في تاريخ ١٢/ ١/ ٢٠٠٩، قرّرت لجنة الانتخابات المركزيّة، بغالبيّة ٢٦ صوتًا من بين ٣٠، منْع التجمّع من خوض الانتخابات، وبغالبيّة ٢١ صوتًا من ٣٠، قرّرت منع القائمة العربيّة الموحّدة[٤١]، وذلك رغم أنّ نصّ القانون يبيّن أنّه لا يكفي التماثل مع الكفاح المسلّح ضدّ إسرائيل كي يُشطب الحزب، بل هناك حاجة لإثبات دعم مباشر لكفاح مسلح، وعلى الرغم من موقف المستشار القانونيّ للحكومة الذي قال إنّه لا يمكن منع التجمّع والموحّدة من خوض الانتخابات، وإنّ المطالَبة بالشطب «لا تتضمّن شيئًا ملموسًا وتستند إلى أدلّة ضعيفة جدًّا[٤٢]».

في أعقاب قرار المنع، التمس كلّ من التجمّع والموحّدة للمحكمة العليا بواسطة مركز «عدالة»[٣٤]. وجاء في الالتماس أنّ لجنة الانتخابات المركزيّة لم تناقش طلبات الشطب بالجدّيّة المطلوبة، ولم تستند إلى أيّة أدلة تُذكر. وادّعى مركز «عدالة» أنّ قرار شطب أحزاب عربيّة تنادي بالمساواة التامّة وتؤيّد بمبادئ كونيّة، كان قرارا متطرّفًا ومنافيًا للمادّة ٧-أ من قانون أساس الكنيست. إذ لا يمكن أن تكون ثمّة ديمقراطيّة إذا لم تتمكّن أقلّيّة قوميّة، تشكل حوالي خمس سكّان الدولة، من التمثّل في الكنيست. كذلك يتعارض هذا القرار مع القانون الدوليّ، الذي يؤكّد، في ما يؤكّد، على حقّ الأقلّيّات القوميّة في الحصول على التمثيل المناسب في البرلمان، والتأثير على الحكم بوسائل ديمقراطيّة وتأييد مواقف تتنافى مع مواقف الأغلبيّة[٤٤].

بتاريخ ٢٠ كانون الثاني العام ٢٠٠٩، أجْرَت المحكمة العليا نقاشًا مستعجلاً بمشاركة تسعة قضاة، وفي اليوم التالي ألغت المحكمة قرار لجنة الانتخابات المركزيّة. اتُّخِذ القرار الخاصّ بحزب التجمّع بغالبيّة ثمانية قضاة ومعارضة قاضٍ واحد، أمّا القرار بخصوص الموحّدة والعربيّة للتغيير، فاتُّخِذ بإجماع القضاة التسعة[٤٥].

اشتراط المواطنة بالولاء

شكّلت معركة الانتخابات الأخيرة، بالنسبة لبعض العناصر في المجتمع الإسرائيليّ، أرضًا خصبة للهجوم على المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل. وعلى رأس هذا الهجوم، وقف عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان وحزبه، اللذان قادا حملة انتخابيّة تحت شعار «لا مواطَنة بدون ولاء[٤٦]». **يحاول ليبرمان ومجموعته صياغة نوع المواطنة الممنوحة للفلسطينيّين في إسرائيل من جديد، واشتراط ذلك بالتوقيع على وثيقة ولاء للدولة، للعَلَم، للنشيد القوميّ، لإعلان الاستقلال ولدولة إسرائيل كدولة يهوديّة صهيونيّة**[٤٧].

في مقال له نُشر على موقع الحزب، يشرح ليبرمان ما يعنيه بشعار «لا مواطنة بدون ولاء[٤٨]»، حيث يقول أنّ «حزب «إسرائيل بيتنا» سيعمل في الكنيست القادمة على تشريع قانون المواطنّة، الذي سيعيد لنا الكرامة القوميّة ويعيد لمفهوم الولاء مضمونَهُ. سيُلزِم القانون كلَّ مواطن بالتوقيع على تصريح الولاء للدولة اليهوديّة، مبادئها وقوانينها. من يرفض التوقيع سيخسر حقّه في الانتخاب والترشيح. كما سيعمل حزب «إسرائيل بيتنا» على صياغة علاقةٍ وثيقةٍ بين الخدمة العسكريّة (أو الخدمة الوطنيّة) والحقوق ومستحقّات التأمين الوطنيّ. وكلّ ذلك بروح المبدأ الواضح: الأكثر إخلاصًا سيحصل على أكثر». واستطرد ليبرمان: «وصلنا إلى وضع لم يعد لنا فيه خَيار آخر؛ فالتسامح هو انتحار. ومن يمتنع الآن عن قول الأمور الحادّة والواضحة، سيواجه في ما بعد مَخاطرَ جِسيمة. لدينا ما يكفي من المخاطر الخارجيّة، ولا

يجوز أن نواصل التلعثم والتراجع أمام المخاطر القادمة من البيت. الولاء هو لبِنةٌ مركزيّةٌ في قوّتنا، وليس لنا أن نواجه المخاطر المحدقة بنا والانتصار إلاّ به[٤٩]».

إضافة إلى مطالَبة المواطنين الفلسطينيّين بالولاء، ركّز ليبرمان هجومه على حزب التجمّع. وكتب في موقع حزبه قائلاً: «ينفي أعضاء التجمّع وقياداته الفكريّة من خلال أعمالهم، تصريحاتهم وأهدافهم، وجود إسرائيل كدولة يهوديّة وأيضًا ديمقراطيّة، كما يؤيّدون ويشجّعون الأعمال العدوانيّة ضدّ إسرائيل والإسرائيليّين[٥٠]». وبعد قرار لجنة الانتخابات المركزيّة منْع التجمّع من خوض الانتخابات، صرّح ليبرمان قائلاً إنّ هذه هي البداية فقط: «بعد القرار بمنع تنظيم التجمّع الإرهابيّ من خوض الانتخابات، انتهت المرحلة الأولى. أمّا المرحلة الثانية، فهي وضع التجمّع خارج القانون لأنّه تنظيم إرهابيّ يرمي إلى المسّ بدولة إسرائيل[٥١]».

قبل بضعة أيّام من إجراء الانتخابات، كان ليبرمان قد شارك في مؤتمر هرتسليا. حيث قال في خطابه: «التهديد الداخليّ أخطر من التهديد الخارجيّ. لم نطالب بشطب حزب التجمّع لأنّنا ضدّ اليسار أو ضدّ العرب، بل طالبنا بذلك لأنّه تنظيم إرهابيّ[٥٢]». كما اعتبر ليبرمان معركة حزبه ضدّ التجمّع جزء لا يتجزّأ من حرب إسرائيل ضدّ «محور الشرّ» الذي ينادي بالقضاء عليها[٥٣]، وتعهّد «بمعالجة» النوّاب العرب «كما فعلت إسرائيل مع قيادات حماس[٥٤]». وكما هو معروف، قامت إسرائيل خلال الانتفاضة الثانية بتصفية بعض القيادات السياسيّة لحركة حماس.

جاءت نتائج انتخابات الكنيست الـ١٨ لتعزّز مكانة ليبرمان السياسيّة؛ إذ حصل حزبه على ١٥ مقعدًا، وأصبح بذلك شخصيّة ذات تأثير بالغ على الحلبة السياسيّة في إسرائيل. وقد حصلت الأحزاب اليمينيّة مجتمِعةً على ٦٥ مقعدًا. وحصل حزب كديما على ٢٨ مقعدًا. **ولا يختلف برنامج حزب كديما في ما يتعلّق بالمواطنين العرب كثيرًا عن برنامج الأحزاب اليمينيّة، بل وافق الحزب على مطلب ليبرمان «لا مواطنة بدون ولاء» خلال مفاوضات تأليف الحكومة**. وقد بلغ عدد مقاعد الأحزاب التي تريد فرض مواطَنة منقوصة على الفلسطينيّين في إسرائيل ٩٣ مقعدًا (كديما واليمين). ويدلل هذا الواقع على إجماع سياسيّ يفترض أن المواطنين الفلسطينيّين خطر على الدولة.

تحمل نتائج الانتخابات الأخيرة للكنيست الـ ١٨، مؤشّرات مقلقة للفلسطينيّين في إسرائيل.[٥٥] ففي فترة الحملة الانتخابيّة، تحوّلت الأقلّيّة الفلسطينيّة إلى أحد أبرز مواضيع الحملة لدى بعض الأحزاب الصهيونيّة، ولا سيّما حزب «إسرائيل بيتنا». وقد تعالت الأصوات المطالِبة بلجم البعد القوميّ في هُويّة الفلسطينيّين وفرض قواعد السلوك السياسيّ اللبق والمقبول بواسطة القانون. تدفعنا تلك المؤشّرات ونتائج الانتخابات أن ندّعي بأنّنا في صدد الانتقال من مرحلة إلى أخرى في تعامل دولة إسرائيل مع الأقلّيّة الفلسطينيّة. نجح خلالها حزب «إسرائيل بيتنا» في تجنيد وتحويل الكراهية والعنصريّة الكامنة في المجتمع الإسرائيليّ تجاه الأقلّيّة الفلسطينيّة إلى برنامج سياسيّ، الأمر الذي لم يكن له نظير منذ أن مُنع حزب «كهانا» من خوض الانتخابات للكنيست في العام ١٩٨٨. يعمل ليبرمان، على استعمال آليّات الديمقراطيّة الإثنيّة الإسرائيليّة لسَنّ قوانين تَفرض على الفلسطينيّين التنازلَ عن هُويّتهم مقابل الحفاظ على الجنسيّة الإسرائيليّة، أي مقابل البقاء على أرضهم وفي وطنهم. ولتحقيق هذا الأمر، يقترح ليبرمان سَنّ قانون مواطَنة يقرن بين إعلان الولاء للدولة كدولة يهوديّة صهيونيّة والحصول على المواطَنة.

ولعل أهمّ اسقاطات نتائج الانتخابات، هو ما جاءت به المفاوضات لتشكيل الحكومة بعد الانتخابات، إذ بات من الواضح أنّ طرح ليبرمان يحظى بدعم الحزبين الإسرائيليّين الأساسيّين، كديما والليكود، اللذين وافقا خلال المفاوضات على مَطالبِه دون قيد أو شرط. فقد جاء في رسالة الردّ الرسميّ من قبل حزب كديما على شروط ليبرمان: مسألة المواطَنة – حقوق المواطن وواجباته:

المبدأ الذي تسير على هَدْيِه كديما هو أنّ مواطني إسرائيل مواطنون متساوون في الحقوق كأفراد. ومع ذلك، لن تُمنح الأقلّيّات القوميّة في إسرائيل –البيت القوميّ لليهود– تعبيرًا قوميًّا.

أ. المواطَنة الإسرائيليّة هي حقّ يتضمّن واجبات. تؤيّد كديما المبدأ الذي ينصّ أنّ من واجب كلّ مواطن إسرائيليّ شابّ أن يخدم الدولة، وعلى الحكومة تشجيعُ مَن يؤدّي واجبَهُ ومكافأتُهُ.

ب. يعمل حزب كديما على توسيع نشاط «مديريّة الخدمة القوميّة–المدنيّة»، بناءً على مبدأ: على كلّ مواطن إسرائيليّ شابّ المساهَمةُ في الدولة وفي المجتمع اللذين يعيش فيهما، عَبْر الخدمة العسكريّة، القوميّة أو المدنيّة، التي تعترف بها الدولة.

في مقابلة مع موقع واينت (الموقع الالكتروني لجريدة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية)، قال الوزير حاييم رامون ردًّا على الرسالة: «نحو ٩٠٪ من مواقف حزب «اسرائيل بيتنا» الواردة في الوثيقة تنسجم مع مواقفنا. كذلك ثمّة موافقة في مسألة الولاء وكلّ ما يتعلّق بالخدمة القوميّة[٥٦].»

أمّا حزب الليكود، فقد ردّ على مَطالب حزب «اسرائيل بيتنا» أثناء المفاوضات، وقال: «في ما يتعلّق بمسألة الولاء والمواطَنة في حالة الجماهير العربيّة في إسرائيل، إنّ موقف الليكود هو أنّه على كلّ مواطن، ولا سيّما ممثّلي الجماهير، واجب الولاء لدولة إسرائيل. وعليه فقد أيّد الليكود بل وبادر إلى عدّة تعديلات قانونيّة في هذا السياق... لقد أيّدنا على نحو مثابر التوجُّهَ القائل بضرورة مكافأة مَن يؤدّون الخدمة العسكريّة والقوميّة[٥٧].»

قد يخطئ القارئ إذا اعتقد أنّ مواقف الحزبين الإسرائيليّين الأساسيّين، تجاه المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل، تختلف كبيرَ اختلافٍ عن موقف حزب «إسرائيل بيتنا» ورئيسه ليبرمان؛ إذ يمكن أن نلاحظ أنّ هذا التوجّه يشكّل إجماعًا لدى الأحزاب الصهيونيّة المركزيّة. وهنا نقرن ما بين موقف الأحزاب الإسرائيليّة من قضيّة سَنّ قانون المواطَنة مع موقف الأحزاب الإسرائيليّة من قضيّة «الدولة اليهوديّة والديمقراطيّة» وحلّ «دولتان لشعبين»، اللذين يلغيان حقوق أبناء الأقليّة الفلسطينيّة كأقليّة قوميّة في دولة إسرائيل ويتعاملان معهم بوصفهم أفرادًا. ولفهم مغزى طرح حلّ دولتين لشعبين إسرائيليًّا، نعود إلى البرنامج السياسيّ لحزب كديما:[٥٨]

برنامج الحزب يعرّف مقولة أنّ إسرائيل «دولة يهوديّة وديمقراطيّة» على أنّها:

- دولة يهوديّة وبيت قوميّ للشعب اليهوديّ، وفيها حقّق الشعب اليهوديّ طموحاته لتقرير المصير بناء على ميراثه الثقافيّ والتاريخيّ.

ينبغي أن يرافق هذا الهدف سياسة فعّالة تضمن للأجيال القادمة الطابع اليهوديّ والديمقراطيّ للدولة... سيعمل حزب كديما في سبيل تعزيز الهُويّة اليهوديّة والطابع اليهوديّ للدولة. ويشمل طابع الدولة ضمان الحفاظ على أغلبيّة يهوديّة ثابتة في إسرائيل.

يؤمن حزب كديما بأنّ المواطَنة الإسرائيليّة هي حقّ يتضمّن الواجبات، وأنّ على دولة إسرائيل التعبير عن هذا التوجّه.

«تستلزم مصلحة وجود إسرائيل كدولة قوميّة يهوديّة قبول مبدأ أنّ إنهاء الصراع يكون بواسطة إقامة دولتين قوميّتين على أساس الواقع الديمغرافيّ، تعيشان جنبًا إلى جنب بسلام. موافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينيّة مشروطة على نحو قاطع بأن تشكّل هذه الدولة حلاً قوميًا قطعيًا وشاملاً لجميع الفلسطينيّين حيثما كانوا، بما في ذلك اللاجئون».

لا يختلف موقف كديما هذا كثيرا عن برنامج حزب العمل الذي يؤيّد حلّ «دولتان لشعبين»، ويعتبره حلاً قوميًا للمواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل. وقد جاء في برنامج حزب العمل: «يعمل حزب العمل لإنهاء المفاوضات مع السلطة الفلسطينيّة في أسرع وقت، بحيث يؤدّي ذلك إلى إنهاء الصراع والتوقيع على اتّفاقيّةٍ بناءً على المبادئ التالية: دولتان لشعبين، تعيشان جنبًا إلى جنب بسلام... دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهوديّ، والبيت القوميّ لجميع اليهود حيث يكونون[٥٩].»

تشير قراءة البرامج السياسيّة للأحزاب الصهيونيّة المركزيّة إلى أنّ اقتراح ليبرمان حول سَنّ قانون يقرن منْح المواطَنة بالولاء، والحفاظ على دولة إسرائيل كدولة يهوديّة، هو أمر مقبول بصورة علنيّة لدى البعض، وضمنيًا لدى البعض الآخر. تلك البرامج تفسّر -إلى مدى بعيد- موافقة حزبَي الليكود وكديما على شروط ليبرمان لسَنّ قانون المواطَنة خلال المفاوضات لإقامة حكومة بعد الانتخابات. وتتّفق الأحزاب الإسرائيليّة الأساسيّة على قضيّة الحفاظ على الطابع اليهوديّ للدولة، من حيث ضمان أغلبيّة يهوديّة في دولة إسرائيل، وتوافق مبدئيا على ربط المواطَنة بقسَم الولاء للدولة وتغيير قانون المواطَنة ليلائم هذا التوجُّهَ. أمّا الشعار «دولتان لشعبين»، فهو مقبول بصورة علنيّة على حزبَيْ كديما والعمل، وضمنيًا على حزب «اسرائيل بيتنا» الذي يطلب أن يقترن هذا الحلّ بتبادل مناطق أو تبادل سكّان بين دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة. أمّا في حزب الليكود، فلا ذِكْرَ لهذا الحلّ في البرنامج السياسيّ.[٦٠]

يشكل الخطاب الإسرائيليّ الجديد ضدّ الأقليّة الفلسطينيّة، والذي بلغ ذروته في حزب «اسرائيل بيتنا»، تراكما لما حدث خلال العَقدين الأخيرين من تطوّر وتدهور علاقات الأغلبيّة والأقليّة في إسرائيل، من جهة، وتزايد قبول طروحات أحزاب اليمين في ما يتعلّق بالتعامل مع القضيّة الفلسطينيّة وطابع دولة إسرائيل؛ بل إنّ ثمّة مَن ادّعى أنّ هذه التحوّلات تشير إلى تنامي أيديولوجيا «محافظين جدد» في إسرائيل، إلى جانب قبول الحلول المطروحة للتخلّي عن المناطق الفلسطينيّة المحتلّة ذات الكثافة السكّانيّة العالية، والتشديد على الطابع الإثنيّ اليهوديّ لدولة إسرائيل والسياسات الاقتصاديّة.[٦١]

الفلسطينيون في إسرائيل وانتخابات الكنيست

جرت الانتخابات للكنيست الثامن عشر بتاريخ ١٠/ ٢/ ٢٠٠٩. وقد شاركت في تلك الانتخابات ثلاث قوائم عربية أساسية. وهي قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (تشمل الحزب الشيوعي الإسرائيلي)، والقائمة العربية الموحدة (وهي ائتلاف بين الحركة الإسلامية الشق الجنوبي والحزب العربي الديمقراطي والحركة العربية للتغيير)،

والتجمع الوطني الديمقراطي (انضم إلى الحزب عضو الكنيست عباس زكور، والذي كان في الكنيست السابع عشر ضمن الحركة الإسلامية الشق الجنوبي).

على غرار انتخابات الكنيست في السنوات العشر الأخيرة، برز في هذه الانتخابات أيضا، عدم خوض الأحزاب العربية الانتخابات بقائمة واحدة؛ **وانخفاض عام في نسبة التصويت لدى الفلسطينيين؛ اقترن أيضا بانخفاض التصويت للأحزاب الصهيونية. بلغت نسبة التصويت لدى المجتمع العربي ٥٣٪ مقابل ٦٧٪ لدى المجتمع اليهودي**. وقد زادت الأحزاب العربية تمثيلها في الانتخابات الأخيرة من ١٠ مقاعد إلى ١١ مقعداً، وحصلت القائمة العربية الموحدة على ٤ مقاعد (حافظت على ٤ مقاعد)؛ والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة على ٤ مقاعد (مقابل ٣ مقاعد في العام ٢٠٠٦)؛ فيما حصل التجمع الوطني الديمقراطي على ٣ مقاعد (حصل على ٣ مقاعد في العام ٢٠٠٦).

حصلت الأحزاب العربية معا على ٨٢٪ من أصوات العرب، فيما حصلت الأحزاب الصهيونية على ١٨٪ مقابل ٢٨٪ في انتخابات العام ٢٠٠٦، ويعد هذا انجازاً مهماً يحققه المجتمع العربي ويعزز التراجع المتواصل في مكانة الأحزاب الصهيونية لدى ناخبيه منذ العام ٢٠٠٣ وبالامكان ربطه بالظروف التي أحاطت انتخابات ٢٠٠٩، خاصة الحرب على غزة وإجماع الأحزاب الصهيونية على دعم هذه الحرب.

خاض التجمع الوطني الديمقراطي الانتخابات الأخيرة ولأول مرة في ظل الغياب القسري لمؤسس الحزب د. عزمي بشارة الملاحق «قضائيا» من قبل المؤسسة الإسرائيلية. ونجح التجمع بانتخاب امرأة عربية في المكان الثالث لأول مرة في تاريخ الأحزاب العربية لتصبح أول أمراة عربية تصل من خلال حزب عربي للكنيست. يرى البعض أن هذا الانتخاب كان نتاج عملية تراكمية لعمل المؤسسات النسوية وتنامي الموقع السياسي للمرأة العربية.[٦٢] لكننا لا يمكن أن نتجاهل الظروف الموضوعية لانتخابات العام ٢٠٠٩ وغياب بشارة والشعور بالقلق داخل حزب التجمع وكوادره من النجاح في الانتخابات، ومما لا شك فيه أن وقع ترشيح امرأة في المكان الثالث بقائمة التجمع كان ايجابيا من حيث تأثيره على عدد مصوتي الحزب.

حافظت القائمة العربية الموحدة على مكانها الأول من حيث عدد الأصوات والمقاعد، على الرغم من بعض الخلافات التي سادت داخل القائمة على مدار فترة الكنيست الـ ١٧ - إذ انشق عضو الكنيست عباس زكور عن القائمة كونه رفض التناوب- وعلى الرغم من بوادر خلافات على تشكيل القائمة لانتخابات الكنيست الـ ١٨ حين قرر مجلس الشورى في الحركة الإسلامية عرض المكان الخامس على عضو الكنيست طلب الصانع بدل المكان الثالث، الأمر الذي أدى إلى توتر في العلاقات بين قطبين بارزين في هذا الائتلاف، لكن سرعان ما حلت المشاكل وبهدوء دون أن تترك أثرا على الناخب أو على نتائج القائمة. واستطاعت القائمة الموحدة وبتأثر تركيبتها الثلاثية التي تجمع بين الحركة الإسلامية (الشق الجنوبي) والحركة العربية للتغير (بزعامة د. احمد طيبي) والحزب العربي (ممثلا بعضو الكنيست طلب الصانع) وتركيبتها الجغرافية أن تحافظ على عدد أعضائها في البرلمان على الرغم من انخفاض نسب التصويب لدى المجتمع العربي.

النقاش حول المشاركة أو المقاطعة

برز في الانتخابات الأخيرة النقاش حول جدوى مشاركة الفلسطينيين في الانتخابات. إذ أن نسبة مشاركة الفلسطينيين في الانتخابات في انخفاض مستمر منذ ٢٠٠٣. ويعزو الباحث مهند مصطفى عدم التصويت إلى عدة عوامل، منها، تعدد أشكال المقاطعة والتي تشمل المقاطعة الأيديولوجية التي تنطلق من رفض النظام السياسي القائم، والمقاطعة السياسية التي تعتمد في جوهرها على الاحتجاج، ومقاطعة يحركها الكسل السياسي وعدم الاهتمام. ويضيف مصطفى أن التيار الإسلامي غير البرلماني هو التيار المثابر والفاعل في حركة المقاطعة في هذا الانتخابات، مشيرا أن هذا التيار يعرض انتخاب لجنة المتابعة بشكل مباشر كبديل للمشاركة في الكنيست.

إلى جانب التيار الإسلامي الرافض منح شرعية للبرلمان الصهيوني.[٦٣] يرى هذا التيار، وهو متمثل بحركة أبناء البلد، أن المشاركة في الانتخابات تمنح شرعية لـ«أعلى مؤسّسة في النظام الهرميّ المؤسّساتيّ للدولة التي أقيمت على أنقاض الشعب الفلسطينيّ في جوهرها، ويرى أن الدولة تجسِّد مشروعًا استعماريّا عنصريّا إحلالياً، وتعرِّف نفسها بدولة اليهود. وعلى كلّ مَن يريد أن يدخل هذه المؤسّسة (الكنيست) عدم الإنكار العلني لتعريف الدولة كدولة يهوديّة، وأداءُ يمين الولاء لها، والالتزامُ بالحفاظ على أمنها وسلامتها، مع التسليم المسبق بعدم تحدِّي هُويّتها «كدولة اليهود». من هنا، فان مقاطعة الانتخابات وفقا لهذا التيار هي مقاطعة عقائديّة وموقف مبدئيّ تجاه دخول البرلمان الصهيونيّ.

ويرى هذا التيار أن المشاركة في الانتخابات للبرلمان الصهيونيّ تأتي استكمالاً لعمليّة الأسرلة والاندماج في المجتمع الإسرائيليّ ومؤسّساته، وهي سياسة منهَجية موجَّهة ضدّ فلسطينيّي ١٩٤٨، في سبيل القضاء على الهُويّة القوميّة والانتماء الوطنيّ والنضاليّ.

في المقابل يرى مؤيدو المشاركة في التصويت أن هناك فوائد عديدة من خوض انتخابات الكنيست، منها السياسية ومنها العينية الخدماتية، ويضيفون أن عدم المشاركة سوف يترك فراغ سياسياً ستملؤه دون شك الأحزاب الصهيونية.[٦٤] ويرى البعض إن المشاركة أو المقاطعة هما ليست أهدافاً بحد ذاتهما، إنما يجب اختيار الوسيلة الأنسب لخدمة أهداف الفلسطينيين في إسرائيل.[٦٥]

إجمال

يعكس الخطاب الإسرائيلي السياسي الذي ترافق مع الحملة الانتخابية ومحاولات التضييق القانونية والاعتداءات والمضايقات التي يتعرض لها أبناء الأقلية الفلسطينية وقادتهم من جهة، ورفع سقف المطالب السياسية للعرب في إسرائيل من جهة أخرى، أن العلاقات بين الدولة وأبناء الأقلية الفلسطينية تسير في اتجاه تصادمي.

وكما يبدو فان الحكومة الإسرائيلية الحالية ستعمل بجدية على مطالبة الفلسطينيين في إسرائيل بحسم قضية المواطنة وربطها ب «الولاء للدولة» والتأكيد على أن الحل هو إقامة دولتين، واحدة فلسطينية في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ والثانية دولة يهودية بصيغتها الحالية. وفي حال رفض العرب في إسرائيل قبول هذا فمن المتوقع أن تزداد الأصوات

الإسرائيلية التي تطالب بتبادل أراض وسكان مع السلطة الفلسطينية، حيث من المتوقع أن يكون لهذه المطالب شرعية لا باس بها داخل المجتمع اليهودي والأحزاب اليهودية.

بالمقابل لا يبدو المجتمع الفلسطيني، وممثلوه من أحزاب وقيادات مستعدا لمواجهة هذا التحدي. فهم لا يملكون الأدوات الاقتصادية لمقاومة الاملاءات الإسرائيلية، ولا التنظيم السياسي القومي الجامع. من هنا أضحى موضوع إعادة بناء لجنة المتابعة للجماهير العربية في إسرائيل وانتخابها بشكل مباشر من قبل المواطنين شأن ملح، بل واجب وطني. بالإضافة إلى الحاجة الملحة لتطوير الاقتصاد العربي وبناء جسور تواصل مع بقية الشعب الفلسطيني والعالم العربي، تساهم، فيما تساهم، في صمود الفلسطينيين في إسرائيل.

استنادا إلى طرح حزب «اسرائيل بيتنا» الذي يزج الفلسطينيين في إسرائيل ليعودوا كمركب أساسي من القضية الفلسطينية العامة، واستنادا إلى قبول هذا الطرح من قبل الأحزاب الصهيونية الأساسية، وقراءة التحولات داخل المجتمع اليهودي وتنامي الكراهية والعداء تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، يمكننا التكهن أن الفلسطينيين في إسرائيل سوف يتحولون في السنوات القريبة إلى جزء مهم ومركزي من الحلول المطروحة لإنهاء القضية الفلسطينية، ولن يبقوا بمثابة جزء من الشعب الفلسطيني، خاصة في حال انهيار حل الدولتين.

هوامش

١ على سبيل المثال أعلن يوفال ديسكين رئيس «الشاباك- المخابرات الداخلية في لقاء سري مع رئيس الوزراء السابق ايهود اولمرت، أن العرب في إسرائيل باتوا يشكلوا خطرا على دولة إسرائيل ويجب التعامل معهم من هذا المنظار؟ راجعوا: اسعد غانم وامطانس شحادة ٢٠٠٧، «الفلسطينيون في إسرائيل»، تقرير مدار الاستراتيجي للعام ٢٠٠٦، انطون شلحت ٢٠٠٨، «الفلسطينيون في إسرائيل ٢٠٠٧» في تقرير مدار الاستراتيجي للعام ٢٠٠٧.

٢ للتوسع راجع: سلطاني نمر ٢٠٠٣؛ ٢٠٠٤؛ ٢٠٠٥. امطانس شحادة ٢٠٠٦.

٣ للتوسع راجع: انطون شلحت ٢٠٠٨، «مشهد الفلسطينيين في إسرائيل»، تقرير مدار الاستراتيجي للعام ٢٠٠٧.

٤ راجع انطون شلحت ٢٠٠٨، الفلسطينيون في إسرائيل، تقرير مدار الاستراتيجي للعام ٢٠٠٧. وأيضا، اسعد غانم وامطانس شحادة ٢٠٠٧، .

٥ المعطيات الرقمية في هذا الفصل مأخوذة عن كتاب الإحصاء السنوي لإسرائيل ٢٠٠٧، وتستثني سكان القدس الشرقية وهضبة الجولان. انظر الملخص التنفيذي ملاحظة رقم ٢.

٦ قَدَّمَ اقتراحَ القانون في الكنيست العاشرة، بتاريخ ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٧، عضوُ الكنيست غلعاد أردان (الليكود): ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٧: http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/17/1708.rtf

للاطّلاع على نصّ القانون، انظر موقع الكنيست: http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/17/3/175_3_8.rtf

٧ المصدر السابق.

٨ يُظهر استطلاع الرأي الذي أُجْريَ بعد الحرب موقف الجماهير العربيّة من دوافع الحرب ونتائجها، الذي يتناقض مع موقف الإجماع اليهوديّ الصهيونيّ. للاطّلاع على نتائجَ الاستطلاع، انظروا: http://www.mada-research.org/arabic/sru/press_release/lebwar2.shtml

٩ للاطّلاع على اقتراح القانون وملحق الشرح، انظروا: http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/17/1708.rtf

١٠ للاطّلاع على القانون، انظر: امطانس شحادة: **إسرائيل والأقلّيّة الفلسطينيّة**، حيفا، مدى الكرمل ٢٠٠٦، ص ٢٤.

١١ «عدالة: تمديد فترة سَرَيان قانون المواطَنة حلقة جديدة في سياسة الفصل العنصريّ على أساس قوميّ»، **مجلّة عدالة الإلكترونيّة**، العدد ٥٠، حزيران ٢٠٠٨. للمزيد من المعلومات حول تعديل القانون، انظر: نمر سلطاني، **مواطنون بلا مواطَنة**، حيفا، مدى الكرمل ٢٠٠٣؛ نمر سلطاني: **إسرائيل والأقلّيّة الفلسطينيّة** ٢٠٠٣، حيفا، مدى الكرمل ٢٠٠٤، ص ص: ١٩-٢٢؛ امطانس شحادة: **إسرائيل والأقلّيّة الفلسطينيّة** ٢٠٠٥، حيفا، مدى الكرمل ٢٠٠٦، ص ص: ٢١-٢٩.

١٢ المصدر السابق.

١٣ امطانس شحادة: **إسرائيل والأقلّيّة الفلسطينيّة** ٢٠٠٥، حيفا، مدى الكرمل ٢٠٠٦، ص ص: ٢١-٢٧.

١٤ وقد عَرض تعديلَ القانون على الكنيست، بتاريخ ١٦,٦,٢٠٠٧، كلٌّ من أعضاء الكنيست أسترينه ترتمان («إسرائيل بيتنا»)، وزبولون أورليف («الاتّحاد القوميّ-المفدال»)، إلحنان جليزر («حزب المتقاعدين»)، وغيرهم. للاطّلاع على نصّ القانون، انظر: http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/17/3/231_3_3.rtf.

١٥ انظر: امطانس شحادة: **إسرائيل والأقلّيّة الفلسطينيّة** ٢٠٠٥، حيفا، مدى الكرمل ٢٠٠٦، ص ٥٠.

١٦ **موقع هآرتس**، ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٨.

١٧ للاطّلاع على المزيد، انظر: امطانس شحادة، ٢٠٠٦؛ وكذلك انظر تقرير مركز مساواة: www.mossawacenter.org/files/files/File/051001.pdf

١٨ موقع صحيفة معاريف NRG، ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٨.

١٩ كما هو معروف، تحظر الديانة اليهوديّة قيادةَ السيّارات في يوم الغفران، أمّا القانون الإسرائيليّ، فليس ثمّة فيه ما يمنع قيادة السيّارات في هذا اليوم، ولا يحظر القانونُ إلاّ فتْحَ أماكن العمل والملاهي.

٢٠ موقع عرب ٤٨، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٨؛ جاكي خوري: «توفيق الجمل: أحداث عكّا ما كانت إلاّ لأنّنا عرب». **هآرتس**، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٨؛ أحيه رابد ويهونتان فيبر: «أعمال شغب بين يهود وعرب في عكّا». **موقع يديعوت أحرونوت**، ٩/ ١٠/ ٢٠٠٨.

٢١ انظر الهامش «٤٤».

٢٢ انظر تقرير اللجنة من أجل عكّا، «**تسلسل الأحداث**» ٢٠٠٨.

٢٣ مقابلة مع قائد شرطة منطقة الشمال نُشرت في **موقع يديعوت أحرونوت**، ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٨ .

٢٤ فادي عيادات ويوآف شطيرن : «رئيس بلديّة عكّا : عكّا كانت لنا وستبقى لنا إلى ابد الآبدين» . **هآرتس**، ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٨ .

٢٥ **موقع عرب ٤٨**، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٨ .

٢٦ **موقع عرب ٤٨**، ١١/ ١٠/ ٢٠٠٨ .

٢٧ **موقع هآرتس وموقع يديعوت أحرونوت**، ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٨ .

٢٨ **موقع عرب ٤٨ وموقع العرب**، ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٩

٢٩ إفراييم ياعر وتمار هرمان، مقياس الحرب والسلم – كانون الأوّل ٢٠٠٨ . مركز تامي شطاينمتس لدراسة السلم في جامعة تل أبيب .

٣٠ على سبيل المثال لا الحصر

٣١ شلومو تسيدق : «أيّام الحسم لعرب إسرائيل» . **هآرتس**، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٨ .

٣٢ الخطاب في جلسة الكنيست يوم ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٨ . للاطّلاع على الخطاب الكامل بالعبريّة :
http://www.knesset.gov.il/plenum/data/07311508.doc#_Toc218343695

٣٣ المصدر السابق .

٣٤ المصدر السابق .

٣٥ شنان ستريت : «كلّ الاحترام للشرطة» . **يديعوت أحرونوت**، ٤/ ١/ ٢٠٠٩

٣٦ موقع عرب ٤٨، ٦/ ١/ ٢٠٠٩ . جاكي خوري : «عمليّة «رصاص مصبوب» : شجارات عنيفة بين الطلاّب العرب واليهود في جامعتَي القدس وحيفا» . **هآرتس**، ٦/ ١/ ٢٠٠٩

٣٧ **موقع الجبهة الديمقراطيّة**، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٨

٣٨ **موقع عرب ٤٨**، ١/ ١/ ٢٠٠٩

٣٩ يوآف شطيرن، يهونتان ليس وعوفرة إيدلمان : «أكثر من ٧٠٠ عربيّ اعتُقلوا في إسرائيل منذ بدء عمليّة غزّة» . هآرتس، ١٨/ ١/ ٢٠٠٩

٤٠ بناء على هذا البند، يحقّ للجنة الانتخابات منع مرشّحين أو قوائم من خوض الانتخابات إذا تضمّنت أهدافهم أو أعمالهم : (١) نفي وجود إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة ؛ (٢) التحريض العنصريّ ؛ (٣) تأييد النضال المسلّح ضدّ إسرائيل من قبل دولة عدوّ أو تنظيم إرهابيّ . للمزيد حول هذا الموضوع، راجعوا : نمر سلطاني : مواطنون بدون مواطنة، مدى الكرمل، حيفا، ٢٠٠٣، ص– ص ١٩–٢٥ .

٤١ شاحر إيلان وروني زينغر–حيروت : «منع قائمتَي التجمّع والموحّدة من خوض الانتخابات» . **هآرتس**، ١٣/ ١/ ٢٠٠٩ .

٤٢ تومر زرحين : «مزوز : ليس ثمّة إمكانيّة لمنع التجمّع والموحّدة من خوض الانتخابات» . **هآرتس**، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٩ .

٤٣ قُدّم بتاريخ ١٨/ ١/ ٢٠٠٩ .

٤٤ مركز عدالة، **بيان صحفيّ** من تاريخ ٢١/ ١/ ٢٠٠٩ .

٤٥ أبيعاد جليكمان : «العليا قرّرت : التجمّع والموحّدة ستشاركان في الانتخابات» .

٤٦ موقع حزب إسرائيل بيتنا .

٤٧ المصدر السابق .

٤٨ «لا مواطنة بدون ولاء»، مقال بقلم أفيغدور ليبرمان .

٤٩ المصدر السابق .

٥٠ موقع حزب إسرائيل بيتنا . www.beytenu.org.il

٥١ ليبرمان : «**المرحلة القادمة – وضع التجمّع خارج القانون**»، ١٢/ ١/ ٢٠٠٩ . موقع إسرائيل بيتنا .

٥٢ أفيغدور ليبرمان في مؤتمر هرتسليا : «**كفى للرسائل الازدواجيّة**» . (بالعبريّة)

٥٣ أفيغدور ليبرمان، محاضرة في المدرسة التحضيريّة ما قبل الخدمة العسكريّة في مستوطنة عالي : «معركة إسرائيل بيتنا ضدّ «بلد» هي جزء لا يتجزّأ من صراع إسرائيل ضدّ محور الشرّ» . في : موقع إسرائيل بيتنا .

٥٤ أفيغدور ليبرمان : لنعالج النوّاب العرب كما نفعل مع حماس . **موقع بوليطيكو**، ٧/ ١/ ٢٠٠٩ . (بالعبريّة)

٥٥ للتوسع راجع مقالة موسعة في هذا الشأن، امطانس شحادة ومهند مصطفى، مجلة «جدل» الالكترونية، الصادرة عن مركز مدى الكرمل، عدد ٢ آذار ٢٠٠٩ .

٥٦ **أتاليا شومفلبي، «كديما لليبرمان : نتّفق معك بنسبة ٩٠٪»، ٢٠٠٩, ٢, ١٦، موقع يديعوت أحرونوت**.

٥٧ أمنون مرندا، «الليكود لليبرمان : نتّفق معك، المطلوب هو واجب الولاء»، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٩، موقع يديعوت أحرونوت .

[٥٨] للاطّلاع على البرنامج السياسيّ لحزب كديما : http://www.kadima.org.il/main.php?topic=about

[٥٩] للاطّلاع على البرنامج السياسيّ لحزب العمل : http://www.archavoda.org.il/avodaarch/Home/Main.asp

[٦٠] للاطّلاع على برنامج حزب الليكود:
http://politic.co.il/the-likud-party/likud-party-manifesto/1051-likud-manefisto.html

[61] Ben-Porat, Guy, and Yuval Fany. 2007. “Israeli Neo-Conservatism: Rise and Fall.” *Israel Studies Forum22* (1): 3-25.

[٦٢] اريج صباغ-خوري ٢٠٠٩ . «المجتمع الفلسطيني في إسرائيل يحقق نتيجتين مهمتين»، **قضايا إسرائيلية**، العدد ٣٣ .

[٦٣] سلمى واكيم ٢٠٠٩ . «لماذا نقاطع؟»، مجلة جدل، العدد الثاني آذار ٢٠٠٩ .
http://www.mada-research.org/arabic/publications/PDF/Jadal_Mar09_Arabic.pdf

[٦٤] ايمن عودة ٢٠٠٩ . «حول مشاركة المواطنين العرب في الانتخابات البرلمانية» مجلة جدل، عدد ٢ آذار ٢٠٠٩ .

[٦٥] نمر سلطاني ٢٠٠٩ . «ما بين التصويت والمقاطعة هناك طريق ثالث»، مجلة جدل، عدد ٢ آذار ٢٠٠٩ .